



كتاب الساعة

تاريخ النهب الاستعماري لمصر

١٧٩٨ - ١٨٨٢

ترجمة: د. عبد العظيم رمضان

تأليف: چوت مارلو



تاريخ النهب الاستعماري لمصر

- أصول النفوذ الأوروبي
- الطريق البري وقناة السويس
- الامتيازات الأجنبية
- الغزو التجاري والمالي
- اسماعيل
- اسماعيل المضارب
- امبراطورية اسماعيل الأفريقية
- مساعي اسماعيل للاستقلال
- التقدم الى الخلف
- المحاكم المختلطة
- يوم الحساب
- الضربة القاضية

مقدمة المترجم

ربما كان هذا الكتاب الذى أقدمه الى القارىء العربى أحسن الكتب التاريخية الأجنبية الحديثة التى تعرضت لهذه الفترة الدقيقة من تاريخ مصر الحديث . وهى فترة يكفى مجرد اختيارها للبرهنة على ذكاء الباحث وتوفيقه . فقد اختار فترة تبدأ بغزو أجنبى قصير الأجل ، طويل المفعول ، يتمثل فى الحملة الفرنسية التى يتخذها البعض ، لأسباب وجيهة ، بداية لتاريخ مصر الحديث . وتنتهى بغزو أجنبى آخر طويل الأجل والمفعول ، يتمثل فى الاحتلال البريطانى . وفيما بين الغزوين تتبع الباحث ، بمقدرة فذة ، أخطر عملية نهب استعمارى منظم تعرض لها بلد من البلاد المستعمرة والتابعة فى القرن التاسع عشر ، وهى عملية كانت تواكب عملية أخرى أشبه بخطورة ، تتمثل فى التغلغل الاستعمارى الأوروبى المالى والاقتصادى الذى انتهى الى نتيجه الطبيعية وهى الاحتلال البريطانى فى يولية عام ١٨٨٢ .

نحن اذن - فى هذا الكتاب أمام أنموذج فريد لسقوط بلد فى
برائن الاستعمار الأوروبى المالى والاقتصادى فى القرن التاسع عشر ،
بلد تنطبق عليه مواصفات البلاد المستعمرة والتابعة - فهو - على
حد وصف الباحث - « بلد ضعيف عسكريا ، سهل المنال ، متخلف
تكتيكيا ولكنه غنى زراعيا ، يسكنه شعب وديع ، يحكمه حكما
استبداديا حكام غير مصريين » ، وهذا الاستعمار الذى سقطت فى
برائنه مصر ، يختلف عن أى استعمار قديم أو حديث تعرضت له .
فهو استعمار تقوده رأسمالية أوروبية هى أخبث وأشرس ما شهد
التاريخ . رأسمالية كانت تمر فى ذلك الحين بتحولات خطيرة ،
نقلتها من مرحلة « تصدير البضائع » حيث السيادة التامة للمزاحمة
الحرّة ، الى مرحلة تصدير « رأس المال » حيث السيادة للاحتكارات .
وهى تحولات ، كانت تزيد من خبثها وشراستها .

ونحن نعرف أن المرحلة السابقة على عام ١٨٦٠ من تطور
الرأسمالية الأوروبية ، تتميز بتصدير البضائع نتيجة للانقلاب
الصناعى . وفى هذه المرحلة كان ظهور التكنيك الحديث بأوروبا
وتزايد الانتاج ورخصه وقسوة المنافسة الحرّة ، قد نزع وسائل
العيش من أيدي الملايين من الأوروبيين وقذف بهم من أوروبا الى
المستعمرات والبلاد المتخلفة ، سعيا وراء الرزق السهل ، والوظائف
الميسرة ، والاستثمار المتاح ، والسلب والنهب . وفى الوقت نفسه
فإن نمو قوى الانتاج فى أوروبا واشتداد المنافسة الرأسمالية قد دفع
بكثير من أصحاب رؤوس الأموال الى التدفق على البلاد المتخلفة بحثا
وراء أسواق جديدة لبيع فائض المصنوعات وفتح مجالات جديدة
للاستثمارات . وقد شهدت مصر تدفق هذين الفريقين من الأوروبيين
عليها : فريق الملفوظين الأوروبيين ، وفريق المحظوظين . وكلا
الفريقين جاء بغرض واحد هو السرقة والسلب والنهب ، وقد كونا
أرستقراطية أجنبية وقفت على رأس الطبقات الوطنية التى كانت
تحكم حكما استبداديا .

أما المرحلة الثانية من مراحل تطور الرأسمالية الأوروبية ،
وهي مرحلة تصدير رأس المال ، فقد بدأت بشكل جاد منذ العقد
السابع من القرن التاسع عشر ، وكانت نتيجة لتراكم فائض رأس
المال الأوروبي بكميات هائلة ، والرغبة في تصديره إلى البلدان
التأخرة ، حيث رعوس الأموال فيها قليلة ، وأسعار الأرض منخفضة ،
والأجور زهيدة والخامات رخيصة . ففي خلال الفترة من ١٨٦٢ إلى
قيام الحرب العالمية الأولى تزايد رأس المال المصدر من أوروبا وتضاعف
باضطراد . فقد ارتفع بالنسبة لـ إنجلترا من ٣٦ مليار من الفرنكات
في عام ١٨٦٢ ، إلى ١٥ مليار عام ١٨٧٢ إلى ٢٢ مليار عام ١٨٨٢
وإلى ٤٢ مليار عام ١٨٩٣ وإلى ٦٢ مليار عام ١٩٠٢ ثم إلى
٧٥ - ١٠٠ مليار عام ١٩١٤ ! وبالنسبة لفرنسا ، فقد ارتفع من
لا شيء في عام ١٨٦٢ إلى ١٠ مليارات عام ١٨٦٩ ، إلى ١٥ مليار
عام ١٨٨٠ ، وإلى ٢٠ مليار عام ١٨٩٠ ، وإلى ٢٧ - ٣٧ مليار عام
١٩٠٢ ، ثم إلى ٦٠ مليار عام ١٩١٤ ! أما بالنسبة لألمانيا فقد
ارتفع من لا شيء في عام ١٨٦٢ إلى ٤٤ مليار في عام ١٩١٤ !

وقد تم تصدير رأس المال عن طريق البنوك « الخاصة »
و « المساهمة » التي أخذت تنتشر مع تراكم رأس المال في البلاد
المتقدمة . ففي خلال الفترة من عام ١٨٦٢ إلى ١٨٦٥ تأسس في
لندن وحدها خمسون بنكاً جديداً للعمل في الخارج . وفي عام
١٩٠٤ كان عدد فروع بنوك إنجلترا في المستعمرات يبلغ ٢٢٧٩
فرعاً . أما بالنسبة لفرنسا فقد تأسست فيها ثلاث بنوك مساهمة
كبرى في النصف الأول من العقد السابع وهي « الكريدي ليونيه »
عام ١٨٦٣ و « الشركة العامة » ١٨٦٤ ، و « الكونتوار » ١٨٦٤ .
وفي سنة ١٩٠٤ كان لدى فرنسا ٢٠ بنكاً في المستعمرات لها
١٣٦ فرعاً ! وبالنسبة لألمانيا ، ففيما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ افتتحت
البنوك الألمانية ٧٥ فرعاً في الخارج لمنافسة بريطانيا في مجال
التوسع الاستعماري .

وقد اتخذ تصدير رأس المال الى البلاد المتخلفة والمستعمرات
أشكالا رئيسية هي :

أولاً - تقديم القروض المالية للحكام والحكومات ، وإنشاء
فروع للمصارف والبنوك للتسليف على مشاريع التجارة والزراعة
والصناعة ، بضمان السلع والمحاصيل ورهن الأراضي والأموال .
والثاني ، استثمار رؤوس الأموال في تنفيذ مشاريع المرافق العامة .
والثالث ، إنشاء الشركات الصناعية والتجارية والزراعية التي
تحصل على ضمانات الاختكار والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح
ورؤوس الأموال .

وقد شهدت مصر هذه الأشكال الثلاثة من الاستثمارات الى
جانب الأشكال السابقة من الاستغلال . كما شهدت الى جانب البنوك
« الخاصة » التي يملكها أوروبيون ويعملون فيها بأموالهم بالإضافة الى
الموارد الأخرى التي يحصلون عليها بعلاقاتهم المالية من البنوك
الأخرى بالخارج - مثل بنك درفيو وشركاه ، وأبنهايم وشركاه ،
وباستريه - البنوك « المساهمة » مثل البنك المصري ، والبنك
الانجليزى المصرى ، وفروع البنوك الأجنبية فى مصر .

وقد تتبع « جون مارلو » ، فى دأب وضبر ، خيوط العنكبوت
الاستعماري الأوروبي المالى والاقتصادى وهى تنسج حول مصر
شيئا فشيئا ، حتى تنتهى بالغزو البريطانى المسلح فى يولية ١٨٨٢ .
ولكن أهمية عمله العلمى لا تكمن فى ذلك وحده ، وإنما تكمن
أساسا فى المادة العلمية الخام التى استقى منها بحثه ، والتى
تتمثل بصفة أساسية فى الأرشيف البريطانى العام PRO
والكتب الملونة ومضابط البرلمان والأوراق الخاصة ، وعدد كبير
من الدراسات العلمية التاريخية والاقتصادية الهامة .

والمؤلف له قدم راسخة فى التأريخ لمصر . فقد سبق له
أن قدم :

The Anglo-Egyptian Relations
The Making of the Suez Canal
Golden Age of Alexandria
Mission to Khartum

وفي مجال التاريخ العربى والشرق الاوسط قدم :

Arab Nationalism and British Imperialism
The Persian Gulf in the Twentieth Century

هذا فضلا عن دراساته فى التاريخ الانجليزى . وهو
يمتاز بأسلوبه الرفيع . ودقته العلمية ، وكتابته الموثقة ، وروح
الانصاف التى تسود أحكامه التاريخية .

ولست بحاجة الى القول اننى احترمت النص ما وسعنى ،
والتزمتم به التزاما شديدا فى الحدود التى لا تنقل الى احساس
القارئ ، ما أمكن ، أثرا من آثار العجمة يذكره باللغة الأصلية
للكتاب . وقد سجلت ملاحظاتي فى الهوامش فى مكانها من
الكتاب . ولاشك أن الذين مارسوا ترجمة كتاب فى التاريخ
الاقتصادى والمالى يستند بصفة أساسيه الى اللغة الدبلوماسية
لوثائق القرن التاسع عشر ، يدركون ما يتكلفه من جهد ومشقة .

وفي الختام لا أملك الا أن أشكر الدكتور محمود الشنيطى
رئيس هيئة الكتاب وصاحب الفضل فى اكتشاف هذا الكتاب فى
مسودته الأولى قبل نشره فى أوروبا ، حتى ان النسخة التى
ترجمت منها هذا الكتاب كانت « بروفة غير مصححة » ، وذلك
لما أتاح لى من فرصة تقديمه الى قارئنا العربى العزيز منقولا
الى اللغة العربية ، وتزويد المكتبة التاريخية العربية بكتاب
هى فى أشد الحاجة اليه .

دكتور عبد العظيم رمضان

مقدمة المؤلف

هذه هي قصة الاستعمار الاقتصادي والمالي والتقني technical الذي تعرضت له مصر على يد أوروبا الغربية . وتبدأ القصة بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ ، وتنتهي بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ . وفي بداية هذه الحقبة كانت مصر ، من الناحية الاسمية ، ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، تتمتع بحكم شبه ذاتي ، ولكنها ، من الناحية الفعلية ، كانت تخضع لحكومة أوليغاركية شبه مستقلة . ولم تكن في ذلك الحين قد لمستها بعد يد النفوذ الأجنبي . بأية صورة من الصور . وانما كان الأوروبيون القلائل فيها واقعين تماما تحت رحمة حكامها الماليك . وعند نهاية هذه الحقبة كانت مصر ما تزال ولاية عثمانية ، وكان حكامها يتمتعون من الناحية الاسمية بنفس القدر من الاستقلال الذي كان يتمتع به الحكام الماليك ، ولكنها من الناحية الفعلية ، كانت قد سقطت اقتصاديا وماليا في قبضة الأوروبيين الأجانب . لقد أصبحت

مصر فى ذلك الحين مستعمرة لأوروبا الغربية ، وليست جزءا منها . وقد أصبحت مستعمرة بمعنى أنها كانت بدرجة كبيرة واقعة تحت سيطرة الأوروبيين والأجانب الذين كانوا يتمتعون باعفاءات وامتيازات غير عادية فوق أرضها . وبمعنى أن هذه الامتيازات كانت تستخدم - أو يساء استخدامها فى الحقيقة - فى تمهيد تربة خصبة للاستعمار الأوروبى ، وتهيئة سوق مضمون للبضائع الأوروبية ، ومصدر رخيص للمواد الخام التى تحتاجها المصانع الأوروبية . وبمعنى أن الاجراءات التى كانت تتخذها الحكومة المصرية ، التى كانت تتمتع اسميا بالاستقلال ، كانت تخضع لضغوط لا تقاوم من جانب حكومات الدول الكبرى ، كما أن ثقافة مصر وفنونها الصناعية والأجواء التى كانت تحيط بالطبقة الحاكمة فيها ، كانت قد تسربت اليها ونفذت فيها حضارة أوروبا الغربية .

ولقد تحقق كل ذلك بسبب الضغوط التى استطاعت أوروبا الغربية الصناعية الرامية الى التوسع والمتفوقة تكنولوجيا ، أن تمارسها بفضل رؤوس أموالها الفائضة وبضائعها المكسدة ، على بلد مجرد من الدفاع سهل المنال ، متخلف تكنولوجيا ولكنه غنى زراعيًا ، يسكنه شعب وديع يخضع لحكم استبدادى من جانب بحكام غير مصريين أفسدتهم وأغوتهم شركاء الغرب . كذلك فقد تحقق بسبب علاقة التبعية التى كانت تربط مصر بالدولة العثمانية ، والتى كانت هى نفسها ضحية بدرجة كبيرة لنفس عملية الاستغلال

على أنه لم يتحقق بأية حال بسبب أهمية مصر الاستراتيجية ، التى برزت حديثا ، بموقعها بين أوروبا الغربية والممتلكات البريطانية فى الهند . فان المصالح الاستراتيجية فى مصر والتدخل السياسى فيها الذى قاد الى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، كان منفصلا عن عملية الاستعمار الاقتصادى ، ولو أنه كان موازيا له وملتحما به فى النهاية . لقد كانت المصالح الاستراتيجية فى مصر

قاصرة بالدرجة الأولى على بريطانيا ، أما المصالح الاقتصادية والمالية فكانت مصالح دولية .

ولقد تركزت اهتمامات هذا الكتاب فى النواحي الاقتصادية والمالية . فهو لا يحكى شيئا عن ميادين الحرب ، وانما يحكى عن صالونات رجال المال والأعمال . وهو لا يحكى عن صليل السيوف ، وانما يحكى عن صرير الأقلام . وهو لا يحكى قصة غزو مسلح ، وانما يحكى قصة تغلغل سلمى . ولقد امتلأت بداية هذه الحقبة بالدبلوماسيين والمهندسين . والمحامين والممولين ، والضحايا الذين تعاملوا معهم . حتى اذا ما قام الشعب المصرى متمردا ثائرا على العبودية المفروضة عليه ، كانت السفن الحربية تتربص به هناك وراء الأفق مخفية عن الأنظار .

أصول النفوذ الأوروبي

بدأ اهتمام الغرب بمصر يشتد في العصر الحديث ، وهو الاهتمام الذي أدى في أقل من قرن الى استعمار مصر واخضاعها للغرب - مع غزو بونابرت لمصر سنة ١٧٩٨ • وكانت مصر قبل هذا الغزو بثلاثة قرون ، أى منذ الفتح العثماني في بداية القرن السادس عشر ، تعيش في عزلة كاملة عن الغرب ، فلم يتأثر حكمها ولا شعبها بثقافة الغرب المتطورة ولا باكتشافاته العلمية والتقنية ، أو بمناخه الاجتماعي والسياسي السريع التقلب • ولقد كانت هناك بعض التجارة مع الغرب ، وكان هناك بعض القناصل الأوروبيين والتجار المقيمين في مصر • كما زار مصر بعض الرحالة الأوروبيين المغامرين ، مثل « بوكوك » « Pokocke » و « سافاري » « Savary » و « بروس » « Bruce » ، وكتبوا يصفون البلاد الغربية المجهولة نسبيا ، الغنية بآثارها القديمة ، والتي تعيش حاضرها غارقة في بحر من التخلف والفساد • وفي

« باريس » ، وأحيانا في « فيينا » ، كان يثور من وقت لآخر اهتمام فاتر بإمكانية احتلال مصر ، للهيمنة على الطريق البري وتطويره لخدمة تجارة الشرق الغنية ، حتى ينافس الطريق البحري الطويل حول رأس الرجاء الصالح .

وقد ازدادت حدة هذا الاهتمام في باريس في أعقاب حرب السنوات السبع التي انتهت بهزيمة الفرنسيين وتأسيس الامبراطورية البريطانية التجارية في الهند ، وكان غزو بونابرت لمصر هو النتيجة المباشرة لزيادة حدة هذا الاهتمام .

وبالنسبة للنتائج المباشرة لهذا الغزو فلم تكن بذات أهمية . فلم يدم الاحتلال الفرنسي سوى ثلاث سنوات فقط ، وبعد عامين آخرين كان خلفاؤهم البريطانيون قد رحلوا بدورهم . وعادت مصر ظاهريا الى وضعها السياسي القديم قبل بونابرت . ولكن العزلة الطويلة التي عاشتها مصر بعيدة عن الغرب كانت قد وصلت في الحقيقة الى نهايتها . ولعل أحسن ما يرمز الى امتداد هذه العزلة وانتهائها هو دخول آلة الطباعة في مصر لأول مرة . فحتى وصول الفرنسيين الى الاسكندرية ، لم يكن قد طبع في مصر سطر واحد ، وكان بونابرت قد جلب معه آلتين للطباعة ، بقيت احدهما بالاسكندرية حتى نهاية سنة ١٧٩٨ ، وكان يعمل عليها المستشرق الفرنسي مارسيل Marcel ومعه واحد وثلاثون من المساعدين ، وكانت تحتوي على ثلاثة مجموعات من الحروف : فرنسية وعربية ويونانية . وقد طبعت عليها جميع منشورات بونابرت ، كما طبع عليها أول كتاب صدر في مصر ، وهو « تطبيقات في العربية الفصحى » . والى جانب هذه المطبعة التي كان يديرها « مارسيل » كان هناك مطبعة أخرى خاصة شحنت الى مصر بحرا بعد احتلال الفرنسيين العاصمة بقليل وقد طبعت عليها جريدة Le Courtier de l'Egypte أي « بريد مصر » التي كانت

تُصدر أسبوعياً تقريباً ، وكذلك الدورية الأدبية والعلمية :
Le Décade Egyptien . أى « العقد المصرى » ، وهى لشان
خال « المتجمع العلمى لمصر » Institut d'Egypte (١) . وهاتان
الصحيفتان ، اللتان صدرتا عما عرف فيما بعد باسم المطبعة
الوطنية بالقاهرة . L'Imprimerie Nationale du Caire ، تعتبران
البداية الأولى للصحافة المصرية ، وأولى المطبوعات التى ظهرت
فى ذلك الحين على ضفاف النيل سواء أكانت باللغة الفرنسية أو
العربية أو الانجليزية أو الإيطالية (٢) .

ولقد كان ادخال آلة الطباعة مجرد « رمز » لانتهاى عزلة مصر
عن الغرب ، أما النهاية الفعلية فقد حدثت عن طريق تطورين
تمخضاً عن غزو بوناپرت : الأول ، وقد نشأ بشكل مباشر ،
والثانى ، وقد نشأ بشكل غير مباشر .

وبالنسبة للتطور الأول ، فقد كان فى عزم بوناپرت أن
يجعل من مصر مستعمرة فرنسية دائمة ، ولتحقيق هذه الغاية ،
فقد ضم الى حملته عدداً من العلماء فى كل فرع تقريباً من فروع
المعرفة ، كانت مهمتهم دراسة كل جانب من موارد مصر الطبيعية
وغير الطبيعية ، وتقديم تقارير عنها . وكانت حاجة بوناپرت الى
أبحاث هؤلاء العلماء أصلاً للأغراض الادارية وبهدف استغلال ثروة
مصر الاقتصادية . ولكن العديد من هؤلاء العلماء كانت تحركهم
الرغبة المجردة فى المعرفة .

وقبل أن تغادر الحملة فرنسا كان هؤلاء العلماء قد انتظموا
فى لجنة هى « لجنة العلوم والفنون » التى ضمت ١٦٥ عضواً ،
وكانت تضم علماء فى الهندسة ، ومساحة الأرض ، ورسم
الخرائط ، وفن المعمار ، والنبات ، والحيوان ، والطب ، والصيدلة ،
والكيمياء ، والمعادن ، كما كان هناك أيضاً طائفة من أصحاب

الفنون ، وعلماء الرياضة ، وعلم طبقات الأرض ، والكتاب ،
والموسىقيين . وبعد وصولهم بقليل الى مصر ، تكونت من
أبرز هؤلاء العلماء جمعية أكاديمية أكثر تخصصا من « لجنة
العلوم والفنون » وتضم خلاصة أعضاء هذه اللجنة ، وهى
« المجمع المصرى » . وقد تضمنت اختصاصاتها : (١) تقديم ونشر
المعارف فى مصر . (٢) بحث ودراسة الحقائق الخاصة بمصر من
النواحى الطبيعية والصناعية والتاريخية ، ونشر هذه الأبحاث
والدراسات (٣) ابداء الرأى حول المواضيع المختلفة التى قد تطلب
الإدارة الفرنسية فيها الرأى . وقد انقسم « المجمع » الى أربعة
أقسام : قسم الرياضيات ، وقسم الطبيعيات ، وقسم الاقتصاد
السياسى . وقسم الآداب والفنون . وقد قام « المجمع » خلال
سنوات الاحتلال الفرنسى بقدر كبير من الأعمال ، ثم استأنف
نشاطه فى فرنسا بعد عودة الحملة الفرنسية من مصر ، ثم أعيد
تأسيسه فى مصر بعد انتهاء الحرب . وقد قدم « المجمع » أبحاثه التى
قام بها خلال فترة الاحتلال الى العالم فى تسعة مجلدات تحوى
النصوص ، وأربعة عشر مجلدا تحوى الرسوم ، وهى التى اشتمل
عليها جميعا كتاب « وصف مصر » Description de l'Egypte ، الذى
طبع فى باريس بين عامى ١٨٠٩ ، ١٨٢٨ ، وقد اكتسبت هذه
المجلدات ، خصوصا بعد انتهاء الحروب النابوليونية فى سنة
١٨٤٥ ، شهرة واسعة فى جميع أنحاء أوروبا الغربية ، وساهمت
لحد كبير فى إيقاظ الاهتمام بمصر من جديد بين الطبقات المتعلمة
فى كل أقطار غرب أوروبا تقريبا . وقد اتجه هذا الاهتمام بشكل
رئيسى الى آثار مصر القديمة التى كان « المجمع » قد قام بدراسة
كبيرة عنها . وكانت الشهية لهذه الآثار قد تفتحت من قبل عندما
صدر فى باريس فى عام ١٨٠٢ « كتاب فيفان دينون » Vivian-Denon
وهو أحد أعضاء « المجمع » ، تحت عنوان : « رحلات فى مصر

السفلى والعليا » ، الذى كان يتكون من مجلدين يحويان النصوص ومجلد واحد يحوى اللوحات التى رسمها « دينون » نفسه . وكان قصة ممتعة موضحة بالرسوم عن الآثار المصرية القديمة الرئيسية المعروفة ، كما كان الأول من نوعه . ولذا اكتسب شهرة كبيرة ، وترجم الى الانجليزية بعد عام واحد من صدوره . وقد سجل بداية الاهتمام المحموم بالآثار المصرية الذى تبدى فى أوروبا الغربية بمجرد انتهاء الحروب النابوليونية عندما أصبح فى امكان السادة الأوربيين مرة أخرى القيام برحلات طويلة .

ولقد أبدى هذا الاهتمام علماء جادون ، كما أبداه رحالة يندرعون الأرض ، كما أبداه أيضا أثرياء مولعون بالفنون الجميلة وقد أدى ذلك كله الى قيام سوق عظيم للآثار المصرية القديمة لتلبية حاجات المتاحف وجامعى الآثار . وقام كثير من الأوروبيين المقيمين بمصر ، ومنهم معظم قناصل الدول ، بتكوين مجموعاتهم الخاصة وتمويل هذه السوق . وكثير من الأوروبيين الزائرين ، ابتداء بالعلماء ، وانتهاء بالباحثين عن الثروة ، وبينهم عسدد من السادة الذين انضموا اليهم لمجرد التسلية ، وفدوا الى مصر لمشاهدة ما يمكن مشاهدته ، وحمل ما يمكن حمله الى بلادهم ، أو الاكتفاء برسمه ووصفه اذا لم يتيسر حمله . ويقال ان الأب جيرامب Father Geramb وهو راهب ترابى Trappist قال مداعبا والى مصر سنة ١٨٣٣ : « يخيل الى يا سمو الأمير أن الانسان لن يكون جديرا بالاحترام اذا هو عاد من مصر الى أوروبا دون أن تكون فى احدى يديه مومياء وفى الأخرى تمساحا ! » .

ولقد كانت نظرة الحكومة المصرية الى هذه العملية من عمليات النهب نظرة تسامح ! فلم يكن فى وسعها أن تدرك أية فائدة أو قيمة لتلك الأحجار المنقوشة فيما عدا احتمال استخدام أصلها للبناء ! كما لم تكن لتستطيع أن ترى أية فائدة أو قيمة للفائف

البردى أو صناديق المومياوات ، التى كان عدد كبير جدا من المقيمين والسائحين الأوروبيين يعلقون عليها أهمية كبيرة . ولسنين عديدة لم تضع الحكومة أية عقبات فى وجه هؤلاء الأوروبيين الذى كانوا يفعلون ما يحلو لهم بهذه الآثار ، بما فى ذلك حملها معهم خارج القطر ! ولقد كانت نتيجة ذلك ، كما كتب «أرنست رينان» Ernest Renan فى سنة ١٨٦٥ ، « أن ظلت الآثار المصرية تنتهب لمدة تزيد على نصف قرن ، وأخذ متعهدو تزويد المتاحف بالآثار يجتاحون البلاد « كالوندا ل » للحصول على بقية رأس أو قطعة من نقش . وعمد البعض الى فك بعض الآثار الثمينة الى أجزاء صغيرة ! وكان هؤلاء المخربون الجشعون ، الذين كانوا يحصلون بصفة دائمة تقريبا على تأييد قناصلهم ، يعاملون مصر كما لو كانت ملكيتهم الخاصة . وقد أصدر محمد على فى عام ١٨٣٥ ، بتوجيه من عالم المصريات الفرنسى الكبير شامبليون Champollion أمرا يحظر فيه خروج الآثار أو تخريبها ، ويقضى بإنشاء متحف للآثار فى مصر . ولكن هذا الأمر لم ينفذ . ولم يكن قبل سنة ١٨٥٧ ، وبإيعاز من عالم مصريات فرنسى كبير آخر هو Mariette حين أنشئ قسم للآثار ، واتخذت الترتيبات لإنشاء متحف للآثار ، وصدرت لوائح تفصيلية لتنظيم منح الرخص ، والإشراف ، وتسجيل كل الحفريات .

ولقد مضت عملية الأبحاث وتقييم الآثار المصرية جنبا الى جنب مع عملية نهبها وجمعها ، ولكن نتائج الجهود العلمية ظلت محدودة بامكانية حل رموز النقوش الهيروغليفية الموجودة على الآثار ، والكتابات الهيروغليفية على لفائف البردى . وقد زادت امكانية حل هذه الرموز عندما اكتشف الملازم « بوسار » Boussard أثناء وجود الحملة الفرنسية فى مصر ، وفى رمال الصحراء قرب رشيد ، حجرا كبيرا من البازلت عليه ثلاثة نقوش : الاغريقية ،

والديموطيقية (التي ثبت فيما بعد أنها شكل من أشكال الكتابة الهيروغليفية) والهيروغليفية . وكانت الكتابة الاغريقية لمرسوم يرجع تاريخه الى عهد بطليموس الخامس . فاذا افترض أن النقوش الهيروغليفية المجهولة على الحجر انما هي ترجمة للاغريقية المعروفة ، فإن النقش ، الذي كان طويلا بدرجة كافية ، يمكن أن يكون أساسا لدراسة الهيروغليفية .

على أنه لم يقدر للفرنسيين الاحتفاظ باكتشافهم فقد استولى عليه البريطانيون فيما غنموه من غنائم الحرب بعد الاستيلاء على الاسكندرية عام ١٨٠١ ، وقد شحن هذا الحجر ، الذي أصبح معروفا بحجر رشيد ، الى المتحف البريطاني ، ولقى على الفور اعترافا بأهميته ، وأجريت عليه دراسات كبيرة . وكان أول رجل استطاع أن ينفذ الى طراسمه عام ١٨٢٢ ، شاب فرنسي من رجال الآثار يدعى شامبوليون Champollion ، يرجع اليه الفضل في دراسة اللغة المصرية القديمة وفك طراسم جميع النقوش والكتابات الهيروغليفية التي بقيت في حالة تسمح بقراءتها . وقد أعطى هذا بطبيعة الحال دفعة عظيمة للدراسات المصرية القديمة ، وسجل بداية تلك المرحلة الطويلة والخلاصة التي أخذ يتكامل فيها تدريجيا تاريخ مصر القديمة وديانيتها ، وعاداتها .

وفي الوقت الذي كان علم المصريات (كما أصبح معروفا فيما بعد) يتقدم ، كان الهوس المدمر السابق بجمع الآثار قد أخذ يتراجع . فتحت نفوذ علماء الآثار المصرية ، أخذت عملية حمل ما خف حمله ، وتخریب أو اهمال ما صعب حمله ، تحل محلها عمليات أكثر تنظيما تستهدف حفظ ، وتسجيل ، ودراسة الآثار ، وجعلها متاحة لكل من المشاهدين والعلماء . وقد استغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تبدي الحكومة المصرية اهتماما كافيا بالاستجابة لذلك عن طريق إصدار الأوامر اللازمة والعمل على

تنفيذها • ولكنها ما كادت تفعل ذلك ، حتى كانت تعرقل جهودها.
الامتيازات والاعفاءات الدولية ، التي سوف نرى أنها كانت في ذلك
الحين تفسح السبيل لاستغلال آخر لمصر أكثر خطورة • ومن سخريه
القدر أن هذه البداية لفرض نوع من الرقابة على استغلال آثار مصر
القديمة الذي كان يتم دون تمييز ، كانت تشهد في نفس الوقت
تقريبا بداية استغلال أوروبي آخر لموارد مصر الحديثة يتم دون
تمييز أيضا ! •

وعلى كل حال فإن هذا الغزو لآثار مصر القديمة كان هو
النتيجة المباشرة للغزو الفرنسي وما نجم عنه من اهتمام أثارت في
أوروبا الغربية الشهرة التي صارت للآثار المصرية القديمة على يد
الغزاة الفرنسيين • أما الغزو التقني technical الذي نحن بصدد
الكلام عنه فقد كان هو النتيجة غير المباشرة للغزو الفرنسي ، وقد
نشأ بدرجة كبيرة نتيجة للاهتمام بالفنون الصناعية الغربية الذي
أبداه ذلك الرجل الذي أصبح بعد عامين اثنين من جلاء البريطانيين
عن مصر في ١٨٠٣ ، حاكما مطلقا على مصر تحت السيادة العثمانية
الاسمية ، والذي حكم مصر على مدى السنوات الخمس والأربعين
التالية حكما مستبدا مستنيرا قويا ، ولكنه لا يعرف الرحمة ، وهذا
الرجل هو محمد علي •

كان محمد علي جنسديا ألبانيا أميا وفد الى مصر مع القوة
العسكرية العثمانية في فترة الاحتلال البريطاني ، ولم يلبث أن
أصبح قائدا للفصيلة الألبانية في الجيش العثماني ، واستطاع في
فترة الاضطرابات التي أعقبت جلاء البريطانيين ، أن يحبط مناورات
منافسيه بعدة عمليات ماهرة استخدم فيها العنف والمؤامرات • ثم
أرغم الباب العالي على تعيينه « باشسا » ، أي حاكما على مصر ،
والتسليم بحكمه المستقل الفعلي لبلد كان لا يزال من الناحية الاسمية
ولاية من ولايات الدولة العثمانية • وفي خلال السنوات العشر

التالية ، وهى التى عاصرت السنين العشر الأخيرة من الحروب
الناپوليونية ، كان محمد على مشغولا بتدعيم مركزه ، فقد أخضع ،
بل قضى تقريبا ، على الأليجاركية المملوكية القديمة التى كانت
تحكم مصر حتى الحملة الفرنسية . وأسس حكما قويا استبداديا
مباشرا فى كل أنحاء مصر ، بعد أن ألغى نظام الالتزام القديم ،
والحيازات الاقطاعية ، وأجبر القبائل البدوية المقيمة على الخضوع
تقريبا لطاعته . وفى سنة ١٨٠٧ ، بعد أن احتلت قوة بريطانية
مدينة الاسكندرية (التى كانت لا تزال بيد الأتراك) ، استطاع
أن يلحق بها الهزيمة ، ويجبرها على الانسحاب من مصر ، ويضم
بذلك الاسكندرية الى ولايته . ثم حصل على موافقة الدول الكبرى
الأوروبية الضمنية على مباشرة سلطته على مصر . وفى سنة ١٨١٢ ،
وبناء على أوامر مولاہ السلطان ، خاض حربا مكلفة بالنصر ضد
الوهابيين المنشقين فى وسط شبه الجزيرة العربية ، أسفرت عن
اندلاع شهرته فى أنحاء العالم الاسلامى وشغل بها جنوده من
المرتزقة الالبانيين المتمردين الأقوياء . حتى اذا ما كان الوقت الذى
جرت فيه معركة ووترلو ، كانت مطامع محمد على قد اتسعت ،
وأصبح يفكر فى الشروط والأساليب التى يرسى بها حكم أسرته
فى مصر ، مستقلا عن القسطنطينية ، وحاكما على جميع الأقطار التى
تتكلم اللغة العربية فى الدولة العثمانية .

ولكى يحقق هذه المطامع ، كان فى حاجة الى جيش قوى
وأسطول ، والى مال يدفع منه المرتبات ويجهز به هذا الجيش
والأسطول ، ولكى يحصل على المال شدد من قبضته الادارية على
مصر عن طريق السيطرة على تجارة الواردات والصادرات وتأسيس
نظام الاحتكار . وفى ظل هذا النظام كانت المحصولات والمنتجات
المحلية تشتريها الحكومة بأسعار جبرية تقوم بتحديدھا ، ثم تبيعھا
للتصدير بأرباح تحققھا . وأما البضائع الواردة فتشتريها الحكومة

كذلك ثم تبيعها للمستهلك المصرى بعد أن تحقق الربح منها أيضا .

ولانشاء الجيش ، عمد محمد على لأول مرة ، الى تجنيد الفلاحين المصريين فى القرى ، والزنوج فى السودان ، الذى شرع فى فتحه عام ١٨٢٠ . ولتدريب هذا الجيش استخدم ضباطا أوروبيين . وكان من السهل الحصول عليهم فى أعقاب الحروب النابوليونية . فقد استخدم ضابطا فرنسيا هو الكولونيل سيف Colonel Sèves الذى كان ياورا للمارشال « نى » Ney والمارشال جروشى Grouchy وذلك لانشاء وقيادة معسكر للتدريب فى أسسوان . وقد اعتنق الكولونيل سيف الاسلام فيما بعد ، وتزوج من مسلمة ، وخلف أسرة مسلمة ، ومنح لقب باشا ورتبة اللواء ، وأصبح حما أحد رؤساء الوزارات المصرية . ومات سليمان باشا فى سن متقدمة فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر . ثم عين محمد على فرنسيا آخر يدعى الكولونيل فاران Varin رئيسا لمدرسة السوارى بالجيزة . كما عين فرنسيا آخر يدعى : هامون Hammont طبيبا بيطريا بالجيش . ثم أسس مدرسة للمدفعية فى طرة تحت قيادة الكولونيل سيجويرا Sequera وهو ضابط أسباني . ولتزويد الجيش بالمدافع والقذائف بالدرجة الأولى ، أسس « مسبك الحديد » فى بولاق تحت ادارة مهندس انجليزى يدعى « جالوى » Galloway كان يعاونه عدد من الانجليز . كما أسس عدة مصانع لانتاج الملابس العسكرية للجيش . ثم عين « م . كلوت » Clot وهو طبيب فرنسي ، لتأسيس مستشفى عسكري . وقد امتد نشاط كلوت بك ، كما أصبح يعرف فيما بعد ، الى الطب المدنى ، فأسس مستشفى عاما مدنيا على النظام الحديث فى قصر العينى ، على مشارف القاهرة ، ومدرسة للطب البشرى فى

* شريف باشا (المترجم)

أبى زعبل شمال شرق القاهرة ، واليه يرجع الفضل فى ادخال
المناهج الطبية والصحية الحديثة الى مصر .

كذلك فقد علق محمد على أهمية كبيرة على انشاء أسطول
بحرى . وفى البداية كان يأمر بشراء جميع سفنه من ترسانات
الدول الأجنبية ، ولكن بعد تدمير أسطوله الأول فى « نافارينو »
Navarino سنة ١٨٢٧ استخدم مهندساً مختصاً فى بناء
الأساطيل هو « م . سيريزى » Cérisy ليبنى له ترسانة كاملة
التجهيز فى الاسكندرية ، حيث أخذ يبنى أسطولا ثانياً أشد قوة .
ثم استخدم بعض الأوروبيين ، وغالبيتهم من الانجليز والفرنسيين ،
لقيادة سفنه الضخمة .

وفى محاولاته لزيادة الانتاج الزراعى ، وزيادة القدرة الضريبية
لمصر تبعاً لذلك ، لجأ محمد على أيضاً الى الخبرات الأوروبية والفنون
الصناعية الأوروبية . وفى عام ١٨١٩ قام « جوميل » Jumel
وهو مهندس زراعى فرنسى ، بعمل تجارب على بعض أنواع نبات
القطن الذى كان يزرع لأغراض الزينة فى احدى حدائق القاهرة ،
واستنبت قطناً طويلاً التيلة تراهى له امكانية زراعته للأغراض
التجارية ، نظراً لصلاحيته لأنوال القطن الميكانيكية الجديدة فى
أوروبا الغربية بصفة خاصة ، فوجه اهتمام محمد على للفكرة ، وفى
خلال سنوات قلائل كان القطن يزرع فى جميع أنحاء مصر السفلى
كمحصول هام للتصدير ، واحتفظ الوالى بعملية تصدير القطن بين
يديه فى ظل نظامه الاحتكارى ، فكان يشتري المحصول من الفلاحين
بأسعار رخيصة يحددها بنفسه ثم يبيعه للتصدير عن طريق الوكلاء
الأوروبيين مستاثراً بالربح .

ولما كان القطن محصولاً صيفياً ويحتاج الى الري أثناء انخفاض
النيل فى فصل الصيف ، فقد تطلب ذلك ضرورة تحسين نظام

الرى فى مصر ، وتطبيق أحدث الأساليب الهندسية الأوروبية .
ولتدير ذلك استخدم محمد على مهندسا فرنسيا من مهندسى الطرق
والكبارى يدعى « الفونس لينان دى بلفون » Alphonse Linant
de Bellefond الذى سرعان ما تجمع حوله مع مضى الزمن عدد من
المساعدىن الفرنسىين .

وقد تطلب تطوير زراعة القطن استيراد ماكينات ضخ المياه
للرى . كما أدى الى تأسيس مصانع الحليج ومصانع الغزل
والنسيج ، وبالتالى اقامة ورش ميكانيكية لصيانة واصلاح الآلات
المستخدمة . ولقد كان جالوى Galloway ، الذى أصبح كبير
مهندسى محمد على ، هو المسئول عن اقامة هذه الورش والاشراف
عليها ، وكان معظم كبار مساعديه من الانجليز . على أن التجارب فى
مجال الصناعة لم تكن كلها ناجحة ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى
لفشل تدريب عدد كاف من الفنيين المصريين ، ولكن مع ذلك ، وكما
ذكر أحد المراقبين الأوروبيين المعاصرين وهو البرنس « موسبكاو
Muskau » ، « فان مصانع الملابس كانت تنتج قماشا متينا
أكثر تحملا وأرخص ثمنا وأحسن صباغة مما ننتجه نحن » . وقد
لاحظ نفس المراقب أن أحد مصانع القطن كان يعد « مدينة صغيرة
كاملة فى حد ذاتها ، تتوفر فيها أحسن العناية بصحة العمال
وراحتهم » .

وقد كان محمد على فى الحقيقة يدرك أنه فى محاولته بناء دولة
حديثة فى مصر ، لابد من تكوين كوادر من الشبان المصريين يتم
تعليمهم وفقا للنظم الغربية . لذلك ففى عام ١٨٢٦ . وبإيعاز من
فرنسى يدعى « جومار » Jomard أوفد أول بعثة الى باريس .
وكانت تتكون من أربعين شابا مصريا ، وقد التحقوا بمدرسة
أنشئت لهم خصيصا تحت رعاية الحكومة الفرنسية . وفى هذه
المدرسة تلقى أفراد البعثة مقررات دراسية تتكون من اللغة

الفرنسية ، والرياضيات ، والجغرافيا ، والكيمياء ، والزراعة ، والطبيعة ، والحيوان ، والطب والهندسة ، والملاحة ، والادارة المدنية والعسكرية . وكان المعلمون من الفرنسيين ، ولغة التعليم هي الفرنسية . وقد تلت هذه البعثة الأولى بعثات أخرى ، الأمر الذى ترتب عليه أن هذه الكوادر الفنية والادارية الأولى التى تلقت تعليما أوروبيا قد تشربت النظم الفرنسية باللغة الفرنسية ومن الكتب المدرسية الفرنسية والمدرسين الفرنسيين . ولم تلبث أن أنشئت فيما بعد مدرسة للصناعات ومدرسة للطب فى مصر ، وكانت هيئة التدريس فى كل منها تتكون أساسا من الفرنسيين .

ويرجع تغلب النفوذ الفرنسى فى مصر بدرجة كبيرة الى « دروفيتى » Drovetti الذى شغل وظيفة القنصل الفرنسى العام فى مصر من سنة ١٨٠٤ الى ١٨١٤ ثم من ١٨١٩ الى ١٨٢٩ (وترجع فترة الانقطاع الى ميول دروفيتى البونابارتية . لأنه كان كورسيكيا) وكانت عودته الى القنصلية العامة فى ١٨١٩ بسبب اشتداد رغبة الحكومة الفرنسية فى استعادة النفوذ الفرنسى فى مصر . فقد كان « دروفيتى » على علاقة طيبة بمحمد على ، ولربما يرجع ذلك الى المعلومات المفيدة التى زوده بها عن استعدادات البريطانيين عند نزولهم فى الاسكندرية عام ١٨٠٧ ، وكان فى مركز يسمح له بذلك نظرا لأنه كان فى الاسكندرية فى ذلك الوقت ثم غادرها الى القاهرة بعد نزولهم مباشرة . وقد كان على معرفة جيدة بمصر ، وقد بقى بها كمقيم عادى خلال السنوات الخمس التى انقطع فيها عن عمله الرسمى . وكان مثل « صولت » Salt ، معاصرة فى القنصلية الانجليزية بين ١٨١٦ و ١٨٢٧ ، ولوعا بجمع الآثار المصرية فى جشع ونهم ، ولكنه قدم لفرنسا خدمات طبية بوصفه قنصلا عاما ، خصوصا خلال فترة عمله الثانية . وقد كان بفضل نفوذه لدى كل من محمد على والحكومة الفرنسية بدرجة كبيرة أن

أصبح الرعايا الفرنسيون في مصر يفضلون في الوظائف المصرية على غيرهم من الأوروبيين عند التعيين ، وأظهرت الحكومة الفرنسية تعاونها باتاحة فرص التعليم أمام الطلبة المصريين .

أما الحكومة البريطانية والقناصل البريطانيون المتعاقبون ، فلم يبد أحد منهم اهتماما كبيرا بإدخال النفوذ الثقافي البريطانى فى مصر . وكان اهتمامهم الرئيسى منصبا ، بعد انتهاء الحروب النابوليونية ، على التجارة البريطانية وتطويرها .

وكانت التجارة البريطانية مع مصر قبل غزو بوناپرت مباشرة فى حكم العدم من الناحية الفعلية . ذلك أن شركة الليفانت التى كانت تحتكر هذه التجارة قد توقفت عن العمل بسبب ما كان يسود مصر من اضطراب الأحوال ، وبالتالي فلم يكن ثمة أحد من الرعايا الانجليز يقيم فى مصر فى ذلك الحين . ويمكن القول ان التجارة الأوروبية كانت واقعة بدرجة كبيرة فى يد الفرنسيين . على أنه فى خلال الحروب (النابوليونية) ، وبعد معركة أبى قير ، وضعت سيادة الأسطول البريطانى حدا لهذه التجارة الفرنسية مع مصر بصفة مؤقتة . ثم أدت الحاجة الى توفير المؤن لقوات الحملات المختلفة التى ترسل الى البحر المتوسط ، بالحكومة البريطانية الى تعيين وكلاء تجاريين بها فى مصر لشراء القمح . وقد كانت تلك هى بداية العلاقة التجارية الهامة والطويلة التى نمت بين بريطانيا ومصر . فبعد انتهاء الحرب بقى عدد من الوكلاء التجاريين البريطانيين فى مصر للتجارة لحسابهم الخاص . وكانت احدى تلك الشركات التجارية البريطانية الأولى التى تأسست فى مصر فى وقت مبكر بعد الحرب هى شركة « بريجز وتيربيرن » Briggs and Thurburn وكان « صمويل بريجز » قد عين وكيلا قنصليا لبريطانيا فى الاسكندرية وقت جلاء البريطانيين سنة ١٨٠٣ ، ثم غادر الاسكندرية مع حملة فريزر Frasar الفاشلة سنة ١٨٠٧ ، وعاد الى مصر بعد

ذلك ليقضى بها عدة سنوات قليلة بصفته القنصلية لأداء مهمة رئيسية
هى شراء القمح للحكومة البريطانية . ولكنه اختلف معها ، ولم
يلبث بعد انتهاء الحرب أن عاد الى الاسكندرية ليقوم مشروعاً لحسابه
الخاص مع روبرت تيربيرن .

وقد لعب صمويل بريجز دوراً هاماً فى تطور تجارة القطن
المصرى طويل التيلة الذى أنتجه جوميل Jumel . فقد أدرك على
الفور صلاحيته لمصانع القطن فى لانكشير Lancashire ، ومن
ثم قامت ثروة شركة « بريجز وتيربيرن » على تصدير القطن الى
انجلترا الذى بدأ سنة ١٨٢٠ . ولقد كان هذا التصدير يتم خلال
نظام محمد على الاحتكارى . فقد كان الوالى يشتري ، أو بالأحرى
يستولى ، على المحصول من الزراع ، ثم يبيعه بثمن متفق عليه
« حلقة » مختارة من التجار الأوربيين ، الذين كانوا يبيعونه
بدورهم بأعلى الأسعار التى يستطيعون الحصول عليها فى الأسواق
الأوروبية . ولقد أثبت هذا النظام فائدته الكبيرة لهؤلاء التجار ،
وسرعان ما وجدوا أنفسهم يرتبطون معاً فى تحالف سياسى وتجارى
وثيق مع محمد على . وكان هذا التحالف مفيداً لمحمد على بنفس
الدرجة ، نظراً لأنه كان فى وسعه الاستعانة بتجار هذه « الحلقة »
فى تزويده بقروض قصيرة الأجل لتمويل نفقاته العسكرية والإدارية ،
وكان الأسلوب المتبع هو أن تدفع هذه النخبة المختارة من التجار
مبلغاً مقدماً للحكومة فى نظير حصة من القطن متفق عليها من محصول
العام التالى . وبهذه الوسيلة ، مضافاً إليها الضرائب والأرباح
التي كان محمد على يجنيها من الفلاحين عن طريق نظامه الاحتكارى ،
كان قادراً على مواجهة نفقاته العسكرية الضخمة ، ودفع الجزية
للباب العالي ، والإنفاق على الشئون الإدارية بوجه عام ، دون أن
يتورط فى دين طويل الأجل . وقد كان فى ذلك أكثر حصافة من
بعض خلفائه .

كذلك كان هؤلاء التجار يوجهون جانبا من العملات الأوروبية التي كانوا يحصلون عليها من بيع القطن ، لشراء المعدات العسكرية والبحرية والسلع الأخرى لحساب الوالى ، وكانوا يبيعونها مباشرة للحكومة المصرية من خلال النظام الاحتكارى ، وبذلك أصبح هؤلاء التجار مصلحة كبيرة راسخة فى استمرار حكم محمد على ونظامه الاحتكارى . وكانت غالبية هؤلاء التجار ، وليس جميعهم بأى حال ، من البريطانيين ، ففي سنة ١٨٢٥ كان هناك خمسون بيتا تجاريا بريطانيا فى الاسكندرية . وكان $\frac{1}{3}$ من الصادرات فى مصر تذهب الى انجلترا وثلثى تجارة الواردات يأتى منها .

وفى منتصف عام ١٨٢٠ أقام « صمويل بريجز » فى انجلترا ، تاركا الطرف المصرى من التجارة فى يد « روبرت تيربيرن » ، وأصبح وكيل محمد على فى لندن . وبهذه الصفة كان يقوم بشراء احتياجات الحكومة المصرية من المعدات العسكرية وغيرها من انجلترا ، ويقضى بعض المهام السياسية ، ويعمل كهمزة وصل غير رسمية بين الوالى والحكومة البريطانية .

وكانت نظم التجارة الأوروبية فى عهد محمد على تختلف تماما عن النظم التي كانت سائدة حتى نهاية القرن الثامن عشر . ففي تلك الحقبة السابقة كان التجار الأوروبيون ينتظمون جماعات تحت رعاية شركاتهم الوطنية المرخصة ، ويعيشون ويعملون داخل جاليات وطنية تعرف فى اللغة الانجليزية باسم Factories تحت اشراف وحماية قناصلهم ، ويسكنون فى حى خاص من أحياء المدينة ، منعزل تقريبا عن السكان الوطنيين . وكان التجار البريطانيون جميعهم أعضاء فى شركة الليفانت ، ويخضعون لقوانينها ونظمها . وكانت هذه الشركة هى التى تعين القناصل البريطانيين . وكانت علاقة هذه الجاليات الأوروبية بالحكومة المحلية والسكان المحليين تحكمها ، من الناحية النظرية ، معاهدات الامتيازات

الأجنبية التي كانت معقودة بين الحكومة العثمانية ومعظم الدول الأوروبية . وكانت هذه المعاهدات تقضى بخضوع الرعايا الأوروبيين للسلطة القضائية لقناصلهم فيما يتعلق بالمشاكل المدنية والجنائية التي تنشأ فيما بينهم ، وتقدم ضمانات مختلفة فيما يتعلق بحرية العبادة ، والضرائب ، والأحوال الشخصية ، وممارسة التجارة وغير ذلك . أما من الناحية الفعلية ، فإن هذه المعاهدات لم يكن معمولاً بها غالباً في مصر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، بسبب طبيعة السلطة العثمانية على مصر التي كانت بالغة الضعف ، ولذا كان التجار الأجانب يعتمدون عادة على ما يملكونه من ثروة واسعة وعلى حسن تصرفهم .

على أنه بعد اعتلاء محمد على الحكم ، تغير هذا كله ، ذلك أن الجيل الجديد من التجار الأوروبيين كان قد أخذ يتاجر لحسابه الخاص بدلا من الاتجار من خلال شركات الاحتكار القديمة المرخصة (توقفت شركة الليفانت الانجليزية عن العمل في سنة ١٨٢٥) ، كما أنهم لم يعودوا يعترفون بسلطة قناصلهم على الرغم من أنهم كانوا أحيانا يلجئون اليهم لحمايتهم ، وإن لم تكن ثمة حاجة الى هذه الحماية القنصلية في عهد محمد على إلا في القليل النادر . فقد رحب الوالى بالتجار الأوروبيين ، وشجعهم على الخروج من أحيائهم التي تشبه حارات اليهود ، وعنى بالأيتعرضوا للمضايقات . ومع أن التجار في البداية كانوا ينظرون بعين الريبة الى أساليب التحكم والسيطرة التي اتبعها الوالى ، إلا أنهم سرعان ما تحققوا من المزايا التي يجنونها لأنفسهم من اتساع نطاق التجارة الأجنبية ، ومن استتباب القانون والنظام مما لم يكن مألوفاً من قبل ، ومن نظام الاحتكار بصفة خاصة . وعندما أصبحوا يأمنون على أشخاصهم وممتلكاتهم ، أخذوا في تكوين علاقات اجتماعية وتجارية مع الوطنيين المصريين ، كما أخذوا يملكون العقارات ، وأخذوا بصفة عامة

يتكيفون مع البيئة ، وسرعان ما أخذ الكثيرون منهم يترددون على محمد علي ، وتصبح لهم به علاقات ود وصداقة وثيقة . وأخذ نظام الامتيازات يتغير لصالحهم من نواح عديدة ، فأصبحوا يتمتعون بما يشبه امتيازات اقليمية فوق العادة . وطالما أنهم كانوا ضالعين تماما مع الوالى ، فقد كانوا يتمتعون بمركز يحسدون عليه ، فان كل شيء كان يتوقف على فضله واحسانه .

وعندما كان محمد علي فى ذروة سلطانه ، وقيل هزيمته وتقلص نفوذه فى ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، كان التجار والموظفون الأوروبيون فى خدمة الوالى ، يعتبرون مصر بوجه عام وطنهم الثانى ، ولا يفرقون بين مصالحهم ومصالح الحاكم . وكانوا من الناحية النسبية نادرا ما يسافرون الى أوروبا ، ولم يكونوا يرغبون ، بل لم يعد فى وسعهم أن يعيشوا بمعزل عن حياة البلاد . ولم تعد هناك « أحياء أوروبية » فى القاهرة أو الاسكندرية . وكان الموظفون والتجار الأوروبيون يعيشون فى بيوت على الطراز التركى ، ويرتدون الملابس التركية ، ويأكلون الطعام التركى ، ويتلاعبون من وجوه عديدة مع طراز حياة جيرانهم الأكثر ثراء (الا فيما يتعلق بالناحية الدينية ونظام الحريم) . وكانوا فى الغالب قد تعلموا التركية ، وأحيانا العربية ، ولو أن اللغة الفرنسية كانت قد أصبحت تدريجيا لغة الاتصال بين الأوروبيين والطبقة الأرستقراطية التركية (فى الواقع أن جميع أفراد الطبقة الحاكمة فى القاهرة والاسكندرية وهما المدينتان الرئيسيتان فى مصر ، كانوا أتراكا . ومصطلح « تركى » فى ذلك الحين كان يشمل الشراكسة والألبانيين ، وكان الأتراك ما يزالون هم العنصر السيد ، ويختلفون اختلافا صارخا عن الأهالى المصريين الخاضعين لهم) . وكان الأجانب فى أوقات الأوبئة الكثيرة يغلقون على أنفسهم أبوابهم كما يفعل جيرانهم . وبسبب الظروف غير الصحية السائدة كانت نسبة

الوفيات عالية ، خصوصا بين النساء والأطفال . وقد اعتاد الأوروبيون من الرجال الجلوس متربعين على الأرائك ، وهم يدخنون النارجيلة ويشربون القهوة مع وجهاء القوم . أما زوجاتهم فكن يوزن نسوة هؤلاء الوجهاء في الحريم . وكان الاتصال الرئيسي بين هؤلاء الأوروبيين وأوروبا يتم عن طريق الزيارات المتبادلة بينهم وبين قباطنة وقادة الأساطيل والسفن التجارية المختلفة التي كانت تتردد على الاسكندرية . وحتى عام ١٨٤٠ كان محمد علي لا يزال أميرا قويا ، ونجما صاعدا ، تلمس لديه الخطوة ، وتطاع ارادته . وكانت المزايا التي يتمتع بها الأجانب الأوروبيون تمنح لهم اما في شكل انعامات ملكية ، أو في شكل اعتراف بجمالية ذات أهمية ، أو ردا لخدمات أدت ، ولكن ليس نتيجة لممارسة ضغط دبلوماسي أو حاجة مالية . وكان الأوروبيون أقلية في عددهم ، وكانوا متعلمين غالبا ، ولم يكونوا يسيئون استخدام امتيازاتهم . وعلى وجه العموم كانت خدماتهم للوالي تساوى مادية المزايا التي كانوا يتلقونها منه .

على أن الصورة تغيرت بعد عام ١٨٤١ بعد أن تقلص نفوذ الوالى ، وأصبح شبه مخلوع نتيجة لاستخدام القسوة من جانب غالبية الدول الأوروبية ، التي كانت تعمل بالاتفاق فيما بينها . فتحقيقا للمصالح السياسية لغالبية الدول الأوروبية ، التي كانت ترغب في الحفاظ على الامبراطورية العثمانية ، جرى تجريد محمد علي من كثير من قوته العسكرية والبحرية ، وانتزعت منه جميع الأراضي خارج مصر . وفقد بعض استقلاله الإداري الداخلي . وكانت النتيجة أن أصبحت مصر مستباحة لتلك المصالح الأوروبية المالية والتجارية ، التي أخذت ، وفي يدها فائض المال للاستثمار ، وفائض البضائع للتصدير ، تتطلع الى مصر كبلد غنى سهل المنال ، مجرد من الحماية العسكرية ومجرد من القوة السياسية ، باعتبارها

مطمحا مثاليا للاستغلال • وكان محمد علي قد تقدمت به السن ،
وأخذت صحته في التدهور سريعا ، وكان قد سبقه ابنه الأكبر
إبراهيم • وفي خلال عشرة أعوام من أحداث ١٨٤٠ - ١٨٤١ كان
الاثنان قد فارقا الحياة • وكان خلفاؤهما أقل منهما كفاءة ، ولم
تلبث مصر ، خلال سنوات جد قليلة ، أن أصبحت مستعمرة أوروبية
دون إطلاق رصاصة واحدة ! •

حواشي الفصل الأول :

1. Christopher Herold, Bonaparte in Egypt, pp. 165-66.
2. F. Charles-Roux, Bonaparte, Gouverneur d'Egypte, p. 152.

الطريق البرى وقناة السويس

كان اهتمام بريطانيا بمصر قبل نشوب الحروب النابوليونية منصبا على امكانية استخدام الطريق البرى عبر مصر لنقل الرسائل بين انجلترا والهند . ومع ذلك فقلما اتخذ هذا الاهتمام شكلا حادا . على أنه بعد انشاء مجلس ادارة الهند The India Board of Control فى عام ١٧٨٤ ، وبناء على الحاجتها ، أعيد فى سنة ١٧٨٦ فتح القنصلية البريطانية فى مصر مرة أخرى (وهى التى أغلقت فى سنة ١٧٥٦) وذلك لعمل الترتيبات اللازمة لنقل الرسائل بين انجلترا والهند عن طريق مصر بصفة منتظمة . وقد أعد بالفعل مشروع تفصيلي لذلك بواسطة ادارة البريد البريطانية The British Post Office ، ولكن هذا المشروع لم يتمخض عن شىء ، على الرغم من أن نقل الرسائل كان يتم قبل ذلك عبر هذا الطريق بشكل غير منتظم ومتقطع ، من قبل اغلاق القنصلية البريطانية وبعد اعادة فتحها .

وقد كان الطريق الأكثر استخداما لنقل البريد السريع ،
بالمقارنة مع الطريق البحري حول رأس الرجاء الصالح - وان لم
يكن منتظما وتحفه الأخطار بدرجة ما - هو الطريق الذي يبدأ من
لندن الى القسطنطينية عبر أحد الطرق المنتظمة ، التي تتغير حسب
مقتضيات الحرب والدبلوماسية ، ثم من القسطنطينية الى البصرة عبر
الأراضي العثمانية عن طريق آسيا الصغرى ووادي الفرات ،
بواسطة رجال البريد التتر الذين يستخدمون الجمال عادة .

وكان النقل عبر هذا الطريق قد نظمته كل من السفارة
البريطانية في القسطنطينية ، والقنصلية البريطانية في حلب ،
ووكلاء شركة الهند الشرقية في بغداد والبصرة . وكانت السفارة
البريطانية في القسطنطينية تفضل هذا الطريق كثيرا على طريق
مصر نظرا لأنه لم يكن يلقي اعتراضا من السلطات العثمانية التي
كانت تعارض في استخدام طريق مصر لخوفها من أن يزيد في
نفوذ أتباعهم المماليك فيها . ولعل هذا الطريق البديل ، الذي لم
يكن يسهل الاعتماد عليه ، ولعل تفضيل السفارة في القسطنطينية
له أيضا ، مما يفسر لماذا لم تثار الحكومة البريطانية وشركة الهند
الشرقية على جهودهما لتطوير الطريق عبر مصر .

وفي خلال الحروب النابوليونية استمر نقل الرسائل السريعة
بشكل منقطع بين إنجلترا والهند عن طريق كل من مصر والفرات .
ولم تكد تنتهي الحرب حتى أحدث اختراع وتطوير السفن البخارية
ثورة في كل الأوضاع ، فقبل ذلك لم تكن السفن الشراعية تستطيع
الابحار الى السويس الا في خلال ثلاثة أشهر تقريبا في العام ، نظرا
لسيطرة الرياح الشمالية في خليج السويس ، ولكن بعد تطوير
التجارة زالت هذه الصعوبة ، وأصبحت الجماعات البريطانية
المختلفة في الهند ، لأسباب تتصل بكل من أعمالها ومصالحها ، تبدي

اهتماما جادا بإمكانية تطوير خدمة ملاحية سريعة منتظمة بالسفن البخارية لنقل الركاب والبريد بين إنجلترا والهند عن طريق السويس . وفى البداية لم تظهر الحكومة البريطانية أو شركة الهند الشرقية اهتماما كبيرا ، ولذلك جاءت جميع المبادرات تقريبا من الأفراد العاديين فى الهند . وفى سنة ١٨٢٣ ألفت الجالية البريطانية فى كلكتا Calcutta « لجنة بخارية » Steam Committees لتطوير خدمة ملاحية منتظمة بالسفن البخارية بين إنجلترا والهند بأى طريق يثبت أنه أسرع من الآخر وأنه عملي بدرجة أكبر . ثم لم تلبث بعد ذلك أن تألفت فى كل من بومباى Bombay ومدراس Madras « لجان بخارية » أخرى . وقررت لجنة كلكتا منح جائزة مالية لأى فرد أو شركة ينجح قبل نهاية عام ١٨٢٦ ، فى انشاء خط ملاحى منتظم بالسفن البخارية بين إنجلترا والبنغال ، سواء عن طريق رأس الرجاء أو عن طريق السويس . ونتيجة لهذا العرض تم بناء السفينة البخارية « انتربرايز » Enterprise التى قامت بأول رحلة لها بين إنجلترا والهند عن طريق رأس الرجاء . ولكن محاولة إقامة خط منتظم منيت بالفشل ، ومع ذلك فإن التجربة قد أظهرت أن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وهو الطريق الأقصر ، كان فى ذلك الحين هو الطريق الأكثر صلاحية للسفن البخارية من طريق المحيط ، بعد أن ثبت أن الملاحة فى الأطلنطى كانت صعبة على السفن البخارية ذات الدواليب البدالية (لم ينتشر استخدام المروحة اللولبية Screw Propeller قبل عام ١٨٥٠ تقريبا) .

وفى مطلع عام ١٨٢٩ أرسلت حكومة بومباى السفينة الشراعية « ثيتيز » Thetis الى البحر الأحمر « لإقامة مخازن فحم للسفن البخارية ، وأيضا لعمل مسبح للسواحل

والموانى « (١) • وكانت النية أن تبحر السفينة البخارية «انتربرايز» التي كانت حينذاك فى بومباى الى السويس فى نوفمبر سنة ١٨٢٩ وأن ترسل شركة الهند الشرقية سفينة بخارية أخرى الى الاسكندرية بحيث تصل السفينتان معا فى وقت واحد ، ثم تحمل هذه السفينة ما على « انتربرايز » من بريد قادمة به من الهند • وقد اتخذت القنصلية البريطانية من جانبها الترتيبات اللازمة لنقل البريد عبر مصر (٢) • ولكن الخطة منيت بالفشل • ذلك أن السفينة «ثيتيز» لم تستطع الوصول الى السويس بسبب الرياح العكسية ، واضطرت الى تفريغ حمولتها فى القصير (٣) • وقد أرسلت سفينة شراعية بريطانية أخرى ، وهى « أوين جلندوير » Owen Glendower ، ولكنها جنحت الى شاطئ البحر الأحمر واضطرت الى تفريغ حمولتها من الفحم فى القصير أيضا (٤) • ووجدت شركة الهند الشرقية أن استئجار سفينة بخارية للذهاب الى الاسكندرية يكلف غاليا ، بينما كانت حالة « انتربرايز » من ناحية آلتها تمنعها من مغادرة بومباى (٥) •

وفى نهاية عام ١٨٢٩ وصل الى الاسكندرية توماس واجهورن Thomas Waghorn ، وهو ضابط سابق فى البحرية الهندية استقال من الخدمة ليتفرغ لما كان يطلق عليه اسم « رسالة البخار » • the steam object • وكان يحمل معه بريدا من شركة الهند الشرقية للتوجه به الى الهند على متن السفينة « انتربرايز » • فلما عرف أنها لم تصل الى السويس عاد الى انجلترا ، ولكن ليرجع فيما بعد الى مصر مرة أخرى •

وفى تلك الأثناء كان القنصل البريطانى العام فى مصر « جون باركر » John Barker يتعرض لسيل من الأسئلة من كل من وزارة الخارجية ، ومجلس الهند The India Board ، والسفير البريطانى فى القسطنطينية ، وحاكم بومباى - بخصوص

الطريق البرى . وفى يناير سنة ١٨٢٩ كتب الى السير جون مالكولم John Malcolm ، حاكم بومباى ، يبلغه أن « الرياح الموسمية التى تهب على الجانب الآخر من خليج السويس مرتين فى العام ، سوف تمثل على الدوام عقبة لا يمكن التغلب عليها فى وجه أية مواصلات سريعة بين انجلترا والهند عن طريق السويس ، طالما أن السفن البخارية لا تستخدم فى الملاحة » . ثم مضى يقول انه بالنسبة للبريد فيمكن نقله عبر مصر فى خلال ثلاثة أيام ، أما اذا كان يراد نقل الركاب ، فلا بد من اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير وسائل الراحة لهم فى المحطات التى ينزلون بها على طول الطريق . كما أرسل يقول ان الأمن فى مصر أفضل مما هو عليه فى طريق وادى الفرات (وكان باركر يعرف ذلك جيدا ، اذ كان يشغل من قبل منصب القنصل البريطانى فى حلب) وانتهى الى القول بأنه « لا يرى أية عقبة فى وجه نقل الطرود بين الاسكندرية والسويس بأمان وانتظام وسرعة فى ظل الحكومة الحاضرة ، طالما كانت مصر تحت حكم محمد على أو ابنه ابراهيم » . وفى نفس الرسالة أعطى باركر تفاصيل عن تكاليف تفريغ الفحم الانجليزى فى الاسكندرية والسويس لتموين السفن البخارية بالفحم ، وكانت تبلغ ٦٥٠ جنيها استراليا لطن فى السويس ، ٢٥٠ لطن فى الاسكندرية، على أساس أن فحم السويس سوف ينقل من الاسكندرية بالطريق البرى عبر مصر (٦) .

وفى بداية سنة ١٨٣٠ ، وصلت الى « القصير » السفينة « ثيتيز » التى كانت قد أقلعت من بومباى ومعها البريد الذى كان مقررا أن تحمله السفينة « انتربرايز » معها . وقد وصلت بالبريد ومعها سبعة من الركاب أيضا .

وفى خلال عام ١٨٣٠ أجرى مسح بحرى آخر للبحر الأحمر قامت به السفينة بيناريس Benares من الأسطول الهندى،

التي جلبت معها أيضا بريدا الى القصير . ولكن أهم تطور حدث خلال ذلك العام هو وقوع أول رحلة تقوم بها سفينة بخارية بين بومباي والسويس . ففي ١٨٢٨ كانت حكومة بومباي قد بدأت في تشييد سفينة بخارية حمولتها ٤١١ طنا في بومباي للقيام بخدمة منتظمة بين بومباي والسويس ، وقد نزلت هذه السفينة الى البحر في أكتوبر ١٨٢٩ وسميت « هيولندسي » Hugh Lindsay على اسم رئيس مجلس ادارة شركة الهند الشرقية . وفي ٢٠ مارس ١٨٣٠ غادرت « هيولندسي » بومباي الى السويس في أول رحلة لها . وقد وصلت في سلام الى السويس يوم ٢٢ أبريل ، بعد أن استغرقت رحلتها ثلاثة وثلاثين يوما ، قضت منها اثني عشر يوما في القصير للتزود بالفحم (٧) وقد وصلت الرسائل التي حملتها معها الى انجلترا بعد تسعة وخمسين يوما من مغادرتها بومباي . وقد واصلت « هيولندسي » خدمتها المنتظمة بين بومباي ومصر . وفي رحلتها الثانية ، أقلت معها من بومباي حاكم بومباي المتقاعد الى القصير في طريقه الى انجلترا ، ثم حملت معها خلفه في طريق عودتها الى بومباي . ومع ذلك فلم يظهر حماس كبير في انجلترا للاستمرار في تطوير هذا الطريق ، فعلى الرغم من أن حكومة بومباي قد أوصت ببناء ثلاث سفن بخارية أخرى حتى يتسنى لها تنظيم خدمة شهرية منتظمة ، إلا أنه لم تبن أية سفينة أخرى لعدة أعوام لما كانت تتكلفه من نفقات كبيرة فيما يظهر . وقد أوصى « باركر » Barker بأن يكون نهاية خط المواصلات في مصر في القصير بدلا من السويس ، وبني وجهة نظره على أنه يمكن لساعي بريد « يمتطي جوادا جيدا أن ينقل البريد بين القصير والاسكندرية في سبعة أيام في جميع الفصول » . وبذلك يمكن توفير استهلاك خمسة أيام من الفحم ، أي ٥٠ طنا ، في كل رحلة . على أن باركر لم يلبث أن نقض رأيه السابق بإبلاغه الحكومة البريطانية ، أن « طريق البصرة - حلب

سوف يكون من جميع الوجوه أفضل من طريق البحر الأحمر ، اذا
أمكن للسفن البخارية الملاحة فى الفرات فى جميع فصول السنة .
واقترح القيام بمسح للفرات ، كما قدم عدة مقترحات تفصيلية بناها
على سابق معرفته بالمنطقة « (٨) » .

وفيما يبدو أنه كان بناء على توصية باركر ، أن أخذت
« هيو لنديسى » ومعها سفينة أخرى تسمى فيلكس Felix ،
وكانتا قد بدأتا رحلاتهما بصفة منتظمة من كلكتا Calcutta
سنة ١٨٣٤ ، تنهيان رحلاتهما التالية فى القصير بدلا من السويس
لفترة من الزمن . ولكن فى سنة ١٨٣٥ ، وبناء على توصية من
اللفتنانت كولونيل « كامبل » Campbell الذى خلف باركر
قنصلا عاما عادت السفينتان تواصلان رحلاتهما الى السويس مرة
أخرى (٩) . وفى نفس العام ١٨٣٥ أقامت الحكومة البريطانية خطا
ملاحيا منتظما من السفن البخارية بين مالطة والاسكندرية . وقد
طلبت الى كامبل الحصول على تسهيلات من محمد على لمرور الركاب
والبريد بالطريق البرى بين الاسكندرية والسويس « حيث أن حكومة
صاحب الجلالة قد اتخذت هذه التدابير للاحتفاظ بطريق مواصلات
سريع ومنتظم مع الأقاليم البريطانية فى الهند عن طريق البحر
الأحمر » (١٠) وكان قد أنشئ قبل ذلك بعام أى فى سنة ١٨٣٤ ،
خط ملاحى منتظم أقامته شركة نمساوية بين تريستا Trieste
والاسكندرية (١١) .

وكان محمد على متحمسا لتطوير الطريق البرى ، لما سيجلبه
له من المال ولأنه كان يأمل أن يؤدى الى تحسين علاقاته مع انجلترا .
ولذلك فقد ساعد القنصلية البريطانية على اتخاذ التدابير لتفريغ
الفحم ونقل البريد عبر مصر . وأرسل خطابا الى حاكم جدة يأمره
فيه بالتعاون مع الأسطول الهندى فيما يقوم به من مسح للبحر
الأحمر (١٢) . وما لبث أن أخذ ينعم النظر فى امكانية انشاء

قناة أو خط حديدي بين القاهرة والسويس (١٣) . وكان الخط الحديدي قد اقترحه عليه مهندس مدني انجليزي في خدمته هو جالوى بك Galloway ، الذي أمضى بعض الوقت في مسح الطريق بغرض اقامة خط حديدي مزدوج كان يقدر امكان الانتهاء منه في عامين (١٤) . أما القناة فقد اقترح انشاؤها على الوالى بروسبير انفانتين Prosper Enfantin أحد أتباع سان سيمون الذي كان متحمسا لدرجة التعصب للفكرة ، وكان قد زار مصر في سنة ١٨٣٣ مع بعض المهندسين الفرنسيين .

على أنه في ذلك الحين لم يقدر لفكرة القناة أو فكرة الخط الحديدي التحقيق ، لأن محمد علي آثر مشروعا آخر يتمثل في بناء قناطر على رأس الدلتا لرفع منسوب المياه الصيفية في فرعها لرى محصول القطن . على أنه لم يتم اتخاذ اجراء سريع في هذا المشروع أيضا نظرا لأن تخرج العلاقة بين محمد علي والسلطان ، وما كان يفرضه ذلك عليه من استعدادات على حساب موارده ، كان يجعل من المستحيل تنفيذ أى مشروع ضخيم من المشاريع العامة في ذلك الحين . وقد سافر جالوى الى لندن لتدبير المال اللازم لانشاء خطين حديدين أحدهما بين الاسكندرية والقاهرة والآخر بين القاهرة والسويس ، ولكن الحكومة البريطانية في ذلك الحين كانت مهتمة أكثر بطريق وادى الفرات وامكانية تطويره ، ولذلك فلم يحصل جالوى على تشجيع أو مال (١٥) .

في ذلك الحين كانت الحكومة البريطانية قد أصبح لديها تقريبا سياسة تقليدية بتفضيل طريق الفرات على طريق السويس . وكانت هذه السياسة قد تعززت خلال عام ١٨٣٠ بعدة عوامل : أولها ، عزوفها المتزايد عن رفع شأن محمد علي . ثانيا ، رغبتها المتزايدة في أن يكون هناك وجود بريطاني على طول خط الفرات تحت بعض الدوافع التي تبدو معقولة ، وذلك لتضع عينها على

التوسع الروس فى هذا الاتجاه . ثالثا ، أن الدواليب البدالية التى كانت ما تزال تعمل بها السفن البخارية ، كانت أكثر صلاحية للأنهار منها لأعالى البحار . هذه العوامل جميعها ربما كانت هى التى أغرت الحكومة البريطانية على أن تولى التوصية التى قدمها باركر بتفضيل طريق الفرات انتباها أكثر مما أولته لوجهة النظر الأخرى .

مع ذلك فإن آراء باركر ربما كانت أقل تأثيرا من آراء الريير أدميرال ف. د. تشيزنى Chesney ، الذى قدم فى سنة ١٨٣٢ تقريرا عن المزايا النسبية لكل من الطريقين المتنافسين ، اللذين كان قد انتهى من معاينتهما . وكان تشيزنى قد ذهب الى القسطنطينية فى سنة ١٨٢٨ بنية تقديم مساعداته للجيش التركى فى الحرب التى كان يخوضها مع روسيا ، ولكنه عندما وصل هناك كانت الحرب قد انتهت ، ووجد نفسه بلا هدف . لذلك فقد أسعده أن يسند اليه السفير البريطانى السير « روبرت جوردون » Gordon مهمة معاينة كل من طريقى السويس والفرات واعداد تقرير عن مزاياهما النسبية . وقد سافر أولا الى مصر ، فوصل الى الاسكندرية فى مايو ١٨٣٠ حيث سلمه باركر قائمة بأسئلة كان قد تسلمها توا من « مجلس الهند » (١٦) . وبينما كان تشيزنى فى مصر ، بحث إمكانية تحويل الطريق البرى عبر مصر الى طريق مائى بحفر قناة فى برزخ السويس . ولم تكن هذه الفكرة جديدة ، فإن إحدى التعليمات التى تلقاها بونابرت من حكومة الديركتوار عند غزو مصر سنة ١٧٩٨ كانت تقضى ببناء هذه القناة ، وبناء على هذه التعليمات قام أحد مهندسيه ، وهو « لوپير » Le Père بعمل معاينة للطريق انتهى منها الى نتيجة حاسمة هى أن شق طريق مباشر بين البحر المتوسط والبحر الأحمر لا يمكن تنفيذه نظرا لوجود فرق بين مستوى مياه البحرين قدره ثلاثون قدما . على أن تشيزنى توصل الى رأى الصحيح بعدم وجود فرق يذكر . ولكنه لم يمض قدما

فى فكرة شق طريق مستقيم فى برزخ السويس لأنه كان قد أصبح
منجذبا الى الطريق الآخر عبر وادى الفرات . وعلى ذلك فعند نهاية
سنة ١٨٣٠ ، طلب من جوردون الاذن له بمغادرة مصر وعمل
معاينة للفرات لاختبار قابليته للملاحة بالنسبة للسفن البخارية .

وفى يناير ١٨٣١ قام تشيزنى من « عنة » قرب الحدود
السورية شمال شرقى حلب ، وانطلق فى الفرات فى رحلة حافلة
بالمغامرات انتهت به الى البصرة فى نهاية شهر أبريل . وعلى الرغم
من مساوىء الطريق العديدة الناجمة عن وجود المستنقعات ،
والتيارات الخطرة والعرب المعادين ، فان تشيزنى ، عندما عاد الى
انجلترا فى نهاية سنة ١٨٣٢ ، كتب تقريرا الى الحكومة البريطانية
يحبذ فيه طريق الفرات ، ويقرر أنه سوف يكون أسرع من الطريق
عبر مصر بستة أو سبعة أيام ، وأن تنفيذه أقل تكلفة (وان كان
تحسينه أكثر تكلفة) وأنه صالح للاستخدام على مدار العام ، وأكثر
راحة ، كما أن امكانياته التجارية أكبر (١٧) . وقد تأثر بالمرستون،
وزير الخارجية بهذا المشروع ، وتكونت لجنة مختارة من مجلسي
البرلمان لبحث الموضوع (١٨) .

وقد كتبت اللجنة تقريرها فى يوليو ١٨٣٤ وأوصت فيه
« بضرورة اتخاذ اجراءات فورية لاقامة اتصال ملاحى منتظم بالهند
بالسفن البخارية عبر طريق البحر الأحمر » الذى يمكن استخدامه لمدة
ثمانية أشهر فى العام (حيث أن السفن البخارية ذات الدواليب
الدوالية لا تستطيع الملاحة فى المحيط الهندى خلال فصل الرياح
الموسمية) ، وانه لتوفير خدمة شهرية منتظمة على مدار العام ، فمن
الضرورى أيضا اقامة خط ملاحى للسفن البخارية عن طريق الفرات،
وقد أوصت اللجنة بضرورة اعتماد البرلمان مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه
انجليزى لعمل تجربة للملاحة فى الفرات بالسفن البخارية . وقد
اعتمد مجلس العموم هذا المبلغ فى ذلك الوقت ، تحت تأثير رئيس
مجلس الهند .

وقد اختار مجلس الهند ، الذى كان مسئولاً عن إدارة المشروع، تشيزنى ، الذى رقى الى رتبة لفتنانت كولونيل ، لقيادة البعثة . وكانت الخطة تقوم على تشييد أجزاء سفينتين بخاريتين فى انجلترا ، وارسالهما بحرا الى سلوقية Selucia على مصب ال Orontes فى شمالى سوريا ، ثم نقلهما بطريق البحر من هناك الى أعلى موقع يمكن الملاحة فيه على الفرات ، حيث يتم هناك تركيبهما للابحار الى البصرة . وقد تسلم السفير البريطانى فى القسطنطينية فرمانا من السلطان يسمح « لسفينتين بخاريتين بالملاحة فى الفرات بالتناوب ، واستمرار هذه الملاحة طالما لا يترتب عليها أية متاعب » . وقد تلقى القنصل العام البريطانى فى مصر تعليمات بالحصول على تعاون محمد على الذى كان فى ذلك الحين يحتل سوريا والذى كان على البعثة أن تمر عبر أملاكه لتصل الى الفرات .

على أن البعثة منيت بالفشل . فبعد أن أمكنها التغلب على العقبات الطبيعية وغيرها مما كان يقف فى وجه نقل أجزاء السفينتين بالطريق البرى من سلوقية الى « بير » Bir على الفرات ، وبعد أن تم تركيب أجزاء السفينتين « تيجريس » Tigris « والفرات » ، وأبحرتا فى مارس ١٨٣٦ ، حتى وصلنا الى « دير الزور » ، لم تكد تغادر « تيجريس » مياه « الدير » حتى انقلبت يوم ٢١ مايو بسبب عاصفة رملية ، وغرق معها بعض رجال البعثة . أما «الفرات» فقد وصلت الى البصرة يوم ١٩ يونية لتجد فى انتظارها السفينة « هيولندسى » التى كانت قد وصلت من بومباى والتى كانت تنتظر منذ عدة أسابيع ومعها البريد لتحمله البعثة معها فى رحلة العودة، ولكن «الفرات» لم تكن فى حالة تمكنها من العودة فورا ، نظرا لحاجة آلاتها الى عمرة كاملة ، ومن ثم فقد غادرت « هيولندسى » البصرة ومعها البريد الى السويس حيث أرسل من هناك الى انجلترا عن هذا الطريق . أما «الفرات» ، فلم تكد تنتهى عمرتها حتى أقلعت

الى بغداد حاملها معها يريد ان كان قد وصل من الهند حديثا ، ناركة وراءها « تيجريس » . وقد أرسل هذا البريد من بغداد الى « بيروت » عن طريق تدمر ودمشق ، وبذلك فتحت طريقا ثالثا مستمر استخدامه بانتظام تقريبا لعدة سنوات . ولقد كان فتح هذا الطريق الجديد هو النتيجة المفيدة الوحيدة التي أسفرت عنها البعثة . وقد عادت « الفرات » الى البصرة في أكتوبر ، حيث كانت « هيولندسي » في انتظارها للمرة الثانية ومعها ما تحمله من بريد من الهند ، ولكن في أثناء عودتها عن طريق الفرات ، تعطلت آلاتها ، وتطوع أحد أعضائها لنقل البريد بالطريق البري الى البحر المتوسط ، واستطاع على الرغم مما تعرض له من مهاجمة أثناء الطريق ومن نهب وسلب ، الوصول الى الساحل السوري ، حيث أرسل البريد الى انجلترا . وقد عادت الفرات الى البصرة . وفي ١٩ يناير سنة ١٨٣٧ تم التخلي نهائيا عن البعثة ، بعد أن تكلفت ٤٣٠٠٠ جنيه استرليني وهو مبلغ يزيد على ضعف المبلغ الذي اعتمده البرلمان أصلا . ومنذ ذلك الحين فصاعدا بدأت الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية تنظران الى الطريق عبر مصر نظرة جدية .

وفي نهاية عام ١٨٣٧ كانت هناك ثلاث سفن بخارية تقوم بخدمة منتظمة بين بومباي والسويس ، وهي « هيولندسي » ، و « أطلنطا » Atlanta ، « ويريونيس » Berenice . وكلها تتبع شركة الهند الشرقية . وكانت الرحلة تستغرق عشرين يوما تقريبا في الاتجاه الواحد . وفي الوقت نفسه أقيمت خدمة شهرية منتظمة بين انجلترا والاسكندرية ، ولو أنه وجد من المتعذر التنسيق بين الخدمتين بحيث يتم وصول السفن في وقت واحد (١٩) . وفي سنة ١٨٣٧ عاد « واجورن » الى مصر بوصفه نائبا لوكيل شركة الهند الشرقية (كان « كامبل » ، بوصفه قنصلا عاما هو الوكيل الرسمي بحكم منصبه) وذلك لتنظيم نقل الركاب

والبريد ، واتخاذ الترتيبات لتفريغ الفحم ، والاشراف على وكلاء الشركة المحليين فى القاهرة والسويس والقصير وجده .

وقد كانت مسألة تخزين الفحم مسألة ذات ضرورة قصوى فى تنظيم وإدارة الخط الملاحى . وكانت هذه العملية فى البداية يقوم بها الأسطول الهندى الذى يأتى بالفحم من انجلترا عن طريق رأس الرجاء . ولما كان مستودع الفحم فى السفينة « هيولندسى » صغيرا ، وبالتالى فلم يكن فى وسعها أن تقطع سوى مسافات صغيرة دون التزود بالوقود ، فلذلك أقامت شركة الهند الشرقية مستودعات الفحم فى سقطرى وعدن ، وقمران ، ومخا ، والقصير . ولكن الضرورة أصبحت تقضى بتزويد الأسطول بسفن ذات مستودع أكبر ، مع إقامة محطة واحدة كبيرة للفحم بين بومباى والسويس . ولذلك ، وبسبب الرغبة فى تأسيس هذه الخطة الكبيرة على أسس مأمونة لحد كبير ، قامت حكومة بومباى باحتلال عدن فى سنة ١٨٣٨ . وقد وجد أن تخزين الفحم فى « السويس » وتمويله من انجلترا عن طريق الاسكندرية ومنها الى السويس بالطريق البرى ، أرخص تكلفة من تخزين مقادير منه فى القصير تجلب من انجلترا بحرا عن طريق رأس الرجاء . ولذلك فقد كانت إحدى مهام « واجورن » الرئيسية هى أن يعد الاجراءات اللازمة لذلك ، وهو ما قام به عن طريق ترتيب نقله من الاسكندرية الى القاهرة بطريق النيل ، ومن القاهرة الى السويس على ظهور الجمال . على أنه بينما كان يؤدى هذا العمل اصطدم « بكامبل » الذى اعترض على قيامه بهذه الاجراءات بطريق الاتصال المباشر بمحمد على ، كما اعترض على سلوكه الأوتوقراطى بصفة عامة . وبعد مضى عدة أشهر من الخلافات قدم واجورن استقالته ، وأخذ منذ ذلك الحين يعمل لحسابه الخاص فى تنظيم التسهيلات اللازمة لنقل المسافرين عبر مصر فى طريقهم الى الهند أو قادمين منها ، والذين كانت أعدادهم تتزايد باستمرار (٢٠) .

فى ذلك الحين ، وعلى الرغم من العلاقات المتدهورة بين الحكومة البريطانية ومحمد على بسبب نزاعه مع السلطان ، استمر محمد على فى تعاونه فى تطوير الطريق الملاحى الى أقصى مدى . فقد قدم تسهيلات تخزين الفحم فى القاهرة ، والسويس ، والقصير ، وقمران . كما استولى على الجمال لتزويد الشركة بها لنقل الفحم من القاهرة الى السويس ، مما أدى الى انخفاض النفقات من ١٠ شلنات الى ٥ شلنات فى الرحلة الواحدة لكل جمل . ثم أبدى استعداداه لاقتراض الشركة الفحم من مستودعات الحكومة المصرية فى بولاق فى حالة نقص المخزون فى السويس (وكان هذا يحدث أحيانا حيث أن نقل الفحم بالطريق النهري من الاسكندرية لم يكن يتم الا وقت ارتفاع النيل) . وقد وضع امكانيات ورش الحكومة المصرية تحت تصرف الشركة عند حدوث أى عطب فى آلات السفينة « بيرينيس » يتطلب الاصلاح .

وقد كان من الطبيعى أن يؤدى تزايد استخدام الطريق البرى الى بعث الاهتمام بامكانية انشاء خط حديدى . وكان جالوى بك قد أخذ يضغط على الوالى من أجل الموافقة على ذلك لعدة سنوات . وفى سنة ١٨٣٨ عارض « كامبل » الفكرة على اعتبار أنه « لا توجد حاجة اليها ، ولأنها من نافلة القول » . وكانت الحجة التى أقام عليها رأيه هى أنه « ليس من المحتمل أن تصبح مصر فى يوم من الأيام طريق مواصلات تجرى عليه حركة مرور ثقيلة بين أوروبا والهند . وأن البضائع الخفيفة يمكن على الدوام نقلها بين السويس والقاهرة فى مدى يومين أو يومين ونصف » (٢١) . وقد عزا حماس جالوى الى حقيقة أن والده من رجال صناعة سباكة الحديد وأنه هو الذى سوف يمد المشروع بالقضبان الحديدية ، واعتبر المشروع كله « أحد المشاريع الخرافية » التى « يخدع بها أصحاب المصالح الباشا ، ويدفعونه الى تكاليف ثقيلة لمصالحهم الخاصة ، وأن هذا هو

غرض كل الأوروبيين هنا تقريبا . وقد انتهى مشروع السكة الحديدية ، مثله في ذلك مثل كثير من المشروعات المشابهة ، الى لا شيء ، على الرغم من « أن جزءا كبيرا من الحديد اللازم للمشروع كان قد أرسل الى مصر وأصبح بلا فائدة » .

في ذلك الحين كانت فكرة القناة الملاحية لا تزال في الأفق وكان « أنفانتان » قد غادر مصر في سنة ١٨٣٦ . ولكن في نهاية ١٨٣٨ ، أرسل « كامبل » تقريرا يقول فيه أن « موجيل » Mougel وهو مهندس فرنسي من مهندسي الطرق والكبارى التحق حديثا بخدمة الباشا ، كان متحمسا كبيرا لانشاء قناة ملاحية تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط « (٢٢) . وفي الوقت نفسه كان « لينان دى بيلفون » Linant de Bellefonds ، وهو مهندس فرنسي آخر يعمل في خدمة الباشا منذ عشرين عاما تقريبا ، يدافع بحماس أيضا عن المشروع . وكان قد أعد دراسة حول امكانية انشاء هذه القناة وقام بطبعها ، بناء على طلب محمد علي ، في عام ١٨٤٠ .

في تلك الأثناء ، كان الطريق البرى قد أخذ يتطور بمزيج من المشروعات الخاصة والحكومية . ففي الطرف الغربى منه ، وفيما بين سنة ١٨٣٧ و سنة ١٨٤٠ ، كان نقل البريد والمسافرين بين « فالموث » Falmouth وجبل طارق يتم على ظهر سفن « شركة بواخر شبه الجزيرة » The Peninsula Steamship Company ثم بين جبل طارق والاسكندرية عن طريق مالطة على ظهر سفن الأدميرالية التى كانت تنقل البريد والمسافرين والبضائع . أما في الطرف الشرقى فان الملاحة كانت تقوم بها شركة الهند الشرقية . وكانت شركة الهند الشرقية تدير عملية نقل البريد بالطريق البرى عبر مصر ، كما كانت تقوم أيضا بتخزين الفحم فى السويس والقصير ، وكان نقل المسافرين والبضائع عبر مصر يتم عن طريق

متعهدين خصوصيين • وقد أدارت إحدى الشركات الخاصة خط ملاحية نهريّة يتكون من عدة صنادل تجرها الخيل على طول ترعة المحمودية بين الاسكندرية و « العطف » على فرع رشيد • بينما أقام واجورن خطا ملاحيا من المراكب الشراعية على النيل بين العطف والقاهرة • وكان « ريتشارد هيل » Richard Hill وهنرى ريفين Henry Ravin ، وهما انجليزيان يملكان أحد الفنادق فى القاهرة ، قد تعاقدوا فى عام ١٨٣٨ مع « لجنة بخار بومباى » على تسير خط منتظم من عربات الركاب التى تجرها البغال بين القاهرة والسويس ، مع ادارة سلسلة من الاستراحات والمحطات تبنيها « لجنة بخار بومباى » على طول طريق القاهرة - السويس (٢٣) • وقد نافس واجورن كلا من « هيل وريفين » فى طريق القاهرة السويس ، وقام كل من الفريقين المتنافسين ببناء الفنادق فى السويس • ولكن لم يسمح لواجورن باستعمال الاستراحات ، مما جعله ينتقم لذلك عن طريق الاستيلاء على البغال الموجودة ، ونجح فى ذلك أحيانا !

وفى سنة ١٨٣٩ تم إبرام « اتفاقية بريد » بين الحكومتين البريطانية والفرنسية بخصوص مرور البريد عبر فرنسا الى الهند • وفى ١٨٤٠ تسلمت شركة بواخر شبه الجزيرة ، « براءة ملكية » ، تعيد تنظيمها تحت اسم جديد هو « شركة شبه الجزيرة والملاحية البخارية الشرقية » •

The Peninsula and Oriental Steam Navigation Company
على أن تكون مهمتها تنظيم خدمة ملاحية بخارية منتظمة سريعة وموحدة بين انجلترا والهند ، تعمل على جانبى خليج السويس ، كما منحت أيضا عقدا مدته خمس سنوات لنقل البريد بين مارسيليا والهند • ولم ينقض عام آخر حتى كانت هذه الشركة قد ابتلعت شركة الهند الشرقية للملاحية البخارية The East India Steam Navigation Company التى كانت قد تكونت فى كلكتا لسد العجز

فى الخدمة الملاحية التى كانت تقوم بها شركة الهند الشرقية بين بومباى والسويس والتى لم تكن مرضية تماما .

وفى نهاية سنة ١٨٤٠ ذهب الى مصر « آرثر اندرسون » Arthur Anderson ، المدير الادارى للشركة الجديدة (التى أصبحت تعرف باسم (P and O) وذلك لتحسين الخدمة عبر الطريق البرى (التى لم تكن قد تأثرت اطلاقا بالأحداث السياسية الجارية) . ونتيجة للمفاوضات التى أجراها مع الحكومة المصرية فقد تم الاتفاق على أن تجبى الحكومة المصرية على بضائع المرور (الترانسيت) بين انجلترا والهند رسوما جمركية تبلغ ١/٢ فى المائة فقط بدلا من ٣ فى المائة المنصوص عليها فى الامتيازات (التى لم تكن تفرق بين البضائع المستوردة وبضائع المرور) . ثم أنشأ خطا ملاحيا على طول ترعة المحمودية يتكون من صنادل تجرها الرفاسات البخارية ، مما يعد تطورا لطريقة جر الصنادل بالخيول . كما استعان بسفينتين بخاريتين نهريتين ، هما « لوتس » Lotus و « القاهرة » لخدمة الملاحة بين العطف والقاهرة . واتخذ الترتيبات لاصلاح الطريق بين القاهرة والسويس ومد أعمدة التلغراف على طول الطريق بين المدينتين (٢٤) . وفوق ذلك فقد اهتم بإمكانية شق قناة ملاحية فى برزخ السويس .

ولم تكد تنتهى زيارة « أندرسون » ، حتى قام « واجورن » من جانب ، « وهيل وريفين » Ravin من جانب آخر ، بادماج شركتيهما فى شركة واحدة باسم « هيل وشركاه » Hill and Co. ، بعد أن توقع الطرفان دون ريب المنافسة القاسية التى سوف تواجههما من جانب شركة P. and O. ، وفى سنة ١٨٤١ حصل على سفينة بخارية هى « جاك أولانترن » Jack O'Lantern ، التى تم بناؤها للخدمة بين العطف والقاهرة . كذلك ضمّا اليهما خط

الصنادل التى تجرها الخيول فى ترعة المحمودية ، واستبدلا بالخيول
رفاسات بخارية لمنافسة شركة P. and O. .

فى هذا الوقت ، كان عدد المسافرين عن طريق مصر بين
انجلترا والهند يبلغ الألف كل عام تقريبا . وفى سنة ١٨٤٣ ،
وكخطوة أولى من جانب محمد على لوضع مشروعات النقل بين يديه
شخصيا ، قدم قرضا يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه استرلينا لتاجر انجليزى
يدعى « روبرت تيربيرن » Thurburn لمساعدته على تأسيس
شركة باسم « شركة الترانزيت » Transit Company .
وازاء هذا العمل الذى كان يمثل دعوة لشركة « هيل وشركاه » اما
لبيع امتيازها أو تحمل مخاطرة التفوق عليها من جانب شركة
تأسست تحت حماية الحكومة (٢٥) ، فقد فضلت البيع لتيربيرن
الذى نقل اليه أيضا امتياز استغلال استراحات طريق القاهرة
- السويس من يد « لجنة بخار بومباى » Bombay Steam Committee
وعلى أثر ذلك « تحسنت الخدمة فى معظم نواحيها على يد شركة
الترانزيت ، ولكن أجرة السفر ارتفعت من ١٢ جنيه استرلينا الى
١٥ جنيه . وظهرت من جانبها منذ البداية النزعة لاحتكار كل وسيلة
من وسائل النقل » (٢٦) .

وفى ديسمبر ١٨٤٤ ، جرت مفاوضات بين ادارة البريد
البريطانية The British Post Office والحكومة المصرية لعقد
« اتفاقية بريد » تخول نقل البريد البريطانى - الهندى عبر مصر
بصفة منتظمة . وقد اشترطت الحكومة البريطانية للتصديق على
الاتفاقية ، منح الشركات البريطانية والأفراد الحرية فى ترتيب نقل
المسافرين والبضائع عبر مصر ، وأن يخضع ذلك ، فيما يختص
بتدابير الحماية من التهريب من الرسوم الجمركية ، لاجراءات
معقولة . على أن الحكومة المصرية أصرت على أن يكون نقل المسافرين
والبضائع والبريد بواسطة « شركة الترانزيت » التى يديرها

تيربيرن ، والتي كان هي نفسها التي أنشأتها . ونتيجة لذلك رفضت الحكومة البريطانية التصديق على الاتفاقية . ومع أنه جرت فيما بعد مفاوضات أخرى حول الموضوع ، إلا أن أحدا من الطرفين لم يتراجع عن موقفه ، واستمر البريد على ما كان عليه من قبل ينقل بواسطة شركة الهند الشرقية حتى عام ١٨٤٨ ، حين تم التوصل الى اتفاق أصبحت الحكومة المصرية بمقتضاه مسئولة عن نقل البريد عبر مصر في مقابل مبلغ أساسى سنوى تدفعه ادارة البريد البريطانية (٢٧) .

وكان محمد علي ، وهو الذى اعترف فى احدى المرات للقنصل البريطانى العام بأنه عندما قدم المال « لتيربيرن » لشراء شركة «هيل وشركاه» انما كان ينوى بالفعل وضع النقل فى يديه شخصيا (٢٨) . - قد عمد بعد فشل مفاوضات اتفاقية البريد الى رفض السماح لشركة P. and O. بتعزيز أسطولها فى النيل بسفينه ثالثة ، وبعد أسابيع قليلة قام بتجريد مستر « تيربيرن » بالقوة من كل سيطرة ، وأرغمه على أن يبيع له حصته كاملة ، واستحوذ على جميع الاستراحات الواقعة على طريق السويس (٢٩) .

وقد اضطرت شركة P. and O. بعد أن حاولت عبثا الحصول على أى مساندة من الحكومة البريطانية ، الى التوقف عن المقاومة وباعت الى الحكومة المصرية سفنها البخارية النهرية والصنادل التى كانت تعمل فى ترعة المحمودية . فأصبحت الحكومة المصرية بذلك تحتكر فى يدها تماما النقل بالطريق البرى ، وهو الذى كان فى ذلك الحين يمر به سنويا قرابة ٢٣٠٠ مسافر و ٢٥٠٠ جمل محمل بالبضائع ، فيما عدا البريد .

فى تلك الأثناء ، وفى صيف عام ١٨٤٦ ، سقطت حكومة المحافظين فى انجلترا التى كان يرأسها سير زوبرت بيل Sir Robert Peel ، وكان وزير الخارجية فيها اللورد

ابردين Lord Aberdeen ، الذى كان يشغل هذا المنصب منذ عام ١٨٤١ . وقد عاد « بالمرستون » الى وزارة الخارجية وهو يحمل معه كل شكوكه القديمة عن الخطط الفرنسية فى مصر ، بعد أن انتعشت هذه الشكوك فى رأسه بسبب الاهتمام الذى أبداه عدد من الرعايا الفرنسيين بفتح قناة للملاحة من جهة ، ولاعتقاده بأن الموظفين الفرنسيين فى خدمة الحكومة ، قد استخدموا نفوذهم فى تحريض محمد على على الاستيلاء على النقل ، لا نزاعه من يد البريطانيين ، من جهة أخرى .

وقد كان القنصل البريطانى الجديد فى مصر « تشارلز مري » Charles Murray وهو الذى خلف الكولونيل Colonel Barnett سنة ١٨٤٦ ، يشارك بالمرستون وجهة نظره هذه فقد أرسل الى بالمرستون فى نهاية عام ١٨٤٦ خطابا شرح فيه رؤيته للأحوال فى مصر وكيف تسير (٣٠) ، فبين أن « الباشا ، الذى يقوده ذكاؤه الخاص من جانب ، ونصائح مستشاريه الفرنسيين بدرجة أكبر من جانب آخر ، قد التزم خطا سياسيا واحدا على الدوام ، الغرض منه الاحتفاظ بالمواصلات عبر الطريق البرى كلها تحت سيطرته ومنع انجلترا من الحصول على موضع قدم هام أو دائم لها داخل أملاكه . . . وأنه لهذا السبب اشترى شركة الترانزيت، ولهذا السبب أيضا منع شركة P. and O. من تعزيز السفينتين اللتين تملكهما فى النيل بسفينة ثالثة » .

وقد مضى « مري » بعد ذلك فى معالجة مسألة الخط الحديدى . وكانت فكرة اقامة خط حديدى بين القاهرة والسويس قد ثارت مرة أخرى قبل ثلاثة أعوام ، أى فى عام ١٨٤٣ ، على يد « ج . أ . جالوى » ، وهو شقيق جالوى بك الذى توفى فى سنة ١٨٣٨ . وكان « ج . أ . جالوى » الذى كان شريكا فى بيت تجارى انجليزى فى الاسكندرية ، قد واصل ما بدأه أخوه من الترويج للخط الحديدى

فى كل من انجلترا ومصر ، بحجة أنه أقل نفقة وأفضل بصفة عامة من البديل الآخر وهو انشاء قنساء ملاحية لتقريب الطريق الى الهند (٣١) . وفى نهاية عام ١٨٤٣ أرسل اللورد « أبردين » ، - مستجيبا فى ذلك فيما يبدو لطلب تقدمت به عائلة جالوى فى لندن - تعليماته الى الكولونيل بارنيت القنصل العام « ليمنح كل تشجيع مناسب لمثل هذا المشروع المفيد » وأضاف أنه اذا لقى المشروع معارضة ، صريحة أو خفية ، أو أثرت ضده حجج من جانب ممثل أية دولة أجنبية ، فعليه أن يشجع الباشا على اتمام مشروع ينتظر أن يعود بأكبر المزايا على مصر ، ويحقق فائدة ضخمة للعالم الغربى بأسره » (٣٢) .

على أن الحماس للمشروع فى مصر كان قليلا . فقد أخبر أرتين بك ، وهو أحد رجال الباشا الأرمن وموضع ثقته ، بارنيت بأن الباشا كان قد سبق أن أعطى أمره لجالوى بانشاء الخط الحديدى ، ولكنه (أى أرتين) نصح الباشا بالغاء هذا الأمر . ثم مضى يقول ان محمد على كان لديه الاستعداد التام للمسارة بتبنى أى مشروع خطر يعرض عليه ، وأنه لم تعد أية تقديرات مناسبة للتكاليف ، وأضاف انه ، اذا أرادت الحكومة البريطانية انشاء الخط فربما كان عليها أن تستعد للتكفل بضمان مبلغ سنوى معين لصيانتة . وقد نقل « بارنيت » هذه المحادثة الى « أبردين » وعبر عن رأيه بأن نصيحة أرتين للباشا كانت حكيمة ، ورأى أن انشاء قناة ربما كان بديلا أفضل (٣٣) .

وفى خلال المفاوضات التى جرت حول اتفاقية البريد أظهر محمد على بعض الاهتمام بفكرة الخط الحديدى وسمح لجالوى باجراء المسح اللازم (٣٤) . وقد استمر « أبردين » ، تحت ضغط عائلة جالوى دون ريب ، فى تأييد هذه الفكرة ، متجاهلا قلة حماس « بارنيت » لها . فقد أبلغ « بارنيت » أنه « على الرغم من أن حكومة

صاحب الجلالة لا تقترح التدخل فى الأمر بشكل مباشر ، الا أنها
تبدى عميق اهتمامها بسرعة نقل البريد والمسافرين عبر مصر ،
تاركة للبasha تقرير ما اذا كان مثل هذا الاجراء يعتبر عمليا ومفيدا ،
وما هى الوسيلة لتحقيق ذلك » (٣٥) .

على أنه بعد أن رفض البريطانيون التصديق على اتفاقية
البريد ، فقد محمد على اهتمامه بمشروع الخط الحديدي . وقد
أخبر أرتين بك بارنيت بأنه تم ابلاغ جالوى أن « صاحب السمو
يرفض فى الوقت الراهن البدء فى العمل فى الخط ، بزعم أن السبب
يرجع الى ارتفاع أسعار الحديد فى انجلترا » . وعندما اقترح جالوى
بناء الخط على نفقته الخاصة « ببعض الشروط » ، رفض البasha
بحث أية ترتيبات من هذا القبيل (٣٦) . وقد أضاف « بارنيت »
أن جالوى قد لame لأنه لم يقدم له المساندة الكافية .

وما حدث هو أن محمد على قد قرر المضى قدما فى مشروع قناطر
الدلتا بدلا من مشروعى القناة والخط الحديدي ، وفى ابريل سنة
١٨٤٥ بحث بموجيل Mougél ، وهو مهندس فرنسى يعمل
فى خدمته ، الى باريس « ليعرض على مجلس المهندسين المدنيين
هناك مشروعا جديدا لبناء القناطر » (٣٧) ، وقد كان القرار من
جانب الوالى تكرارا لقرار مشابه اتخذه قبل عشر سنوات ، عندما
كان واقعا تحت ضغط جالوى بك ، من جانب ، لانشاء الخط
الحديدي ، وتحت ضغط « أفغانتان » ، من جانب آخر لبناء القناة .
وفى ذلك الحين ظهر النزاع مع الباب العالي حول سوريا ليحول دون
البدء فى تنفيذ القناطر .

وقد رأى مرى أنه من غير المحتمل أن يؤدى الضغط من أجل
قبول مشروع الخط الحديدي الى أى شىء من النجاح . وأبلغ بالمرستون
أن فرنسا قد أعلنت معارضتها له باصرار ، وأنها فى هذه المعارضة
تلقى تأييد ممثلى دول القارة الأوروبية التى تميل لحد ما الى مشروع

القناة البحرية بين الليفانت والبحر الأحمر » (٣٨) • وقد كان هذا الكلام إشارة الى ما حدث فى باريس فى نوفمبر ١٨٤٦ تحت نفوذ « أنفانتان » ، من تأليف « جمعية للدراسات » بغرض وضع مشروع قناة بحرية • وكانت هذه الجمعية قد تكونت من خمسة من الفرنسيين وعشرة من الألمان ، واثنين من الانجليز ، وكانت على اتصال « بلينان دى بلفون » ، وبالقنصل النمساوى فى مصر لورين Laurin ، الذى كان شديد التحمس لفكرة القناة وكتب عنها الى مترنخ •

وقد استنتج مرى « من آراء أحسن المختصين العليمين ببواطن الأمور الذين تحدثت معهم » أن مثل هذه القناة سوف تكون أكثر نفقة من الخط الحديدى • ثم طلب موافاته بالتعليمات فيما اذا كانت حكومة صاحب الجلالة ترغب فى الاحتفاظ بتوظيف رأس المال الانجليزى والوكالات البريطانية فى مشروعات النقل ، أو أنها قنعت برؤية ذلك يذهب كلية الى يد الوالى • وما اذا كانت حكومة صاحب الجلالة توافق على أن تبيع شركة P. and O. كل سفنها الى الحكومة المصرية (أبلغ فيما بعد أن البيع قد تم) ، وما اذا كان بناء الخط الحديدى بين القاهرة والسويس « يعتبر مرغوبا فيه للمصالح البريطانية ويجب الضغط من أجله على محمد على باعتباره مسألة توليها حكومة صاحب الجلالة اهتمامها ، أو ما اذا كان على أن اعتبره مسألة خاصة بين مستر جالوى والباشا ، وبالتالي فلا أسعى للتدخل فيه من جانبى ؟ » •

وردا على ذلك ، أبلغ « بالمرستون » « مرى » بأنه من المؤكد أن حكومة صاحب الجلالة ترغب فى الاحتفاظ بقدر الامكان برءوس الأموال البريطانية والوكالات البريطانية فى مشروعات النقل ، « ولكن ، وعلى العكس من السياسة التى تبدو أنها اتبعت فى السنوات الأخيرة ، يجب عليك أن تعمل بفطنة وحكمة لمحاولة

استرداد ما ضاع . وما عليك الا الانتظار وتحين الفرص » . ثم قال ان شركة P. and O. كانت قد باعت سفنها قبل أن أتمكن من النصح لها بألا تفعل ذلك ، وأنه فيما يختص بالخط الحديدى ، فان حكومة صاحب الجلالة يسعدها أن ترى هذا المشروع قد بدأ تنفيذه ، ولكن نظرا لأن العمل سوف يتم على نفقة الباشا ، ولما كان فى الوقت الحاضر مرتبطا بعملية كبيرة النفقات لاقامة خزان على النيل ، فان اغراءه الآن بقبول انشاء الخط الحديدى سوف يعد أمرا بعيد احتمال . وأما بخصوص القنساء البحرية ، « فلا يجب أن تدع أية فرصة تمر دون اقناع الباشا ووزرائه بأنها مشروع كثير النفقات ان لم يكن غير عملى ، وأن الأشخاص الذين يضغطون على الباشا بمثل هذه المشروعات الخيالية انما يفعلون ذلك بوضوح من أجل صرف اهتمامه عن الخط الحديدى الذى يعد عمليا تماما وأقل نفقة نسبيا » (٣٩) .

فى ذلك الحين ، لم يتخذ أى اجراء فعال ، سواء من جانب حكومة صاحب الجلالة أو غيرها ، للحد من امتداد احتكار الحكومة المصرية لوسائل النقل الى الطريق البرى ، وهو الذى فرض فرضا عن طريق سحب الامتياز الذى حصل عليه أندرسون والخاص بجعل رسوم النقل $\frac{1}{4}$ فى المائة ، والتمسك بتحصيل نسبة ال ٣ فى المائة كاملة على جميع البضائع التى تنقل عن غير طريق ادارة النقل الحكومية . وقد قدمت احتجاجات عديدة فى البداية من جانب مندوب « ادارة البريد البريطانية » فى الاسكندرية ومن آخرين بسبب ما تبدى من عدم الكفاءة فى أداء الخدمة والتأخير ، ولكن بصفة عامة ، فان الخدمة كان يبدو أنها تحسنت عن الماضى (٤٠) . وشيئا فشيئا أخذ اهتمام بريطانيا بالطريق البرى يتركز فى الدفاع عن الخط الحديدى والمعارضة فى انشاء القناة البحرية ، دون أن يكون لذلك أدنى صلة أو أية صلة بالمزايا الفنية أو التجارية لأى من المشروعين ، وانما كان الدفاع عن الخط الحديدى لأنه قدم عن

طريق الرأسماليين البريطانيين ولمصلحتهم ، وأما المعارضة للقناة فلما كان يعتقد من أن الحكومة الفرنسية تساندها لتعزيز النفوذ الفرنسي في مصر .

ولقد كانت أول مرة وصل فيها الى علم حكومة صاحب الجلالة رسميا خبر بخصوص احتمال انشاء قناة في سنة ١٨٣٣ ، عندما كتب اليها « كامبل » Campbell يخبرها بأن محمد علي يفكر في ذلك جديا . وفي هذه المناسبة ، وعلى الرغم من أن ادارة الهند India Board كانت ترى أن هذا المشروع بعيد الاحتمال ، الا أنها كتبت مذكرة الى الخارجية تذكر فيها أنها لا تتوقع الا نتائج مرغوبة من مثل هذا العمل ، (٤١) . وعلى ذلك فقد تم ابلاغ محمد علي بأن حكومة صاحب الجلالة ليس لديها ما تعترض به على مشروعه . ولكن لم يسمع عنه شيء آخر في ذلك الحين . وفي عام ١٨٤١ ، بعد أن غادر « أنفانتان » وجماعته مصر ، وبعد أن نشر « لينان » دراسته عن القناة ، كتب آرثر اندرسون Arthur Anderson عقب عودته من رحلة له الى مصر زار فيها شركة P. and O. رسالتين الى « بالمرستون » مؤرختين في ٢ مارس ١٨٤١ و ٢٣ أبريل ١٨٤١ ، يطرح فيهما بشيء من التفصيل اقتراحا بإنشاء قناة بحرية باسم السلطان وبرأس مال بريطاني وتقسم أرباحها مناصفة بين السلطان والشركة صاحبة الامتياز (٤٢) . على أن هذا الاقتراح لم ينل الا اعترافا رسميا من بالمرستون فقط ، فقد سقط المشروع فيما يبدو . وفي سنة ١٨٤٣ قدم القنصل النمساوي العام ، بتعليمات من مترنيخ ، مشروعا مماثلا لمحمد علي ، ولكنه لم يتمخض عن شيء أيضا . وفي سنة ١٨٤٥ قدمت جماعة من رجال الأعمال في « ليبزيج » Leipzig مشروع قناة آخر الى الوالى ، ولكنها لم تتلق تشجيعا منه . وأخيرا ، وفي عام ١٨٤٦ ، تكونت « جمعية الدراسات » ، وسافرت ثلاث جماعات منها في عام

١٨٤٧ الى مصر ، احداها بزعامة انجليزى هو « روبرت ستيفنسون »
Robert Stephenson والثانية برئاسة فرنسى هو « بولان
تالابو » Paulin Talabot والثالثة برياسة نمساوى هو نجريللى
Negrelli - حيث اضطلعت كل منها بعمل مسح تفصيلى
لبعض جوانب الموضوع . وبينما كانت هذه الجماعات فى عملها ،
كتب مرى Murray الى بالمرستون يقول ان الحكومة المصرية
« تقوم بفحص ودراسة مشروع قناة أعده « م . لينان » M. Linant
وهو موظف فرنسى أشرف على بناء جميع الكبارى والقنوات ومجارى
العيون التى أقامها الباشا فى مصر ، وقد تم عرض مشروع « لينان »
على ثلاثة من كبار المهندسين ، أحدهم فرنسى ، والآخر نمساوى ،
والثالث انجليزى . ولم أسمع بأن الحكومتين الفرنسية والنمساوية
قد تدخلتا بشكل مباشر ، ولكن المشروع دون شك تلقى تأييدهما ،
خصوصا تأييد الأخيرة . وقد حصل نيجريللى على خطابات توصية
من فينا . . ونظرا للتقدم العلمى الحالى ، فانى لا أجرؤ على أن آخذ
على عاتقى مسئولية التأكيد لفخامتكم بأن المشروع غير عملى كما كان
منذ عدة سنوات مضت » وبعد أن علق على المشروع بأنه سوف
« يمارس ، اذا نجح ، تأثيرا واسع النطاق على مصالحنا الهندية » ،
طلب « مرى » موافاته بالتعليمات حول ما يجب اتباعه (٤٣) .

وقد أبلغ بالمرستون مرى ، فى رد مفصل ، أنه من الصعب
على حكومة صاحب الجلالة « تكوين حكم دقيق فيما اذا كان انشاء
القناة يعتبر أمرا عمليا ، أو التنبؤ بشئ من التأكيد بالآثر الذى
سوف يحدثه على المصالح التجارية والسياسية البريطانية » . ونصح
مرى بأن « أسلم الطرق التى يمكن أن تتبعها هى أن تستمر فى
الوقوف موقفا سلبيا تماما من الموضوع ، وأن تقول بأنه ليست
لديك تعليمات من حكومتك بالتأييد أو المعارضة ، وان كان فى
رأى حكومة صاحب الجلالة أن المزايا التجارية التى سوف تترتب

عليها (القناة) يمكن الحصول عليها أيضا تقريبا وبنفقه أقل في الوقت والمال ، عن طريق انشاء خط حديدى عبر الصحراء من النيل الى البحر الأحمر . وبعد أن وصف « بالمرستون » صعوبات انشاء القناة من الناحية الفنية ، مضى يقول : « على أنه سوف يكون من الجرأة التأكيد بأن كل هذه الصعوبات سوف لا يمكن التغلب عليها اذا خصص اعتماد كاف لهذا الغرض . ان الحكومة النمساوية تحبذ المشروع . لأنها تعتقد ان تجارة الهند والصين يمكن جلبها الى البحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر بدلا من الالتفاف بها حول رأس الرجاء ، وبذلك تصبح « تريستا » مركزا عظيما للتجارة بين آسيا وأوربا . على أن أى اجراء جديد من شأنه تسهيل التجارة بوجه عام ، وتقصير المواصلات ، وتقليل نفقات النقل ، سوف يكون بالضرورة مفيدا لـانجلترا باعتبارها أعظم بلد تجارى فى العالم . وان الحكومة الفرنسية متلهفة على تنفيذ المشروع لأنها ترى فى اتمامه عددا كبيرا من المزايا البحرية والعسكرية ، لأنه سوف يجعلها ، باعتبارها قوة عسكرية وبحرية من قوى البحر المتوسط ، أقرب من انجلترا الى الهند ، ومع ذلك فربما كان الفرنسيون يبالغون فى تقدير المزايا السياسية التى سوف يجنونها من ذلك ، فطالما أن انجلترا هى المتفوقة فى البحار فمن الممكن أن تستفيد من القناة بدرجة أكبر مما تستفيد فرنسا . ثم اختتم « بالمرستون » كلامه قائلا « وعلى وجه العموم . فان حكومة صاحب الجلالة لا تريد أن تعترض على القناة بشكل مطلق ، ولكنها تفضل بدرجة كبيرة انشاء الخط الحديدى » (٤٤) .

وقد أجرى بالمرستون تحريات فى القسطنطينة عن طريق السفير البريطانى اللورد كاوى Cowely ، الذى كتب اليه يقول : ان محمد على قد أبلغ الصدر الأعظم رشيد باشا « بأن الدول العظمى قد ألحت عليه فى بناء القناة ، ولكنه أعارها إذنا

صماء ، وأنه يفكر فى الاضطلاع بالمشروع بنفسه بعد الانتهاء من العمل الذى يقوم به حاليا [قناطر الدلتا] كذلك فقد طلب الوالى الى رشيد عدم تشجيع المشروع اذا عرضته على الباب العالى أية دولة أجنبية . وقد أكد رشيد « لكاولى » أنه ليس من المحتمل أن تبنى القناة قبل سنوات ، ووعده بأن يتكلم مع محمد على فى صالح انشاء الخط الحديدى (٤٥) . وقد أخبر رشيد « كاولى » فيما بعد . بأن محمد على يعارض فى انشاء القناة بنفس الدرجة التى يعارض بها فى انشاء الخط الحديدى (٤٦) .

لم يحدث أى تطور آخر بخصوص أى من المشروعين حتى وفاة محمد على فى سنة ١٨٤٩ ، وقد نشرت تقارير « جمعية الدراسات » فى الوقت المناسب ، وكانت توصى ببناء قناة من النيل الى البحر الأحمر بدلا من شق قناة مباشرة فى برزخ السويس ، وفى ذلك الحين ، كان « تالابوت » Talabot قد وقع فى خلاف مع « لينان » كما وقع سنيفنسون فى خلاف مع الجمعية ، بعد اهتمامهما بانشاء خط حديدى بين الاسكندرية والقاهرة ، على اعتبار أنه أفضل من الناحية الاقتصادية من انشاء خط بين القاهرة والسويس ليس ثمة ما يبرره اقتصاديا سوى « تجارة المرور » (٤٧) . وأما « أنفانتان » فقد أخذ يروج لفكرة القناة فى أنحاء أوروبا دون نجاح ، ولكنه استرعى اهتمام دبلوماسى فرنسى متقاعد لا يملك مالا ولا نفوذا سياسيا ، كان قد خدم فى مصر من قبل ذلك بحوالى خمسة عشر عاما ، أثناء بعثة أنفانتان . وكان هذا الرجل هو فردينان ديليسبس .

وفى خلال السنوات الثمانى الأخيرة من حياة محمد على ، من ١٨٤١ الى ١٨٤٩ ، كانت قواه البدنية والعقلية قد أخذت تتدهور باستمرار . وأخذ يفقد تمالكه لنفسه شيئا فشيئا ، ودب النفور بينه وبين ابنه الأكبر ابراهيم ، فلم يسمح لابراهيم بأن يلعب فى

ادارة الدولة ذلك الدور الذى كانت تؤهله له مواهبه لحد كبير ، وظل حتى عام ١٨٤٢ ، عندما أصيب ببلوثة عقلية شديدة ، يحتفظ بمقاليد الأمور فى يديه بدرجة كبيرة ، مما أصاب هذه الأمور بخلل كبير . على أنه بعد ذلك صارت علاقات الحكومة المصرية بالدول الكبرى وبالجاليات الأجنبية فى يد أرتين بك الذى خلف بوغوص يوسف ناظرا للخارجية والتجارة بعد وفاة بوغوص فى يناير سنة ١٨٤٤ ، وقد كان أرتين بك هو الرجل الثانى فى سلسلة أهل الثقة من الأرمن - وكان بوغوص هو الأول - الذين لعبوا دور همزة الوصل الرئيسية بين الوالى والقناصل الأوروبيين . ولكن بينما كانت « خلفية » بوغوص بريطانية ، كانت « خلفية » أرتين فرنسية . وفى خلال الفترة التى كان يسيطر فيها ، والتى دامت من بداية عام ١٨٤٤ الى نهاية ١٨٤٨ ، كان الموظفون الفرنسيون فى الحكومة المصرية مطلقى الحرية فى التصرف الى حد كبير ، ولذلك فقد عانى القنصل البريطانى فى هذه الفترة الكثير من الصعوبات فى التفاوض حول العديد من الشئون الهامة . وقد تمثل النفوذ الفرنسى المتزايد خلال هذه الأعوام ، فى نظر القنصل العام البريطانى ، فى المحاباة التى كان يلتمها المفاوضون الفرنسيون عند فتح عطاءات الحكومة (٤٨) كما تمثل فى ابتداء العمل فى قناطر الدلتا فى أبريل ١٨٤٧ . طبقا للتصميمات الفرنسية وتحت اشراف مهندس فرنسى (٤٩) . ثم فى تعزيز استحكامات الاسكندرية على يد جاليس بك Gallice Bey وهو مهندس فرنسى فى خدمة الحكومة المصرية ، طبقا لتصميمات رسمت فى باريس (٥٠) وقد شكى « مرى » من أن « كل مصلحة من مصالح الخدمات العامة فى يد الفرنسيين تقريبا ، وأن جميع أفراد الأسرة الحاكمة من الشبان قد تلقوا تعليمهم فى باريس أو على يد معلمين فرنسيين ، وأن فروع الطب ، والتربية والتعليم ، والهندسة هى جميعها فرنسية ، وقد عززت الاسكندرية بفرنسى ، والقائد العام الفعلى للجيش (سليمان باشا) فرنسى المولد ، ووزير

الخارجية (أرتين) فرنسي بالتبني ، ولم يبق الا تعيين ضباط من الفرنسيين على رأس وحدات الجيش لتصبح مصر تونس أخرى توطئة لجعلها جزائر أخرى ، (كانت الجزائر من الممتلكات الفرنسية وتونس محمية فرنسية) .

وفي مايو ١٨٤٨ ، وبسبب حالة محمد علي الصحية ، اجتمع الديوان (مجلس الوالي) اجتماعا خاصا ، وقرر اسناد ادارة البلاد الى ابراهيم باسم والده (٥١) . وقد صدق السلطان فيما بعد على هذا القرار ، وأصدر « خط شريف » بتعيين ابراهيم واليا (٥٢) . ولكن ابراهيم أيضا كان على وشك الموت ، وكانت مسألة من يخلفه تسبب كثيرا من القلق . وقد كتب مري تقريرا يقول فيه : « اننى على يقين من أن بقاء وراثة العرش فى هذه الأسرة بعد موت ابراهيم باشا ليس من الصواب فى شىء . فان اخوته وأولاده وأبناء اخوته هم جميعا وبدرجة متساوية مكروهين وغير أكفاء ، كما أنهم جميعا على خلاف مع بعضهم البعض ، وعند موته فان الفوضى والحرب الأهلية لن يمكن تجنبها الا عن طريق تدخل عسكري من الخارج » ثم مضى يقول انه يوجد ثلاثة أشكال ممكنة من التدخل : اما باعادة مصر الى الحكم المباشر للباب العالي ، أو باحتلالها بقوات فرنسية «تستولى على استحكامات الاسكندرية التى قام الفرنسيون منذ وقت طويل بتصميمها وبنائها لهذا الغرض » ، أو عن طريق احتلال بريطاني للمحافظة على سلامة المواصلات الانجليزية - الهندية (٥٣) .

وكانت ولاية العرش ، طبقا لبنود تسوية ١٨٤١ تثول الى أكبر الذكور الأحياء من نسل الوالي . وكان المنصب فى حالة وفاة ابراهيم يثول الى عباس ابن طوسون ثانى أبناء محمد علي . وكان يليه مباشرة من الذكور اثنان هما : سعيد ابن محمد علي ، الذى كان عمره حينذاك خمسة وعشرين عاما ، وأحمد ، أكبر أبناء ابراهيم ، الذى كان أصغر منه بعام تقريبا . وكان هناك أيضا

اسماعيل ومصطفى فاضل ، أصغر أبناء ابراهيم ، اللذان كانا فى أواخر العقد الثانى من عمرهما . وكان عباس ، بالإضافة الى أنه كان الأكبر ، أكثر الجميع خبرة أيضا ، لتوليته منصب حاكم القاهرة لعدة سنوات . وطبقا لما ذكره « مرى » فقد كان « أنانيا وطاغية » ، وقد عرف بانهماكه فى الشهوات التى حطت من مقامه لحد كبير ، ولكنه كان « رجلا على جانب كبير من الذكاء والنشاط » وربما كان هو الأقدر على كبح عناصر الشقاق « لأن حقيقة كونه مكروها جدا هى فى حد ذاتها برهان على أنه سوف يكون مهابا بدرجة ما ، بينما الآخرون يعتمدون كلية لاحراز النجاح على التأييد الذى يمكن أن يتلقياه فى النهاية : اما من الباب العالى ، أو من الدول العظمى » (٥٤) .

وقد كان عباس ، من وجهة نظر « مرى » ، أفضل أيضا لأسباب شخصية ، فقد كان مرى يمتاز عن زملائه القناصل بأنه يتكلم التركية بطلاقة ، ولم يكن عباس يتكلم أية لغة أوروبية ، بينما تلقى أحمد تعليمه فى فرنسا وكان لسعيد مرب فرنسى .

وعندما مات ابراهيم فى نوفمبر ١٨٤٨ ، اتفق السفراء فى القسطنطينة مع الباب العالى ، بناء على توصية القناصل العموميين ، على أن يخلفه عباس ، فصدر بذلك « خط شريف » أرسل سريعا الى مصر ، يتضمن تعيين عباس نائبا لجدّه .

وقد بدأت مدة نيابة عباس فرصة مناسبة لحكومة صاحب الجلالة لاثارة مسألة الخط الحديدى . وكانت عائلة جالوى فى ذلك الحين قد تركت المسرح ، كما أن الفكرة القديمة لانشاء خط بين القاهرة والسويس قد حلت محلها فكرة انشاء خط بين القاهرة

والاسكندرية • وكان وراء هذه الفكرة « روبرت ستفنسون » ،
عضو البرلمان وابن رائد القاطرة البخارية العظيمة ، الذى اختلف
مع « جمعية الدراسات » ، وألقى بثقل نفوذه وراء الخط الحديدي •
وفى أعقاب تولى عباس النيا به كتب « بالمرستون » الى « مري »
يقترح عليه انتهاز فرصة مناسبة ليبين لعباس ، كيف « أن
التحسن الذى طرأ على وسائل المواصلات قد خلق فى كل مكان
زيادة نسبية فى الحركة التجارية » ، ويحذره من أنه « لن يكون من
المستحيل ، فى حالة عدم انشاء الخط الحديدي بين الاسكندرية
والقاهرة ، أن يجرى التفكير فى خط مواصلات حديدي آخر ،
يمكن أن يصرف المسافرين والبضائع عن طريق مصر كلية اذا هيا
لهم طريقا آخر أكثر اختصارا للوقت بين انجلترا والهند (٥٥) •
وقد كان فى ذهن « ستفنسون » فى ذلك الحين أنه اذا تم انشاء
خط حديدي بين القاهرة والاسكندرية ، فمن الضروري أن يتبعه
بناء خط آخر بين القاهرة والسويس •

وفى البداية ، لم يثمر هذا الاقتراح شيئا هاما • ففى أبريل
١٨٤٩ ، عندما قام السير جون بيرى Sir John Pirie ، مدير شركة
P. and O. بزيارة مصر ، شعر مري بأن من واجبه تحذير
« بالمرستون » مما قد يقع فيه « بيرى » من التأثير ببعض الاشارات
المهذبة التقليدية من جانب عباس أثناء المقابلة ، فيتخذ وجهة نظر
مفرقة فى التفاؤل حول احتمال انشاء الخط الحديدي • « فلقد اتضح
لى تماما ، وأنا الذى أفهم لغة صاحب السمو ، أن فكرة الخط الحديدي
كانت بغیضة لديه » • وأضاف أن « اقتراح انشاء خط حديدي
يتم تمويله فى انجلترا لن يستمع اليه للحظة واحدة • • فان
سموه من الرأى الذى يؤمن بأن انشاء خط حديدي سوف يؤدى الى
ازدياد النفوذ الذى تمارسه انجلترا فى مصر بدرجة عظيمة ، وهذا
الانطباع سوف يقوى لديه بالدليل المادى اذا عرض عليه رأس المال

الانجليزى لبنائه » (٥٦) : وقد التقط « ستيفنسون » هذه النقطة فصاغ فكرة الخط الحديدى فيما بعد على أساس أن يكون ملكا للحكومة المصرية وهى التى تقوم ببنائه وتشغيله ، ويكون دور المصالح البريطانية فيه تقديم المقاولين وتوريد المواد .

على أنه لم يبد أن عباسا سوف يوافق على الخط الحديدى فى أية صيغة من الصيغ . فلم يكن يملك شيئا من حماسة جده للتجديد . وفى خلال الأشهر القليلة الأولى من نيابته ، « أهمل تقريبا جميع الأعمال التى أنشأها الباشا العجوز . فقد ألغيت المدارس ، وأوقفت المصانع . وانى لأتوقع قريبا أن أسمع أن القناطر المشهورة سوف يتوقف العمل فيها » . كذلك فقد بدأ فى تخفيض حجم الجيش من ٨٠ ألفا ، وهو الحجم الذى كان عليه أيام نيابة ابراهيم القصيرة الى ٢٧ ألفا . كما ألغى الخدمة العسكرية الالزامية الجديدة التى كان ابراهيم قد أمر بها (٥٧) .

وفى مقابل هذه التدابير الاقتصادية ، كان عباس ينفق أموالا طائلة فى الأغراض الشخصية . ولكن ، على وجه العموم ، فإن تخفيض الانفاق على الجيش وعلى البحرية (كان قد تخلص من معظم السفن الحربية التى أغرم بها محمد على ، أو جردها من حمولتها الحربية) وعلى الأشغال العامة ، قد أفاد البلاد من حيث أنه أدى الى تخفيض الضرائب وانخفاض عدد الأيدى العاملة التى كانت تسحب من الزراعة . وقد أدى التحول عن التجديد أيضا الى الاستغناء عن كثير من الخبراء الفرنسيين فى خدمة الحكومة ، وإلى تدهور النفوذ الفرنسى بالتالى .

وفى ٢ أغسطس ١٨٤٩ توفى الباشا الكبير عن ثمانين عاما وتولى عباس رسميا منصب الولاية ، وكما هو المعتاد عند مجئ عهد

جديد ، فان الحاكم الجديد أخذ ينقلب على أكبر معاوني سلفه
الخصوصيين الذين كانوا محل ثقته . ففقد سامى بك ، الذى كان
لعدة سنين سكرتير محمد على ويده اليمنى ، حظوته ، واستطاع
الحصول من القسطنطينية على أحد الباشويات فى البلقان . كما
طرد مدير ادارة النقل ، ووقع أرتين بك فى فضيحة وهرب من البلاد
فى أغسطس ١٨٥٠ (وبعد رحيله انفصلت نظارتا الخارجية والتجارة
اللتان كانتا متحدتين فى عهد بوغوص وأرتين وأصبح « ستفن
بك » Stephen ، وهو أرمنى آخر وزيرا للخارجية وعين أدهم
بك ، وهو تركى مسلم ، ناظرا للتجارة) .

وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك معارضة مكشوفة لتولى
عباس الحكم ، الا أنه لم يمض وقت طويل حتى قامت المؤامرات
فى وجهه . فقد كان أقرباؤه يغيرون منه ، وكانت أشدهم خصومة
له نازلى هانم ، ابنة محمد على الأثيرة لديه ، والأرملة التى كانت
تعتبر فى حياة أبيها السيدة الأولى فى مصر ، وقد تعرضت للاعتداء
فى حفل الجنازة الذى أقامه عباس لوالدته أرملة طوسون . وفى
القسطنطينية ، أخذ سامى وأرتين يحركان الصدر الأعظم رشيد ،
الذى كان مفروضاً أنه صنيعة « ستراتفورد كاننج » ،
Stratford Canning ، ضد عباس (٥٨) . وكان رشيد
متلهفا على استخدام القوى المعارضة لعباس أداة لاستعادة
السلطة العثمانية الفعالة على مصر تحت غطاء تسوية ١٨٤١ التى
لم تدخل أبدا فى حيز التطبيق الكامل أثناء حياة محمد على
وابراهيم ، وأخذ من ثم فى مضايقة عباس بعدة طرق كيدية . وقد
اتبع ما أصبح فيما بعد تقليدا عثمانيا ، بدعوة عدد من أعضاء
أسرة الوالى للاقامة فى القسطنطينية وتكوين نواة لمعارضة مستمرة
ومركز للمؤامرات ضد الوالى الحاكم . وقد شكوا من حجم الجيش
المصرى الذى كان ، على الرغم من تخفيضه فى عهد عباس ، ما زال

يزيد على عدد ال ١٨ ألفا الذى نصت عليه تسوية ١٨٤١ ، وقد حاول الاصرار على ضرورة تطبيق « التنظيمات » تطبيقا كاملا على مصر ، وهى قوانين عثمانية كان قد فرض تطبيقها من الناحية النظرية على جميع الولايات العثمانية نتيجة لتدخل الدول الكبرى .

وقد رأى « مرى » فى فضيحة أرتين بك ، والمعارضة المتزايدة لعباس فى القسطنطينية ، فرصة لزيادة النفوذ البريطانى فى مصر بالوقوف فى صف عباس فى القسطنطينية . كما رأى فيها ، بصفة خاصة ، فرصة لحمل عباس على بناء الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية مقابل التأييد البريطانى فى القسطنطينية . وسرعان ما أصبح على علاقة وثيقة بعباس مستغلا معرفته بالتركية التى اعتاد أن يتحدث بها معه على انفراد .

وفى فبراير ١٨٥١ أرسل عباس فى طلب مرى ، وطلب منه مساعدة حكومة صاحب الجلالة له فى اخماد المؤامرات التى كانت تحاك ضده من كل جانب . وقد أوصى مرى « بالمرستون » بضرورة منحه هذه المساعدة . فعلى الرغم من أن عباسا كان « بعيدا عن أن يكون حاكما فاضلا » الا أنه لم يكن من السوء كما يجرى تصويره ، ومن الضرورى مساندته من أجل المصالح البريطانية فى مصر ، من جهة ، ولأن حكومة صاحب الجلالة كانت طرفا فى تسوية ١٨٤١ التى تحدد حقوقه من جهة أخرى (٥٩) .

وقد أكد « بالمرستون » « لمرى » أن « ستراتفورد كاننج » (الذى كان عباس قد اتهمه بمساعدة أعدائه فى القسطنطينية) قد تلقى تعليمات بمساندة عباس فى وجه أية مؤامرات تدبر ضده فى القسطنطينية ، ولكنه لن يؤيد عباسا فى مقاومته تطبيق التنظيمات على مصر » (٦٠) . ولم يكن فى ذلك ما يثير الدهشة ، نظرا لأن كاننج كان أداة فى فرض التنظيمات على الباب العالى . وفى نفس الوقت ، كان مرى قد أبلغ « ستراتفورد كاننج » أن « مساندة

عباس للمصالح البريطانية في مصر مشروطة بمساندة بريطانيا لمصالح عباس في القسطنطينية « (٦١) . وأن « الوالى ليلتمس مساعدتكم الودية في اعفائه من مهانتين تهددانه بشكل مباشر » وهما : تطبيق التنظيمات على مصر . واستدعاء صغار أعضاء عائلته الى القسطنطينية دون موافقته . وفي خطاب شخصي تبعه مباشرة الى السفير ، أوضح « مري » الموقف بصراحة : « اذا كنتم على استعداد لمساندة الوالى بنفوذكم فسوف يكون لنا الفضل في ذلك وسوف نحرز هنا منزلة ممتازة لن يكون من السهل زعزعتها ، واذا نحن تأخرنا فان الفرصة سوف تضيع ، وحتى اذا تحقق ما يريده عباس من أغراض في النهاية ، فلن يكون لدينا أصلا لانجلترا بشيء من ذلك » (٦٢) .

كان الشيء الذى يسعى وراءه « مري » في الحقيقة هو الخط الحديدى . ويبدو أنه أقنع عباسا بإبرام عقود مع شركات بريطانية لإنشائه بشرط مساندة بريطانيا له في القسطنطينية ، لأن نوبار بك ، وهو موظف صاعد في خدمة الحكومة المصرية عمل من قبل مترجما لمحمد على . وهو ابن أخ بوغوص يوسف ، كان على وشك الذهاب الى لندن مفوضا في توقيع عقود لتوريد المعدات . كما كان ستيفنسون يتفاوض في إبرام عقد مع الحكومة المصرية للإشراف على أعمال البناء .

على أن ستراتفورد كاننج لم يكن مقتنعا اقتناعا تاما بحجج « مري » . فقد كان يشعر نحو التنظيمات بشعور الملكية ، وكان خلال سنوات عمله كسفير في القسطنطينية ، (منذ عام ١٨٤١ ، مع فترة انقطاع واحدة قصيرة ، ومع فترتي عمل سابقتين) قد ربط نفسه تماما الى السياسة البريطانية التقليدية في مساندة السلطان ضد تابعه في مصر ، وحقق على أساس هذه السياسة مع الصدر الأعظم رشيد باشا تحالفا متينا كان يبدو في ذلك الوقت

أنه يضمن هيمنة النفوذ البريطاني في القسطنطينية • وباختصار، فلم يكن مستعدا لأن يقلب هذه السياسة ، وأن يعرض للخطر المكاسب التي تحققت من ورائها ، من أجل خاطر توظيف رأس المال البريطاني في خط حديدي في مصر • كما أنه لم يكن مستعدا للارتباط بـ « مري » والدخول في تنافس مع فرنسا ، في الوقت الذي كان يحتاج فيه الى مساعدة النفوذ الفرنسي في القسطنطينية لموازنة التهديد الدائم من جانب الروس - للشمال • ولذلك فلم يكن التأييد الذي قدمه لعباس صادرا بأية حال من الأحوال من أعماق قلبه كما كان يشتهي مري • فالى جانب النزاع على التنظيمات (الذي تحول الى جدل طويل حول ما اذا كان لعباس الحق في تنفيذ حكم الاعدام في مصر دون تصديق السلطان أم لا) وعلى حجم الجيش ، وكبح جماح الأقرباء الصغار ، فقد طلب الباب العالي من عباس ألا يقوم ببناء الخط الحديدي دون صدور فرمان بذلك من السلطان • ثم أرسل مختار بك مبعوثا له الى مصر ليبلغه ذلك • وقد كتب « مري » الى « بالمرستون » يحتج في مرارة ويقول : « اننى وأنا أخوض هذه المعركة أبجد نفسى وحيدا تماما ، لأننى أعلم أن ممثلى جميع الدول الكبرى الأخرى لديهم تعليمات ، سرية أو علنية ، بالوقوف موقف المعارضة ضده (الخط الحديدي) ، ولذلك فلا غرابة اذا شعر عباس بشيء من التردد في تنفيذ مشروع لا تستسيغه جميع الدول الأوروبية وكذلك الباب العالي • على أنه لما كنت قد تلقيت منكم أكثر من مرة تعليمات للضغط على صاحب السمو من أجل المشروع ، ولما كنت أشعر عن قناعة بأنه سوف يحقق فائدة عظيمة للتجارة الداخلية في مصر ولعلاقتنا الخاصة بالهند ، فلم أتردد في الاصرار فى حزم على ضرورة تنفيذه (عباس) لوعده الذى أعطاه ، وفى التأكيد له بأن حكومة صاحب الجلالة سوف توليه مساعدتها ومساندتها فى تحقيق اصلاح داخلى كبير سوف لا يعطى ذريعة قانونية سواء للباب العالي أو للقوى

الأوروبية الأخرى للهجوم . وقد ذكر مختار بك ان الوالى لا يستطيع البدء فى مثل هذا العمل دون الحصول على موافقة الباب العالى ، ولكن عباسا اعترض بأن محمد على قد قام بكل أنواع الاصلاحات فى مصر دون الحصول على موافقة الباب العالى . وهو مصمم على المضى فى طريقه . وسيرسل نوبار الى انجلترا مزودا بكل السلطات لابرام جميع العقود اللازمة لتوريد القضبان والعربات . الخ بارشاد مستر « ستيفنسون » الذى أسند اليه عباس منصب كبير المهندسين . وأرجو ألا أكون قد تجاوزت روح تعليماتكم بتشجيع سموه على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، وفى حالة ما اذا وجد سموه نفسه وهو يتخذها معرضا للكيد له من جهات أخرى ، فانى أثق فى أنه سوف يلقى من تأييد حكومة صاحب الجلالة الحازم ما يستحق ، نظرا لما تعهد به من القيام بعمل على جانب عظيم من الأهمية للمصالح البريطانية ، على الرغم من اشتداد المعارضة ضده » (٦٣) .

على أن « ستراتفورد كاننج » ، الذى كان يرى بوضوح أن المصالح البريطانية فى مصر ، مثلها فى ذلك مثل بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية ، يمكن صيانتها بطريقة أفضل عن طريق ادارتها من القسطنطينية ، أبلغ « مرى » محذرا أنه قد تعهد للصدر الأعظم بأن العمل فى الخط الحديدى لن يتم دون ترخيص من السلطان . ثم أشار الى أنه ربما سيكون قادرا على الحصول على هذا الترخيص اذا وافقت حكومة صاحب الجلالة على المشروع (٦٤) .

ولم يكن ذلك ما يريده عباس ، فقد رأى أن هذا الاصرار على الاعتراف بسلطة السلطان ، انما هو جزء من المخطط العثمانى الذى يهدف الى اعادة مصر الى حالة التبعية الكاملة للباب العالى ، مما يتجاوز ما تقرر فى سنة ١٨٤١ ، ويبعد كثيرا عما كان يمارس

خلال حكم جده . ولم يكن ذلك أيضا ما يريده « مري » ، لأنه كان فى الحقيقة قد ارتبط بكل من عباس و « ستيفنسون » . ولذلك فعندما تسلم خطاب السفير احتج لدى « بالمرستون » بأن « مبعوث الوالى موجود فى انجلترا منذ مدة ليتخاير مع كبار مهندسينا بعلم حكومة صاحب الجلالة فى شأن الرجال اللازمين والمواد » ، وأنه فى جميع أشغال محمد على العمومية ، بما فيها القناطر ، « لم يجرؤ الباب العالى حتى على تقديم لوم له أو عتاب » ، وأنه « فى بناء استحكامات الاسكندرية ورشيد على يد مستشارين فرنسيين ومهندسين فرنسيين ، وبنفقات تقل بالكاد عن نفقات القناطر ، لم يحدث تدخل أو احتجاج فى أى وقت ، لا من الباب العالى ولا من حكومة صاحب الجلالة » ، وأنه « الآن » ، وفى الوقت الذى يزيد فيه الدخل على المنصرف فى مصر زيادة كثيرة ، وتبلغ الزراعة والتجارة أقصى حالات الازدهار ، عندما يقترح الوالى مشروعا لصالح الطرفين . فان الباب العالى الذى تحركه غيرة فرنسا ومؤامراتها ، يتقدم لمنع تنفيذ المشروع ما لم يحصل مسبقا على تصديق السلطان » (٦٥) .

وهنا وقف بالمرستون الى جانب « مري » ، فأبلغ « ستراتفورد كاننج » أنه قد تم ابلاغ موزوروس بك Musurus Bey السفير العثمانى فى لندن ، بأن حكومة صاحب الجلالة ترى أنه فيما يختص بمبدأ ضرورة الحصول على اذن من السلطان ، فانه لا يمكن أن ينطبق الا على المسائل التى يكون لها تأثير سياسى هام فى وضع مصر كجزء من الامبراطورية العثمانية . أما فى مسائل الاصلاحات الداخلية البسيطة مثل انشاء خط حديدى ، فانه يتعذر تفسيره بحيث ينطبق عليها . أما انشاء قناة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر فانه أمر مختلف ، لأن مثل هذا العمل ، الذى من شأنه أن يحدث تغييرا فى أوضاع بعض الدول

البحرية الأوروبية تجاه بعضها الآخر ، سوف يحمل فى طياته
امكانية حدوث نتائج سياسية على جانب عظيم من الأهمية ، وربما
يؤثر على العلاقات الخارجية للامبراطورية العثمانية (٦٦) .

وأخيرا ، وبعد جدال لم يحسم حول ما اذا كان محمد على قد
طلب أو لم يطلب اذن السلطان فى بناء القناطر ، كتب عباس الى
السلطان تحت نصيحة الحكومة البريطانية « خطايا مفعما بأعظم
آيات الاحترام والرعاية » يسأله الاذن ببناء الخط الحديدى ،
ولكن النتيجة ، كما كان يخشى « مرى » وعباس ، كانت قائمة
طويلة من الأسئلة يطلب فيها معلومات تفصيلية عن مالية مصر .
وبعد مكاتبات استفزازية بين « ستراتفورد كاننج » و « مرى » ،
وبعد أن أبلغ مرى بالمرستون أن « شرف بريطانيا منوط لحد ما
بتنفيذ هذا المشروع ، صدر فرمان فى نوفمبر ١٨٥١ ببناء على
تدخل « ستراتفورد كاننج » (٦٧) . وقد ابتهج عباس وأبلغ مرى
أنه تسلم تقارير من القسطنطينية تفيد أن السفير البريطانى ،
قد ناضل من أجله نضالا مجيدا ، وأنه لم يستنكر فقط وقاحة
سلوك صغار أعضاء الأسرة ضد عباس بأقوى العبارات ، بل انه
وعد أيضا بأن يحصل لعباس على تقدير طيب لمطالبه بخصوص
التنظيمات » (٦٨) .

ولقد كان من حظ عباس ومرى - أن تم الحصول على فرمان
بتلك السرعة . ففي يولية السابق كان العقد ببناء الخط الحديدى
قد أبرم بين ستفن بك Stephen وممثل « ستفنسون » ، وكان
يقضى بانجازه خلال ثلاث سنوات . وقد اشترطت الحكومة المصرية
عند اتمام انشاء الخط ، أن يكون ملكا لها وتقوم بتشغيله (٦٩) .

وعلى هذا النحو استطاع مرى ، الذى كان يسبح ضد
تيار السياسة البريطانية التقليدية القوى فى القسطنطينية وفى

مصر ، أن ينال مأربه . ولكن بالمرستون أوضح جيدا أن هذه السياسة ، وإن كانت تستطيع أن تنشئ أحيانا لتتلاءم مع متطلبات موقف طارئ قصير الأجل ، إلا أنها ما تزال هي السياسة المتبعة إلى ذلك الحين . وعندما نصيح عباس بأن يكتب إلى السلطان لأصدار فرمان ، نبه مرى إلى أن « تدخل حكومة أجنبية بين عاهل وتابعه لا يمكن أن يتجاوز حدودا معينة . . وإن حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع أن تقدم للبasha أى أمل بمساعدته ماديا » إذا هو تورط فى قطيعة مع السلطان حول هذه المسألة ، وإنما تستطع فقط أن تنصحه بأن يمثل لأوامر السلطان » (٧٠) وقد أنقذ « ستراتفورد » الموقف بإصراره على أن يمنح السلطان عباس فرمان فوراً ، ونجاحه فى الحصول عليه . فبدون هذا الإصرار فإن الباب العالى كان سيماطل إلى ما لا نهاية ، كما فعل بعد ذلك بخصوص القناة ، ويكون عباس قد خسر قضيته . والحق لقد كان الخط الحديدى اختباراً ، ليس فقط للنفوذ البريطانى فى مصر . بل ولمقدرة عباس على الاحتفاظ بعرشه .

ولقد اعتبر منح فرمان لعباس فى نظر الدوائر الأجنبية فى مصر فوزاً للنفوذ البريطانى على النفوذ الفرنسى ، وساعد على استمرار المنافسة الانجليزية الفرنسية التقليدية ، التى كانت مراعاتها وسوف تكون مراعاتها لوقت طويل ، بمثابة التزام شرف بين القناصل البريطانيين والفرنسيين والعموميين ، وكان « ستراتفورد كاننج » متحرراً بشكل غريب من نزعة العداء للفرنسيين التى ابتلى بها كثير جداً من الموظفين البريطانيين فى منطقة الليفانت ، وقد كتب بعد صدور فرمان الخط الحديدى خطاباً شخصياً إلى مرى ينصحه بتحسين علاقاته مع زميله الفرنسى « لوموين » Le Moyne ولم يظهر « مرى » ندمه لما أصبح نبرة تقليدية للموظفين البريطانيين فى الليفانت ، فقد رد مؤكداً أن علاقته

الشخصية طيبة مع « لوموين » ، كما عبر عن إعجابه « بزوجته الساحرة » ، ولكنه شكك من أن الفرنسيين لا يستطيعون ترويض أنفسهم على حقيقة أنهم قد خسروا نفوذهم الذي كانوا يتمتعون به في مصر . أما « لوموين » ، فانه من جانبه كان يرى أن مري قد استغل فرصة معرفته بالتركية استغلالا سيئا في التفوق على زملائه والحظوة لدى عباس (٧١) . وقد علق أحد المراقبين الدبلوماسيين للمسرح السياسي وقتذاك قائلا : « ان المرء ليرى هذا المشهد الغريب ، مشهد الحكومة البريطانية التي كانت تنزع سياسة فرض « الخط الشريف » عام ١٨٤١ على محمد علي ، وحى تشجع عباسا على تأكيد استقلاله عن الباب العالي . بينما يرى فرنسا ، التي كادت تخوض الحرب ضد الجميع دفاعا عن مصالح محمد علي ، تتآمر لاحكام قيود تبعيته » (٧٢) ولكن الذي حدث حقيقة هو أن المصالح المالية والتجارية الخاصة في كل من إنجلترا وفرنسا كانت قد بدأت تمارس نفوذا على السياسة يفوق ما كان مفروضا أن تمارسه المصالح الاستراتيجية .

وفي خلال العامين التاليين تضافرت عدة أحداث على تهدئة التوتر السياسي بين مصر والقسطنطينية . وبصفة رئيسية ، فنتيجة للجهود التي بذلها ستراتفورد دي ردكليف Stratford de Redcliffe (وهو ستراتفورد كاننج بعد أن ارتقى الى مرتبة الاشراف في سنة ١٨٥٣ وأصبح اسمه اللورد ستراتفورد دي ردكليف) - تم التوصل الى حل وسط بين السلطان وعباس حول التنظيمات وحول الوضع المالي لأسرة عباس (فقد أعطى عباس الحق في التصديق على أحكام الاعدام في مصر لمدة خمس سنوات ، وتقررت رواتب تصل في مجموعها الى ٧٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني في العام لأفراد الأسرة) وأصبحت إنجلترا وفرنسا حليفين مع تركيا في حرب القرم ضد روسيا . وقد دعم عباس السلطان أثناء

الحرب بأسطول بحرى يتكون من بارجة ، وأربع فرقاطات ،
وقروتيتين من البحرية المصرية الضعيفة مع ١٠ آلاف جندي (٧٣) .
كما بعث اليه بعد ذلك بتعزيزات عسكرية أخرى ، حتى بلغ مجموع
القوات التى اشتركت فى الحرب ٣٠.٠٠٠ جندي (٧٤) . وقد
ترك « مري » مصر فى مارس ١٨٥٣ وخلفه الأونرابل ف . و . أ .
بروس Hon F.W.A. Bruce فى ديسمبر من ذلك العام
وكيلا بريطانيا وقنصلا عاما .

وقد أرسل اللورد « كلارندون » Clarendon ، وزير
الخارجية فى حكومة الائتلاف التى تألفت تحت رئاسة لورد
« أبردين » . Aberdeen فى ربيع عام ١٨٥٣ ، الى بروس
بتعليماته فيما يختص بالسياسة البريطانية فى مصر ، فقال : « ان
حكومة صاحب الجلالة لا ترغب فى أن يكون لها نفوذ سياسى فى
مصر ، ولا تسعى الى الانفراد بمزايا فيها ، وهى لا ترغب فى تغيير
صفو تلك العلاقات الطيبة القائمة لحسن الحظ بين السلطان
والباشا ، ولكن حكومة صاحب الجلالة لها الحق فى أن تأمل فى
تنفيذ المعاهدات وتوفير العدل الكامل لرعاياها البريطانيين ، وهى
مصممة على تحقيق ذلك . . . وليس لانجلترا رغبة أخرى غير أن ترى
مصر فى رفاهية وتقدم ، وضرورة أن تبقى طريقا الى الهند » (٧٥) .

وقد بذل بروس جهدا كبيرا فى تحسين العلاقات الانجليزية
الفرنسية . فقد لاحظ أن استمرار المنافسة الانجليزية الفرنسية
« قد أدى الى تكوين حزبين : الأول ، ويتكون من الموظفين الفرنسيين
فى الحكومة المصرية ، الذين جعلوا مهمتهم الايعاز الى الوالى بأن
أى اصلاح توحى به انجلترا انما القصد منه تحقيق أغراض خفية
ينسبونها اليها لوضع يدها على البلاد . بينما أولئك الذين يعلنون
تعاطفهم مع النفوذ الانجليزى لا يدعون أية فرصة تمر دون اساءة
تفسير أية خطوة يتخذها الممثل الفرنسى دفاعا عن حقوق ومصالح

الرعايا الفرنسيين . وبذلك أصبح الباشا مسوقا الى النظر الى أية اصلاحات ادارية داخلية تقترح عليه في غيرة وشك ، والى المبالغة في أهمية التعبيرات العامة التي تتحدث عن الصداقة وحسن المقصد ، والى الزهو بأنه باستغلاله حرص كل من الطرفين على عدم تعريض ما يمكن أن يترتب على حسن الصلة به من نفوذ للخطر ، سوف يكون قادرا على الاستمرار في الامتناع عن تقديم أية تعويضات عن الأضرار المتكررة التي تلحق بالأفراد نتيجة محاولاته استعادة نظام احتكار التجارة » (في ذلك الوقت كانت إحدى المسائل الرئيسية التي تعنى بها حكومة صاحب الجلالة في مصر ، الحيلولة دون انتعاش احتكارات محمد علي ، خصوصا في القطن) . وقد مشى « بروس » فأعرب عن رأيه بأن حسن التفاهم مع « ساباتييه » Sabatier (الذي حل محل لوموين كوكيل فرنسي وقنصل عام) سوف يضع حدا لتكتيك عباس في استغلال التنافس الانجليزى الفرنسى . وأعرب عن موافقته على موقف « ساباتييه » ، الذي أعلن عن « عزمه على التمسك وبأى ثمن بضرورة احترام المعاهدات » ، وهو الموقف الذي أصبح « ساباتييه » بسببه أبغض شخصية لدى عباس ، وأخذ عباس فى فصل عدد كبير من الموظفين والضباط الفرنسيين من خدمته . وأضاف « بروس » أن « ساباتييه » ليس لديه اعتراض على مشروع الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ، وأنه لن يبدى اعتراضا على امتداد هذا الخط من القاهرة الى السويس ، بشرط سريان المزايا التي منحت لشركة P. and O. الى شركات النقل الفرنسية French Messageries وبشرط سريان امتياز رسوم الترانسيت التي تبلغ ٢/ فى المائة فقط على جميع بضائع المرور التي تمر عبر مصر (٧٦) .

وقد كان « بروس » متلهفا على رؤية الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية بعد اكتماله ، والحصول على موافقة الوالى على امتداده

من القاهرة الى السويس . ولكنه قاوم محاولات « ستفنسون » استخدام مهندسين أوروبيين فى بناء الخط الحديدى نظرا لأن « أى إجراء من هذا النوع سوف يستغله خصوم الخط الحديدى فى اثناء عزم الباشا عن المضى فيه على أساس أنه سوف يمكن للمصالح الأجنبية فى البلاد » . وقد اعترف « بروس » بأن بناء الخط قد ثبت أنه استنزف لحد كبير اليد العاملة فى البلاد ، وكان يتوقع مواجهة بعض الصعوبة فى اقناع عباس بمد الخط الى السويس . وعلى العكس من « مرى » ، فقد علق « بروس » أهمية كبرى على الخط بين القاهرة والسويس على اعتبار أنه « ضرورى تماما لتحسين المواصلات الى الهند » ، وأنه « بدون ذلك فإن الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ، من وجهة النظر هذه ، لن يكون قد حقق سوى القليل من الفائدة » (٧٧) . وفى النهاية أقنع هو و « ستفنسون » عباسا ببناء الخط بين القاهرة والاسكندرية . ولكن قبل الشروع فى ذلك وقبل الانتهاء من اتمام خط القاهرة والاسكندرية ، كان عباس قد مات فى سنة ١٨٥٤ . على أن سعيدا الذى خلفه أوفى بالتزامات عباس . وفى عام ١٨٥٥ تم بناء خط القاهرة - الاسكندرية ، الذى تضمن جسرا أقيم على فرع دمياط عند بنها . وقد تم عبور فرع رشيد عند كفر الزيات لأول مرة على معدية بخارية ، ثم أقيم فيما بعد جسر تم الانتهاء منه فى عام ١٨٥٩ . وقد شرع فى بناء خط القاهرة - السويس فى سنة ١٨٥٦ وانتهى العمل فيه فى عام ١٨٥٨ ، ودبرت الاعتمادات الضرورية بصفة رئيسية من أرباح ادارة النقل (٧٨) .

وكانت ادارة النقل خلال حكم عباس فى يد عبد الله بك ، وهو انجليزى مرتد عن دينه ، وعندما اعتلى سعيد العرش فصله هو ومعظم كبار الموظفين ، وعين محله مستر « لى جرين » Lee Green وهو شقيق القنصل البريطانى فى الاسكندرية . وفى ذلك الحين

كانت حركة المرور بالطريق البرى قد ازدادت زيادة كبيرة ، ولم تكن تشمل البريد والمسافرين فقط ، بل تشمل أيضا مقادير كبيرة من البضائع . فقد كان الذهب يأتى من الحقول الجديدة فى استراليا الى انجلترا عبر هذا الطريق ، كما كان يأتى الحرير من الصين . وأصبح هو الطريق المألوف للمسافرين بين أوروبا ومعظم الجهات التى تقع شرقى السويس . وفى عام ١٨٥٥ تم نقل آلايين من السوارى عبره فى طريقهم من الهند الى القرم . وبعد عامين اثنين تم نقل عدة آلايات أخرى من انجلترا الى الهند لتعزيز الحاميات البريطانية هناك أثناء حركة التمرد الهندية . وقد كان للفرنسيين خط من السفن البخارية تديره شركة النقل الامبراطورية The Imperial Messageries . التى كانت تزاوّل نشاطها شرقى وغربى السويس ، وكانت تستخدم ، مثلها فى ذلك مثل شركة P. and O. وشركة البريد الملكية Royal Mail Co. ، هذا الطريق فى نقل البريد والمسافرين والبضائع .

وقد قدمت بعض الشكاوى ضد ادارة النقل بسبب التأخير والسرقات وعدم الكفاءة بوجه عام . وكان بعض هذه الشكاوى من الأتراك والمصريين الذين ساءهم تعيين مدير أوروبى وعدد من كبار الموظفين ، والبعض الآخر جاء من المضاربين الأوروبين الذين كانوا يودون أن يروا الادارة تزول عنها صفتها الوطنية وتتحول الى شركة خاصة . كما كان البعض الثالث من ادارة البريد البريطانية ومن شركة الهند الشرقية ، الأمر الذى أخرج « بروس » وخشى أن تحمل هذه الشكاوى سعيدا على تغيير رأيه بخصوص خط القاهرة - السويس . وبناء على طلب « بروس » طلبت الحكومة البريطانية من أصحاب الشكاوى البريطانيين التزام السكون !

وفى نهاية عام ١٨٥٧ تقاعد مستر لى جرين رئيس ادارة النقل لأسباب صحية (٧٩) . وقد حل محله نوبار بك ، أحد كبار رجال

الوالى وموضع ثقته ، وكان القسم الخاص بنقل البضائع عند تولى نوبار الادارة مربحا للحكومة المصرية ، ومهما بنفس الدرجة للحكومة البريطانية مثل البريد تقريبا . وكانت معظم البضائع تتولاها شركة ال P. and O. ، وقد حدثت احتكاكات مستمرة بين هذه الشركة وادارة البريد البريطانية نظرا لأن كلا منهما كان يعتقد أن مصالحه يضحى بها لحساب الآخر . وكان ممثلو ادارة البريد البريطانية بصفة خاصة أكثر جلبية وأدى ذلك الى نفاد صبر « بروس » تجاه كل من الطرفين ، فقد كان يعتزم الاحتفاظ بالعلاقة الودية مع الحكومة المصرية حتى يتسنى له اتمام طريق القاهرة - السويس .

وفى سنة ١٨٥٨ تم تجديد اتفاقية البريد ، التى كانت قد أبرمت فى عام ١٨٤٨ لمدة عشر سنوات لنقل البريد عبر مصر . وبها كانت الحكومة المصرية تحصل على مبلغ اجمالى قدره ١٢٠٠٠ جنيه استرلينى كل عام فى نظير الخدمة . وكانت حكومة صاحب الجلالة فى ذلك الوقت قد قبلت ملكية الحكومة المصرية لادارة النقل ، واضطاعها بها ، لأسباب يرجع بعضها الى أنها كانت ممتنة من الحكومة المصرية لوقوفها موقف التعاون فى مسألة مرور القوات والمعدات البريطانية بمصر أثناء قيام الثورة الهندية . وقد استمرت هذه القوات والمعدات بعد انتهاء الثورة فى المرور من وقت لآخر من كلا الجانبين بالطريق البرى . وقد عقت حكومة صاحب الجلالة أهمية عظيمة على هذه الوسيلة السريعة من وسائل المواصلات ، التى وان كانت عارضة الا أنها ذات قيمة كبيرة .

وقد عزل نوبار من ادارة النقل بعد أشهر قليلة بسبب الشكوى من كونه أجنبيا ، وعينه سعيد بعدها سكرتيرا له وصار يرسله الى أوروبا مندوبا عنه ، وأصبح بناء على ذلك على معرفة وطيدة برجال المال والسياسيين الأوروبيين . وحل محله على رأس ادارة النقل

تركى لا يعرف أية لغة أجنبية ، لكن معظم العمل كان يقوم به
« بيتس بك » Betts Bey وهو انجليزى كان يعمل نائبا
له •

وقد أخذت العروض تقدم لسعيد من وقت لآخر من جانب
بعض الأفراد واتحادات أصحاب رؤوس الأموال لمنحهم امتياز تشغيل
الخط الحديدى ، وفى بعض الأحيان مقابل متحه قرضا • ولكن
سعيدا رفض هذه العروض جميعا ، بمساندة القنصل البريطانى
العام عادة ، وذلك لأسباب يرجع بعضها الى أنه كان يرى فى السكة
الحديدية شيئا أشبه بالعبوة ، وبعضها لأنه كان محظورا عليه ، بحكم
الفرمان الذى فوض اليه سلطة انشائها ، التخلي عن ادارتها ، وبعضها
لأن « بروس » حذره من أن منح مثل هذه الامتيازات قد يتبعه مطالبة
بتعويضات على أساس أنها لم تحقق ما كان مرجوا منها من الأرباح •

وفى سنة ١٨٦١ كان سوء تدبير سعيد للشئون الاقتصادية ،
قد أدى الى اهمال تشغيل وصيانة السكة الحديد • وقد حمل هذا ،
بالاضافة الى وجود شركة قنال السويس الفرنسية ، حكومة صاحب
الجلالة ، على النظر بمزيد من الارتياح الى امكانية اسناد امتياز
تشغيل السكة الحديد ، وربما ملكيتها ، الى شركة انجليزية • وقد
عرضت بعض المقترحات فى هذا الصدد ولكنها أيضا لم تؤد الى
نتيجة • وفى ذلك الحين كان الدخل الذى تدره السكة الحديدية -
كما قدره القنصل البريطانى العام - يبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه سنويا
« رغم سوء ادارة الحكومة المصرية لها » (٨٠) • وقد امتدت خطوط
السكة الحديدية ، خلال السنوات القليلة الأولى من حكم اسماعيل ،
الذى خلف سعيدا ، الى الصعيد حتى وصلت الى قنا ، كما أنشئت
عدة خطوط فرعية فى الدلتا • وفى سنة ١٨٦٦ رهنّت ايرادات
السكة الحديدية ضمانا لأحد القروض العديدة التى عقدها
اسماعيل •

ولقد كان بعد اعتلاء سعيد العرش بوقت قصير ، ومع اختراع التلغراف الكهربائي ، أن برز جانب جديد من جوانب استخدام الطريق البري . ففي سنة ١٨٥٥ تعاقدت الحكومة المصرية مع إحدى الشركات الانجليزية على مد خطوط أرضية بين القاهرة والاسكندرية وبين القاهرة والسويس (٨١) . وفي سنة ١٨٥٦ تم اتصال انجلترا وأوروبا بمصر عن طريق مد « كابل » (سلك) بحرى الى الاسكندرية على يد شركة التلغراف الشرقية ، التى كان لديها أيضا مشروع مد « كابل » بحرى بين السويس وبومباي . وقد قام مستر « جيسبورن » Gisborne . مندوب شركة التلغراف الشرقية ، بالتفاوض مقدما مع الحكومة المصرية لمنح الشركة امتيازاً مدته خمسون عاماً لمد خطوط أرضية عبر مصر تربط بين كابل الاسكندرية وكابل السويس . ولكنه لم يلق معاونة حكومة صاحب الجلالة ، واضطر الى الاكتفاء بالحصول على تسهيلات لمد خطوط خاصة على طول حركة المواصلات التى تنظمها الحكومة المصرية . وكانت حكومة صاحب الجلالة ، فى مثل هذه الامتيازات وغيرها ، تتبع بصفة عامة سياسة الامتناع عن تأييد أى مقترح يرمى الى منح امتياز باحتكار منفعة عامة ، حتى ولو كانت الشركات أو الأفراد الذين يتعلق بهم الأمر بريطانيين .

وعنما شبت الثورة فى الهند ، وتطلب الأمر سرعة تبادل الاتصالات بين انجلترا والهند ، كان القنصل البريطانى فى السويس يبرق الى لندن عن طريق القنصل البريطانى فى الاسكندرية . وفى سنة ١٨٥٩ - ١٨٦٠ مد خط بحرى فى البحر الأحمر من السويس الى عدن عن طريق القصير وسواكن ومصوع ، ولكنه كان يتعطل كثيراً . مما سبب كثيراً من المضايقات . ولذلك ، وعلى الرغم من أنه تم ربط عدن وبومباي بكابل فى سنة ١٨٦٢ ، الا أن الاتصال التلغرافى بين انجلترا والهند لم يتحقق لأول مرة الا عن طريق الخط الأوروبى الهندى الأرضى عبر العراق وايران والخليج الفارس .

وقد ظلت مسألة انشاء قناة بحرية طوال عهد عباس بأكمله موضوعاً على الريف . ذلك أن « جمعية الدراسات » ، لم تحرز أى تقدم آخر بعد الدراسات التفصيلية والتصميمات التى وضعتها فى عام ١٨٤٦ ، فقد ترك « ستفنسون » الجمعية ووجه اهتمامه الى مشروع السكة الحديدية ، وأما « أنفانتان » فقد استمر يجرى وراء أمل كان يبدو شيئاً فشيئاً أنه ميثوس منه .

ثم ظهر فردينان دى ليسبس على المسرح . وكان بعد نقاعده من خدمة الخارجية الفرنسية قد كرس حياته لدراسة مشروع القناة . وقد قرأ كل شىء عن الموضوع ، واتصل بأنفانتان وبعده من أعضاء « جمعية الدراسات » كما اتصل عن طريق بعض الوسطاء بالحكومة العثمانية فى القسطنطينية ، وعباس فى القاهرة ، ولكنه لم يلق تشجيعاً من أية جهة من الجهات . ثم سنحت له الفرصة عندما تولى سعيد الحكم سنة ١٨٥٤ . وكان قد أتيح له التعرف على سعيد عن قرب أثناء فترة عمله كقنصل فى مصر منذ عشرين عاماً ، واستمر يرأسه منذ ذلك الحين . وبعد تولى سعيد الحكم مباشرة تقريباً ، كتب اليه يلتمس منه دعوته الى الحضور الى مصر لزيارته . فأرسل اليه سعيد هذه الدعوة . وجاء ديليسبس الى مصر ، وفى أسابيع قليلة بعد وصوله كان قد حصل من سعيد . فى نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، على امتياز يمنحه « الحق المطلق فى تكوين وإدارة شركة عالمية لشق قناة فى برزخ السويس واستغلالها » . وقد نص هذا الامتياز ، ومدته تسع وتسعون سنة ، على أن تقوم الشركة بتمويل وبناء واستغلال القناة ، وأن تقوم الحكومة المصرية بمنحها الأراضى اللازمة ، وتحصل فى مقابل ذلك على ١٥ فى المائة من الأرباح الصافية . كما نص أيضاً على وجوب تصديق السلطان على الامتياز، ونبه على ديليسبس بعدم البدء فى العمل قبل الحصول على هذا الترخيص من السلطان .

وفى يناير سنة ١٨٥٦ ، وبعد أن قامت « لجنة علمية دولية » كان قد عينها دى ليسبس بعمل دراسة لمشاكل المشروع الفنية ، منح سعيد لدليسبس امتيازاً ثانياً يوسع فيه نطاق الامتياز الأصلي . وينص هذا الامتياز ، فيما ينص ، على أن تشق القناة رأساً بين البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وأن تحفر قناة أخرى عذبة من النيل الى برزخ السويس ، بحيث تسير هناك بمحاذاة القناة البحرية ، وأن يكون أربعة أخماس العاملين فى القناة من المصريين ، وأن تحدد رسوم القناة بمعرفة الشركة صاحبة الامتياز بعد أقصى ١٠ فرنكات للطن . وأن تفتح القناة لجميع السفن التجارية على اختلاف جنسياتها دون تمييز . وقد حدد القانون الأساسى للشركة الذى نشر فى نفس الوقت رأس مالها بـ ٢٠٠ مليون فرنك ، وهو قيمة تكاليف انشائها حسب تقدير « اللجنة العلمية الدولية » مقسماً الى ٤٠٠.٠٠٠ سهم قيمة كل منها ٥٠٠ فرنك ، كما نص على أن يكون مقر الشركة القانونى فى فرنسا . وبعد سبعة أشهر ، أى فى يولية ١٨٥٦ ، تم التوصل الى اتفاقية سرية بين سعيد ودى ليسبس صدرت بها لائحة من الوالى ، تنص على أن الحكومة المصرية ، بعد تقدير احتياجات الزراعة المصرية الموسمية ، سوف تقدم للشركة جميع من تطلبهم من العمال ، حسب أحكام صرف الجراية ودفع الأجور التى تحددها الشركة . ولم يكن من الممكن تقديم هؤلاء العمال الا عن طريق السخرة كما حدث فى انشاء السكة الحديدية ، وفى بناء القناطر ، بل وفى جميع الأشغال العمومية الرئيسية التى تضطلع بها الحكومة المصرية فى الواقع . وكان الفرق الرئيسى فى هذه المرة ، أن السخرة لن تكون لعمل تقوم به الحكومة المصرية ، بل لعمل تقوم به شركة امتياز أجنبية تعمل لحسابها الخاص .

وفى البداية كان الموقف الرسمى البريطانى هو موقف الرفض المشوب بالحذر . وفى الخطاب الذى كتبه اللورد « كاوى » Cowley

السفير البريطانى فى باريس ردا على المذكرة التى قدمها Drouyn de Lhuys ، وزير الخارجية الفرنسية ، والتى يشكو فيها من أن القنصل البريطانى العام « بروس » يقف موقف المعارضة المكشوفة للقناة ، اعترف (كاوى) بأن حكومة صاحب الجلالة تعترض فعلا ، ولكنه ذكر أن المعارضة البريطانية سوف لا تمضى وراء حدود المجاملة « (٨٢) » وفى القسطنطينية تم ابلاغ « ستراتفورد دى ردكليف » بأن حكومة صاحب الجلالة ترى أنه لن يكون من اللائق التقدم بأى احتجاج رسمى ضد المشروع « (٨٣) » كذلك كان موقف الحكومة الفرنسية موقف الموافقة المشوبة بالحذر تقريبا . وكانت التعليمات التى صدرت للممثلين الفرنسيين فى القسطنطينية والقاهرة هى أنه وان كان المشروع يجب أن يلقى من التأييد الرسمى ما يمكن أن يلقاه أى مشروع محترم يتقدم به مواطن فرنسى ، الا أن الحكومة الفرنسية لا توليه اهتماما خاصا ، وبالتالي فلا يجب أن يستخدم أى ضغط أو أن تبذل أية محاولة ارهابية لدفعه الى الأمام . وقد كتب « ستراتفورد دى ردكليف » بأن « اللغة التى تستخدمها السفارة الفرنسية تميل الى الترويج لنجاحه فى الوقت الذى تتنصل من أى اهتمام أو دور رسمى فى المشروع » . (٨٤)

هذا الاعتدال فى المواقف الرسمية دعت اليه فى ذلك الحين ضرورات التحالف الانجليزى الفرنسى فى حرب القرم . ولكن « بالمرستون » ، الذى أصبح رئيسا للوزراء فى بداية عام ١٨٥٥ بعد سقوط وزارة « أبردين » (وقد بقى كلارندون Clarendon وزيرا للخارجية فى وزارة بالمرستون) أعرب بصفة غير رسمية عن اعتراضين محددين : الأول ، أنه فى حالة وقوع نزاع بين فرنسا وانجلترا ، فان فرنسا ، باعتبارها أقرب الى القناة سوف تسبقنا فى ارسال سفنها وخبرائها الى البحار الهندية (٨٥) . والثانى ، « أنه من الواضح تماما أن المشروع قد بنى على نوايا معادية لوجهات النظر

والمصالح البريطانية ، وأن النية المبيتة هي دون شك وضع الأساس لاقتطاع مصر من تركيا في المستقبل ووضعها تحت الحماية الفرنسية . . وان وجود قناة عميقة وواسعة تفصل بين مصر وسوريا وتقام عليها التحصينات يعتبر خطأ دفاعيا عسكريا يجعل مهمة الجيش التركي صعبة جدا ، خصوصا وأمامها الصحراء . . وإذا ما أعطيت الأرض للشركة الفرنسية ، فان مستعمرة فرنسية سوف تقوم على أراض فرنسية لتعترض الطريق بين تركيا ومصر ، وستعتبر أية محاولة تقوم بها القوات التركية لعبور هذا الخط بمثابة غزو لفرنسا . ان مصر منذ اللحظة التي يكتمل فيها المشروع ستكون قد اقتطعت كلية من تركيا ووضعت تحت الحماية الفرنسية ، (٨٦) .

وفي خلال السنوات العشر التالية ، وحتى موت « بالمرستون » في سنة ١٨٦٥ ، وهي فترة كان يشغل في معظمها منصب رئيس الوزراء ، ظل « بالمرستون » يقف في اصرار موقف المعارضة من القناة ، على أساس أنها دسيصة فرنسية مرسومة لفصل مصر عن الامبراطورية العثمانية ، وفرض الحماية الفرنسية عليها ، واثاحة الفرصة للفرنسيين ، في حالة قيام حرب مع انجلترا ، لمهاجمة المصالح البريطانية شرقى السويس بكفاءة وفاعلية . وكان يدافع عن وجهة نظره بالاشارة الى ما تم من تقوية تحصينات الاسكندرية من قبل ذلك بسنوات قليلة على يد « جاليس بك » Gallice ، وهو مهندس فرنسى في خدمة الحكومة المصرية ، طبقا لتصميمات وضعت في باريس ، وكذلك بناء قناطر الدلتا على يد مهندس فرنسى بنصيحة فرنسية . ثم خرج من ذلك بتلك الفكرة الغريبة وهي أن الفرنسيين لم يصمموا القناطر لتكون منشأة للرى ، بل لتكون منشأة عسكرية يمكن بها اغراق الدلتا في حالة وقوع غزو تركى أو بريطانى .

وقد قام ديليسبس بعدة مقابلات مع «سترا تفورد دى ردكليف» فى القسطنطينية ، ومع « كلارندون » فى باريس ، ومع « بالمرستون »

فى لندن ، فى محاولة لتخفيف حدة المعارضة البريطانية ، ولكنه فشل . كما تردد على أعضاء البرلمان فى باريس عدة مرات للحصول على التأييد الدبلوماسى الفرنسى ، ولكنه فشل أيضا . وعندئذ مضى قدما ليجعل من مشروعه أمرا واقعا . وفى أغسطس ١٨٥٨ وصل الى باريس وطرح برنامجا وفتح باب الاكتتاب . ولكن الاكتتاب فشل بسبب المعارضة البريطانية ، وبسبب عدم صدور فرمان من السلطان ، ولأن الدوائر المالية العالمية لم يكن لديها كبير ثقة بديليسبس . فمن بين ٢٢٠٠٠٠ سهم طرحت على المواطنين الفرنسيين ، لم يتم شراء الا ١١١ر٢٠٧ سهم . وقد وافق سعيد ، نيابة عن الحكومة المصرية على شراء ٦٤ر٠٠٠ سهم . كذلك فمن بين رصيد ١١٦ر٠٠٠ سهم تقريبا تم طرحها على عدد من البيوت المصرفية فى الأقطار الأوروبية الأخرى وفى الولايات المتحدة لم يكتب الا فى ١٥ر٢٤٧ سهم فقط . كما لم يكتب فى سهم واحد فى انجلترا والنمسا وروسيا أو الولايات المتحدة . وفيما عدا ال ٦٤ر٠٠٠ سهم التى اشتراها الوالى ، لم يشتتر أى سهم فى الامبراطورية العثمانية . وعلى ذلك فقد بقى عدد ١١٣ر٦٤٢ سهم فى يد ديليسبس ، ولكنه اعتمادا على وعد شفوى من سعيد بشراء أى عدد من الأسهم تبقى بعد الاكتتاب ، طلب الى وزارة التجارة الفرنسية تسجيل الشركة ، وهو ما كان يعنى أن رأسمالها المعتمد قد تم الاكتتاب فيه بالكامل ! ثم عاد بعد ذلك الى مصر ، وفى ابريل ١٨٧٩ بدأت الأعمال التمهيدية لإنشاء القناة ، ولكنه سرعان ما وجد نفسه يواجه المتاعب ، فلم تكد حكومة صاحب الجلالة تسمع بأن العمل قد بدأ ، حتى أصدرت تعليماتها الى السير « هنرى بلوير » Henry Bulwer ، الذى حل محل ستراتفورد دى ردكليف كسفير فى القسطنطينية فى يوليو ١٨٥٨ ، للضغط على الباب العالى « لاصدار أوامر صارمة بإيقاف هذا العمل الذى يعد من أعمال

النصب الشخصى والسياسى « (٨٧) • وبناء على ذلك فقد كتب
الصدر الأعظم الى سعيد كتابا أشار فيه الى أن « المشروعات التى لها
مثل هذه الأهمية لا يجب المضى فيها قبل الحصول على فرمان من
السلطان » ثم استحثه على عدم فعل شيء « يزيد فى تلك التعقيدات
السياسية التى يحاول كل فرد حلها » (٨٨) • وقد انزعج سعيد
لهذه المكاتبة ، كما تضايق أيضا من خطاب تهديدى خال من اللياقة
وصله من ديليسبس ولذلك فقد أصدر تعليماته بارسال كتاب
الى شركة القنال ، يأمرها فيه بإيقاف جميع الأعمال فى القناة، وأرسل
صورا منه لجميع أعضاء الهيئات القنصلية فى مصر • على أن الشركة
أرسلت الى « ولوسكى » Walewski ، وزير الخارجية
الفرنسية تطلب اليه أن « يمارس الامبراطور سلطته القوية لتأييد
حقوق الشركة » ، وحذرت من أنه اذا أصيبت القناة بانتكاسة عامة،
فان هذه الانتكاسة سوف تعتبر فى نظر العالم انتكاسة
لفرنسا (٨٩) • ولكن « ولوسكى » كتب الى الشركة يبلغها أنه
« سوف يكون من الصعب على حكومة الامبراطور أن تقدم الى الوالى
المصرى طلبا لا يتفق مع التزاماته تجاه الباب العالى » (٩٠) •

وفى الأسابيع القليلة التالية كان العمل فى القناة معلقا فى
الميزان ، فقد سافر ديليسبس الى باريس لتعبئة كل تأييد يمكنه
الحصول عليه (بما فى ذلك تأييد الامبراطورية أوجينى Eugénie ،
التي كانت تمت له بصلة القرابة البعيدة) • وذلك لاستئناف
عرض الأمر على الامبراطور للمرة الأخيرة ، وكان واضحا أنه
لو فشل فى ذلك فان الشركة لن يكون أمامها الا أن تنفض • وفى
الوقت نفسه وصل الى مصر فى أكتوبر مبعوث من القسطنطينية ،
هو مختار بك ، يحمل خطابا حازما من الصدر الأعظم الى سعيد
يطلب اليه فيه إيقاف كل عمل فى القناة بصفة فورية (وكانت
الأعمال ماضية فى طريقها طوال الصيف) ، ودعا الهيئات القنصلية

الى التعاون معه عن طريق سحب العاملين الأجانب الذين يعملون
فى القناة من برزخ السويس ، وبناء على هذا الطلب أعلن
« ساباتييه » Sabatier الممثل الفرنسى ، أنه قد وافق على
الفور « (٩١) » .

فى ذلك الحين كانت الحكومة الفرنسية ، بعد أن تحققت من
ضرورة انقاذ ديليسبس من الورطة الذى وضع نفسه متعمدا فيها ،
تتقدم لمساعدته . فقد كتب « والوسكى » الى حكومة صاحب الجلالة
يخطر بها بأنه « سوف يكون من المستحيل تماما على الحكومة الفرنسية
أن تتخلى عن مصالح الشركة التى طلبت منها حمايتها » ، وأضاف
أن « ساباتييه » قد تلقى تعليمات مشددة للاصرار على ضرورة عدم
سحب معدات الشركة وغيرها (٩٢) . وفى يوم ٢٣ أكتوبر ، وفور
وصول نبأ بعثة مختار بك الى فرنسا ، حظى ديليسبس ومعه بعض
أعضاء مجلس ادارة الشركة بمقابلة الامبراطور نابليون الثالث .
وقد أكد لهم الامبراطور فى هذه المقابلة تأييده وحمايته . وقد
ذهب ديليسبس بعد أن تعزز مركزه بهذا التأييد ، وبعد أن أفلح
فى اقناع الامبراطور بعزل « ساباتييه » ، الى القسطنطينية ، حيث
كان السفير الفرنسى « توفينيل » Thouvenal قد تلقى تعليمات
أكثر حسما بتأييد ديليسبس . وكتب « بلوير » Bulwer الى
حكومته يقول « انه سوف يكون من الصعب علينا حمل الباب
العالى على مقاومة الحكومة الفرنسية بشكل محدد وقاطع الا اذا قدمنا
له تأكيدا واضحا وقاطعا بأننا سوف نقف الى جواره مهما كانت
النتائج » (٩٣) . ولكن حكومة صاحب الجلالة كانت قد بدأت فى
التراجع من قبل ذلك ، فقد أبلغت « بالوير » أن « بريطانيا العظمى
لا تستطيع أن تتعهد بأن تعارض لحساب مصالحها الثانوية مشروعا
تتجهج تركيا عن معارضته لحساب مصالحها الأساسية » ! (٩٤) وفى
أوائل العام الجديد أبلغ الباب العالى « موزوروس » بك Musurus

سفير تركيا في لندن ، أن السلطان لن يصدر الفرمان حتى يتم التوصل الى اتفاق بين الحكومتين البريطانية والفرنسية .

وفي تلك الأثناء ، كانت الأزمة العابرة قد انقضت في مصر وأخذ العمل في الفتاة يتقدم الى الأمام بشكل ثابت . وان كان في ببطء . على أن الأمور لم تكن تجري جميعها بسهولة . فقد وقف سعيد موقفاً عنيداً في مسألة شراء الأسـهم الزائدة التي كان ديليسبس يحاول تحميلها عليه . وفي سنة ١٨٦١ عندما استخدمت « السخرة » حسب اتفاقية استخدام العمال بين ديليسبس وسعيد ، عارضت حكومة صاحب الجلالة في ذلك ، وأخذ الباب العالي ، بإيعاز من السفير البريطاني ، يوجه اليه الأسئلة المخرجة . وفي ذلك الحين ، كانت حكومة صاحب الجلالة ، في حملتها ضد شركة القناة ، تركز على ما وصفه « بالوير » « بلامح الاستعمار والعمل الاجباري التي تتميز بها » (٩٥) . وكان يقصد بالاستعمار ، الأراضي التي منحها الحكومة المصرية للشركة ، والتي كانت حكومة صاحب الجلالة تعتقد أن النية كانت مبيتة على استصلاحها على يد المزارعين الفرنسيين ، أو المزارعين الذين يتمتعون بالحماية الفرنسية .

وفي يناير ١٨٦٣ ، مات سعيد وخلفه ابن أخيه اسماعيل ، أكبر أبناء ابراهيم الباقرين على قيد الحياة (٩٦) ، وبذلك افتتحت مرحلة جديدة في تاريخ القناة وفي تاريخ مصر بوجه عام .

حواشی الفصل الثانی

- Moresby-Barker, 1.5.29, FO 78/184. (١)
- Barker, Governor of Bombay, 22.5.29, ibid. (٢)
- Barker-Gordon, 3.6.29, ibid. (٣)
- Ibid. (٤)
- Hoskins, British Routes to India, p. 197. (٥)
- Barker-Malcolm, 23.1.29, FO 78/184. (٦)
- Hoskins, op. cit., p. 109. (٧)
- Barker-Aberdeen, 2.5.30, FO 78/192. (٨)
- Campbell-Palmerston, 18.12.34, FO 78/245, and Campbell Wellington, 14.2.35, FO 78/257. (٩)
- FO-Campbell, 1.11.34, FO 78/244 (١٠)
- Campbell-Palmerston, 3.11.34, ibid. (١١)
- Barker-Captain of H.M.S. Benares, 3.2.30, FO 78/192. (١٢)
- Barker-Palmerston, 27.10.33 and 17.11.33, FO 78/213. (١٣)
- Campbell-Palmerston, 1.11.34, FO 78/244. (١٤)
- Ibid., 22.5.35, FO 78/257. (١٥)
- India Board-Barker, 16.12.29, FO 78/184. (١٦)
- Hoskins, op. cit., p. 155. (١٧)
- Parliamentary Papers 1834, No. 478. (١٨)
- (١٩) وقد انشئ خط ملاحی فرنسی بین مرسیلیا والاسکندریة فی عام ١٨٣٧ •

(٢٠) وقد انخرط « واجورن » فى قدر من الدسائس السياسية ، مشجعا محمد على على أفكاره الاستقلالية ، ومبالغا فى تقدير نفوذه الشخصى لدى حكومة صاحب الجلالة . وقد شكّا كامبل الى حكومة صاحب الجلالة من ذلك ، وتلقى تفويضا من الحكومة بتحذير محمد على من أنه « لن يكون قد تصرف بحكمة اذا هو اعتمد على ما يؤكده مستر واجورن لنفسه من نفوذ . سواء فى انجلترا أو الهند . Palmerston-Campbell, 12.5.38, FO 78/342.

Campbell-Bowering, 18.1.38, FO 78/342. (٢١)

Campbell-Palmerston, 26.12.38, FO 78/343. (٢٢)

(٢٣) وضعت شركة « هيل وريفن » Hill and Raven ميزانية لنقل ١٦ مسافرا شهريا من السويس الى القاهرة ، و ٥ مسافرين شهريا من القاهرة الى السويس ، علاوة على الأطفال والخدم . وكانت تسمح للمسافرين بحمل ما يزن قنطارين من الأمتعة لكل فرد . مع تقديم وجبات الافطار والغذاء والشاي أو العشاء أثناء الرحلة التى تبلغ ٩٠ ميلا ، والتى كانت تستغرق ٢٢ ساعة . وتتقاضى ٦ جنيهات انجليزية عن الفرد كأجرة شاملة . أما الأطفال والخدم فتتقاضى عنهم نصف الأجرة ، مع تقديم المشروبات الروحية . وقد قررت أنها سوف تحقق ربحا كبيرا بقدر ب ٣٥ جنيها انجليزيا شهريا تستهلك منه مصروفات أولية قدرها ١٠٠٠ جنيه انجليزى لشراء أربع عربات لنقل المسافرين ، وعربتين لنقل الأمتعة ، وأربعة بغال وسروجها .

(٢٤) Barnett-Aberdeen, 5.12.42, FO 78/502. وكان المشروع يتكون

من سبعة عشر برجاً لكل منها سيمافوران . وكان هناك تليفراف سيمافورى بين القاهرة والاسكندرية موجودا من قبل ذلك بعدة سنوات .

(٢٥) انظر تقريراً عن Overland Transit كتبه Mr. Walne

وكيل شركة الهند الشرقية والقنصل البريطانى فى مصر . مرفق بكتاب Murray-Palmerston, 6.6.47, FO 97/408.

Ibid. (٢٦)

FO 78/582 and 623. (٢٧)

Barnett-Aberdeen, 6.6.45, FO 78/623. (٢٨)

(٢٩) انظر تقرير والن (حاشية ٢٥ السالفة الذكر) وقد احتج تيربورن لدى حكومة صاحب الجلالة على نزع ملكيته . ولكن « بالمرستون » معتبرا أنه كان أداة لسياسة محمد على الاحتكارية ، رد عليه ردا جافا للغاية . فقد أبلغه أنه « اذا ورط الرعايا البريطانيون أنفسهم فى صفقات مالية معقدة مع حكومات

أجنبية ، أو مع موظفين تابعين لحكومات أجنبية ؛ فيجب عليهم أن يتحملوا عواقب مضارباتهم الحمقاء » FO 97/408.

Murray-Palmerston, 4.11.46, FO 97/408. (٣٠)

(٣١) انظر أيضا النشرة التي صدرت في لندن سنة ١٨٤٤ تحت عنوان :
« Observations on the proposed improvements in the Overland
Route via Egypt with reference to the ship Canal, the Boulac
Canal and the Railroad », by J.A. Galloway, FO 97/411.
وتستمد عائلة جالوى مصلحتها في انشاء الخط الحديدي من حقيقة أنها كانت
تعمل في صناعة سبك الحديد .

(٣٢) Aberdeen-Barnett, 31.10.43, FO 78/541. ومن الواضح أن
وزارة الخارجية كانت مخدوعة كثيرا في مشروع الخط الحديدي بسبب عائلة جالوى
التي أقنعتها بأن المعارضة له ترجع الى تفضيل الدول الأجنبية ، خصوصا فرنسا
والنمسا ؛ انشاء قناة بحرية .

Barnett-Aberdeen, 1.12.43, ibid. (٣٣)

Ibid., 17.1.45 and 18.3.45, FO 78/623. (٣٤)

Aberdeen-Barnett, 16.8.44, FO 78/ 582. (٣٥)

(٣٦) Barnett-Aberdeen, 7.4.45, FO 78/623. ومن الواضح أنه
كان من المنتظر أن يحقق جالوى ربحا كبيرا من ورائه . وقد كان « تيريرن » ،
الذي انتزعت منه شركة النقل ، والذي كان له اصبع في عديد من الشئون
المصرية ؛ مهتما أيضا به . انظر : Barnett-Aberdeen, 17.1.45, ibid.

Barnett-Aberdeen, 12.4.45, FO 78/623. (٣٧)

(٣٨) انظر وجهة نظر القنصل الفرنسي العام كما وردت في :

Barnett-Aberdeen, 19.3.44, FO 78/582.

Palmerston-Murray, 8.2.47, FO 97/408. (٣٩)

(٤٠) انظر تقرير والن (حاشية ٢٥) .

Indi Board, FO 18.8.33, FO 97/411. (٤١)

(٤٢) انظر هذه الخطابات والمذكرة المرفقة بالخطاب الثاني في FO 97/411.

Murray-Palmerston, 3.5.47, FO 97/411. (٤٣)

Palmerston-Murray, 27.5.47, FO 97/411. (٤٤)

Cowley-Palmerston, 3.7.47, ibid. (٤٥)

Ibid., 17.10.47, ibid. (٤٦)

(٤٧) توجد رسالة في الـ FO 97/411 مؤرخة ١٣/٣/٤٧ من « واجورن » الى « ستفنسون » يعبر فيها عن استنكاره لعلاقة ستفنسون بمشروع القنصاة ، ويلج عليه بقبول فكرة الخط الحديدي بدلا منه . وكانت لغة واجورن كالمعتاد حادة . وفي هذه الرسالة نسب مشروعى القناة والقناطر الى التساير الفرنسية الشريرة . وربما كانت لآراء واجورن ، التى نشرت فى انجلترا ؛ بعض التأثير على « بالمرسون » . وقد مات واجورن سنة ١٨٥٠ خائب الأمل ومعدما .

Murray-Palmerston, 25.3.47, FO/706. (٤٨)

Ibid., 3.5.47, FO 78/707. (٤٩)

Murray-Canning, 7 12.48, FO 78/757. (٥٠)

Murray-Palmerston, 9.4.48, ibid. (٥١)

Ibid., 4.10.48, ibid. (٥٢)

Ibid., 6.7.48, ibid. (٥٣)

Ibid., 4.10.48, ibid. (٥٤)

Palmerston-Murray, 21.12.48, FO 78/756. (٥٥)

Murray-Palmerston, 19.4.49, FO 78/804. (٥٦)

Ibid., 19.4.49, ibid. (٥٧)

(٥٨) وقد عاد « سترااتفورد كاننج » الى القسطنطينية للمرة الرابعة
والأخيرة كسفير لبريطانيا .

Murray-Palmerston, 6.9.51, FO 78/875. (٥٩)

Palmerston-Murray, 20.2.51, ibid. (٦٠)

Murray-Canning, 14.2.51, ibid. (٦١)

Ibid., 15.2.51, ibid. (٦٢)

Murray-Palmerston, 17.4.51, FO 78/840. (٦٣)

S. Canning-Murray, 4.6.51, ibid. (٦٤)

Murray-Palmerston, 15.6.51, ibid. (٦٥)

Palmerston-S. Canning, 24.7.51, FO 97/411. (٦٦)

Murray-Palmerston, 7.11.51, FO 78/876. (٦٧)

Ibid. (٦٨)

Ibid., 16.7.51, FO 78/840. (٦٩)

Palmerston-Murray, 29.9.51, FO 78/876 (٧٠)

Le Moyne-Drouyn de Lhuys, 30.11.50, Egypt. Corres. Politique, 22. (٧١)

(٧٢) هو السفير النمساوي في لندن * وقد اقتبسها :

Hallberg: The Suez Canal, pp. 111-112.

Green-Clarendon, 20.7.53, FO 78/965. (٧٣)

Green-de Redcliffe, 7.11.53, ibid. (٧٤)

Clarendon-Bruce, 31.3.54, FO 78/1034. (٧٥)

Bruce-Clarendon, 16.3.54, FO 78/1034. (٧٦)

وفي الحقيقة أن شركة P. and O. قد حصلت على تخفيض في رسوم النقل من $\frac{1}{4}$ في المائة إلى $\frac{1}{8}$ في المائة * على أنه ليس من الواضح ما إذا كان ذلك قد طبق على جميع البضائع ، أم أنه طبق على البضائع الانجليزية فقط ! انظر :

Bruce-Clarendon, 2.5.54, ibid.

Ibid., 16.2.54, ibid. (٧٧)

(٧٨) بعد أن منح ستيفنسون عقد سكة حديد القاهرة - السويس ! رفعت

عائلة جالوي ، التي كان يمثلها J. A. Galloway دعوى تطلب تعويضاً

من الحكومة المصرية ، على أساس أن شركة جالوي قد حصلت في سنة ١٩٠٥

على عقد لبناء هذا الخط من محمد علي * وبناء على تدخل بروس ، حصلت على

تعويض قدره ١١٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي * انظر : Bruce-Clarendon, 28.5.56,

FO 78/1222. فضلاً عن ذلك فقد تلقت عائلة جالوي أمر توريد مهمات

للخط الحديدي بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي

Bruce-Clarendon, 2.2.58, FO 78/1313.

(٧٩) وقد تسلم هدية من الوالي قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي

بمناسبة سفره .

Cowley-Russell, 29.7.61, FO 78/1590. (٨٠)

Green-Clarendon, 10.10.55, FO 78/1123. (٨١)

Cowley-Clarendon, 19.1.55, FO 78/1156. (٨٢)

Clarendon-de Redcliffe, 9.3.55, ibid. (٨٣)

De Redcliffe-Clarendon, 12.2.55, ibid. (٨٤)

Minute by Palmerston on de Redcliffe-Clarendon, 22.2.55. (٨٥)
ibid.

(٨٦) Minute by Palmerston on de Redcliffe-Clarendon, 26.5.55, ibid.

(٨٧) Malmesburg-Bulwer, 17.5.59, FO 78/1489. وقد أعقبت حكومة بالمرستون في فبراير ١٨٥٨ حكومة محافظين برئاسة اللورد . وكان وزير الخارجية فيها هو اللورد ما لمسبى Malmesbury ديربي Derby

(٨٨) Lesseps, Journal, vol. III, p. 156.

(٨٩) Albufera-Walewski, 18.7.59, Mémoires et documents d'Egypte, vol. XIII.

(٩٠) Walewski-Albufera, 28.7.59, ibid.

(٩١) Colquhoun-Bulwer, 6.10.59, FO 78/1489. وقد كان هذا الموقف من سياساتيه متفقا مع التعليمات التي تلقاها من والوسكى Walewski الذي حذره من أى تدخل سياسى يقوم به نيابة عن شركة القناة .

(٩٢) Cowley-Russell, 20.10.59, ibid. وقد سقطت حكومة ديربي في يونيو ١٨٥٩ : وعاد بالمرستون رئيسا للوزراء ومعه لورن جيون راسل كوزير للخارجية .

(٩٣) Bulwer-Russell, 22.11.59, ibid.

(٩٤) Russell-Bulwer, 21.12.59, ibid.

(٩٥) Russell-Bulwer, 28.12.59, FO 78/1489.

(٩٦) وكان أحمد ، أكبر أبناء اسماعيل ، قد قتل في حادث في طريق القاهرة - الاسكندرية الحديدى في سنة ١٨٥٩ . وكان بعض أعضاء الأسرة المالكة عائددين ؛ من حفل أقامه الوالى سعيد ، في قطار خاص . فانقلبت إحدى العربات في النيل من معدية كانت تنقل القطار عبر فرع رشيد عند كفر الزيات ، وغرق أحمد . وبطبيعة الحال فقد انتشرت اشاعة تتهم اسماعيل ، الذى لم يحضر حفل الوالى ولم يكن بالقطار ؛ بتدبير الحادث ، الذى جعل منه الوارث للعرش ، باعتباره أكبر الذكور بعد أحمد في قائمة وراثة العرش . وقد كان عبد الحليم ، وهو أصغر أبناء محمد على ، وان كان أصغر قليلا من اسماعيل ، داخل العربة المقلوبة ؛ ولكنه استطاع النجاة بنفسه لمعرفته السباحة .

الامتيازات الأجنبية

تكونت الامتيازات الأجنبية من سلسلة من المعاهدات التي أبرمت بين السلطان العثماني ومعظم الدول الأوروبية (١) . وقد نظمت هذه المعاهدات شروط التجارة وأحوال المعيشة للرعايا الأوروبيين الذين سمح لهم بالإقامة في ولايات الدولة العثمانية . وكان الغرض من هذه المعاهدات ، من وجهة النظر العثمانية ، التوفيق بين المزايا المترتبة على التجارة مع الغرب من جهة وبين تصميم الباب العالي ومعظم رعاياه المسلمين في الدول العثمانية على تجنب الاختلاط اجتماعيا بمسيحيي الغرب - وهو الاختلاط الذي كان يعتبر في نظرهم نوعا من الرجس ، من جهة أخرى . وكان الباب العالي مستعدا لأن يتبع في تعامله مع الأوروبيين ما كان يتبعه في تعامله مع رعاياه المسيحيين من منحهم قدرا معيناً من الحكم الذاتي للحفاظ على وحدتهم الاجتماعية والثقافية . أما من وجهة النظر الأوروبية ، فقد كان الغرض من المعاهدات ، توفير الأمن لحياة الرعايا الأوروبيين الذين يعيشون في ولايات الدولة العثمانية ولممتلكاتهم ، وضمان

ظروف مناسبة لهم للتجارة وكفالة الحرية لعبادتهم الدينية ولأحوالهم الشخصية .

ولقد كانت أولى هذه المعاهدات تلك التي أبرمت بين الحكومة الفرنسية والسلطان سليمان القانوني سنة ١٥٣٥ . وقد أبرمت معاهدة على غرارها وعلى أسس أوسع مع الحكومة البريطانية سنة ١٥٨٣ . وعلى مدى السنوات المائة التالية تقريرا أبرمت معاهدات أخرى على نفس الأسس مع معظم الدول الأوروبية . وكان من الضروري أن تجدد هذه المعاهدات مع تولى كل سلطان جديد ، وهذا ما جرت به العادة . وكان يضاف إليها أحيانا مواد لتوسيع مضمونها ، ولكن المواد الأساسية في جميع هذه المعاهدات كانت تنص على الآتي :

١ - حرية الملاحة في المياه العثمانية ، وحرية الدخول والخروج من الموانئ العثمانية ، وحرية السفر في الأراضي العثمانية ، للرعايا الأوروبيين وبضائعهم .

٢ - تحديد الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع .

٣ - اختصاص المحاكم القنصلية بالنظر في الدعاوى المدنية بين الأوروبيين (وقد جرت العادة في هذا الصدد على أن تنظر الدعاوى بين الأجانب من مختلف الجنسيات أمام المحكمة القنصلية التابع لها المدعى عليه)

٤ - ضرورة حضور ممثل عن قنصل المدعى عليه في الجرائم التي تجرى محاكمتها أمام المحاكم العثمانية .

٥ - الاعفاء من الضرائب العثمانية والخدمة العسكرية الإلزامية للأوروبيين الذين مضى على إقامتهم في الولايات العثمانية أقل من عشر سنوات متصلة .

٦ - حرية العبادة وأداء الشعائر الدينية .

٧ - ضرورة حضور مندوب القنصل عند اجراء القبض على
اى اوروبى او تفتيش محل اقامته بمعرفة السلطات العثمانية .

وفي خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، لم تكن
الامتيازات الأجنبية في مصر معمولاً بها تقريبا ، وذلك نتيجة لتدهور
السلطة العثمانية في الولاية . وعندما استؤنفت التجارة الأوروبية
بعد الغزو الفرنسى والغزو الانجليزى ، ثم بعد قيام محمد على واليا
على مصر ، اتخذت الامتيازات الأجنبية شكلا يختلف كلية عن الشكل
الذى كان سائدا خلال القرن الثامن عشر . ذلك أن شركات
الاحتكار القديمة المرخصة لم يعد لها وجود ، كما حل محل
الحكم الاستبدادى للبكوات الممالك الذى يتسم بالتعسف والاضطراب ،
حكم محمد على الاستبدادى الذى لا يقل تحكما ولكنه أكثر استنارة ،
كما أنه محدد الهدف . وفى ظل حكمه - عادت معظم الاعفاءات
والامتيازات التى تضمنتها معاهدات الامتيازات ، بل انها اتسعت
من بعض الوجوه . ولهذا السبب ، بصفة رئيسية ، وبرغم نظام
محمد على الاحتكارى (الذى ربما كان يعد جزئيا انتهاكا للامتيازات)
أصبح التجار الأوروبيون فى مصر فى وضع أفضل كثيرا بالمقارنة
مع الأحوال التى كانت سائدة قبل محمد على ، أو مع الأحوال المعاصرة
فى أجزاء الامبراطورية العثمانية فى ذلك الحين . فقد كان الأمن
الداخلى ممتازا ، وتم كبح جماح التعصب بين المسلمين ، ولم يعد
يفرض على التجار الأجانب الجبايات بين الحين والآخر ، وأخذت
تتسع تدريجا الامتيازات القضاية التى نصت عليها الامتيازات
الأجنبية حتى تجاوزت ما كانت تفرضه هذه المعاهدات .

وعلى سبيل المثال ، فقد كانت المعاهدات تقضى ، فيما يختص
بالقضايا الجنائية ، بضرورة حضور قنصل المتهم فى جميع المحاكمات
التي تجرى أمام المحاكم العثمانية . وقد اتسع هذا فى عهد محمد
على ، فأصبح جميع الأوروبيين المقيمين فى مصر ، الذين يتهمون

بجرائم غير مالية ، يحاكمون أمام محاكمهم القنصلية • وكما كتب
القنصل البريطاني في سنة ١٨٣٣ يقول : « أصبح كل أوروبى فى
مصر يعيش فى ظل قوانين بلاده وتحت الولاية القضائية
المطلقة لقنصله ، الا اذا كان متهما بجرائم مالية ضد أحد الرعايا
العثمانيين أو ضد الدولة » (٢) •

وهناك امتياز أجنبى آخر يتصل بالشئون الجنائية ، لم تكن
تسوغه المعاهدات بشكل مؤكد ، ولكنه مع ذلك أخذ يتأكد بالعرف
شيئا فشيئا على طوال القرن التاسع عشر ، كما تأكد غيره من
الامتيازات الأخرى التى كان يتمتع بها الأجانب - وهو امتياز إعفاء
محال الإقامة التى يملكها أو يشغلها الأجانب من التفتيش ، الا فى
حضور قنصل المالك أو الساكن • فقد كان هذا الامتياز فى الأصل
مقصورا على مساكن المقيمين الأجانب الخاصة ، ولكنه امتد ليشمل
محال أعمالهم أيضا • فلما كان منتصف القرن التاسع عشر ،
أصبح يشمل « جميع الشوارع التى تقع فيها أحط الحمارات وبيوت
الدعارة التى يديرها المالطيون واليونانيون والفرنسيون • وطبقا
للامتيازات التى ندعيها • • فانه يمكن أن يحدث اعتداء على بريطانى
فقير سكير ويسلب ما معه ويقتل فى أحد هذه المواخير السيئة
السمعة تحت سماع البوليس المصرى ، وبصره ، دون أن يملك
السلطة للدخول والتدخل ، حتى يستدعى القنصل الذى يتبعه
صاحب الماخور ، ويكون المجرم حينذاك قد تمكن من الفرار ! (٣) •
وقد شجع هذا الامتياز أيضا عمليات التهريب الواسعة التى كان
يمارسها الكثيرون من الأجانب نظرا لأنه كان من المستحيل على
البوليس أن يضع يده على البضائع المحظورة والمهربة • وبسبب حالة
الإخلال بالأمن فى الاسكندرية كنتيجة لتدفق كثيرين من غير المرغوب
فيهم من الأجانب منذ عام ١٨٥٠ فصاعدا ، طلب القناصل العموميون
أنفسهم من الحكومة المصرية اتخاذ اجراءات أفضل لضمان التزام

سيئى السمعة من الأجانب بالنظام . وقد استجابت الحكومة المصرية لذلك . وأعدت لوائح جديدة للبوليس تتيح انخراط الأوروبيين فيه . واصدار جوازات سفر للأجانب ، والحق فى تفتيش المحال الأجنبية . ولكن الحكومة البريطانية رفضت الموافقة على هذه اللوائح ، التى كان القناصل الأجانب أنفسهم هم الذين طالبوا بها ! ، بعد أن أشار عليها رجالها القانونيون بأن اصدار جوازات السفر وتفتيش المحال التى يملكها أو يشغلها الأجانب لا يتفق مع المعاهدات ، كما اتخذت حكومات أخرى نفس الموقف . وعندئذ توقف تنفيذ هذه اللوائح ، واستمرت الانتهاكات السابقة للقانون دون أى قيود (٤) .

ولقد كان وضع الرعايا الأوروبيين بالنسبة للمنازعات المدنية أيضا وضعاً مواتياً بدرجة متساوية . فقد كانت المعاهدات تنص على أن المنازعات المدنية بين الأجانب تفصل فيها المحاكم القنصلية . ولم تكن المنازعات المدنية بين الأجانب والرعايا العثمانيين تحدث كثيرا فى القرن الثامن عشر ، ولكن فى القرن التاسع عشر ، وفى ظل الظروف المتغيرة ، ومع الحريات الجديدة والفرص التجارية ، أخذت تتزايد باضطراد . وقد جرى العرف فى عهد محمد على على أن تنظر المنازعات بين الأجانب والرعايا العثمانيين التى يكون فيها الأجنبى هو المدعى عليه أمام المحكمة القنصلية ، ويكون ذلك باذن من الحكومة المصرية . وعندما يكون الأوروبى هو المدعى تجرى المحاكمة أمام المحاكم العثمانية . ومحاولة من جانب محمد على ، لمواجهة الاعتراضات الأوروبية فيما يختص بنظر القضايا «المختلطة» التى يكون فيها المدعى عليه من الرعايا العثمانيين ، فقد اتبع سابقة جرت فى القسطنطينية ، وأقام فى الاسكندرية « محكمة تجارية مختلطة » من قضاة مصريين وأوروبيين ، للنظر فى القضايا « التى يرى محافظ الاسكندرية أنه لا يستطيع البت فيها عاجلا » . على

أن ذلك لم يسفر عن نجاح كبير ، وذلك « بسبب الافتقار الى نظام قانونى محدد تقوم على أساسه الأحكام ، واستحالة حمل المحكمة على وضع نظام ثابت للإجراءات القانونية . وقد كتب القنصل البريطانى العام يقول : ان « القضاة الأوروبيين فى المحكمة قد تملكهم الارهاق الشديد بسبب التأجيل والتعطيل ، حتى أصبح من المتعذر حملهم على الحضور الا بصعوبة » ، وأنه « فى القضايا التى تخص الأوروبيين والتى لا يكون هناك من يهتم بها من أصحاب النفوذ الأتراك ، فان الحكم يترك للأعضاء الأوروبيين ، ولكن عندما يكون هناك تعويض مطلوب من مدع عليه ذى نفوذ من الأتراك ، فان الأعضاء الأتراك يؤيدونه بالاجماع ، ويكونون بصفة عامة قادرين على منع العدل من أن يتخذ مجراه » (٥) . وقد ترتب على ذلك أنه حين تكون ثمة دعوى هامة يقيمها أحد الأوروبيين ضد أحد الرعايا العثمانيين ، أو ضد الحكومة بصفة خاصة ، فان المسألة كانت تسوى بطريق الضغط الدبلوماسى ، الذى يتم عادة تحت ستار التحكيم .

وقد أصبح هذا الأسلوب فى تسوية المنازعات هو السائد ، خصوصا بعد تولية سعيد الحكم عام ١٨٥٤ . وكانت العلاقات التجارية بين الرعايا العثمانيين والأوروبيين قد قلت نسبيا فى عهد عباس ، عندما توقفت عملية صبغ مصر بالصبغة الأوروبية . ولكن بعد اعتلاء سعيد المعروف بميوله الشديدة نحو التجديد ، وولعه المتطرف به ، عاد المد الى انطلاقه مرة أخرى وتحول الى فيضان قوى : فعلى عكس محمد على ، الذى كان يحتفظ بمشروعات التجديد بحزم بين يديه ، وكان يمولها بنفسه ، ويستخدم الأوروبيين كموظفين فى خدمته لتنفيذ هذه المشروعات . كان سعيد يوزع فى سخاء رخص الامتياز والعقود التى كانت غالبيتها تصاغ فى اهمال ودون مراعاة لمصالح الحكومة . وقد ترتب على ذلك عدد

لا يحصى من القضايا من أصحاب الامتياز الاوروبيين ضد الحكومة ، كانت كلها تقريبا تسوى ، ليس عن طريق المحكمة التجارية ، أو عن طريق أى إجراء آخر من الاجراءات القانونية ، وانما عن طريق الضغط الدبلوماسى الذى يمارسه القناصل الذى يتبعهم أصحاب الامتياز . وضد مصلحة الحكومة . ولقد شجعت هذه « السرقات » السهلة التى تتم بهذه الطريقة ، جماعة من الأفاقين الاوروبيين على المجئ الى مصر طلبا لعقود الامتيازات . كما شجعت أيضا على نبش دعاوى قديمة كان من الممكن الصمود لها فى عهد الولاة السابقين ، ولكنها سويت فى عهد سعيد الرعيد الذى يمكن طيه بسهولة ، والذى كان يحب أن يبدو فى عين الاوروبيين جميعا شخصا محبوبا ، وكان يخشى الوقوع فى نزاع مع الدول الأوروبية فتسبب له هذه الدول المتاعب فى القسطنطينية . وعلى سبيل المثال ، فقد حصل جالوى ، بناء على تدخل القنصل البريطانى العام ، على مبلغ ١١٠.٠٠٠ جنيه استرلينى تعويضا عن عقد زعم أن محمد على قد وعد شركته به منذ عشرين عاما . لإنشاء سكة حديد القاهرة - السويس ، وعاد فمنحه لانجليزى آخر (بناء على ضغط قنصل بريطانى عام سابق !) .

على أن القناصل البريطانيين على وجه العموم ، قد أثبتوا أنهم يتمتعون بعقلية قانونية تفوق ما يتمتع به بعض زملائهم . فقد سوى « بروس » Bruce تعويضا لمالطى يدعى جيجليو Giglio وهو رعية بريطانية ، يطلب منه ٢٠.٠٠٠ جنيه استرلينى لما زعم من عدم الوفاء بأحد العقود ، فنزل بالتعويض الى ١٠٠٠ جنيه فقط . وقد علق على ذلك بأن دعوى جيجليو انما هى « فقط واحدة من الدعاوى الكثيرة الباهظة التى أقامها الأفراد ضد الحكومة » . وقد شكوا من « الصعوبة التى نعانيها فى الوصول الى ترضية عن الأضرار ، نظرا للمبالغة المستمرة فى تقدير الخسائر المترتبة عليها ،

والوسائل الدنيئة التي يضغط بها وكلاء الدول الأخرى غالباً للحصول على هذه المطالب « (٦) . وقد رفض أن يؤيد دعوى أقامها شخص يدعى « بوليتيس » Politis ، وهو من أهل الجزر الأيونية ، ضد الحكومة المصرية ، يطالبها بـ ١٢٥٠٠ جنيه انجليزي بسبب دين له على البرنس الهامى ، ابن عباس ، الذى كان يدير له ضيعته (٧) . ولكنه حصل على بعض التعويض لانجليزي يدعى « لاركنج Larking كان عباس قد عينه وكيلا له فى لندن ، ثم استغنى عنه سعيد (٨) . كما رفض تأييد جسبورن Gisborn مندوب شركة التلغراف الشرقية ، فى محاولاته للحصول على احتكار خطوط التلغراف الكهربائى التى كانت تقام عبر مصر (٩) . وربما كان هذا الرفض يرجع جزئيا الى ما كان سيثيره هذا الاحتكار من غيرة الدول الأجنبية .

على أن هذه الاعتبارات لم تمنع بعض زملائه من مساعدة رعاياهم فى الحصول على امتيازات احتكارية ، ثم المطالبة فيما بعد نيابة عنهم بتعويضات ثقيلة للعدول عنها ! فقد حصل « روستى » Rosetti - وهو ابن أخى روستى الذى كان قنصلا عاما للبندقية فى أواخر القرن التاسع عشر ، من سعيد ، على تعويض قدره ١٦٠٠٠٠ جنيه انجليزي نتيجة لتدخل كل من القنصل العام الفرنسى والقنصل العام النمساوى ، وذلك بسبب إلغاء احتكار تجارة السنامكى فى النوبة الذى ادعى أن محمد على قد منحه إياه ! (١٠) . أما زيزينيا Zizinia ، وهو تاجر يونانى كان قد حصل على الجنسية الفرنسية وعلى منصب قنصل عام بلجيكا ، فقد حصل ، بفضل جهوده الخاصة وجهود القنصل العام الفرنسى ، على تعويض قدره ١٣٠٠٠٠ جنيه استرلينى مقابل إلغاء امتياز يخوله حق تحصيل رسوم الهويس على قناة المحمودية ، كان قد منحه إياه سعيد كتعويض عن عدم تنفيذ اتفاق شفوى مزعوم مع محمد على

بمنحه احتكار النقل بين الاسكندرية والسويس (١١) . وقد تلقى الكونت دى كاستيلانى *Compte de Castellani* ، وهو أحد الرعايا الفرنسيين ، بفضل اصرار القنصل العام الفرنسى ، تعويضا قدره ٢٦٠٠٠ جنيه استرلينى فى دعوى من دعاوى النصب أغلب الظن ، يزعم فيها تلف كميات من القز *Some silk cultures* بسبب تعرضها للهواء على يد الجمارك المصرية (١٢) .

هذا الأسلوب الذى كانت تتم به تسوية هذه الدعاوى التى كانت فى معظمها دعاوى باطلة أكد الرغبة فى الوصول الى نظام قانونى غير متحيز لتسوية الدعاوى بين الرعايا العثمانيين والأجانب ، وخصوصا بين الحكومة المصرية والرعايا الأجانب . لقد كان الشعور بعدم الثقة فى المحاكم الوطنية الذى يخالج الجاليات الأجنبية له ما يبرره تماما ، ولكن البلطجة الدبلوماسية التى حلت محلها كوسيلة لتسوية المنازعات « المختلطة » كانت مثالا للدواء الذى هو أسوأ من الداء . وهذه البلطجة التى ساعدت على قيامها سياسات القوى الدولية ، ودناءة الكثيرين من الرعايا الأوروبيين وممثلهم الدبلوماسيين ، وضعف الوالى ، جعلت من مصر ، بعد اعتلاء سعيد الحكم ، قبلة للمغامرين الأوروبيين وأتباعهم من المصريين لاصطياد الفرص السهلة للشراء .

وقد أدى تزايد امتلاك الأجانب للأراضى الزراعية الى ظهور مشاكل خاصة بالاعفاءات . فقد كان الأجانب فى ظل معاهدات الامتيازات ، محرومين من امتلاك الأراضى فى الأملاك العثمانية ، ولكن هذا المنع ضعف فى عهد محمد على ، اذ أصبح من الأمور المعتادة منذ عام ١٨٣٠ أن يمتلك الأجانب العقارات والأراضى . وفى عام ١٨٥٦ صدر فرمان عثمانى يسبغ الشرعية على هذا الوضع بإباحة تملك الأجانب للأراضى ، بشرط الخضوع لقوانين الملكية السائدة فى القطر ، ودفع نفس الضرائب التى يدفعها الرعايا

العثمانيون . فأصبح من حق الأجانب الحصول على « الحجب » ،
أي عقود البيع ، بامتلاك العقارات التي حصلوا عليها . على أن بعض
الأفراد والشركات الأجنبية حاولوا التسلل بالامتيازات في رفض
دفع الضرائب أو الخضوع للقوانين العقارية العادية فيما يتعلق بهذه
الملكيات (١٣) . وقد كانت هذه مشكلة صعبة نظرا لأنه في ظل
النظام الذي نشأ عن الامتيازات كان دفع الضرائب وفرض القوانين
الأخرى المتعلقة بالملكية الزراعية يتم عبر المحاكم القنصلية ،
لأنه في مثل هذه المنازعات يكون الأجانب مدعى عليهم وتكون الحكومة
المصرية هي المدعية . وكما هو مفهوم فإن القناصل العموميين لم
يكونوا متلهفين على « أن يصبحوا تلقائيا جنامى ضرائب
للسلطات العثمانية » (١٤) . وكانت النتيجة ، أن أصبح في
وسع غالبية الملاك العقاريين الأوروبيين ، ان لم يكونوا جميعهم ،
التهرب كلية تقريبا من التزاماتهم المالية وغيرها تجاه الدولة فيما
يختص بممتلكاتهم الزراعية . ومعنى ذلك ، من الناحية العملية ،
أن الأوروبيين أصبحوا معفون من جميع الضرائب فيما عدا الرسوم
الجمركية ، بل ان كثيرا منهم تملصوا من دفع هذه الرسوم ذاتها
الى حد كبير عن طريق استغلال ما خولته لهم الامتيازات من حماية ،
في تهريب البضائع بالجملة .

ولقد كان تحت حماية هذه الامتيازات ، وفي ظروف نمو
التجارة واتساع الأسواق أمام البضائع الأوروبية ، وازدياد فرص
الاستثمار ، أن أخذت الجاليات الأوروبية في مصر تنمو باضطراد
ججما وثراء ، حتى ارتفع عددها في عام ١٨٧١ الى ٨٠ ألفا بعد
أن كان هذا العدد لا يتجاوز ١٤٥٠٠ في سنة ١٨٣٦ (١٥) .

حواشي الفصل الثالث

(١) كان يوجد في عام ١٨٦٠ سبع عشرة أمة أوروبية يمثلها في مصر قناصل عموميون . وكان رعايا هذه الأمم يتمتعون بالامتيازات الأجنبية وهي : النمسا والمجر ، وبلجيكا : والدانمارك ، وفرنسا ، وبريطانيا ؛ واليونان ؛ والعصبة الهانسية ؛ وهولندا ؛ وناپولي ، والبرتغال ، وبروسيا ؛ وروسيا ؛ وسردينيا وأسبانيا ؛ والسويد وتوسكانيا والولايات المتحدة . وكان سكان الجزر الأيونية (حتى عام ١٨٦٣) . وجبل طارق ومالطة ، يتمتعون بالرعيود البريطانية .

(٢) أخذ اهتمام حكومة صاحب الجلالة يتزايد باضطراب باتساع السلطة الجنائية التي يمارسها القناصل البريطانيون في مصر . وكان قد صدر في ١٨٤٤/٦/١٩ أمر من المجلس بموجب قانون القضاء الأجنبي « Foreign Jurisdiction Act » يحدد بوضوح وبشكل رسمي الاختصاصات والسلطات القضائية التي يتمتع بها قناصل حكومة صاحب الجلالة في بلاد الليفانت . وطبقا لهذا الأمر ، فإن القناصل كانوا مطالبين بالالتزام بحرفية معاهدات الامتيازات التزاما صارما ؛ وبمقتضاها فإن الرعايا البريطانيين الذين يتهمون بتهمة جنائية يحاكمون أمام المحاكم المحلية في حضور قناصلهم

Palmerston-Murray, 30.9.47, FO 79/706.

وقد أثار هذا القرار احتجاجا عنيفا من القنصل العام والجلالية البريطانية في مصر

Murray-Palmerston, 8.II.47, ibid.

وأخيرا اتفق على أن يطلب إلى الحكومة المصرية إقامة نفس النظام الموجود في القسطنطينية وبمقتضاه فإن « الرعايا البريطانيين الذين يتهمون بتهمة جنائية

يحاكمون أمام محكمة تركية في حضور وبموافقة القنصل البريطاني العام .
 أما الرعايا البريطانيون الذين يتهمون بمخالفة ضد الرعايا العثمانيين ، فيمكن
 القبض عليهم وقيادتهم الى السجن بوساطة السلطات التركية . على أن يرسل
 اعلان القبض الى القنصل البريطاني العام ويحدد يوم المحاكمة . واذا كانت
 القضية ذات خطورة يحضر القنصل العام بنفسه ، والا يحضر ترجمائه .
 وفي هذه المناسبات يقوم بعمل قاض بالاشتراك مع القاضى العثمانى ، وتعتبر
 موافقته ضرورية وبصفة مطلقة على الأحكام . واذا حدث خلاف بين القنصل
 العام والقاضى التركى يرفع الامر الى السفارة البريطانية . وبعد سنوات
 قلائل طبق هذا النظام بالنسبة للمحاكمات الجنائية للرعايا البريطانيين فى
 القاهرة ، ولكن لم يطبق اطلاقا فى الاسكندرية .

(٣) Green-Clarendon, 15.11.58, FO 78/1401.

(٤) على الرغم من أن التنظيمات المقترحة قد وافق عليها اثنا عشر
 قنصلا من عدد القناصل الذى يبلغ سبعة عشر قنصلا فى مصر . إلا أنها تعرضت
 لاحتجاج منظم من « . والن » Walne القنصل العام البريطانى ؛ بتأييد من
 معظم المائة مقيم بريطانى تقريبا فى مصر . بما فيهم مستر شبرد Shepherd
 صاحب الفندق المعروف .

(٥) Bruce-Clarendon, 4.4.56, FO 78/1222.

(٦) Bruce-Clarendon, 28.5.56, ibid.

(٧) Ibid., 10.3.56, ibid.

(٨) Bruce-Clarendon, 8.11.55, FO 78/1123. وبعد أن حصل

على التعويض ، يبدو أن سعيدا قد أعاد تعيينه . انظر :
 Colquhoun-Russell, 21.7.60, FO 78/1523.

(٩) Ibid, 6.12.55, ibid

(١٠) Sabry, L'Empire Egyptien sous Ismail. p 18.

(١١) Ibid., pp. 39-40.

(١٢) Ibid., pp. 41-42.

وكانت لجنة تحكيم برئاسة تاجر بريطانى يدعى روبرت قبريون قد رفضت
 الدعوى .

(١٣) ومن الأمثلة على ذلك شركة « بريجز وشركاه » Briggs and Co.
 فهذه الشركة انتقل اليها التزام أملاك البرنس عبد الحليم ؛ الابن الأصغر لمحمد
 على . بعقد مدته ٢٠ عاما مقابل دفع ديون حليم واعطائه ايرادا سنويا متفقاً

عليه . وقد طلبت شركة بريجز وشركاء تدخل القنصل البريطاني العام عندما طلب اليها تقديم السخرة من هذه الأملاك لأشغال الحكومة العامة . ولكن كولكهون ، القنصل العام ، رأى أن الشركة قد وافقت على الالتزام بالأملاك وبكل الأعباء المفروضة عليها » . ورفض مساعدتها قائلا أنه إذا سمح للأجانب بالاستعانة بالامتيازات الأجنبية بهذه الطريقة ، فلن يمضي وقت طويل قبل انتقال التزام جميع الأراضي في مصر إلى الأجانب لكي يتمتع أصحابها بمزايا الاعفاءات الأجنبية . وقد أيدت حكومة صاحب الجلالة كولكهون في موقفه هذا . على أن شركة « بريجز وشركاء » اتجهت إلى الوالي رأسا وحصلت منه على تعويض قدره ٨٠,٠٠٠ جنيه انجليزي مقابل التنازل عن امتياز الالتزام . (انظر المراسلات في FO 78/1522.

Green-Clarendon, 16.10.58, FO 78/1402.

(١٤)

Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, (١٥)
p. 256.

الغزو التجاري والمالي

كانت مصر فى نهاية القرن الثامن عشر تكاد تكون بلدا زراعيا خالصا . وكان مصدر دخلها الرئيسى هو « الميرى » أو ضريبة الأراضى الزراعية . وكانت جباية هذه الضرائب يعهد بها الى طائفة من جباة الضرائب يطلق عليهم اسم « الملتزمين » ، كانوا يمنحون فى مقابل خدماتهم اقطاعيات كبيرة من الأراضى معفاة من الضرائب مع حق تسخير الفلاحين فى زراعتها لهم . ومع مضي الزمن ، أصبحت الالتزامات والاقطاعيات التى تمتع معها وراثية ، وكان يحصل عليها البكوات المماليك . وكان هؤلاء البكوات يقيمون فى قصورهم فى القاهرة ويعهدون بجمع الضرائب وإدارة الاقطاعيات الى وكلاء عنهم يدعون « كشاف » . أما الأراضى الأخرى فيما عدا الالتزامات، فكان يعهد بزراعتها الى الجماعات القروية ، وكانت الأسر التى تتكون منها هذه الجماعات القروية تحصل على هذه الأراضى لزراعتها بحق العرف ، دون أن يحصلوا على حجج بامتلاكها . وكان الشيخ أو رئيس القرية مسئولاً عن جباية الميرى المفروض على القرية كلها .

وقد جرد محمد على الملتزمين من اقطاعياتهم * ، وألغى نظام الالتزام ، وعهد الى الحكومة بجمع الميرى بطريق مباشر . وأما الالتزامات فقد زرعها محمد على بمعرفته أو منحها لأعضاء أسرته أو لكبار الموظفين . وقد أمر بعمل مسح عام للأراضي الزراعية حضر به مساحات الأراضي التي أعطى المزارعين حق الانتفاع بها . ثم أدخل نظاماً جديداً يتعلق بمحاصيل التصدير التي تدر أكبر قدر من الربح ، يقضى ببيع هذه المحاصيل للحكومة بأسعار تحددها الحكومة ذاتها . وكانت الحكومة بعد ذلك تبيعها بثمن أعلى للمتجار الأجانب لتصديرها للخارج ، وكذا للتجار المحليين لتسويقها في السوق المحلية . وقد طبق نظام الاحتكار هذا أيضا على كثير من السلع الواردة .

وقد كان الهدف الرئيسى من نظام الاحتكار هو تزويد محمد على بالأموال التي يحتاجها لتمويل نفقاته العسكرية والبحرية . وقد صاحبه تحسينات أدخلها على نظام الري تشمل توفير كميات إضافية من المياه فى الصيف عن طريق حفر القنوات ومضاعفة آلات رفع المياه . وقد زادت مساحة الأراضي المزروعة خلال مدة حكمه الطويل من قرابة ثلاثة ملايين فدان الى حوالي ١٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان (١) وكان من الطرق التي اتبعت لتحقيق هذه الزيادة منح

* لم يجرد محمد على الملتزمين من اقطاعياتهم ؛ وهى أراضي الوسية ، كما يذكر المؤلف . بل جردهم فقط من الالتزام ، بمعنى أنه رفع أيدي الملتزمين عن التصرف فيها . ولكنه منحهم أطيان الوسية طول حياتهم ، ان شاءوا زرعوها وان شاءوا أجرؤها ، وأعفى تلك الأطيان من الضرائب ومنح أصحابها حق الفراغ (التنازل) والهبة ، وصرح لهم ببيعها للحكومة فقط . ونلاحظ أن المعلومات التي أوردها الكاتب بخصوص نظام الالتزام مقنضبة وغير دقيقة بدرجة كافية وننصح القارئ بالرجوع الى كتاب الدكتور أحمد أحمد الحجة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر (مكتبة النهضة المصرية) وكتاب الدكتور رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (دار الفكر الخديوى) (المترجم) .

الأراضي غير المزروعة الى الأعيان الأثرياء بما فيهم الأجانب ، وتمليكها لهم ملكية تامة ، مع اعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات ، على أن تفرض عليها ضريبة معقولة بعد هذه المدة ، وذلك بشرط استصلاح هذه الأراضي للزراعة . وقد عرفت الأراضي التي منحت بهذه الطريقة باسم « الأبعادية » أو « الأراضي العشورية » . وقد اصطحبت زيادة مساحة الأراضي الزراعية بزيادة عدد السكان . ففي سنة ١٨٠٠ كان عدد سكان مصر يقدر بـ ٢٠٠ر٤٦٠ر٢ نسمة ، فارتفع هذا العدد في سنة ١٨٤٧ الى ٤٤٠ر٤٧٦ر٤ (٢) . وقد بذل محمد علي جهودا عظيمة لتحسين محاصيل التصدير الممتازة ، وهي القطن ، والأرز والنيلة ، والحرير ، وقد أدى تشجيع محمد علي زراعة القطن الى تغيير البتاء الاقتصادي لمصر كلية ، ولكن تجاربه في الحرير والنيلة منيت بالفشل ، بسبب المنافسة من الهند للنيلة ، وبسبب عدم ملائمة المناخ بالنسبة للحرير . وبصفة عامة فلم يستطع محمد علي أن يحقق تلك الزيادة الانتاجية التي كان يصبو اليها ، بسبب كراهية الفلاحين لنظام الاحتكار ، ذلك أن هؤلاء الفلاحين لم يكونوا ليجهدوا أنفسهم في زراعة محاصيل لا يجنون من ورائها سوى ربح ضئيل أو لا يجنون من ورائها شيئا على الإطلاق ، وأيضا بسبب الاستدعاء للخدمة العسكرية والأشغال العامة التي كانت تجرد القرى من الرجال القادرين .

وقد وقفت الحكومة البريطانية موقفا حازما ناجحا في وجه دخول نظام الاحتكار الى سوريا بعد احتلال محمد علي لها . ولكنها بالنسبة للاحتكارات في مصر (وهي التي كانت تخدم مصالح الجالية التجارية البريطانية فيها جيدا) لم تفعل شيئا حتى بعد إبرام الاتفاقية التجارية بين مصر وتركيا سنة ١٨٣٨ . وكانت هذه الاتفاقية تقضي بالغاء الاحتكارات وجميع الضرائب فيما عدا الرسوم الجمركية التي تحصل في الموانئ عند الدخول والخروج

في أنحاء الامبراطورية العثمانية . وفي مقابل ذلك ، فقد سمحت الاتفاقية بزيادة الحد الأقصى لضريبة الواردات والصادرات التي كانت تبلغ ٣٪ في معاهدات الامتيازات ، الى ٥٪ للواردات و ١٢٪ للصادرات . فلم يجر اتخاذ أى اجراء دبلوماسى لفرض تنفيذ هذه الاتفاقية على مصر حتى سنة ١٨٤١ - أى بعد التدخل الأوربي ضد محمد على في سوزيا ، وبعد خضوعه بالتالى كرها للباب العالي .

في ذلك الحين كان كثير من الاحتكارات قد ماتت ميتة طبيعية . فقد انتهى احتكار الحبوب سنة ١٨٣٨ (٣) . وكانت الصناعات الاحتكارية قد هجرت تقريبا . كما أن احتكار النقل في النيل قد تطرق اليه الضعف . على أن احتكار القطن ، الذي يعد في ذلك الحين أهم محاصيل التصدير ، كان لا يزال قائما . فقد كان كثير من الأراضي المزروعة قطناً في يد الوالى ، ولم يكن من المستطاع منعه من حق التصرف فيما يملكه بالسعر الذي يريد . وكان الاحتكار يناسب مصالح عدد من التجار الأجانب ، الذين كانوا يضمنون لأنفسهم الحصول على حصة من القطن مقابل تزويد محمد على بالقروض قصيرة الأجل ، التي كانت قد أصبحت جزءاً أساسياً من نظامه المالى ، وجسراً يعبر الفجوة بين النفقات الحكومية وجمع الضرائب .

في ذلك الحين كتبت الحكومة البريطانية الى القنصل البريطانى العام تقول : ان « حكومة صاحب الجلالة تتوقع وتطالب بضرورة تنفيذ اتفاقية ٨ أغسطس ١٨٣٨ تنفيذا تاما وبكل أمانة في مصر . وان بريطانيا العظمى سوف لا تسمح باستمرار هذه الاحتكارات التي يدبر (محمد على) انشاءها أو ابقائها . ويحسن بمحمد على ألا يجر على نفسه سخط بريطانيا الشديد بمحاولته الحد بشكل مباشر أو غير مباشر من حرية التجارة في مصر ، وهي الحرية التي تخول اتفاقية ١٨٣٨ لبريطانيا العظمى الحق في المطالبة بها والتي

سوف تعمل حكومة صاحب الجلالة بكل تأكيد على فرض تنفيذها (٤) وإزاء هذا التهديد ، وافق محمد علي . على إلغاء اختكار القطن من أول أكتوبر ١٨٤٢ (٥) . على أن التجار البريطانيين في مصر لم يكونوا متحمسين لاتفاقية ١٨٣٨ . فلم يسعد بيت « جويس » Messrs. Joyce « وتيريرن » Thurburn في الاسكندرية بمعرفة أن الإمتياز الخاص الذي حصلوا عليه بشأن تصنيع وتصدير نترات الصودا ، كان مخالفا للاتفاقية (٦) . وقد أبلغ تاجر بريطاني آخر ، هوب الميستر ج . بيل J. Peel : الحكومة البريطانية بأن الاتفاقية قد أضرت بالمصالح البريطانية حيث أن زيادة ال ٢٪ في ضريبة الواردات المسموح بها ، كانت في الحقيقة ضريبة زائدة نظرا لعدم وجود رسوم داخلية في مصر . كذلك فإن روسيا ، التي لم تكن قد أصبحت طرفا في الاتفاقية ، كانت تستورد البضائع مقابل دفع ضريبة قدرها ٣٪ فقط (٧) . على أن هذه الحجة عورضت ببند « الدولة الأولى بالرعاية » في معاهدة الامتيازات (٨) وانضمام روسيا في النهاية الى الاتفاقية .

ومع ذلك فإن فرض اتفاقية ١٨٣٨ فيما يختص باحتكار القطن كان ما يزال أمرا متعذرا . فقد كتب بارنيت Barnett ، القنصل البريطاني العام يقول انه يوجد تحت تصرف محمد علي ما يقرب من ثلثي محصول القطن ، اما بسبب انه يملك الأرض ، واما لأن الحكومة المصرية قد جمعت القطن مقابل الضرائب ، واستمر تخصيص هذا القطن للتجار كضمان للقروض ، بدلا من بيعه بالمزاد العلني . كما كان يصبو بارنيت (٩) . وبعد وقت قصير اجتج بارنيت على نشاط بعض القناصل العموميين الذين يمارسون التجارة . وقد حدد على وجه الخصوص قناصل بلجيكا ، واليونان ، والسويد ، وتوسكانيا . وكان هؤلاء أعضاء في حلقة « الاحتكار » وكانوا يحاربون محاولات بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا التي تهدف الى فرض تنفيذ اتفاقية ١٨٣٨ (١٠) .

وقد استمر محاربة الحكومة البريطانية لاحتكار القطن واحتكار
صمغ سنار لعدة سنوات ، وفي سنة ١٨٤٨ تلقى القنصل البريطاني
العام « مري » لوما شديدا من المرستون لاقتراحه تخفيف المعارضة
البريطانية ضد هذه الاجتكاكات حيث ان هذه المعارضة ، بالمقارنة
بالموقف الفرنسي الأكثر ليونة ، تؤثر على النفوذ البريطاني في مصر
وتحمل الحكومة المصرية على أن تعقد مقارنة سيئة بين بريطانيا العظمى
وفرنسا . فقد ذكره المرستون بأن « الهدف الوحيد الذي يمكن
أن ترغب حكومة صاحب الجلالة من أجله في أن يكون لها نفوذ على
الباشا ، هو أن يتحقق عن طريقه العدل للرعايا البريطانيين ومراعاة
حقوقنا في المعاهدة مراعاة تامة . فاذا كانت حكومة صاحب الجلالة
سوف تسلم فيما يختص بالعدل من أجل أن يكون لها نفوذ عند
الباشا ، فانها تكون قد ضحت بالغاية في سبيل الوسيلة . ان
حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تسمح بضيق حقوق الرعايا
البريطانيين المكتسبة بسبب تهور الحكام الأجانب أو نزقيم . أو
بسبب جبن تابعيهم أو مصالحهم الذاتية » (١١) .

وقد استمرت المحاربة في عهد عباس . ففي سنة ١٨٥٠ كان
احتكار صمغ سنار قد ألغى بشكل فعال وتم تعيين قنصل بريطاني
في الخرطوم ليستفيد من الفرص المتوقعة المترتبة على اطلاق حرية
التجارة البريطانية في السودان ! (١٢) . وفي مصر انتهج القناصل
العموميون البريطانيون ، بناء على تعليمات حكوماتهم ، خطة الاستبداد
مع الحكومة المصرية باضطراد فيما يتعلق بمسائل التجارة . فقد
اعترض القنصل البريطاني على محاولة قامت بها الحكومة المصرية
لمنع التجار الأجانب من تقديم قروض للمزارعين على المحاصيل ، على
أساس أن هذا المنع يعد انتهاكا لاتفاقية ١٨٣٨ (١٣) . وكان غرض
الحكومة المصرية من هذا المنع تحرير المحاصيل من أية أعباء تلقى
عليها ، حتى يتمكنها هي نفسها الاستيلاء عليها عند الضرورة مقابل
الضرائب غير المدفوعة . كذلك قوبل منع تصدير الحبوب سنة

١٨٥٣ بالاعتراض على أساس أنه يسبب ضائقة شديدة للتجار البريطانيين الذين يعملون في هذه التجارة المنتظمة التي تحقق لمصر كثيراً من الأرباح (١٤) . وقد احتجت الحكومة المصرية قائلة أنها إنما منعت تصدير القمح لتفادي حدوث مجاعة ، ولكن « جرين » Green القائم بأعمال القنصل البريطاني العام ، لم يأبه لهذه الحجة ، وكان يشك في أن عباساً إنما يريد إعادة احتكار محمد علي للحبوب (١٥) . وأخيراً يبدو أن لاركينج Larking ، وكيل عباس في لندن ، استطاع اقناع حكومة صاحب الجلالة بأنه توجد بالفعل حالة حقيقية تبرر الحد من تصدير القمح من مصر ، لكني تنخفض الأسعار الداخلية . وقد تم التوصل إلى حل وسط يقضى بالحد من تصدير القمح وليس الغاءه (١٦) .

ولم يلبث القطن أن أخذ يباع شيئاً فشيئاً بالمزاد العلني حسب توصية القناصل البريطانيين . وفي سنة ١٨٥٤ عند اعتلاء سعيد العرش كانت حلقة الاحتكار القديمة من التجار الأجانب قد تفككت . وكان ذلك لمصلحة كل من المزارع المصري والمستهلك الأوربي . ولكنه لم يكن لمصلحة مستهلك المدينة في مصر الذي لم يعد من الممكن توفير السلعة له على حساب المستهلك الأجنبي . كذلك لم يكن لمصلحة الحكومة المصرية التي فقدت سيطرتها على السوق ولم تعد من ثم قادرة على الاستفادة من التجار الأجانب كبنوك سهلة التعامل لتزويدها بالقروض قصيرة الأجل بضمان حصص من المحصول .

وقد اتفق انتهاء احتكار القطن مع حدوث زيادة كبيرة في زراعة القطن ، وربما كان انتهاء الاحتكار هو السبب في تلك الزيادة . ففيما بين سنتي ١٨٣٥ و ١٨٥٠ كان المحصول السنوي يتراوح بين ١.٥٠٠.٠٠٠ و ٣.٥٠٠.٠٠٠ قنطار ، ولكنه ارتفع في خلال الخمسينات إلى متوسط سنوي قدره ٥.٠٠٠.٠٠٠ قنطار .

هذه التدخلات الاستبدادية فى شئون مصر الداخلية ، توضح نمط الاستعمار الذى كان يتطور فى ذلك الحين . فمئذ تدهور نفوذ محمد على نتيجة أحداث ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، أخذت الحكومة البريطانية فى استخدام الضغط الدبلوماسى لجعل مصر مصدرا للمواد الخام الرخيصة ، وسوقا مربحا لبيع مصنوعاتىها ، دون أية رعاية لمصالح الحكومة المصرية أو رفاهية الشعب المصرى . فقد حملت الحكومة المصرية على الاستمرار فى تصدير القمح رغم نقصه فى السوق المحلى ، وذلك لمصلحة التجار البريطانيين ، ولأن محصول القمح فى انجلترا كان دون المتوسط (١٧) . كذلك كان اصرارها على بيع القطن بالميزاد العلنى لرغبتها فى تخفيض أسعاره اجباريا لمصلحة أصحاب مصانع القطن فى لانكشاير Lancashire (١٨) . وقد كان الحاحها فى تنفيذ مشروع السكة الحديدية لتقريب آمد الطريق البرى من جهة ، وللمساعدة فى بيع المعدات البريطانية الصنع والخاصة بالمشروع من جهة أخرى . وفى ضوء هذه السياسة البريطانية تجاه مصر فى ذلك الحين ، فان الاحتجاجات التى قدمتها الحكومة البريطانية لاستخدام السخرة فى بناء قناة السويس تبدو كالطبل الأجوف تماما ، خصوصا اذا كانت هذه السخرة قد استخدمت ، دون أى احتجاج بريطانى ، فى بناء السكة الحديدية المشمولة بالرعاية البريطانية .

ولم يكن محمد على أكثر خوفا على مصالح رعاياه من الحكومات الأوروبية . فقد أرهقهم بتكاليف حروبه ومشروعاته العامة دون رحمة . لقد كان الدخل فى مصر فى عام ١٨٠٠ يقدر بحوالى ٧٥.٠٨١ من الجنيهات المصرية ، فارتفع فى عام ١٨٤٧ الى مبلغ يقدر بـ ٨٠٠.٢٠٠ جنيه مصرى (الجنيه المصرى ١.٢ من الجنيه الاسترلى) (١٩) وكان أربعة أخماس هذا المبلغ يتكون من الميرى ، (الضرائب على الأرض الزراعية) والفردة ، (ضريبة الزعوس) ،

وهى الضرائب التى كان فرضها قاصرا على القرى المصرية (٢٠) .
وكان ما يقرب من ثلث هذا الدخل يصرف على الجيش .

ولقد قل الانفاق فى عهد عباس على الجيش وعلى المشروعات العامة ، وأمكن بالتالى تخفيض الضرائب لحد كبير . وفى سنة ١٨٥٤ كان الدخل قد انخفض الى مليونين من الجنيهات (٢١) . واستمر على هذا المستوى تقريبا حتى عام ١٨٥٨ ، عندما أخذ فى الارتفاع بشكل ثابت تحت تأثير اتساع الانشاءات العامة ، والاسراف الحكومى ، وفوائد الدين الأجنبى . ولقد أفاد تخفيض الضرائب فى عهدى عباس وسعيد الفلاح فائدة مباشرة ، وإن ثم تحقيقه جزئيا على حساب نظام الرى . ولقد كان أكبر مكسب للفلاح هو الذى تحقق عندما قل استدعاؤه للتجنيد ، فقد كان ذلك يعنى أنه أصبح بوسعه البقاء لمدة أطول فى خدمة حقله .

على أن أهم من كل هذه المسكنات ، على المدى البعيد ، هو التغيير المضطرد الذى طرأ على وضع الملكية الزراعية ، فكما رأينا ، كانت جميع الأراضى فى مصر من الناحية النظرية ملكا للدولة ، بينما كان لشاغلها حق الانتفاع . ومن ثم فلم يكن من الممكن بيع الأرض ، أو رهنها ، أو وراثتها شرعيا . وكان للدولة الحق ، الذى كثيرا ما كانت تمارسه ، فى نزع الأرض دون تعويض . ومنذ حوالى عام ١٨٢٩ فصاعدا ، أخذ حق الملكية الكامل يستقر فى أراضى الأياديات - وهى الأراضى غير المزروعة التى منحت للأعيان وفرضت عليها ضرائب مخففة بشرط استغلالها - (وقد بدأ ذلك بصفة غير رسمية فى أول الأمر ، ثم أصبح رسميا عام ١٨٥٩) وكان يتضمن الحق فى بيع الأرض ، وهبتها ، وتوريثها . وفى عام ١٨٤٦ اتخذت أول خطوة فى اقرار حق الملكية الخاصة فى أراضى الخراج - وهى الأراضى الزراعية التى كان يدفع عنها الميرى كاملا - عندما صدر دكريتو يبيع رهن هذه الأراضى وبيعها بمقتضى حجة يصدرها شيخ

القرية ولكن كان ما يزال للدولة الحق فى الاستيلاء على هذه الأراضى
فى حالة عدم دفع الضرائب ، مع امكانية ردها عند دفع الضرائب
المتأخرة .

وفى سنة ١٨٥٤ صدر دكرى جديد يقضى بأن يتم تسجيل
انتقال الأراضى من يد الى يد فى المحكمة الشرعية بدلا من شيخ
القرية ، كما يقضى بتوريث أراضى الجراج اذا كان الوريث ذكرا .

وفى سنة ١٨٥٨ استبدل بهذا الحق المقيد فى الميراث ،
توريث الأرض طبقا للشريعة الاسلامية ، أى للذكر مثل حظ
الأنثيين . وقد منح هذا الدكرى نفسه حق الملكية الكاملة للفلاح
اذا كان يعمل فى الأرض لمدة خمس سنوات متتالية ويدفع الضرائب
عنها بانتظام . ولكن الدولة ظلت تحتفظ لنفسها بالحق فى مصادرة
الأرض دون تعويض . ومن ثم ، فى خلال فترة زمنية تبلغ خمسين
عاما تماما ، كان حق الملكية الخاصة قد استقر فى مصر تقريبا ،
فيما عدا ما يختص بالاقطاعات الشاسعة التى كانت ملكا للوالى
وعائلته ، والذى كانت تتكون أساسا من الأراضى التى صودرت
من الملتزمين واتسعت مساحتها عن طريق أعمال الاستيلاء والمصادرة .

وقد أصطحبت هذه الحركة نحو اقرار الملكية الخاصة بتغيير
فى نظام الضرائب . فحتى ذلك الوقت الذى اعتلى فيه سعيد
العرش ، كان شيخ القرية يعتبر مسئولا عن جمع الميرى المفروض على
أراضى القرية ، وكانت القرية مسئولة مسئولية جماعية عن الدفع .
ولكن فى عام ١٨٥٧ صدر دكرى يقضى بأن تتولى الحكومة جمع
الضرائب من الفلاحين بصفة فردية . وقد تضمن هذا اصدار
ما يعتبر شهادات ملكية فيما يختص بجميع الأراضى الخراجية . وفى
نفس الوقت صدر دكرى يقضى بجمع الضرائب نقدا لا عينا .

هذا التحول الى الملكية الخاصة والاقتصاد النقدي لم يكن يرمته لصالح الفلاح أو الاقتصاد المصرى بصفة عامة . فمن الناحية الفعلية فان ذلك كان يعنى أن كثيرا من الأراضى الزراعية قد أخذت تخرج من يد الفلاح الصغير عن طريق البيع ، أو عن طريق نزع الملكية بسبب الرهن كما حدث فيما بعد . وفى الوقت الذى ظلت ملكية الفرد المتوسط صغيرة ، وتزداد صفرا بسبب زيادة عدد السكان وعامل الارث طبقا للشريعة الاسلامية ، كانت الأمور تسير نحو نمو الضياع الكبيرة نتيجة لانتزاع الأرض من صغار الفلاحين الذين استغلوا حريتهم الجديدة فى الاستدانة بضمان عقاراتهم ، التى كانوا مضطرين الى بيعها فى النهاية تسديدا لهذه الديون . ولقد ظهر عدد كبير من المرابين الذين كان بعضهم من الأوربيين ، أفرادا كانوا أو بنوكا ، وكانوا يقرضون الفلاحين بفائدة ضخمة بهدف انتزاع أراضيهم فى النهاية . وفى أواخر ذلك القرن كان ما يقرب من ٤٠ فى المائة من الأراضى الزراعية يملكها ١٢٠٠٠ من الملاك ، كثير منهم من الأجانب الذين كانت ملكية الفرد منهم تزيد على ٧٠ فدانا .

هذه الحرية الخطرة تقريبا التى حصل عليها صغار الفلاحين، غدت من سير العملية الاستعمارية الأوروبية التى بدأت مع بداية الضغط الدبلوماسى على مصر ، بعد هزيمتها عسكريا ، لانتهاء نظام الاحتكار . ولقد أدى انهاء نظام الاحتكار الى ظهور الاقتصاد الحر ، وفيه تمكنت الأقطار الأوروبية من شراء المواد الخام ومواد الطعام من مصر ، خصوصا القطن والحبوب ، بأبخس الأثمان . ولم تكد تستقر هذه السوق الحرة تماما ، حتى بدأت المرحلة الثانية ، وهى مرحلة الضغط الدبلوماسى من أجل بيع السلع الأوروبية فى مصر . وقد رأينا مثلا لذلك فى مسألة السكة الحديدية . أما المرحلة الثالثة ، فتمثل فى استخدام الضغط الدبلوماسى للحصول

على امتيازات المرافق العامة المختلفة . وفى ذلك كان أصحاب هذه الامتيازات يتمتعون بحصانة كبيرة يستمدونها من نظام الامتيازات الأجنبية التى كان يتمتع بها الأوروبيون فى مصر . ويعتبر امتياز قناة السويس مثالا طيبا على ذلك أما الأمثلة الأخرى ، والتى يوجد منها الكثير منذ عام ١٨٥٤ فصاعدا ، فتتمثل فى امتيازات الغاز ، والكهرباء ، والمياه ، والترام ، والخطوط الحديدية الضيقة . ومن الصور المشينة لاصطياد هذه الامتيازات ، والتى يوضحها أيضا امتياز قناة السويس ، الحصول على عقد امتياز لمشروع خيالى ، ثم التنازل عنه كلية أو جزئيا مقابل تعويض يتم ابتزازه أيضا عن طريق استخدام الضغط الدبلوماسى . أما المرحلة الرابعة من الاستعمار ، فتتمثل فى استخدام الضغط الدبلوماسى لحمل الحكومة المصرية على قبول القروض الأجنبية طويلة الأجل ، بضمان موارد الدخل ، وذلك لتمويل مشروعات التنمية من الناحية النظرية . وكانت هذه القروض عادة يتم التعاقد عليها بشروط باهظة ، دون أن يحاول المقرضون التحقق من سلامة المشروعات التى ينوون تمويلها أو ربط تسديد هذه القروض بقدرة مصر على الدفع . وفى الحقيقة أن القروض التى تم تحصيلها قد أنفقت ، لا فى تمويل مشروعات رأسمالية تنمى الدخل ، وإنما فى جميع أنواع الاسراف والتبذير ، بما فى ذلك دفع التعويضات عن عقود الامتياز المفسوخة أو دفع الديون التى سبق التورط فيها . وكانت النتيجة المحتومة هى ازدياد الضغط الدبلوماسى لحمل الحكومة على تحصيل الضرائب الكافية لتسديد القروض ، وهى التى كانت فوائدها فى الحقيقة تبتلع أكثر من نصف الدخل الإجمالى لمصر . ومن ثم فقد أخذ المراقبون يشاهدون هذا المشهد الكريه ، مشهد ممثلى الدول ، الذين كان بعضهم قد سبق أن أبدى جزعه من الناحية الانسانية لاستخدام السخرة فى حفر قناة السويس ، وهم يقبلون ، بل يحرضون الحكومة المصرية على جلد الفلاحين بالسياط لانتزاع الضرائب

المتزايدة أبدا منهم . ، وذلك لدفع فوائد القروض التي سبق أن شجعوا الحكومة على اقتراضها .

ولقد كان من بين أشكال الضغط الدبلوماسي الذي استخدم في ذلك الحين التهديد بسحب التمثيل القنصلي . ومعنى ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية . وكذلك التهديد بانزال جنود سفينة حربية في ميناء الاسكندرية عادة أو قريبا منه حسب متطلبات الظروف، وذلك لتعزيز أية مفاوضات يكون القنصل طرفا فيها . وقد كانت من هذه الأشكال أيضا طرق أكثر دهاء ، مثل التهديد باحداث متاعب للوالى فى القسطنطينية .

وقد كان لبريطانيا فى المرحلتين الأولى والثانية الدور القيادى . فقد أبرمت الحكومة البريطانية اتفاقية ١٨٣٨ التجارية ، وقادت الحملة لفرض شروطها على مصر . كما كان لبريطانيا نصيب الأسد فى صادرات مصر من القطن المصرى والحبوب . وقد استخدم القنصل البريطانى العام « مرى » ، بتعليمات من الحكومة البريطانية ، نفوذه لدى عباس لممنح امتياز الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية لستفنسون . كما حمل « بروس » ، وهو خليفة مرى ، سعيه على بناء الخط الحديدى بين القاهرة والسويس ، رغم عدم فائدته للاقتصاد المصرى وقتئذ . وقد كان لرجال الصناعة البريطانيين النصيب الأول فى توريد المواد المستخدمة فى بناء هذين الخطين الحديديين .

أما المرحلة الثالثة ، فقد لعب فيها الرعايا البريطانيون دورا ضئيلا فلم تنل الشركات البريطانية أو الأفراد البريطانيون سوى عدد قليل من امتيازات المرافق العامة . أما الامتيازات التي تدر ربحا أكبر ، فقد ذهب عدد منها بما فيها امتياز قناة السويس ، إلى

الرعايا الفرنسيين ، كما ذهب عدد آخر الى البلجيكيين . ولربما كان هذا هو السبب فى ميل القناصل البريطانيين العموميين الى اتخاذ مواقف أكثر حكمة فى لعبة التعويضات .

أما المرحلة الرابعة فكان للرعايا البريطانيين فيها دور بارز . فمن بين مجموع ديون مصر الأجنبية البالغة فى عام ١٨٧٥ حوالى ٧٠ مليون جنيه استرلينى ، كان هناك ما يقرب من ٤٠ مليونا منها ، قدمته بيوت بريطانية أو بيوت يشترك فيها بريطانيون . وفى ذلك الحين كانت بريطانيا قد أحرزت قصب السبق فى الاستعمار الأوروبى ، الذى أصبحت مصر فيه - إذا نحن استخدمنا كلمة مستعمرة بالمعنى الكلاسيكى كبلد تحت الحماية ومصدر للمواد الخام ومواد الطعام - سوقا مربحا للبضائع المصدرة ، وحقلا خصيبا للاستثمارات ، وبقعة جافلة بالمزايا لاستيطان وتوظيف الرعايا البريطانيين .

وقد اتسم عهد عباس بطرد الموظفين الأوروبيين ، وتوقف حركة التجديد ، وانتعاش العادات المصرية القديمة فى التعصب وبغض الأجانب . ولم يكن الوالى ، الذى لم يكن يعرف أية لغة أوروبية ، كما لم يكن يعرف الا القليل من أساليب الحياة الأوروبية (حيث تربى فى الحريم ولم يسافر قط الى أوروبا) يقرب اليه أحدا من الأوروبيين . وقد حصن نفسه نسبيا ضد تملق القناصل الأوروبيين العموميين أو تهديدهم ، بطريق الابتعاد عنهم فى عزلة متعمدة ، اللهم الا فيما عدا « مرى » الذى كان يعرف التركية وكان فى إمكان عباس الاستعانة به لمساعدته على التغلب على الصعوبات التى يواجهها فى القسطنطينية .

وفى يولية ١٨٥٤ عندما مات عباس ، مقتولا فيما يبدو بيد اثنين من خدمه (٢٢) ، خلفه على العرش محمد سعيد ، أكبر أبناء محمد على الذكور الباقين على قيد الحياة . وكان سعيد فى الثانية

والثلاثين من عمره تقريبا عند ولايته للعرش ، وكان قد تربى فى أوروبا ويتكلم الفرنسية بطلاقة . وعندما ولى الحكم أصبح مربيه الالزاسى ورفيق صباه « م كوينج » M. Koenig مديرا لأعماله . وكان الوالى الجديد يحب مجتمعات الأوروبيين ، وكان معروفا عنه أنه « أكثر ميلا من سلفه لادخال الاصلاحات الى مصر » (٢٣) . وقد دربه أبوه على الفنون البحرية ، ولكنه لم يغرم بالبحر أو الأسطول فى يوم من الأيام . لقد كان يفضل الجيش ، ولكن حماسه العسكرى اقتصر على حب صبيانى للتدريبات والمناورات العقيمة والمعقدة . ومع أنه فى العادة كان شخصا طيب السريرة وسهل الانقياد ، الا أنه كان كثيرا ما تنتابه نوبات عنف ونورة جامحة . وكان يكره الدخول فى مشاحنات سواء مع أقربائه ، أو مع القناصل الأوروبيين أو مع السلطان ، أو مع الباحثين عن الامتيازات . وكان على الدوام مستعدا ، لتجنب المشاكل بأى ثمن . وكان يحمل فى ذهنه أفكارا كبيرة وخبرة وفطنة حول الحكومة فى مصر ، ولكنه لم يملك الصبر أو المقدرة على التفرغ لتفاصيل الادارة . كما لم يكن يثق اطلاقا بحاشيته التركية ، الأمر الذى منعه من تفويض سلطاته . وفى الشطر الأول من حكمه لم يكن له مجلس وزراء منتظم ، كما لم يكن هناك رؤساء مسئولون لمصالح الحكومة ، ومن ثم فلم يكن هناك حاجز فعال يقف بينه وبين جحافل الأوروبيين من طالبى الوظائف والباحثين عن الامتيازات والطفيليين ، الذين سرعان ما غص بهم بلاطه . كما لم يكن هناك ما يحد من كرمه ، أو من مشروعاته السيئة الترتيب للمضى قدما فى أعمال التجديد الذى بدأها والده . ولم يكن يفتقر الى الذكاء . ولكنه فى معظم الأحيان لم يكن لديه أية فكرة عن دوافع هؤلاء الذين يحيطون به . على أنه كان أجبن من أن يقف فى وجه ابتزاز القناصل ، وأكسل من أن يكافح ضد الدعاوى المختلفة والمفتراه ، وأطيب من أن

يعبس في وجه من جعلوا وظيفتهم الوحيدة التقرب اليه . فقبل على نفسه الخديعة بسكوته الغريب المضحك .

ولقد كان من قبل اعتلاء سعيد العرش بوقت طويل ، حين أخذ المضاربون والمغامرون في أوروبا يتطلعون الى مصر باعتبارها حقلا خصيبا قابلا للاستغلال . ذلك أن ميزان مصر التجاري الذي كان في صالحها ، والذي كان مترتبا على تزايد قيمة صادراتها من القطن ، وخصب أراضيها الزراعية الأسطورية ، مقترنا بالامتيازات التي يتمتع بها الأجانب ، كان يلوح مبشرا بفرص فريدة للمشروعات الأوروبية . ولم تكن مثل هذه الفرص في عهدي محمد علي وعباس سانحة بدرجة كبيرة (أولا) بسبب تصميم محمد علي على وضع عمليات التنمية الاقتصادية تحت سيطرته الشخصية ، (ثانيا) بسبب كراهية عباس للتجديدات الأوروبية . وعلى ذلك ففي خلال حكم عباس كانت أخلاق ولي العهد وسياسته المحتملة محل فحص ودراسة من جانب المضاربين الأوروبيين الذين كان لعابهم قد بدأ يسيل لرأى مصر التي طاب لحمها ولكنها بعيدة عنهم لا تصل اليها أيديهم . ولذلك فلم تكذب أنباء وفاة عباس تصل الى أوروبا ، حتى أخذت تتدفق على مصر جموع الأفاقين من كل الأنحاء ، كما لو كانت كاليفورنيا جديدة أو « كلوندايك » Klondyke . » وأخذت أكثر المشروعات غرابة ، وأشد الخطط سخفا تنهال على صاحب السمو ، الذي كان من الواضح انه يخطئ باعارتها أي اهتمام . . وأنه ليلوح ميلا تماما لأن يدع نفسه يتأثر بالمشروعات الخلابية التي يهمس بها في أذنه دون انقطاع . » (٢٤) .

ولقد كانت أهم هذه المشروعات الخلافة مشروع قناة السويس ، الذي حصل ديليسبس على امتيازه من سعيد قبل نهاية عام ١٨٥٤ . كما منحت امتيازات كثيرة أخرى احتكارية وشبه احتكارية خلال الأشهر القليلة الأولى من حكم سعيد . فقد حصلت شركة الجر المصرية

The Egyptian Towing Company التي كان الروح المحركة فيها القنصل الهولندي العام Ruysenaers ، والذي كان أيضا أحد معاوني ديليسبس الرئيسيين في مسألة قناة السويس - على امتياز خاص مدته خمسة عشر عاما لعملية جر الصنادل بواسطة رقاصات بخارية في جميع الطرق النهرية الداخلية . وقد قوبل هذا الامتياز بمعارضة قوية من بعض المصالح الأجنبية الأخرى ، التي كانت تستغل ، أو تنوى استغلال ، هذه الطرق النهرية ، والتي هددت بمقاضاة الحكومة المصرية طلبا للتعويضات . وقد لجأ سعيد في النهاية ، بعد أن رأى أن البدلين المعروضين أمامه يقضيان عليه بدفع تعويض : إما إلى الشركة صاحبة الامتيازات في حالة عدم تنفيذ الامتياز ، أو إلى الآخرين في حالة تنفيذه - إلى شراء جميع الأسهم بأزيد من قيمتها الأصلية بكثير ، وبذا أصبح قادرا على إلغاء الامتياز ! (٢٥) . كذلك كان الحال تقريبا بالنسبة لشركة الملاحة المجيدية ، التي تأسست في سنة ١٨٥٦ لإنشاء خط ملاحى بخارى في البحر المتوسط والبحر الأحمر . فقد اشتراها سعيد ثم فضها بعد خمس سنوات .

وقد وقفت السياسة البريطانية في مصر لمدة طويلة إلى جانب حرية التجارة . فقد عارضت الحكومة البريطانية الاحتكارات الجديدة للأفراد ، بمثل ما عارضت من قبل احتكارات الدولة القديمة . وفي عام ١٨٥٧ وجه بروس اهتمامه إلى ما يجرى في مصر من عادة أخذت تنمو ، وهي حصول المقربين من الوالى على احتكار نشاط معين ثم بيعه بعد ذلك إلى شركة أجنبية تقام لاستغلاله . وقال انه « على عاتق بريطانيا وحدها تقع مسئولية احباط هذه الاحتكارات وتأكيد ذلك المبدأ العظيم ؛ مبدأ « حرية الصناعة » ، كما سبق لها أن أكدت مبدأ « حرية التجارة » . ذلك أن هذه الشركات تنزع إلى أن تجعل من نفسها سلطة تعلو سلطة الوالى وتخلفها وتحل بذلك تدريجا محل

العنصر التركي في مضر . ولأن الصفة الغالبة فيها هي الصفة
الفرنسية ، فقد أوقفت من تطور النفوذ السياسى الذى كان يمكن أن
تحققه لبريطانيا مصالحها المادية لو توفر لرؤوس أموالها ومشروعاتها
الميدان العادل للمنافسة » . ثم أخبر بروس الحكومة البريطانية أنه
استطاع احباط محاولات قامت بها رؤوس الأموال الأجنبية (بما
فيها الأموال البريطانية) للحصول على امتياز انشاء السكة الحديدية .
لأن مثل هذا الامتياز لو تم الحصول عليه - كما يقول بروس - فسوف
يتبع ذلك أن تتقدم الشركة بالشكايات ، وتطالب بمطالب باهظة .
واذا أثبتت هذه المضاربة أنها أقل ربحا مما كان منتظرا ، فسوف
تستفيد من بطل الاجراءات الحكومية وأخطاء الحكومة لتحميلها
المسئولية وفسخ عقد الامتياز مع مطالبتها بتعويض ثقيل » . ثم أشار
بروس بعد ذلك الى شركة قناة دى ليسبس ، والى شركة الجر
The Towing Co. والى « مشروع قدمه أخيرا القنصل الأمريكى
العام يخول أصحاب الامتيازات احتكار قنوات مصر السفلى احتكارا
فعليا » ، والى امتيازات من شأنها توريط الحكومة المصرية فى تقديم
السخرة لمصلحة أصحاب الامتيازات (٢٦) . وكان البعض قد أوحى
بأن منح مثل هذه الامتيازات الاحتكارية هو الطريق الوحيد الذى
يمكن أن تتطور من خلاله البلاد . ولكن « بروس » أوضح أن الأمر
ليس على هذا النحو ، وأن « موارد الباشا الباقية كافية جدا لإدارة
كل الأعمال المتاحة فى البلاد ، وإذا تم توجيهها الى بعض المشروعات
العامة التى يتم اختيارها بعناية ، فإنها سوف تفى تدريجا بكل
ما تتطلبه مصر » . وقد استشهد بروس ببقية أعضاء الأسرة المالكة
ومعظم الشخصيات البارزة التركية الذين ذكر أنهم من رأيه بوجه
عام . وأوصى بأنه نظرا لأن منح هذه الامتيازات هو ضد مصالح
السلطان ، فيجب أن يطلب الى الباب العالى توضيح الأمر لسعيد ،
وابلاغه أنه لا يملك الحق فى منحها ، كما لا يملك السلطة فى

استخدام السخرة فى تنفيذها . وقال انه « لو أصدر الباب العالى بياناً حازماً بالسياسة التى يجب اتباعها ، فان هذا البيان سوف يقابل من جانب الوالى بالاذعان ، كما انه سوف يشجع أيضا الحزب الوطنى والتركى فى مواجهة زمرة المتآمرين الاجانب . . فى معارضتهم لشركة القناة . . ففى صفوف هذا الحزب يوجد حلفاؤنا ، وانه لمن مصلحتنا أن يكون لهم النفوذ الأكبر فى مجلس الباشا » (٢٧) .

وكان اعتبار المصالح البريطانية هو الذى أمله على « بروس » موقفه بالدرجة الأولى . فمنذ أن أصبح الجزء الأكبر من واردات مصر يأتى من انجلترا ، والجزء الأكبر من صادرات مصر يذهب الى انجلترا ، أصبحت السياسة التى تخدم المصالح البريطانية بشكل أفضل ، هى السياسة التى تقوم على حرية التجارة وحرية المنافسة . وقد كان هذا هو الموقف الذى انتهجته بريطانيا بشكل ثابت حتى حوالى سنة ١٨٦٢ . فحتى ذلك الحين ، رفض القناصل البريطانيون العموميون على اختلافهم مساندة طلبات الامتياز الخاصة ، ومطالب التعويضات التى كان يتقدم بها الرعايا البريطانيون عن عقود امتياز حصلوا عليها بغير مساعدة قناصلهم .

وهناك شكل آخر أفضل من أشكال المشروعات الأوروبية ، (وان كان أسوأ استخدامه فيما بعد) ، ظهر بعد صدور التشريع الخاص بالاعتراف بحق الملكية الخاصة ، وقد شجع عليه نمو الاقتصاد النقدى بوجه عام ، وحرية التعامل بين المزارعين المصريين ووسطاء التجارة من الأوروبيين ، التى ترتبت على انتهاء احتكارات الدولة منذ وقت مبكر فى عهد سعيد . فقد أخذت البنوك الأوروبية تتأسس فى مصر لتسليف المزارعين بضمان محاصيلهم ، وتقديم الأموال برهن العقارات ، وتمويل التجارة على وجه العموم . وعند نهاية سنة ١٨٥٥ كان قد تم انشاء ثلاثة من هذه البنوك الأوروبية . وفى سنة ١٨٥٦ افتتح بنك رابع هو « بنك مصر » الذى تأسس فى انجلترا بروس أموال انجليزية . وقد أشار « بروس » ، وهو يبارك

المشروع بشكل طفيف ، الى أن الائتمان الزراعى فى مصر سوف يكون عليه مكافحة ثلاث صعوبات رئيسية هي : التباس الحقوق فى الملكية العقارية ، وتقلب الضريبة العقارية ارتفاعا وانخفاضا بشكل لا يمكن التنبؤ به ، والافتقار الى محاكم مناسبة والى نظام قانونى مستقر (٢٨) . على أنه لم يلبث أن أخذ يشكك فى نزاهة « م . باسكال » Pasquale الوكيل العام للبنك فى مصر ، بعد أن بدأت الأمور تتضح له ، وأصر على ألا يحصل هذا البنك على أية امتيازات تزيد على ما حصلت عليه البنوك الأخرى فى مصر . كما استهجن اختيار اسم البنك ، الذى رأى أنه قد يبدو أنه يتضمن بعض الاعتراف الرسمى الخاص بأنه بنك مصرى ، وعبر عن أمله فى أن يساعد وجود هذا البنك على تخفيض نسبة الفائدة السائدة فى مصر .

على أن بنك مصر لم يلبث أن جاء مخيبا للآمال ، فسرعان ما أخذ يحذو حذو البنوك الأخرى فى التخلي عن أغراضه التجارية التى تأسس من أجلها ، والانصراف الى الأعمال الأوفر ربحا وهى اقراض النقود للحكومة المصرية . ولكنه لم يلبث حين وجد أن الحكومة لاتسدده فى الموعد المناسب أن التجأ الى القنصلية طلبا لمساعدتها (٢٩) وهنا لم يتوان بروس عن انزال القصاص العاجل بمديرى البنك ، فقد أخطرهم بأنه « لا ينبغى عليهم الالتجاء الى مساعدة دار القنصلية الا فى حالة التعرض لأقصى حالات الظلم السافر » . وفى خطاب بعث به الى مجلس ادارة البنك فى لندن أوضح أن « الحكومة المصرية تتأخر دوما فى السداد ، ولذلك فهى على الدوام تحت رحمة أولئك الذين تتعامل معهم » . ولا يوجد تاجر فى مصر يقوم بأعمال وساطة لها ، الا وله الحق ، من الناحية القانونية البحتة ، فى عمل « بروتستو » ضدها لعدم الدفع ، ولكن العرف جرى بصفة دائمة على عدم الالتجاء الى مثل هذه الاجراءات طالما أن الحكومة تدفع الفائدة وتظهر نيتها فى اتخاذ اجراءات تدريجية

لتسديد المبلغ . . وليس للحكومة المصرية الحق فى عقد القروض ، كما أنه ليس من المرغوب فيه ، أن يكون لها مثل هذا الحق . ومن ثم فانه من المصلحة العامة أن يتبع بنك مصر العادة المتبعة هنا ، لأنه اذا جافى هذه العادة ، فانه يضع نفسه فى موضع سىء جدا بالمقارنة مع غيره من دائنى الحكومة » . ثم مضى « بروس » فأوضح أن مجلس النظار الجديد الذى عينه سعيد أخيرا . « يكرس جهوده بشكل جدى لتسديد ديون الحكومة ، وقد انتهج سياسة عادلة تقوم

على توزيع ما تحت تصرفه من اعتمادات مالية توزيعا نسبيا بين الدائنين المختلفين . وفى الحقيقة أنه يعامل مصر كما لو كان وصيا على ملكية بتوقع إفلاسهما قريبا ، مع أن أصولها تكفى فى النهاية للوفاء بمطلوباتها . ولم يكن لى أن ألح فى المطالب التى قدمهما البنك دون أن أكون قد ألحقت الظلم بالدائنين الآخرين . وأنى لا أعرف سببا واحدا يدعونى للسعى نيابة عن البنك فى الحصول له على أولوية لا يستحقها على حساب المؤسسات البريطانية الأخرى فى هذه البلاد » (٣٠) .

ولم يكن فيما كشفه بروس فى خطابه عن حالة الخزانة المصرية شىء جديد . فقد اعتاد محمد على الاقتراض من التجار الأوروبيين ، ولكنه كان قادرا ، بسبب احتكاراته ، على السداد لهم فى فترة وجيزه . . عن طريق تقديم حصص من المحصول تغطى القروض . ولكن سعيد لم يكن فى وسعه تقديم مثل هذه الضمانات ، وبدلا من تسديد قروضه قصيرة الأجل من إيرادات الضرائب التى كان يحتاج إليها لأغراض أكثر إلحاحا ، فقد وجد من الأسهل عليه دفع الفائدة فقط والاعتماد على صبر الدائنين ومصلحتهم الخاصة فى تجديد الكمبيالات . ونظرا لأن الدائنين كانوا يفضلون أن يظلوا على علاقة طيبة مع الوالى ، الذى كان يملك مثل هذه المميزات الكثيرة فى عطاءه ، فانهم كانوا عادة يجددون له الكمبيالات .

على أن الموقف لم يلبث أن أخذ يسير الى الأسوأ بشكل ثابت . فمن قبل ذلك فى عام ١٨٥٦ ، كانت الخزانة المصرية قد تأخرت فى دفع الجزية العثمانية التى كان من المفروض أن تدفع فى لندن لتسديد القرض العثمانى الانجليزى الفرنسى عام ١٨٥٤ (٣١) . وكانت هناك مبالغ ضخمة قد تبذرت فى دفع التعويضات ، وفى توزيع الهدايا ، « وشراء الآلات من كل شكل وحجم ، وقضبان السكك الحديدية ، والدبابيس اللمعة ، والفحم ، والسفن التجارية والشرايط الفضية للملابس العسكرية ، وأحزمة السيوف والأزرار للجنود ، والمدافع الصلب ، والأرصفة الحديدية من لندن ، والمرايا الغريبة الشكل ذات الأحجام الخرافية والأسعار الخالية من باريس ، وآلات الغزل من أسبانيا ، والصنادل البحرية من هولندا ، وكل الأصناف من أمريكا . وكل ذلك ، ليس لأن الوالى يحتاج اليها ، وإنما لأن الأوامر تصدر عليها رسميا (٣٢) . ولم يلبث الدائنون أن أخذوا يمارسون الضغط ، ولاحظ « جرین » ، القائم بأعمال القنصل البريطانى العام ، ان أحد الأسباب وراء « رحلات سعيد الدائمة حول القطر هو التهرب من إلحاحهم وإلحاح القناصل الأجانب !

وقد قدر « جرین » الدخل فى عام ١٨٥٧ بأربعة ملايين جنيه مصرى . وهو دخل يزيد بنسبة الثلث على الدخل الذى مكن محمد على من الاحتفاظ بأسطول وجيش هدد بهما وجود الباب العالى . وقال انه على الرغم من أن الميرى هذا العام قد تم تحصيله مقدما ، فان مرتبات الموظفين لم تدفع بعد ، وقد بلغت الأموال المستحقة للبيوت التجارية ٨٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى (٣٣) .

وقد أثرت امكانية عقد قرض خارجى لأول مرة عام ١٨٥٧ ، عندما عرض بنك الكريدى موبيليه Crédit Mobilier الفرنسى تقديم قرض الى سعيد . فقد أبلغ « بروس » ممثلى « الكريدى موبيليه »

بأنه سوف يعارض ما وسعه أى مشروع من هذا القبيل ، حيث أن
الوالى ليس له الحق اطلاقا فى اتخاذ مثل هذا الاجراء » . وفى
رسالة بعث بها الى الحكومة البريطانية ضمنها نص هذا الحديث،
أضاف هذه الكلمات التى يتنبأ فيها بالغيب قائلا : « ليس ثمة من
شئ يمكن أن يقضى على مصلحة هذا البلد أكثر من اعطاء حق
عقد القروض للوالى . ذلك أن الضمان الوحيد الذى نملكه ضد
طيشه واسرافه ، هو ضرورة أن يكون أقل سلطة من أن يمول
التزاماته على حساب دخله . فان ايراداته كافية تماما لمواجهة كل
النفقات المشروعة للقيام بأية اصلاحات داخلية تتطلبها مصلحة
مصر . ولكن اذا سمح له بالاقتراض بضمان الدخل ، فلن يبق
ثمة أمل فى اقتصاد البلاد أو فى الادارة السليمة ، وسوف تنتقل
البلاد الى خلفائه بعد أن يكون دخلها قد انتقل بدوره الى المضاربين
الأجانب » (٣٤) .

وفى منتصف عام ١٨٥٨ كانت مديونيات سعيد للتجار
الأجانب قد ارتفعت الى ما يقدر بمليون جتية ، وأخذ الكثيرون منهم
يحذرون أن يعقد قرضا ليتمكن من تسديد أموالهم . وقد أرسل
الوالى بعثة الى القسطنطينية لطلب الاذن له بعقد قرض بمليونين
من الجنيهات ، ولكن شريف باشا ، وزير الخارجية ، أبلغ القائم
بأعمال القنصل العام البريطانى أن الاحتمال ضعيف فى الحصول
على هذا الاذن ، وأنه لا ضرورة لعقد القرض على أية حال . وبالفعل
فقد فشلت محاولة الحصول على الاذن . ولكن سعيد لم يلبث أن
لجأ الى طريقة أخرى أكثر دهاء للحصول على القرض لعدم وجود
أية قيود عليها - وهى اصدار سندات قصيرة الأجل على الخزانة .
وكان الذى أوحى بها اليه فيما يبدو هو ديليسبس ، الذى كان متلهفا
على توفير المال فى يد سعيد ، تمهيدا لاستخلاص جزء منه لمصروفات
القنال . ولما كانت سمعة مصر المالية فى الخارج ما تزال طيبة لحد

معقول ، ونظرا لأن الخزانة المصرية حتى ذلك الحين لم تكن مدينة في الخارج ، فان هذه السندات كانت قابلة للخصم بسهولة في أوروبا ، وبذلك وفرت للوالى مصدرا جديدا للقروض أتاح له تسديد دائنيه المحليين الأكثر الحاحا ، والانخراط فى ألوان جديدة من الاسراف والتبذير .

وقد صدرت سندات سعيد على الخزانة فى باىء الأمر لمدة ستة شهور ، واثنى عشر شهرا ، وثمانية عشر شهرا ، ثم أصبحت فيما بعد لمدة تصل الى ستة وثلاثين شهرا . وكانت فائدتها فى البداية ١٥ فى المائة ، فوصلت الى ١٨ فى المائة سنويا . وقد اجتذبت هذه النسب العالية للفوائد البنوك التجارية فى مصر ، فساهمت فيها بحماس ، مفضلة اياها على التمويل التجارى ائذى كان الغرض الأساسى من وجودها ، والذي كان يجلب لها فائدة تتراوح بين ٦ - ٧ فى المائة سنويا . وكانت السمعة المالية تبدو طيبة فى البداية ، حيث كانت السندات تستهلك فى ميعاد استحقاقها للاحتفاظ بالسوق مهيئة لاصدار جديد .

وعند نهاية عام ١٨٥٩ ، كان تبذير سعيد الزائد عن الحد ، والسهولة التى كان يسمح لنفسه بأن تنهبه بها مجموعة من الطفيليين ، قد أسفر ، ليس فقط عن عجز فى الميزانية قدره مليوناً من الجنيهات ، وانما عن احتكار جميع إيرادات عام ١٨٦٠ سلفا . وأخذت سندات الخزانة تصدر على سنتين وبلغت قيمتها ١٦٠٠٠٠٠ رطل جنيه ، وبلغ العجز فى دفع المرتبات للموظفين مبلغ ٨٠٠٠٠٠ رطل جنيه ، فضلا عن ٥٢٠٠٠٠ رطل جنيه تقريبا كانت مستحقة للتجار وأصحاب السوق التجارية على حساب مفتوح (٣٥) .

وبعد ثلاثة أشهر ، كان الموقف قد أصبح أكثر سوءا . وكتب القنصل البريطانى العام الجديد « كولكهون » Colquhoun

الى حكومته يقول ان سعيدا مولع بالأعمال العسكرية الكبيرة وشراء
الأراضي والقصور على نطاق واسع ودون تدبر بأسعار ضخمة .
وان الدفع يتم بسندات حكومية على ١٨ ، ٢٤ ، ٣٦ شهرا . وقد
وجد الوالى أن هذه السندات قد راحت فى البداية ، وأنها تتداول
بسعر خصم لايزيد كثيرا عن العمليات الحكومية بوجه عام ، أى
٦ فى المائة . على أنه عندما اتضح أن عددا كبيرا من طلبات شراء
البضائع والذخائر العسكرية ومهمات السكك الحديدية الخ ،
قد أعطيت للتجار بأسعار تزيد على سعر السوق بكثير ، وأن الدفع
سوف يكون بواسطة سندات حكومية طويلة الأجل ، ارتفع سعر
الخصم الى ١٨ فى المائة . ومن المعتقد بصفة عامة أنه قد صدر من
السندات ما يقدر ب ٣ - ٣ ١/٢ مليون جنيه . ولم يصرف جميع
موظفى الحكومات مرتباتهم منذ ١٤ - ١٨ شهرا « (٣٦) وكان من
الطبيعى فى ظل هذه الأحوال المتدهورة أن أخذ حملة سندات
الخزانة يحسون بشيء من الانزعاج . وفى فبراير ١٨٦٠ ، سأل :
أحد التجار البريطانيين الكبار « كولكهون » Colquhoun

عما اذا كان الحاكم الذى سيخلف سعيد ، فى حالة وفاته ، سوف
يقبل دفع ما يحمله من سندات ؟ وقد أجاب كولكهون بأن خليفة
سعيد ربما يتردد كثيرا فى دفع ديون تجلب بمثل هذه الطريقة غير
المستولة (٣٧) .

ولقد جرى بعد ذلك ولعدة أشهر كلام آخر عن عقد قرض
خارجى ، يخصص لضمانه جزء من إيرادات مصر ، وذلك لسداد
الدين السائر . وعند نهاية عام ١٨٥٩ كان كل من « باستريه »
« Pastre » ، وهو ممول فرنسى محلى ، « وهيو تيربيرن »
Hugh Turburn ، وهو تاجر بريطانى كبير فى الاسكندرية ،
يجسان نبض كولكهون فيما اذا كان من الممكن تكوين شركة
انجليزية فرنسية تقوم بشراء السكة الحديدية لتقديم الأموال

اللازمة للخزانة المصرية . وقد لمح « باستريه » الى أن السكة الحديدية اذا أديرت بكفاءة ، فسوف تجعل مشروع قناة السويس عديم الأهمية ، ومن ثم تتحسن العلاقات الانجليزية الفرنسية . ولكن « كولكهون » أوضح أن الفرمان الذى منح امتياز انشاء السكة الحديدية قد اشترط ألا تنتقل ملكيتها من يد الحكومة المصرية (٣٨) . ومن ثم فلم يتمخض شئ عن هذا العرض . ولكن المصالح الفرنسية أخذت منذ بداية عام ١٨٦٠ تمضى فى طريقها بالاعتماد على نفسها . فبمساعدة القنصل الفرنسى العام ، وعن طريق « باولينى بك » Paolini وهو بولندى من المقربين الى سعيد ومن التابعين له ، جرى التفاوض على عقد قرض قيمته ٢٨ مليون فرنك (حوالى ٢٠٠٠ر٢٠٠٠ جنيه استرلينى) مع شارل لافيت Lafitte وبنك الكونتوار دى كونت «

Comptoir d'Escompte . وقد بلغ صافى قيمة هذا القرض ، بعد خصم العمولة ، ومصروفات التأسيس الخ ، مبلغ ٢٠ر٧٠٠٠ر٠٠٠ فرنك (٣٩) . على أن يدفع الى الخزانة المصرية على خمسة أقساط خلال النصف الثانى من سنة ١٨٦٠ ويسدد بين ١٨٦١ ، ١٨٦٥ بفائدة قدرها ٦ فى المائة ، وذلك مقابل سندات على الخزانة غير قابلة للتداول تودع فى باريس بضمان إيرادات جمارك الاسكندرية . وكان شرط اتمام هذا القرض ، الذى لم يحصل على موافقة الباب العالى ، ألا يصدر الوالى سندات أخرى على الخزانة حتى يتم سدادها كلية (٤٠) .

كان ابرام هذا القرض ، الذى تم بتقاضى ، ان لم يكن فى الحقيقة بتشجيع وزير الخارجية الفرنسى « توفينيل » Thouvenel نتيجة للضغط الذى مارسه الدائنون الفرنسيون بدرجة كبيرة ، وبخاصة ديليسبس ، الذى كان يسعى لحمل سعيد على الاعتراف بالأسهم الباقية دون اكتاب من أسهم شركة القناة وشرائها ،

• واتخاذ الترتيبات لدفع ثمنها • وقد سجل هذا القرض نهاية المعارضة الحكيمة التي كان يديها القنصلان البريطاني والفرنسي لاسراف سعيد ، وبداية التنافس بين الممولين الفرنسيين من جانب والممولين الانجليز والبروسيين من جانب آخر على اقراض الحكومة المصرية •

وسرعان ما أنفق هذا القرض الأول في دفع التعريضات التي وعد سعيد بها (٤١) ، وفي الانعامات السامية على أقارب الوالي ، وعلى تسوية الديون ، بما فيها مرتبات الجيش المتأخرة منذ أحد عشر شهرا • وعند منتصف ١٨٦١ كانت الخزانة قد أصبحت خاوية من جديد ، وبدلا من أن ينخفض الدين السائر زاد الى ٧ مليون جنيه • وأخذ ديليسبس يضغط على سعيد من جديد لابرار قرض آخر مدته ثلاثون عاما ، لتمكينه من دفع قيمة أسهم القناة الباقية دون اكتتاب ، والتي يحاول تحميله بها (٤٢) • وفي نفس الوقت بدأ التأخير في دفع سندات الخزانة التي كان ميعاد استحقاقها قد حان وقتذاك • وفي يونية ١٨٦١ شرع سعيد في التفاوض مع بنك « الكونتوار دي كونت » Comptoir d'Escompte لمنحه قرضا أكبر • ومرة أخرى حصل بنك « الكونتوار » على تأييد الحكومة الفرنسية ، التي يتضح موقفها من خلال هذه المراسلة بين القاهرة وباريس • فقد كتب القنصل الفرنسي العام في مصر « بوفال » Beauval يقول : « اذا كان الوالي يريد قرضا آخر ، فألا يكون من الأفضل أن يحصل عليه من فرنسا بدلا من أية دولة أخرى ؟ وحين يكون الانسان مخولا في ممارسة قدر من السيطرة على مالية دولة ، نتيجة لاجراءات تمت لمصلحة رأسمالينا ألا يكون في طريقه تماما الى السيطرة على شئون هذه الدولة ! » (٤٣) • وقد عمدت الحكومة الفرنسية ، في محاولتها تبرير تأييدها لابرار هذا القرض الذي يسعى الوالي الى الحصول عليه دون تفويض من

الباب العالى ، الى القول بأنه يوجد فرق بين « عمل من أعمال السيادة » و « اجراء بسيط من أعمال الادارة » ! وأن القرض المقترح ينتمى الى الحالة الأخيرة ، حيث أن الوالى انما كان ببساطة « يحاول توحيد ديونه القائمة ، واتخاذ ترتيبات لتسديدها » (٤٤) .

على أن المفاوضات مع « الكونتوار » فشلت ، وكان السبب الرئيسى أن الشروط المقترحة كانت باهظة . فقد طلب البنك فائدة تبلغ بين $11\frac{1}{2}$ - ١٢ فى المائة ، وعمولة قدرها ٦ فى المائة ، وتعيين لجنة للإشراف على الميزانية المصرية . وقد احتج بوفال على ذلك قائلا ان اقتراض الوالى من فرنسا انما هو فى صميم المصالح الفرنسية وانه من واجب الحكومة الفرنسية أن تتحقق من أن الشروط المطلوبة لابرام القرض هى شروط معقولة ، « واذا لم نفعل ذلك نحن ، فان غيرنا سيفعله » (٤٥) .

على أنه كان يوجد فى ذلك الحين منافس قوى فى الميدان ، يتمثل فى « هرمان وهنرى أوبنهايم » ، والأول عم الثانى وهما مصرفيان يهوديان ألمانيان ، نشأ فى فرانكفورت ، ولهما صلات مصرفية قوية مع كل من بروسيا وانجلترا . وقد استقرا فى القسطنطينية والاسكندرية منذ مدة طويلة ، حيث كان فى استطاعتهما ، نظرا لصلاتهما الدولية ، الاعتماد على التأييد الدبلوماسى لكل من بريطانيا وبروسيا . وقد كان لشركة أوبنهايم شاير وشركاه Oppenheim, Chabert and Cie. فى الاسكندرية سمعة سيئة لحد ما بسبب بعض عملياتها المالية (٤٦) . وعلى الرغم من أن أصحابها لم يكونوا أنفسهم يملكون من الموارد المالية ما يكفى لتلبية حاجات سعيد ، الا انهم كانوا فى وضع يسمح لهم باجراء الاتصالات لعقد قرض له ، نظرا لعلاقاتهم المصرفية فى انجلترا وبروسيا . ولعل أهميتهم الكبرى فى هذا الصدد يرجع الى نفوذهم فى القسطنطينية ، عن طريق شركة « أوبنهايم ، ألبرتى وشركاه ،

Oppenheim, Aiberti et Cie التي تأسست هناك منذ عام ١٨٥٤ .
وعن طريق هذه الصلة وبمساعدة السفارة البريطانية ، نجحوا في
يناير ١٨٦٢ في حمل الباب العالي على الموافقة على مشروع قرض
لسعيد ، تلقى القنصل البريطاني العام بشأنه تعليمات تقضى بأن
يمنحه تأييده الأدبي . وقد كان مشروع القرض يقضى بتقديم ٤٠
مليون فرنك (زيدت فيما بعد الى ٦٠ مليون فرنك) تسدد على
ثلاثين عاما ، بفائدة اسمية ٨٪ وفعلية ١١٪ ، وبضمان إيرادات
أراضي الدلتا . وقد كانت هذه الشروط أفضل بالكاد من الشروط
التي قدمها « الكونتوار دي كونت » ان لم تكن كذلك اطلاقا ، ولذلك
فقد تردد سعيد بين القرضين . على أن السادة أوبنهايم ، الذين كان
يؤيدهم القنصل العام البريطاني (٤٧) وكذلك القنصل البروسي ،
تمسكوا بأن الترخيص بعقد القرض الذي حصلوا عليه من الباب
العالي بناء على طلب سعيد ، انما ينطبق فقط على قرض أوبنهايم ،
ويمثل التزاما من جانب سعيد بقبوله . وطبقا للعادة المتبعة في
هذه الأمور ، فقد هدد البنك بمقاضاة سعيد ومطالبته بتعويض
اذا هو لم يقبل ذلك . وازاء هذه الضغوط التي أزعجت سعيد ،
وبسبب حاجته الى المال على أية حال ، فقد وقع العقد مع بنك
أوبنهايم في مارس سنة ١٨٦٢ .

وقد بلغت القيمة الكلية للمبلغ الذي تسلمه سعيد ، بعد
استقطاع الخصومات والعمولة وغيرها ، ما يقرب من ٥٣ر٥٠٠ر٠٠٠
فرنك (٢ر١٥٠ر٠٠٠ جنيه انجليزي ، من قيمة القرض الاسمية
البالغة ٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠ فرنك (٢ر٥٠ر٠٠٠ جنيه انجليزي) ، وبلغ
حجم المبلغ الذي يسدد على ثلاثين سنة حوالى ١٩٨٠٠٠ر٠٠٠
فرنكا (٤٨) . وقد تم ذلك بسعر فائدة ١١٪ واستهلاك على القيمة
الاسمية للقرض ورسم سنوى يبلغ ٢٦٤ر٠٠٠ جنيها على الخزانة
المصرية . وقد اعتبر « كولكهون » ، الذي ساعد في المفاوضات على
القرض ، هذا « أمرا بسيطا جدا ، حيث أن الفائدة المستحقة على المال

تبلغ من ١٢٪ الى ١٥٪ « (٤٩) . وكان قد حبذ عقد قرض قدره مائة مليون فرنك يسدد على خمسين عاما قائلا أنه يقدر دخل مصر بـ ٣٥٨٠٠٠٠٠ جنيهها سنويا ، والمصروفات العادية للحكومة بـ ٢٦٠٠٠٠٠٠ جنيهها سنويا ، فيكون الفائض السنوى ٩٨٠٠٠٠٠ جنيهها ، وهو مبلغ أكثر من كاف لتسديد مثل هذا القرض ، وأنه مع حسن الادارة فى المستقبل ، فان تسديد القرض الذى تم التعاقد عليه فعلا لن يمثل عبئا خطيرا . على أن مثل تلك الادارة الحسنة لم تكن تلوح فى الأفق !

كان البنك الذى يعتمد عليه أوبنهايم هو بنك « ساكس - مايننجن » Sax-Meiningen . ولكن بعد أن تم توقيع العقد تم الاصدار فى لندن عن طريق بيت فرولنج وجوش Fruhling and Goshen بسعر ٨٢ر٥٪ لجزء من القرض والآخر بسعر ٨٤ر٥٪ ١٠ وربما تفسر هذه الظروف ما تلقاه القنصل البريطانى العام من تعليمات بخصوص منح « التأييد الأدبى » لبنك أوبنهايم ! وكان كولكهون ، الذى اعترف بأن القرض كان « صفقة بارعة لمن أبرموها » ، قد قال لسعيد عند ابرام القرض : « على الرغم من أن الممولين البريطانيين قد يهمهم الأمر بدرجة قليلة ، الا أن سلوك الحكومة المصرية مؤخرًا قد أصبح بحيث يصد الرأسماليين البريطانيين ذوى الشأن عن الاستثمار فى مصر (٥٠) . ولربما كان يعتقد ذلك فعلا فى ذلك الحين ، ولكن من الواضح أنه لم يكن مخدوعا عندما وصل من لندن فى مايو ١٨٦٢ مستر « تشارلس جوشن » نيابة عن بيت « فرولنج وجوشن » للحصول على التوقيعات اللازمة على العقود التى يرتبط فيها الوالى ويربط ايرادات الدلتا لتسديد القرض « (٥١) .

وفى خلال عام ١٨٦١ قام سعيد ببعض المحاولات التى تتسم بسوء التدبير لحد بعيد لاصلاح الاقتصاد . فقد فصل عددا كبيرا من الموظفين الأوروبيين فى السكة الحديدية ، وأهمل صيانتها

لدرجة أنه فى خريف ١٨٦١ تعطل خط القاهرة - الاسكندرية بسبب اكتساح مياه الفيضان للجسور . ثم خفض عدد الجيش الى ٦٠٠٠ ثم الى ٢٥٠٠ . وباع بالمزاد أكواما من مهمات الجيش وتخلص من مئات الخيول والجمال والهجى ، وباع بخسارة ضخمة كثيرا من الممتلكات الشخصية كالصحاف والمجوهرات التى كان يكتزها . ولكنه مضى فى شراء الأراضى والقصور حتى أنفق ما يقرب من ١٨٠٠٠٠٠ جنيه فى مثل هذه المشتريات فى شهر واحد ، دفعها بسندات على الخزانة . واستمر فى دفع التعويضات فى دعاوى سخيفة بعضها عبارة عن نصب واحتيال ، واستمرت طلبات الشراء من الخارج بأسعار خيالية ، على الرغم مما أعلنه سعيد مرارا من عزمه على طرح هذه الطلبات فى مناقضات .

فى هذه الظروف من خلل الادارة ، كان الاحتمال ضعيفا أن يتحقق الأمل الذى عبر عنه « كولكهون » فى أن يستخدم القرض الجديد فى تسديد الديون القديمة وتمويل بعض المشروعات العامة المفيدة ، فلم تكن لسكة حديد القاهرة - السويس ، أو لقناة السويس فائدة للاقتصاد المصرى من قريب أو من بعيد . وقد استخدمت قناطر الدلتا كمعسكر حربى دون أن تبذل محاولة لتحويلها الى الغرض الذى بنيت لأجله . وعند وفاة سعيد فى بداية سنة ١٨٦٣ كانت الخزانة المصرية غارقة فى الدين تماما ، ولم يكن ثمة ما يمكن عمله لأجلها . فقد أنفق مبلغ الـ ٢١٥٠٠٠٠٠ رجبها الذى تم استلامه من قرض « أوبنهايم » جميعه ، فيما عدا ٤٠٠٠٠٠ رجبها . ولم تستغل الأموال التى تم اقتراضها فى أية مشروعات يمكن أن تقدم عائدا يخدم سداد هذه القروض . وحتى القروض الخارجية لم تحقق الغرض المقصود منها سواء فى تصفية الدين

السائر ★ ، أو حتى تخفيضه . وعلى هذا النحو كانت المالية المصرية فى حالة فوضى لدرجة أنه كان من المستحيل تقريبا الوصول الى تقدير ولو تقريبي للديون التى خلفها سعيد وراءه . ففى عدا مبلغ ثمانية ملايين جنيه تقريبا كان مفروضا دفعها فى خلال الثلاثين سنة التالية لتسديد قرض أوبنهايم ، كان مايزال هناك أكثر من مليون جنيه « للكونتوار دى كونت » يستحق الدفع بعد ثلاث سنوات ، بينما كان الدين السائر يبلغ حوالى ٩ مليون جنيه (٥٢) .

ولقد كان أحد الأسباب الرئيسية فى هذه الديون ، اسراف الوالى الشخصى (٥٣) ، وعدم وجود حد فاصل بين مصروفات الدولة ومصروفات الحاكم الشخصية . وكانت الضرورة تقضى ، من وجهة نظر الادارة المالية السليمة ، بتقدير مخصصات للأسرة المالكة ، ولكن ذلك لم يتحقق الا فى عهد اسماعيل نظريا ، ومن الناحية الفعلية بدرجة ما . ولو أن ذلك تحقق بالفعل ، ولو تم توفير ادارة سليمة ، لما كان ثمة سبب يجعل من الديون التى خلفها سعيد عبئا ثقيلا على الخزانة المصرية . فبدخل قدره ٣/٢ مليون جنيه تقريبا سنويا ، كان من الممكن تسديد تلك الديون والوفاء بالمصروفات الادارية العادية ، وكان من الممكن أيضا عقد قروض بشروط معقولة

✽ يقصد « بالدين السائر » دين الحكومة لبعض الافراد أو الشركات الذين قاموا بأعمال لها مقابل مال معلوم ولم تتمكن الحكومة من تسديده . ويتميز هذا الدين بأنه قصير الأجل كبير الفوائد . ويختلف بذلك عن « الدين الثابت » الذى هو عبارة عن مبلغ أو مبالغ معينة تقترضها الحكومة بفائدة معينة لمدة معينة ، ويكون عادة لمدة طويلة وبفوائد صغيرة . ويستخدم الدين السائر عادة لمواجهة حاجات مؤقتة وملحة ، أما مال الدين الثابت فيستخدم لمواجهة مشروعات كبيرة . ولكن فى حالة مصر ، فإن تضخم الدين السائر بدرجة كبيرة قد أوجد الحاجة الى مواجهته بصفة عاجلة وملحة عن طريق « دين ثابت » ، أى عن طريق قروض خارجية بفوائد معينة ومدد معينة (المترجم) .

لتمويل بعض المشروعات الرأسمالية التي تدر إيرادا كافيا لسداد القروض . وعندئذ فربما كان ذلك بديلا أفضل من الطريقة التي اتبعها محمد علي في تدبير الأموال اللازمة للإصلاحات من الموارد المألوفة بطريقة السخرة والضرائب الجائرة .

ولقد كان هذا الأمر جديرا بالتحقيق لو أن بريطانيا العظمى وفرنسا استخدمتا نفوذهما ، وكانتا تملكان هذا النفوذ دون ريب . ولكن هاتين الدولتين ، لأسباب لا ترجع كثيرا لسياسة متعمدة بقدر ما ترجع الى التقصير ، سمحتا لمصر بالتعرض لطموح اسماعيل الزائد عن الحد ، وللاستغلال شركة قناة السويس وغيرها من الشركات الأجنبية التي حصلت على عقود الامتيازات ، والى جشع الممولين اليهود من الفرنسيين والانجليز والألمان ، الذين شجعوا ، بطريقتهم المعهودة ، الوالى على الاسراف والتبذير لتمكين أنفسهم من ممتلكاته . وقد ترتب على هذا النهب الذى كان يتم على نطاق عالمى كبير ، أن أخذ تدخل القناصل المحدود لصالح أصحاب التعويضات ، يتحول تدريجيا الى تدخل دبلوماسى تقوم به حكومات الدول لصالح أصحاب السندات الأوروبيين . وأصبح « نهب المصريين » ، الذى بدأ فى شكل عمليات نصب يقوم بها المغامرون الأوروبيون كأفراد بمعاونة مجموعة من القناصل « التجار » سيئى السمعة ، وكان يلقي الاستنكار من القناصل « المحترفين » المحترمين . أصبح مصدرا رئيسيا للربح لنصف البيوت المالية فى أوروبا ، بمعاونة غالبية حكومات الدول العظمى .

حواشي الفصل الرابع

- (١) Crouchlev, The Economic Development of Modern Egypt, p. 58.
- (٢) Ibid., p. 51.
- (٣) Campbell-Bowring, 18.1.38, FO 78/342.
- (٤) F.O. Barnett, 26.8.41, FO 78/451.
- (٥) Barnett-Aberdeen, 15.5.42, FO 78/502.
- (٦) FO-Barnett, ibid.
- (٧) Ibid., 4.2.43, FO 78/451.
- (٨) Barnett-Aberdeen, 6.7.43, ibid.
- (٩) Ibid., 19.8.43, ibid.
- (١٠) Ibid., 13.1.44, FO 78/582.
- (١١) Palmerston-Murray, 4.2.48, FO 78/756.
- (١٢) Murray-Palmerston, 5.1.50, FO 78/840.
- (١٣) FO-Paget, 1.2.53, FO 78/ 965.
- (١٤) وقد منع محمد علي في مناسبات عديدة ودون احتجاج من حكومة صاحب الجلالة ، تصدير الحبوب من مصر . وكان اتساع مساحة الأراضي التي تزرع قطنا ، وزيادة عدد السكان في مصر ؛ وانخفاض النيل في بعض السنوات ، يلعب في كثير من الأوقات دوره في نقص محصول الحبوب وانخفاضه الى ما دون احتياجات مصر المحلية . وكثيرا ما دعت الحاجة الى استيراد الحبوب من الخارج .

Green-Clarendon, 19.9.53, ibid.

(١٥)

وقد أورد جرين أرقاما تبين أن بريطانيا كانت عادة تستورد ما بين ثلثي وثلاثة أرباع المحصول الكلى من الحبوب فى مصر • وفى سنة ١٨٥١ استوردت بريطانيا ١١٤٦٢٥٤ قنطارا من مجموع الصادرات البالغة ١٤٦٨٦٤٩ قنطارا • وفى سنة ١٨٥٢ بلغ الرقم ٥٦٣٥٥٥ قنطارا من ٨١٤٤٥٤ قنطارا •

Green-Clarendon, 17.11.53, ibid.

(١٦)

Clarendon-Green, 30.9.53, FO 78/965.

(١٧)

(١٨) وقد اختلفت أسعار القطن المصرى فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بين ١٨ ١/٤ ريال كحد أقصى و ١٣ ريال كحد أدنى • وفى الخمسينيات من القرن اختلف السعر بين ١٦ ١/٤ ريال كحد أقصى و ٨ ١/٤ ريال كحد أدنى
Crouchley, op. it., p. 263.

(١٩) هذه الأرقام تعتبر تقديرات تقريبية • وتعتبر أرقام الميزانية المتاحة فى تلك الفترة غير دقيقة لحد كبير ، فهى تشير دائما الى زيادة الايرادات على المصروفات. وفى الحقيقة أن الايرادات كانت تضبط على المصروفات • ولم يحدث اطلاقا أن كان هناك فائض •

Murray-Palmerston, 1.1.47, FO 78/707.

(٢٠) أنظر أيضا

Crouchley, op. cit., p. 275.

(٢١)

(٢٢) من الناحية الرسمية فانه مات بالسكتة القلبية • وقد رفض « بروس » اعتماد الاشاعة التى ذاعت بأنه مات مقتولا • ولكن معظم المؤرخين قبلوها كحقيقة واقعة • ويبدو أنه كانت هناك محاولة فاشلة لوضع الهامى ، ابن عباس ؛ على العرش •

Bruce-Clarendon, 11.7.54, FO 78/1035.

(٢٣)

Sabatier-Ministre, 2.10.54, Corres. Politique, Egypte, 25.

(٢٤)

Green-Clarendon, 6.11.57, FO 78/1314.

(٢٥)

(٢٦) وقد كان المشروع الذى قدمه القنصل العام للولايات المتحدة خاصا بتطهير قنوات مصر السفلى لتكون على الدوام صالحة للملاحة • ولكن سعيدا لم يوافق على هذا الامتياز ؛ ربما لأن مجلس نظاره استقال احتجاجا عندما علم بنيته على الاستجابة لذلك • وقد علق « بروس » قائلا ان « الأشخاص الذين أعدوا المشروع لم يكونوا يملكون رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع • ولو أنهم حصلوا على

(٤٠) وفي أكتوبر ١٨٥١ طلب الكنتوار دي كوثت تعويضا على أساس أن سعيدا قد انتهك هذا البند بإصداره سندات جديدة على الخزانة • وبعد تدخل القنصل الفرنسي العام حصل على تعويض قدره ٨٤٠.٠٠٠ فرنك
Beaval-Thouvenel, 14.10.61, Corres. Politique Egypt, 30).

ويبدو أن سندات الخزانة المذكورة كانت في الحقيقة حوالات على الخزانة أعطاهم موظفو الحكومة ، الذين تأخرت مرتباتهم ؛ إلى التجار لمدهم باحتياجاتهم الشخصية ، ثم تعامل بها هؤلاء التجار مع الخزانة • انظر Sabry, op. cit., p. 96. على أن هذه ليست كل القصة ، فيبدو أن سعيدا قد أصدر فعلا سندات على الخزانة قيمتها ٦٠٠.٠٠٠ جنيه انجليزي بفائدة ٩٪ « لمواجهة ارتباطات سابقة على القرض بوقت طويل » • وقد تنبأ « كولكون » وقت إصدارها بأن الوالي سوف يواجه متاعب مع الكونتوار : Colquhoun-Russell, 4.10.60, FO 78/1523.

(٤١) ويشمل ذلك مبلغ ١٣٠.٠٠٠ جنيه انجليزي دفعت إلى زيزينيا ، وهو من الليفانتين من أتباع سعيد ، كتعويض عما وصفه كولكهون بأنه « أشد الدعاوى بعدا عن العقل » Colquhoun-Russell, 4.10.60, FO 78/1523.

(٤٢) Marlowe, The Making of the Suez Canal, p. 62, 35 n. وعلى الرغم مما أكدته معظم الكتاب عن الموضوع ، إلا أن سعيدا لم يرتبط بشراء هذه الأسهم الباقية • انظر : ibid., pp. 151-52.

(٤٣) Beauval-Thouvenel, 18.5.61, Corres. Politique, Egypte 29.

(٤٤) Thouvenel-Beauval, 2.8.61, ibid.

(٤٥) Beauval-Thouvenel, 19.8.61, ib'd.

(٤٦) في إحدى هذه العمليات ، كانوا يديرون أملاك الهامي ابن عباس ، وكانوا ضامين ديونه • وقد أوشكوا على الإفلاس لولا تدخل القنصل البروسي ، وعندما مات الهامي سنة ١٨٦١ وبيعت أملاكه للوفاء بديونه ، طالب أوبنهايم ، شايير وشركاه بتعويض على أساس أن إدارة الأملاك قد سحبت من أيديهم وحصلوا من الوالي على مبلغ ٩٣.٠٠٠ جنيه انجليزي

Landes, op. cit., pp. 112-116.

(٤٧) Colquhoun-Russell, 24.1.62, FO 78/1075.

وقد أبلغ « كولكهون » سعيدا بأن « عليه التزاما أدبيا بقبول القرض الألماني بدلا من التعاقد مع جهات أخرى على أسس تكاد تكون واحدة ؛ وتعريض نفسه لتهمة التقلب وربما مطالبته بتعويض جسيم » •

(٤٨) Landes, op. cit., p. 117.

(٤٩) Colquhoun-Russell, 12.10.61, FO 78/1591.

(٥٠) Ibid., 24.1.62, FO 78/1675.

(٥١) Ibid., 3.5.62 ibid.

(٥٢) بعض التقديرات المغالى فيها لديون سعيد عند وفاته ، ترجع الى افتراض. أنه قبل شراء أسهم شركة القناة الباقية ، وفى الحقيقة ان كل ما ارتبط به هو مساهمته الأولى فى ٦٤٠٠٠ سسهما ، وتمثل ديناً قدره ٣٢ مليون فرنك ؛ أو ما يقرب من ١٣٥٠٠٠٠ جنيه انجليزى . ويقرر « لاندز » (المصدر السالف الذكر ص ١٣١) أن الدين السائر فى نهاية حكم سعيد كان يزيد على ١٢ مليون جنيه انجليزى ، ولكنه لا يورد المصدر الذى استقى منه هذا الكلام . ويبدو أنه يفترض أن هذا المبلغ يتضمن قيمة الـ ١٧٦٠٠٠٠ سهم الزائدة التى كان ديلسبى يحاول تحميل سعيد بها . فاذا نحن طرحنا الأسهم غير المبعة ، فإن ذلك يهبط بمبلغ « لاندز » الى حوالى ٩ ١/٢ مليون جنيه انجليزى . ويقدر « حمزة » فى كتابه « الدين المصرى العام » مجموع الديون بـ ١٢ ١/٢ مليون جنيه انجليزى . وبعد طرح المبالغ المستحقة للقروضين الأجنيين ؛ فإن ذلك يخفض المبلغ الذى أورده حمزة للدين السائر الى ٩ مليون جنيه انجليزى ، وهو ما يتفق مع الرقم « المعدل » الذى أورده « لاندز » ، ويتفق تقريباً أيضاً مع الرقم الذى أورده صبرى (المصدر السالف الذكر ص ١٠٦) بعد تعديل عدد أسهم شركة القناة .

(٥٣) أحد العوامل فى اسراف سعيد هو عاداته الصبائية فى شراء مجموعات اللعب الخلابة بأسعار ضخمة عن طريق بعض المقربين اليه عادة ، الذين يتقاضون عمولات كبيرة . وفى الحقيقة أنه يوجد فى طباع سعيد الكثير مما يذكر الانسان بمستر تود Toad . وفى إحدى المرات ، كان يشاهد بسرور بالغ مدفعاً من طراز ارمسترونج Armstrong على سفينة حربية بريطانية تزور الاسكندرية . ولم يكده يراه حتى أمر بشراء خمسة وعشرين مدفعاً من هذا الطراز الباهظ التكاليف ، بواسطة رجله المفضل برافاى Bravay ؛ رغم أن القنصل البريطانى حذره من أنه (برافاى) ليس فى مركز يسمح له بتزويده بالسلعة المطلوبة . وعندما كان يسافر بالقطار كانت عاداته أن يسوقه بنفسه ويطلق له العنان . وقد كان على الدوام يعتزم القيام برحلات طويلة ، ثم لا يلبث ان يعدل غالباً عن السفر قبيل القيام بها . وفى إحدى المرات أقلع الى أوروبا ثم عاد فى اليوم التالى بسبب اصابته بدوار البحر . وفى إحدى المرات قام بالسفر الى مكة لأداء فريضة الحج ،

ولكنه عدل عن رأيه عقب مغادرته السويس ؛ لأنه نسي بعض الأوراق ! وقد حول منشآت الري في قناطر الدلتا الى معسكر حربي ، ووضع حول القناطر صفًا من المدافع النحاسية . وقد ثارت الشكوك لذلك في وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن لم يكن لها أساس ؛ فان سعيدا كان يموء على الجنود . وعندما ثقلت ديونه ، خفض جيشه حتى لم يعد شيئًا مذكورًا من الناحية الفعلية . ومع أنه كان طيب السريرة عادة ، إلا أنه كثيرًا ما كانت تنتابه نوبات غضب مخيفة ، ويكون ذلك أحيانًا في أثناء وجود القناصل . ولم يكن سعيد يملك شيئًا من الحصافة ، فلقد كان يردد الأحاديث الخاصة دون تحفظ أمام الجميع دون استثناء . وكان في إمكان أى شخص يكلف نفسه عناء تملقه أن يحصل منه على أى وعد يشاء ، ولكن في نفس الوقت ، وينفس الدرجة ؛ كان في وسع أى شخص آخر يدخل بعده اقناع سعيد بالغاء هذا الوعد ! وقد كان مثل معظم الناس الطيبين تنتابه أحيانًا نوبات طويلة من العناد ، وكانت فكرته الوحيدة عن الاقتصاد تنحصر في غبن خدمه وموظفيه . ولكن كانت له فضائله . فقد كان يشعر بعطف نحو الفلاح المصري ؛ الذي أصبح في عهده يدفع من الضرائب ما هو أخف نسبيًا ، وأصبح محصنًا تقريبًا ضد انتزاع أرضه منه بالقوة ، كما أصبح أقل استدعاء للسخرة والتجنيد ؛ وبذلك كان في عهد سعيد أحسن حالا مما كان عليه من قبل ، ومما سيكون مستقبلًا في عهد خلفه على وجه التحقيق !

إشماعيل

عندما كتب « ا . و . لين » E.W. Lane في سنة ١٨٣٥ كتابه : « عادات وتقاليد المصريين المحدثين » ، كانت أنماط الحياة التي وصفها تنطبق على سكان القاهرة والاسكندرية كما تنطبق على سكان الريف . ولم يكن الاتصال بالغرب حتى ذلك الحين قد أثر بعد على مظاهر المدن أو الحياة اليومية لسكانها . وعلى الرغم من نزعة الوالي الى التجديد ، فان بلاط محمد علي كان ما يزال يصطبغ بالصبغة الشرقية . فلم يكن الوالي نفسه يتكلم أية لغة أوروبية ، وكان يعقد ديوانه على الطريقة الشرقية ، حيث يجلس مستشاروه متربعين على الوسائد في أرديتهم الفضفاضة . وكانت القصور الملكية ، مثلها في ذلك مثل غيرها من مباني الطبقة الارستقراطية ، تبنى على الطراز التركي التقليدي ، حيث تطل الحجرات على فناء مركزي ، وتتكون النوافذ من « المشربيات » بدلا من الزجاج . وكان طعام الطبقة الارستقراطية ما يزال يطهى ويؤكل بالطريقة التقليدية دون الاستعانة بأدوات المائدة الأوروبية

أو أدوات تناول الطعام • ولم يكن السيجار قد أخذ بعد يحل محل « النار جيلة » فى المجتمعات الراقية • وكانت أحكام الشريعة الإسلامية فيما يختص بتحريم الخمر ما تزال تراعى بصفه عامة ، أو على أية حال من الناحية المظهرية • ولم تكن هناك محلات أو فنادق أوروبية ، وكانت الطرق ما تزال غير ممهدة وغير مضاءة ، فيما عدا الفوانيس التى يحملها عابرو الطريق ليلا • وكان الأوروبيون الذين يعيشون فى المدينتين الرئيسيتين يرتدون عادة الملابس الشرقية نظرا لأنها مريحة من جانب ، وتحاشيا للتمايز عن الآخرين من جانب آخر • ولم تحدث أية استجابة للتجديد الا فى حالة واحدة ، حين أمر الوالى بتوسيع شوارع الأحياء التجارية وإزالة المصاطب الموجودة خارج المحلات ، لافساح الطريق لمرور العربات التى تجرها الخيل •

وبعد ثلاثين عاما ، أى فى سنة ١٨٦٠ ، كان قد حدث تغيير هائل نتيجة للاحتكاك الشديد بعادات الأوروبيين وتقاليدهم، فقد كتب « ادوارد ستانلى بول » Edward Stanley Poole ، وهو ابن أخ « لين » فى مقدمته للطبعة الجديدة من كتاب « لين » التى صدرت فى ذلك العام ، يصف الكتاب بأنه « كتاب لا يمكن كتابته الآن • فان خمسا وعشرين عاما من الاتصال « البخارى » بمصر قد غيرت سكانها بأكثر مما غيرتهم القرون الخمسة السابقة • فى تلك القرون كان هؤلاء السكان يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم التى ورثوها عن أجدادهم القدماء ، أما الآن فهم يتزحزون سنويا عن هذه الانماط القديمة ويتجهون الى الأساليب الجديدة للحضارة الأوروبية » •

وفى الحق ان المواصلات البخارية ، واستيراد البضائع الأوروبية ، والتعليم الأوروبى الذى صار يتلقنه عدد متزايد من أفراد الطبقة الارستقراطية المصرية ، وتأثير رجال الأعمال

الأوروبيين ورجال الادارة ، وربما ، وفوق ذلك كله تأثير الصحافة المطبوعة - كل ذلك قد لعب دوره فى تغيير وجه مصر الخارجى .
يبد أن العملية لم تبدأ فى اتخاذ شكل قوى وفعال الا فى سنة ١٨٥٤ ،
عندما خلف سعيد ابن أخيه عباس على العرش . فقد كان سعيد هو أول الولاة الذين تعلموا على الطريقة الأوروبية . وكان يتكلم الفرنسية بطلاقة ، ويرتدى الملابس الأوروبية ، وكانت تجذبه مظاهر العادات والتقاليد الأوروبية الخارجية ، حتى بدأ يدخلها فى بلاطه وفى دوائر الطبقة الأرستقراطية المصرية بوجه عام . وكان الأوروبيون ، وكثير منهم من المغامرين وطلاب عقود الامتياز من المشبوهين وأرباب السوابق ، يترددون على بلاطه ، حتى أصبحت اللغة الفرنسية تستخدم بطلاقة مثل التركية . وقد حل « الاسطمبولى » (الفراك) محل القفطان كرداء رسمى للوزراء وكبار الموظفين ، وبدأت القصور ، ومكاتب الحكومة ، وبيوت الأثرياء تبنى على الطراز الأوروبى ، وأخذت الأسرة الخشبية والنحاسية أو الحديدية الثابتة تحل محل الأسرة القديمة المطوية .
وأخذت الغرف تغص بقطع الاثاث المزخرف على الطراز السائد أيام الامبراطورية الأولى والثانية . وراحت النوافذ الزجاجية تحل محل المشربيات القديمة . وبدأ البراندى والسيجار يقدم بدل الشربات والنارجيلة لكبار الضيوف بعد العشاء ، الذى أصبح الآن يقدم فى صحاف الصينى وأدوات تناول الطعام الأوروبية وعلى موائد الطعام المفروشة .

وعندما خلف اسماعيل سعيد على العرش فى سنة ١٨٦٣ ، كانت عملية صبغ البلاد بالصبغة الأوروبية تمضى حثيثا . فلقد كانت فى البلاد كميات كبيرة من النقود نتيجة رواج القطن المترتب على اغلاق موانئ تصدير القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية من جهة ، وبسبب الاستثمارات الرأسمالية التى كان اسماعيل يشجعها

ويرعاها من جهة أخرى . ولذا انتعشت حركة البناء فى القاهرة
والاسكندرية ، وفى الاسكندرية ظهرت فى « الرمل » ، شرقى
المدينة ، ضاحية جميلة مليئة بالحدائق ، يسكنها رجال القطن
الأوروبيين بصفة رئيسية ، وكانت هذه المنطقة من قبل صحراء
قاحلة .

وفى القاهرة ظهر حى كبير آخر على الطراز الأوروبى ، هو
حى الاسماعيليه ، ويقع بين حديقة الأزبكية التى كانت تحد الطرف
الغربى للمدينة ، والنيل . وكان يتكون من منازل خاصة ذات
حدائق كبيرة ، ومن فنادق ، ومحلات ومكاتب على جانبى شوارع
واسعة ممهدة مزروعة تحف بها الأشجار . وكانت الحكومة تشجع
حركات البناء هذه بمنح سخرة من الأرض تمنحها للأفراد اللذين
يتعهدون بتجديدها بشكل مناسب . وفى جنوب شرقى الأزبكية
بنى قصر عظيم جديد كمقر رسمى للوالى ، هو قصر عابدين . كما
بنيت قصور أخرى كبيرة ، مثل « قصر النيل » و « الجزيرة » ، على
ضفة النيل وفى جزيرة الزمالك على التوالى . وحتى حديقة الأزبكية
نفسها انكمشت بسبب بناء حى أوروبى جديد على قطعة منها فى
الجانب الشرقى . كذلك فقد بنيت دار للأوبرا على الطراز الفرنسى .
وفى ذلك الوقت الذى كانت المياه المعدنية قد أصبحت من الوصفات
الأوروبية العصرية لعلاج الطبقات الأرستقراطية من أمراض التخمة ،
ظهرت عيون المياه المعدنية فى حمامات حلوان على حدود الصحراء ،
والتي تبعد عن القاهرة جنوبا بـ ٢٠ ميلا ، وقد ربطت بالعاصمة
بخط حديدى .

وقد اجتذب موقف الوالى الجديد ، الذى اعتبر بصفة عامة
فى أوروبا موقفا مستنيرا ، أعدادا متزايدة من الأوروبيين الى مصر ،
للاقامة فيها أو لزيارتها . وبالنسبة للأثرياء الأوروبيين اللذين
يقضون اجازاتهم فى الخارج ، فقد اجتذبهم الى مصر مناخها المناسب .

فى الشتاء ، والحياة الاجتماعية فى البلاط ، والقنصليات الأوروبية
والفنادق الجديدة ، وكذلك الرغبة فى زيارة آثار مصر القديمة ،
والتي أصبحت متاحة بفضل مشروع مستر « توماس كوك »
Thomas Cook . أما الممولون والمقاولون والمضاربون ،

فقد اجتذبهم الى مصر أحوال الرواج فيها ، والمزايا الاستثنائية المتاحة
للأوروبيين ، واهتمام الوالى بالتجديد والتحديث . أما المهاجرون من
بلاد جنوب أوروبا المكتظة بالسكان ، فقد اجتذبهم الى مصر فرص
العمل ، ورخص المعيشة ، والاعفاء الفعلى من قانون الأراضى الذى
كان يتمتع به الأجانب بمقتضى الامتيازات .

ولقد كان هناك الكثير من الأرباح التى يمكن أن يجنيها
المستثمرون الأوروبيون بطرق مشروعة تقريبا . وكان هناك ما يزال
مقيما عدد كبير من النصابين والمحتالين الأوروبيين الذين يغشون
بلاط سعيد ، ومن المغامرين ذوى السلوك المذهب الذين يتمتعون
بصلات مؤثرة ممن أقنعوا سعيدا بمنحهم عقود الامتياز الخرقاء
ليبيعوها بعد ذلك أو يبتزون بها تعويضات مقابل فسخها . بيد أن
أيامهم الزاهية كانت قد ولت ، واضطر كثيرون منهم الى أن يقنعوا
بالعمل كوكلاء أو وسطاء للبيوت المالية ، أو للشركات المتعاقدة التى
كانت حينذاك تستغل حالة الرواج فى مصر لتقديم القروض ،
وخصم الكمبيالات وفى شراء الأراضى ، واستيراد الآلات ، وفى تصدير
القطن وبناء العقارات ، وفى اقامة مشروعات الانارة بالغاز ، وأنايب
المياه ، وبناء المنشآت فى الموانى ومحاليج القطن . وقد كان المغامرون
الجدد من الناحية المظهرية من طراز أكثر احتراما من طراز سابقهم
الذين كانوا يبتزون التعويضات ، والذين كان يغص بهم بلاط
سعيد . فقد جاءوا الى مصر يحملون معهم خطابات التوصية من عدد
من رجال الحكومات الأوروبية ، بل ان القناصل المحترمين
جدا لم يستنكفوا عن رعاية مصالحهم . وقد أغتبط هؤلاء لما وجدوا فى

الوالى الجديد من رجل يقدر مزايا التطوير ، ويفهم لغة البورصة ، ويعبر فى اخلاص باد عن أكثر الآراء استنارة ، ويعتقد فيما يبدو أن ما هو فى مصلحة المضاربين الأوروبيين هو أيضا فى مصلحة مصر .

وفى الحق أن اسماعيل كان رجلا ذكيا . فقد تلقى العلم فى فرنسا . وكان يتكلم الفرنسية بطلاقة . وكان يتمتع بعقل يفهم فى الأعمال ، وبجاذبية شخصية كبيرة . وقد عمل مرات كثيرة نائبا للوالى أثناء غياب سلفه فى الخارج ، وتعرف على أعمال ادارات الدولة المختلفة ، وأدار بنفسه غالبية هذه الأعمال ، وكان يعامل نظاره كخدم ويصدر أوامره مباشرة الى مرءوسيههم . وقد كرس عنايته بدرجة متساوية لاقطاعياته الخاصة . وعلى الرغم من وعوده عند توليه العرش ، فلم يكن يفرق كثيرا ، بل لم يكن يفرق اطلاقا ، بين ايراداته ومصروفاته الخاصة ، وبين ايرادات ومصروفات الدولة . وكانت معظم المشروعات العامة فى الرى والسكك الحديدية التى تم تنفيذها أثناء حكمه ، موجهة لخدمة اقطاعياته بالدرجة الأولى ، وهى الاقطاعيات التى كانت تتسع باستمرار عن طريق المصادرة أو نزع الملكية أو الاجراءات الجائرة الأخرى . وكانت تزرع جميعها بواسطة السخرة ، وتنال الأولوية المطلقة فى مياه الرى .

وقد كانت أوجه الانفاق الأخرى لاسماعيل من ميزانية الدولة ، فيما عدا المشروعات العامة ، تتمثل فى المضاربات التجارية ، والمصروفات العسكرية ، والرشاوى الضخمة التى كان يبعثرها فى القسطنطينة وغيرها . ويتمثل اسرافه الشديد الى حد التهور فى نفقاته الشخصية وكرمه الشديد . فقد كان على الدوام يبنى لنفسه القصور ويزيد فى عدد حريمه ، برغم أن هذا العدد كان كبيرا وباهظ الثمن . وقد كان ينتهز كل مناسبة يمكن تصورها : عيد جلوسه على العرش ، أو عودته من احدى الرحلات الى أوروبا أو القسطنطينية ،

أو زواج احدي أميرات البيت المالک ، أو زيارة شخصية ملكية أو شخصية مشهورة لمصر - لاقامة حفلات البذخ والمباهاة • ولم تكن المصروفات الخرافية التي أنفقها في الاحتفال بافتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ سوى حلقة في سلسلة متصلة لا نهاية لها من الحفلات والولائم التي كان يعدها بعناية لامتناع زواره وضيوفه الأوروبيين واستمالتهم • وقد كان بسبب حفلة رقص أقامها في قصر الجزيرة ، أن بنى جسرا من القوارب على النيل لانتقال الضيوف اليه • وعندما زار أمير وأميرة ويلز Wales مصر في بداية عام ١٨٦٩ أقام لهما حفلات لا تقل نفقاتها كثيرا عن الحفلات التي أقيمت لضيوف حفلات افتتاح القناة قبل بضعة أشهر •

على ، أن اسماعيل لم يكن داعرا ، ولم تكن حياته قاصرة على اللهو • ففي وسط كل هذه الحفلات والولائم كان يجهد نفسه عادة في العمل • فيعقد المقابلات مع رجال المال ، ويتفاوض مع الدبلوماسيين ، ويرسل التعليمات الى رجاله لجباية الأموال من الفلاحين أو الاستيلاء على الأراضي وضمها لاقطاعياته • ويبدو أنه كان يعتبر الحفلات والولائم التي كان ينفق عليها في بذخ عملا من أعمال العلاقات العامة بالدرجة الأولى ، للحصول على تأييد أوروبا في مفاوضاته مع القسطنطينية ، من أجل مزيد من الاستقلال ، وللتأثير على دائنيه الأصليين وعلى غيرهم ممن يحتمل الاستدانة منهم ، بثروته الواسعة • وعلى ذلك فبينما كانت ديونه تتزايد ، كان اسرافه في اقامة الولائم والحفلات يتزايد بدوره •

على أن هذا الاسراف ، وهو الذي يفسر فقط نسبة ضئيلة من نفقات اسماعيل الاجمالية ، كان يخدم أغراضه فقط طالما كان اسماعيل قادرا على تسديد ديونه ، ولكن ليس الى أبعد من ذلك • فلم يكن فساد حكم اسماعيل ، أو ظلمه للفلاحين أو اسرافه هو ما جعل أوروبا تنقلب عليه ، أو جعل السياسة الأوروبية ورجال

المال يأسفون عما سلف من سلوكهم وهم يغضون الطرف عنه لعدة سنين ، وانما كان افلاس اسماعيل فى النهاية هو السبب • فطالما كان اسماعيل قادرا على دفع ديونه ، فانه كان قادرا على أن يحصل من أوروبا على جل ما يرضى غروره وخيالاته من تقدير عام ، وعلى جن ما كانت تتطلبه سياسته من تأييد دبلوماسى • فلم تعترض الدول الكبرى ، وخصوصا بريطانيا التى حدث من استقلال جده فى عام ١٨٤٠ ، على العمليات المريبة التى استطاع اسماعيل بها أن يسترد من السلطان كل ما خسره محمد على من استقلال وأكثر منه • ولقد منحته الحكومة البريطانية على التوالى « صليب الحمام الأكبر » ، « و صليب نجمة الهند الأكبر » • وعندما زار انجلترا عام ١٨٦٧ ، ثم باريس بعد ذلك ، استقبل كما يستقبل الملوك • ولم ترتفع كلمة نقد له فى الصحف الأوروبية التى أخذت بصفة عامة ترحب باسماعيل كعاهل مستنير ، وكرجل معروف بمقدرته الادارية وأرائه الحرة •

وقد عنى اسماعيل عناية كبيرة بتعزيز سمعته كرجل مستنير بطائفة من الاجراءات التى قصد بها التأثير على رأى العام الأوروبى وخصوصا البريطانى • وفى سنة ١٨٦٦ ، وفى وسط حملة من الدعاية الموجهة الى الصحافة الأوروبية ، أنشأ مجلس شورى النواب (الذى اشتهر باسم مجلس الأعيان) • وقد قدم هذا المجلس على أساس أنه يضارع فى طبيعته البرلمانات الأوروبية ، وأنه بداية لتطور نحو الملكية الدستورية • وفى الحقيقة ان المجلس لم يكن له أية سلطة تشريعية ، ولم يكن يملك لأى الرغبة ولا الوسائل لممارسة أية رقابة على أعمال اسماعيل الاستبدادية أو حتى نقدها • وعلى نفس النمط فقد أقام اسماعيل دعاية عظيمة بمناسبة اعتزامه إلغاء تجارة الرقيق فى السودان وفى كافة أنحاء ممتلكاته ، وقام بتعيين سير صمويل بيكر Samuel Baker ، المكتشف البريطانى المشهور ،

حاكما على مديرية خط الاستواء • بمرتب قدرة ١٠ آلاف جنيه فى العام ، لهذا الغرض الظاهرى •

ولم يكن أحد هناك ممن يهمله الأمر فى أوروبا أو مصر لتخذه هذه التحركات ، ولكن نظرا لأن عددا كبيرا من الناس كانوا يحققون بالفعل ، أو يطمعون فى أن يحققوا المغنم من نشاطات اسماعيل ، فقد كان مما يتناسبهم أن يسدل قناعا محترما على آثامه • ولقد كان للبيوت المالية التى كانت تقرض اسماعيل بشروط فاحشة ، كما كان للمقاولين الذين يقومون له بأعمال الانشاءات فى الموانى ، وفى السكك الحديدية ، والقناة ، أصدقاء غالبا فى الدوائر المالية فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، وهؤلاء كان يهمهم أن يحصل اسماعيل على استقلاله من الباب العالى ، وأن يعتمد فى قروضه على أسواق المال الأوروبية • وفى مصر كان المقيمون الأوروبيون الأثرياء ، الذين استفادوا بطرق مختلفة من النفقات التى كان ينفقها اسماعيل دون حساب ، يهمهم أن يضيفوا عليه صورة الحاكم المستنير صاحب الآراء الحرة •

وعلى ذلك فقد كانت هناك ما يشبه مؤامرة من الصمت • فمن جهة المصريين فلم يكن أحد ليجرؤ على الشكوى من سوء إدارة اسماعيل أو من الأرزاء التى ألحقها هذه الإدارة السيئة بالشعب المصرى • ومن جهة الأوروبيين فلم يكن Liecnهم هذا الأمر •

ولدينا بعض القصص التى توضح هذه الأرزاء بقلم سيدة سكوتلندية ارسستقراطية ، هى « لوسى دف جوردن » Lucie Duff Gordon التى ذهبت الى مصر للاستشفاء ، ثم أقامت بها بعد أن أحببت البلاد وشعبها ، وعاشت فى مصر العليا خلال العقد السادس من القرن التاسع عشر •

فقد كتبت فى بداية عام ١٨٦٥ أى بعد أقل من عامين على اعتلاء اسماعيل العرش ، وقبل أن يبلغ نشاط حياة الضرائب ذروته

فى تحصيل العوائد والمكوس تقول : « أخذ الكرباج يهوى على ظهور
جيرانى وأقدامهم طول الصباح . . وقد بلغ السلب والنهب بالجملة
مدى يصعب تجاوزه . . اننى لمفعمة بالحزن . . للعذاب اليومى الذى
يعانيه الفلاحون المساكين الذين يضطرون الى انتزاع لقمة العيش
من أفواه أسرهم التى تتضور جوعا ليتبلغوا بها وهم يكدحون
لمصلحة رجل واحد . ان مصر عبارة عن مزرعة واسعة لسيد يسخر
فيها عبيده دون أن يطعمهم » (١) . وبعد عامين ، أى فى ١٨٦٧
كتبت تقول : « اننى لعاجزة عن أن أصف لك البؤس المقيم هنا
الآن . بل ان مجرد التفكير فيه لأمر شاق حقا . ففى كل يوم تفرض
ضرائب جديدة . وقد أصبح كل حيوان الآن تتقاضى عليه ضريبة ،
سواء كان جملا ، أو بقرة ، أو شاة ، أو حمارا ، أو حصانا . ولم
يعد فى مقدور الفلاحين أن يأكلوا الخبز ، فهم يعيشون على وجبة
شعير مخلوط بالماء وبعض النباتات الخضراء غير المطهورة . . وها أنا
أرى جميع معارفى يضمرون وينحلون شيئا فشيئا ، وترث ثيابهم
ويركبهم الهم . ان الضرائب تجعل الحياة مستحيلة هنا . فعلى كل
فدان يجبى مائة قرش ، وعلى كل محصول يجبى ضريبة ، وعلى كل
حيوان تجبى الضريبة مرة ، ثم مرة أخرى عندما يباع فى السوق ،
كما تجبى الضرائب على كل رجل ، وعلى الفحم وعلى الزبد وعلى
الملح » (٢) .

وحيثما كان يوجد مجال لأى نقد لاسماعيل ، فقد كان نقدا
يسبب الصعاب التى بدأ يعانيها أصحاب القروض القصيرة الأجل ،
منذ حوالى عام ١٨٦٧ فصاعدا ، فى الحصول على قيمة كمبيالاتهم فى
المواعيد المحددة . على أن هذا النقد كان يوجه بشكل رئيسى نحو
تشجيع اسماعيل على أن يستبدل بالقروض قصيرة الأجل غير
المضمونة قروضا مضمونة طويلة الأجل ، ومحاولة أحمله على ادراك
« الشروط الوحيدة التى تستطيع بها إحدى البلاد أن تحتفظ
بسمعتها فى سوق المال الأوروبية » (٣) والتى لم تكن تتضمن أى

تخفيض فى نفقات اسماعيل الشخصية الضخمة ، أو أى حد من برنامج المشروعات العامة ، أو أى مراعاة للفلاحين المصريين المثقلين بالضرائب - وانما كانت الشروط اللازمة فى عين أوروبا لكى تحتفظ مصر بسمعتها هى أن تقدم مصر ضمانات أفضل لقروضها، حتى ولو فرضت فى ذلك نظاما للضرائب أشد قسوة • وقد طرحت جريدة « التايمز • The Times » المسألة قائلة : « هناك من الأسباب ما يدعو للاعتماد على موارد البلاد الضخمة ، وعلى همة الوالى وحسن نواياه » •

على أنه ، بعد أن عجز اسماعيل تماما عن تسديد ديونه ، لم يعد ثمة شئ مما يروى عن سلوكه يبعد عن التصديق • ذلك ان كل أولئك الذى كانوا يمتدحون فى الماضى حكمته ورجاحة عقله ، وكل أولئك الذين كانوا يترامون على أعتابه طلبا للعقود وامتيازات المشروعات والعطايا ، وكل أولئك الذين تنافسوا على منحه القروض ، وغيرهم من أولئك الذين استمتعوا بكرمه واستغلوا هذا الكرم أسوأ استغلال - كل هؤلاء أخذوا يتنافسون الآن فى ترويج الروايات التى تسيء الى سمعته ، بل واختراع هذه الروايات • فقد أخذوا يرددون كيف دبر اسماعيل فى عام ١٨٥٩ مصرع أخيه الأكبر أحمد عن طريق انقلاب عربة السكة الحديد التى يستقلها فى النيل ، حيث لقى حتفه غرقا لعدم معرفته السباحة ، وذلك لكى يخلو له الطريق الى اعتلاء العرش • وكيف ضببطت اثنتان من محظياته مشتركتين فى إحدى المؤامرات ، فجرى خنق عاشقيهما أمام أعينهما ثم جلدتا بالسياط حتى الموت • وكيف أن أربعا من هذه المخطيات اكتشف خيانتهم فوضعن أحياء فى غارات مقفلة وألقى بهن فى النيل ، وكيف دبر اسماعيل اغتيال صديق طفولته ووزير ماليته الوفى ، حتى يصرف النظر عما ارتكبه هو نفسه من أخطاء مالية •

ولربما كان الكثير من هذه القصص وغيرها مما يسيء الى سمعة اسماعيل حقيقيا ، ولكن لا يوجد سبب واحد على الاطلاق يدعو للشك فى اسماعيل فى مسألة تدبير مصرع أخيه أحمد . لقد كان فى اسماعيل جانب به الشرقى كما كان فيه جانبه الغربى . فقد كان فيه جانب المضيف الودود المجامل فى حفلات الرقص وفى الولائم الفخمة ، حيث يتسامر مع الدبلوماسيين والممولين ، ويسمع جميلات السيدات عبارات المجاملة والاطراء . وكان فيه شخصية الضيف الملكى الذى يزور أوروبا ، ويتصرف دون هفوة أو خطأ ، ويتردد على المعارض ، ويتبادل الأحاديث الودية القصيرة مع الملكات والأميرات . وكان فيه أيضا شخصية رجل الأعمال الذى يقضى الساعات الطويلة الى مكتبه يدرس أدق تفاصيل المسائل الادارية والمالية . ولكنه من جهة أخرى كان فيه شخصية الطاغية الشرقى القاسى ، المداهن ، المنتقم ، الكتوم ، المخيف ، المنغمس فى الجريمة ومؤامرات القصور ، والذى يوجد تحت امرته أدوات القتل من حبال الخنق والخناجر وكثوس السم . والقادر على اصدار الأوامر بالتعذيب الشنيع ، ثم مشاهدة التنفيذ أيضا .

على أن أساس التهمة التاريخية الموجهة الى اسماعيل هو ما يتمثل فى سوء ادارته . ذلك أن سوء الادارة هو الذى أدى الى فرض الضرائب الباهظة والافلاس والاحتلال الأجنبى ، كما أدى أيضا الى خلعه شخصيا ، الأمر الذى يدعونا الى فحص هذه التهمة .

لقد قدرت (٤) قيمة المبالغ الاجمالية التى دخلت الخزانة المصرية من جميع المصادر فيما بين سنة ١٨٦٣ التى اعتلى فيها اسماعيل الحكم ، وسنة ١٨٧٦ التى أفلست فيها مصر ، وهى آخر سنة احتفظ فيها اسماعيل بسلطة حقيقية على مالية البلاد ١٤٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني (مع استبعاد القروض المضمونة بأملاك اسماعيل) .

وكانت على النحو الآتى بصفة تقريبية :

الدخل	٩٤ر٠٠٠ر٠٠٠
صافى إيرادات القروض	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠
الدين السائر	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠
إيرادات بيع أسهم القنال	٤ر٠٠٠ر٠٠٠
	<hr/>
الجملة	١٤٨ر٠٠٠ر٠٠٠

فما الذى فعله اسماعيل بهذه الأموال جميعها ؟ لدينا التقديرات الآتية :

مصرفات إدارية	٤٩ر٠٠٠ر٠٠٠
جزية الباب العالى	٧ر٦٠٠ر٠٠٠
أقساط القروض	٣٥ر٠٠٠ر٠٠٠
قناة السويس	١٦ر٠٠٠ر٠٠٠
مشروعات عامة أخرى غير عادية	٤٠ر٤٠٠ر٠٠٠
	<hr/>
الجملة	١٤٨ر٠٠٠ر٠٠٠

وقد قدر الدخل فى عام ١٨٦٢ ، وهو العام السابق على تولى سعيد الحكم ب ٤٩ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى . ولو أن هذا المبلغ ظل ثابتا طوال فترة إدارة اسماعيل المالية التى بلغت ثلاثين عاما ، لبلغ الاجمالى ٧٣ر٧٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وتكون الزيادة وقدرها ٢٠ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيه قد أتت من الضرائب المتزايدة .

أما المصروفات ، فإن التكاليف اللازمة لإدارة اقتصادية عادية ، كما قدرتها فيما بعد المراقبة الثنائية الفرنسية الانجليزية - ، تبلغ ، بما فيها الجزية السنوية ، مبلغ ٥٠ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا أى ٥٩ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه على مدى الثلاثين عاما (ويدخل فى هذا المبلغ الذى قدرته المراقبة الثنائية المرتبات المالية التى كان يتقاضاها

عدد من الموظفين الأوروبيين . وفي الجانب المقابل يدخل في الاعتبار التدابير الاقتصادية الإدارية التي أدخلها هؤلاء . وكلا الأمرين ربما يوازن أحدهما الآخر) . ويتفق هذا المبلغ تقريبا مع المبلغ الوارد عن مصروفات اسماعيل الإدارية على مدى ثلاثين عاما مضافا اليه الجزية السنوية .

ويمثل صافي إيرادات القروض وقدره ٣٢٠٠٠ر٠٠٠٠ جنيها ، كل ما تسلمته الخزانة المصرية من جملة القيمة الاسمية للقروض البالغة ٥٣٠٠٠ر٠٠٠٠ جنيها التي يدفع عليها الفائدة واستهلاك الدين ، والتي دفع منها على طول مدة الثلاثين عاما مبلغ ٣٥٠٠٠ر٠٠٠٠ ، أى أكثر من كل ما حصلت الخزانة من القروض ا وعلى الرغم من ذلك ، فإن رأس مال الدين ، بعد استبعاد الدين السائر البالغ ١٨٠٠٠ر٠٠٠٠ جنيه . قد بلغ فى عام ١٨٧٦ مبلغ ٥٢٠٠٠ر٠٠٠٠ جنيه ، أى ما يزيد على كل ما تلقت الخزانة المصرية من القروض ب ٢٠٠٠ر٠٠٠٠ جنيه تقريبا !

وكان صافي الانفاق على قناة السويس والذي بلغ ١٢٠٠٠ر٠٠٠٠ جنيه قد أعطى مصر رصيذا فى شكل أسهم ممتازة خولت للخزانة المصرية الحق فى الحصول على قيمة ١٥٪ من صافي أرباح الشركة . وقد فرضت المراقبة المالية بيعها فى عام ١٨٨٠ مقابل ٣٠٠٠ر٠٠٠٠ جنيه استرلينى ، فبلغت الحسارة الصافية من مشروع القناة ٩٠٠٠ر٠٠٠٠ جنيه ، وهى تمثل قيمة الدخل العادى فى سنتين .

وقد قدرت المبالغ التى انفقت على المشروعات العامة البارزة ، فيما عدا قناة السويس كالآتى :

الترع	★ ١٢ر٦٠٠ر٠٠٠
القناطر (الكبارى)	٢ر١٥٠ر٠٠٠
مصانع السكر	٦ر١٠٠ر٠٠٠
ميناء الاسكندرية	٢ر٥٤٢ر٠٠٠
أحواض السويس	١ر٤٠٠ر٠٠٠
منشآت مياه الاسكندرية	٠ر٣٠٠ر٠٠٠
السكك الحديدية	١٣ر٣٦١ر٠٠٠
التلغرافات	٠٠ر٨٥٣ر٠٠٠
المنارات	٠٠ر١٨٨ر٠٠٠
مصرفات متنوعة	٠٠ر٩٠٦ر٠٠٠
	<hr/>
جنيه انجليزى الجملة	٤٠ر٤٠٠ر٠٠٠

وقد اتجه جزء كبير من هذه المصروفات التى أنفقت على الترع ، ومصانع السكر ، والسكة الحديدية - لخدمة أطيان اسماعيل الخاصة . وقد اقيمت بنفقات باهظة بسبب الأسعار العالية التى تمت بها (فلم يكن ثمة نظام مناسب لعمل إعطاءات ، ولم يكن هناك إشراف مناسب على المقاولين المستخدمين) . وأما المكاسب التى عادت على الشعب المصرى من هذه المصروفات التى أنفقت على المشروعات العامة جميعا ، ونعنى بها فقط الأصول العينية المقابلة للمديونية - فقد كانت بالمقارنة مع العبء الباهظ الذى ألقتة هذه المديونية غير كافية على وجه يثير الغرابة .

وقد صرفت مبالغ غير محددة من الدخل الاعتيادى وإيرادات القروض الأجنبية وغيرها من القروض ، على الرشاوى فى

* كانت فى الأصل الانجليزى ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ وصحتها ... ١٢ر٦٠٠ر٠٠٠ كما أوردنا فى المتن (المترجم) .

القسطنطينية وغيرها ، وعلى حملات اسماعيل الافريقية . وكان الدين السائر الذى يبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه يتكون من كمبيالات الخزانة غير المضمونة بصفة رئيسية ، وبصفة جزئية من حسابات لم تسدد للتجار مقابل مؤن ومقابل خدمات أدت ومرتبات موظفى الحكومة المستحقة .

ومن السهل أن نبين ، وأن نندد بجشع بل واحتيال دائنى اسماعيل فى بعض المجالات ، ولكن من المستحيل (رغم المحاولات التى جرت) أن نعفى اسماعيل من النصيب الأكبر من المسئولية عن سوء الادارة المالية . فقد زادت الضرائب الى الضعف تقريبا ، وحملت البلاد بأثقال دين تزيد مصاريفه السنوية على مجموع الدخل فى بداية حكمه ، وأصبحت الخزينة خاوية ، وعجزت الحكومة عن دفع مرتبات الموظفين ، وتسديد الدائنين المثيرين للصخب .

ولم يكن هناك فى مقابل ذلك سوى ١٥٪ نصيب الحكومة فى أرباح شركة القناة ، وقد قدرت فيما بعد بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . وقد أنشأ اسماعيل ٨٤٠٠ ميلا من الترع ، ٩٠٠ ميل من السكك الحديدية ، ٥٢٠٠ ميل من التلغراف ، ١٥ منسارة ، ٦٤ مصنعا للسكر ، ٤٣٠ قنطرة وميناء حديثا فى الاسكندرية ، وحوض سفن فى السويس لا توجد مصلحة فى انشائه ، ومشروعا لتوصيل المياه بالأنابيب فى الاسكندرية لصالح سكانها الأوروبيين أساسا . وقد قام المقاولون الأوروبيون بهذه الانشاءات جميعها بأسعار باهظة ، وبواسطة السخرة لحد كبير .

والسؤال الآن : لماذا فعل اسماعيل ذلك ؟ لقد كان ذا مقدرة فى الشئون الادارية . ولحد ما فى الشئون المالية . وقد كان يدير أملاكه الخاصة بكفاءة قبل مجيئه الحكم . وقد بدأ حكمه وفى عزمه أساسا الحد من النفوذ الأجنبى الذى شجعه سلفه ، والتحكم فيه . وقد كانت تصرفاته مع شركة قناة السويس ، وارتباطاته

مع الممولين والمقاولين الأوروبيين المحليين في أعمال المضاربة ،
تستهدف تأكيد سيطرته على التوسع الاقتصادى فى مصر ، بيد
أن الأوروبيين الذين أراد استخدامهم لتنفيذ ارادته ، كانوا أكثر
مهارة ، فقد كان يأمل عن طريق مخاطبة شرهم للمال أن يحملهم
على تنفيذ أغراضه ، ولكنهم عن طريق استغلال طموحه وغروره
 واحتياجاته كانوا هم الذين حملوه على تنفيذ أغراضهم . وكان
يفكر فى أن يجعلهم مخالف له ، ولكنهم جعلوه مغلبا لهم . « لقد
كانوا هم الذين تمكنوا من استغلال كل مبادرة هامة من مبادرات
اسماعيل تقريبا فى زيادة ثرائهم » (٥) . ومع أن اسماعيل . .
لم يكن بأى حال أحقما ، الا أنه لم يكن أيضا ، وكما كان يظن نفسه
داهية أو حكيما كبيرا ، فلقد كان طموحا الى السلطة المطلقة فى
بلاده ، الى الاستقلال عن السلطان ، الى انشاء امبراطورية
افريقية ، الى اكتساب احترام الدول العظمى . ولكنه فى طريقه
الى تحقيق هذه المطامح فقد تلك السلطة المطلقة ، كما فقد عرشه ،
كما فقد استقلاله ، كما فقد ممتلكاته ، ثم فقد فى النهاية احترام
الدول الذى اكتسبه مؤقتا وبشكل مزعزع بفضل الضرائب المفروضة
دون رحمة والقروض التى أبرمها . ولربما نجد جزءا من تفسير ذلك
فيما أورده على باشا ، الذى شغل أثناء حكم اسماعيل منصب
الصدر الأعظم ووزير خارجية الدولة العثمانية لعدة مرات ، وكان
يعرف اسماعيل جيدا ، كما كان هو الوحيد تقريبا من بين الوزراء
الأتراك المعاصرين الذى يعارضه باستمرار ولم يكن ممن يقبلون
رشاويه على الاطلاق فقد قال : « لقد كان اسماعيل ضحية لكل
من عرف كيف يستغل زهوه وحبه للعظمة والفخامة ، وأكثر من
ذلك كل من عرف كيف يستغل مخاوفه ! فقد كان يخاف من كل
شئ ، كان يخاف من رأى العام الأوروبى ويحاول رشوته ، وكان
يخاف من حريمه ويحاول شراء حسن ظن زوجاته به ، بل وحسن

ظن عبده وخصيانه ، عن طريق تقديم الهدايا الثمينة لهم . .
ونظرا لأنه كان يعتقد أن كل الناس يمكن شرائهم بالمال ، فقد
أحاط نفسه بطائفة من الناس كانت تدفعهم أطماعهم الى تأييد كل
ما يبديه من رأى . لقد كان يحاول ارضاء كل انسان بالمال ، وهذا
هو السبب فى الضرائب العالية التى فرضها والقروض المدمرة
التي أبرمها » (٦) .

بيد أن هناك أعمال تضاف لحساب اسماعيل ، وإن لم تكن
كثيرة . فالى جانب السكك الحديدية ، والترع وغيرها من المشروعات
العامة العديدة ، فقد ازدادت مساحة الأرض المزروعة فى عهده من
٤٠٥٢٠٠٠ فدان الى ٤٢٥٠٠٠ فدان . وارتفعت قيمة
الصادرات السنوية من ٤٠٥٤٠٠٠ جنيه الى ١٣٨١٠٠٠
جنيه (لمصلحة الدائنين الأوربيين غالبا) . وبالنسبة لزيادة
مساحة الأراضى المزروعة ، فترجع جزئيا الى الترع الجديدة التى
حفرت أثناء حكم اسماعيل ، كما ترجع جزئيا الى زيادة الطلب
على القطن نتيجة للحرب الأهلية الأمريكية . أما زيادة الصادرات
فترجع كلها تقريبا الى زيادة صادرات القطن نتيجة هذه الزيادة
فى الطلب عليه . وعلى الرغم من انتهاء ظروف ارتفاع أسعار
القطن بانتهاء الحرب ، إلا أن الطلب عليه استمر فى ازدياد ، وفى
نهاية عهد اسماعيل ، بلغت قيمة الصادرات من القطن ما يقرب
من ٩ مليون جنيه سنويا فى مقابل ٢ مليون جنيه فى بداية
عهده . ومنذ ذلك الحين أصبح القطن يمثل المحصول الرئيسى
فى الاقتصاد المصرى ، وهو الذى مكن البلاد فى النهاية من تسديد
ديونها وتمويل تقدمها . . وقد تمثلت المساهمة التى قدمها
اسماعيل فى هذا المجال فى المشروعات العامة كانشاء السكك
الحديدية وأشغال الموانئ التى أمكن عن طريقها نقل القطن . كما
تمثلت فى تشجيع الاستثمارات الرأسمالية التى أتاحت تمويل

زراعة القطن ، وحلجه ، وكبسه ، وشحنه الخ . ولربما تكون الضرائب المصحفة التي فرضها على الفلاحين قد ساهمت بطريق غير مباشر في ارغام هؤلاء الفلاحين على تركيز جهودهم في زراعة هذا المحصول المرهق المدر للربح . ومع ذلك فإن هذا التركيز على زراعة القطن لم يقلل من انتاج المحاصيل الزراعية الأخرى ، فقد ارتفع متوسط الصادرات السنوية من القمح ، والفسول ، والشعير ، والذرة ، والأرز والسكر الى حوالى ٢٦ مليون جنيه تقريبا سنويا في نهاية حكم اسماعيل ، بعد أن كان يبلغ المليون جنيه تقريبا عند بداية هذا الحكم (٧) .

وتعتبر الزيادة التي طرأت على مساحة الأراضى الزراعية وعلى الانتاج الزراعى فى عهد اسماعيل ، مما يسوغ لمدى بعيد سياسته فى التنمية ، نظرا لأنها كانت الأساس الذى استردت به مصر مركزها الاقتصادى والمالى . وهذه الزيادات ، بالإضافة الى زيادة عدد السكان بنسبة ٣٠٪ فى المائة خلال حكمه ، تبدو بحيث تتعارض مع الروايات التى تردت عن اقفر الريف بسبب زيادة الضرائب والتجديد والسخره . الخ . على أنه من الناحية الأخرى يبدو أن نسبة كبيرة من الزيادة فى الأراضى المزروعة والانتاج الزراعى انما تعزى الى الاقطاعيات الملكية والأبعاديات الكثيرة الأخرى التى يملك أصحابها من وسائل استغلالها مالا يملكه صغار المزارعين . وهذا الاحتمال ينشأ من حقيقة أن نسبة الحيازات الكبيرة الى الصغيرة قد ازدادت خلال عهد اسماعيل بشكل ثابت ، فقد قدر (٨) أن مساحة الحيازات الصغيرة قد نقصت من ٣٧٥٠.٠٠٠ فدان الى ٣٤٢٥.٠٠٠ فدان ، بينما زادت مساحة الحيازات الكبيرة من ٦٣٦.٠٠٠ فدان الى ١٣٠٠.٠٠٠ فدان . وعلى أى حال ، فإن زيادة الانتاج الزراعى لم تكن ، على المدى القصير ، بذات فائدة للغالبية العظمى من سكان الريف ،

وانما كانت على حساب المزيد من كدحهم وكدهم . فلم تكن الواردات السنوية من السلع المصنعة البالغ قيمتها ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه فى نهاية عهد اسماعيل يستهلكها سوى فئة صغيرة من السكان تتمثل بدرجة كبيرة فى سكان المدن والأوربيين . وفيما عدا ذلك فان تزايد الصادرات الزراعية كان يهيء فرصة المقايضة لصالح الدائنين الأجانب .

ولقد كان هناك بعض التقدم الحقيقى والمفيد المتمثل فى التعليم الذى أغفله كل من سلفى اسماعيل . فبمعاونة الخبراء الأوربيين ، ومنهم السويسرى « دور بك » Dor Bey ، والانجليزى روجرز بيك Rogers Bey ، وضع نظام للتعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، واتخذت اجراءات تنفيذه . وللمرة الأولى ، دخل التعليم العلمانى ، جنبا الى جنب مع التعليم الدينى فى المدارس الابتدائية . وقد انتعشت البعثات التعليمية الى أوروبا ، كما اتخذت أول خطوة فى تعليم البنات . وفى نهاية عهد اسماعيل كانت ميزانية الدولة للتعليم تبلغ ١٥٠٠٠٠ سنويا فى وقت لم يكد يبدأ بعد فيه التعليم الحكومى فى انجلترا . وقد شجعت الحكومة الجهود التى تبذلها الأوقاف والارساليات الأوروبية فى حقل التعليم . وكان التشجيع بالنسبة للأخيرة يتمثل بصفة أساسية فى منحها الأراضى . وقد استأنفت المؤسسات التعليمية المختلفة التى أسسها محمد على نشاطها وهى مدارس الطب ، والطب البيطرى ، والحقوق ، والزراعة ، والحربية والبحرية . وهكذا فى حقل التعليم كما فى حقل المشروعات العامة ، قدمت ادارة اسماعيل شيئا لتزويد مصر بالبناء التحتى الضرورى لدولة حديثة .

ولسوف تتابع الفصول التالية مضاربات اسماعيل التجارية والمالية ، ومغامراته الافريقية ، ومفاوضاته الباهظة التكاليف مع القسطنطينية للحصول على الاستقلال . وسوف تصف كيف أنه

فى سعيه وراء هذه الأمور ، أخذ يسقط شيئاً فشيئاً فى الدين ،
وفى مخالف الممولين الأوربيين ثم سقط فى النهاية فى مخالف
الحكومات الأوربية ! ولسوف توضح كيف أن قصر نظر اسماعيل ،
وميل دائنيه الى السلب والنهب قد عجل من عملية التغلغل
الاستعماري الأوربي فى مصر التى بدأت مع غزو بوناپرت ،
وانتهت بالاحتلال البريطانى .

حواشى الفصل الخامس

Luci Duff Gardon, Letters from Egypt, pp. 208-9. (١)

Luci Duff Gordon, Last Letters from Egypt, pp. 108-9. (٢)

The Times (٣)

(٤) هذه التقديرات والتالية لها استقيت من مصادر مختلفة هي :

The Cave Report Parliamentary papers commons, 1876, LXXXIII,
Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt; Douin,
Règne du Khédive Ismail; Owen, Cotton and the Egyptian Economy;
Crabites, Ismbail, The Maligned Khedive ; Hamza, The public Debt
of Egypt ; Mulhall, article on Egyptian Finance in Contemporary Re-
view, London, October 1882; Marlowe, The Making of the Suez
Canal.

Owen, op. cit., p. 159. (٥)

Douin, op. cit., vol. II, p 362. (٦)

Owen, op. cit., p. 171. (٧)

Ibid., p. 148. (٨)

إسماعيل المضارب

اعتلى اسماعيل العرش فى سن الثانية والثلاثين بعد موت عمه سعيد فى يناير ١٨٦٣ . وكان فى ذلك الحين أكبر أبناء إبراهيم الأحياء وأكبر الذكور الأحياء من صلب محمد على المباشر . وعندما كان وليا للعهد ، حظى بسمعة ذهبية بين القناصل الأجانب . فقد ابتعد عن المؤامرات ، وكان يقضى وقته فى إدارة أملاكه إدارة اقتصادية بنجاح . وقد وصفه القنصل البريطانى العام بأنه « الشخص الوحيد فى أسرته التى يبدو أنه يملك شيئا من النظام فى شئونه الخاصة ، وأنه ليس مبذرا » (١) وقد كان سلوكه ، عندما كان يعمل وصيا على العرش أثناء غياب سعيد فى الخارج ، يتميز بالتبصر الشديد ، والنشاط والتوفيق ، (٢) وقد تأكد هذا الانطباع الطيب بالخطاب الذى ألقاه فى حفل الاستقبال الذى أقيم فى أعقاب اعتقاله العرش لكبار الموظفين والقناصل الأجانب ، فقد قال : « اننى موطن العزم ، حقا ، على تخصيص كل ما أوتيت من ثبات وهمة لترقية شئون القطر الملقاة تقاليد حكمه الى ، ولانماء

رخائه ، وبما أن أساس كل إدارة جيدة إنما هو النظام والاقتصاد
فى المالية ، فانى سأجعلهما نبراسى فى كل أعمالى ، وأعمل على
توطيد أركانهما بكل ما فى وسعى . ولكى أقدم مثالا صادقا للجميع ،
ودليلا محسوسا على ارادتى هذه الأكيدة ، فانى قد عزمت منذ
الآن ، على ترك النهج الذى سار عليه أسلافى ، وتقرير مرتب ثابت
لى ، لن أتجاوزه أبدا ، فأتمكن بذلك من تخصيص عموم إيرادات
القطر لانماء شثونه الزراعية وتحسينها . وانى قررت أيضا إلغاء
طريقة السخرة المشثومة التى اتبعتها الحكومة دائما فى أشغالها ،
والتى هى السبب الأهم ، بل الأوحى ، الحائل دون بلوغ القطر كل
ما هو جدير به من النجاح ، (٣) .

وفيما يبدو فان تأثير ذلك فى الحكومة البريطانية كان تأثيرا
طيبا جدا لصالح اسماعيل . ولذلك فعندما أبلغها كولكهون
بالمحاولات التى يبذلها القنصل الفرنسى العام بوفال Beauval
لاستعراض عضلاته أمام اسماعيل وتهديده بتنكيس العلم القنصلى
وانزال جنود البحارة . وذلك بسبب اعتداء مزعوم وقع على بحار
فرنسى على يد بعض الجنود المصريين ، جاءه الرد بأن « حكومة
صاحب الجلالة تود أن تسارع الى مساندة اسماعيل بكل همه وتأييده
بصفة خاصة فى معارضته لهذه المطالب المجحفة ، وتعرض عليه
مساعدة انجلترا الودية والأدبية فى توضيح هذا العسف والجور
للحكومة الفرنسية وغيرها من الحكومات » (٤) .

ولقد كان اسماعيل فوق كونه رجل أعمال ، مضاربا . ومن
سوء حظه وحظ مصر ، أن اعتلاء العرش قد تواءم مع ما كان
يبدو أنه أعظم فرصة للمضاربة فى ذلك الحين . فقد كانت الحرب
الأهلية الأمريكية دائرة ، وقد أغلقت موانئ تصدير القطن فى

(٣) آثرنا اثبات الترجمة المنقولة من (ملف ٥/١ عابدين) والمثبتة فى
كتاب : جندى ، تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ص ٥٧ ، بدلا من
صبرى ؛ المرجع المذكور ص ١٠٦ (المترجم) .

الجنوب . وبالتالي فقد ازداد الطلب بشكل لم يسبق له نظير على القطن المصري في الأسواق الأوروبية . فقد كان متوسط صادرات القطن الى انجلترا سنويا في عهد سعيد يبلغ نحو ٥٠٠.٠٠٠ قنطار، وكان متوسط سعرا الرطل في «ليفربول» يبلغ حوالى سبعة بنسات . فارتفع مقدار صادرات القطن الى انجلترا في سنة ١٨٦٢ - ١٨٦٣ الى ١.٢٠٠.٠٠٠ قنطار ، بمتوسط سعر ٢٢ بنسا للرطل . وفي سنة ١٨٣٦ - ١٨٦٤ بلغت الصادرات ١.٧٥٠.٠٠٠ قنطار بمتوسط سطر ٢٩ بنسا للرطل . وفي سنة ١٨٦٤ - ١٨٦٥ زادت المقادير المصدرة الى انجلترا الى ما يزيد على ٢.٠٠٠.٠٠٠ قنطار ، وان كان السعر قد نزل الى عشرين بنسا للرطل (٥) . ومن ثم فقد كانت هناك أموال وفيرة في مصر ، وأرصدة كثيرة متاحة ، ودخول كبيرة يمكن تحصيلها . ولذلك رأى اسماعيل أن الوقت ليس وقت انتهاج السياسات الاقتصادية الحكيمة ، وعقد العزم على الاستفادة من الظروف المشجعة ومن وجود الممولين والمضاربين الأوروبيين الذين تكاثروا في مصر ، في انتهاج سياسة طموحة في التوسع والانماء سواء فيما يتعلق بأملكه الخاصة أو أملاك الدولة .

ولقد كانت فكرة اسماعيل بوجه عام ، تقوم على تشجيع نخبة مختارة من الممولين الأوروبيين على الاشتراك مع الأثرياء المصريين ، بما فيهم هو نفسه ، في تكوين شركات تنمية ، تمنح ما يمكن أن يوصف بأنه امتيازات احتكارية . وفي مقابل هذه الامتيازات ، وفي مقابل عمولات تدفعها هذه الشركات في أوروبا لعدد من المديرين الأوروبيين بصفتهم الشخصية ، فإن اسماعيل سوف يكون لديه حساب مفتوح يمكن الاقتراض منه في البنوك والبيوت التجارية التي يسيطر عليها هؤلاء المدبرون ، ثم يقوم بتسديد هذه الأموال في الوقت المناسب من الأرباح التي سوف يحققها كمساهم فيما يتصل بقروضه الشخصية ، ومن الدخل المتزايد الذي سوف تحققه عمليات التنمية فيما يتصل بقروض الخزانة . (على الرغم

من الوعد الذي أعطاه في بداية حكمه ، فلم يحدث إطلاقاً أن وضع حداً فاصلاً بين ماله الخاصة ومالية الدولة ، وكانت كثير من مصروفاته الشخصية التي تتجاوز وتزيد على مرتبه الرمزي ، تأتي من مالية الدولة () . وفي نفس الوقت فقد كان يأمل أن تمكنه حصة الدولة من الأسهم ، فضلاً عن أسهمه الشخصية ، من السيطرة على أنشطة هذه الشركات . لذلك فإنه بهذه الطريقة ، أي طريقة الاستدانة من حساب مفتوح سوف يتجنب مواعيد الدفع الصارمة لكمبيالات الخزانة المحددة الأجل ، وضرورة الحصول على موافقة « الباب العالي » ، واحتمال رهن الإيرادات ، والتدخل الأجنبي بصفة عامة ، مما سوف يحدث في حالة عقد قرض أجنبي .

ولقد كان رجل اسماعيل الأمين ومستشاره الرئيسي في هذه الخطط هو نوبار بك ، وهو ابن أخ بوغوص يوسف ، الذي كان ناظراً للخارجية والتجارة في عهد محمد علي لسنين طويلة . وكان نوبار قد خدم طويلاً في الحكومة المصرية ، فقد عمل مترجماً في عهد محمد علي ثم كبيراً للمترجمين في عهد عباس . وتولى إدارة النقل بعض الوقت في عهد سعيد وأصبح فيما بعد سكرتيراً لسعيد الذي استخدمه في عدة مهام سرية . وفي عهد اسماعيل نال الباشوية وولى في أوقات مختلفة نظارة الأشغال العمومية ، ونظارة الخارجية والتجارة ونظارة العدل . وعلى الرغم من أنه كان يفقد حظوته من وقت لآخر ، كما تعرض للنفي في إحدى المرات ، إلا أنه في معظم عهد اسماعيل كان يتمتع بنفوذ عظيم .

في ذلك الحين تكونت أشهر شركتين من شركات التنمية وهما :
الشركة المصرية للتجارة

The Egyptian Trading and Commercial Company

والشركة المصرية للزراعة والصناعة Société Agricole et Industrielle
d'Egypte وقد تكونتا في الأشهر الأولى من عهد اسماعيل ، وكان

ومع ارتفاع أسعار القطن ، ومع المزيد والمزيد من زراعة القطن ، حققت الشركة نشاطا عظيما في البداية ولكن فيما بعد ، أى فى عام ١٨٦٥ ، عندما أخذت حالة رواج القطن فى الانكسار ، وجدت الشركة « التجارية » نفسها تواجه الصعوبات بسبب توسعها فى تقديم تسهيلات القروض بدرجة أكثر من اللازم ، فحلت الحكومة المصرية محلها فى ديونها مقابل سندات على الخزانة بفائدة ٧٪ (٧) . ولكن هذه المسألة أفادت فى ذلك الحين أغراض اسماعيل من حيث أنه أصبح فى استطاعته استخدام أوبنهايم ودرفيو والمديدين ، الأوروبيين الآخرين كمصدر للقروض ، فى مقابل المزايا التى عادت عليهم .

أما الشركة الزراعية فقد كان تاريخها أسوأ . فقد تأسست أصلا على يد مهندس نمساوى يدعى لوكوفيتش Lucovitch بغرض استيراد ماكينات الضخ وتأجيرها للمزارعين لأغراض الري ، خاصة رى القطن الذى كان فى حاجة شديدة الى المياه وقت انخفاض النيل فى الصيف . وعندما احتاج لوكوفيتش الى المال اتجه الى « أوبنهايم » و « درفيو » و « روسينير » Ruysenaers (القنصل الهولندى العام الذى كان له أصبح فى معظم العمليات المالية المريبة فى مصر فى ذلك الحين) ، وإلى مولين آخرين للحصول عليه . على أن هؤلاء المولدين قاموا ، بعلم اسماعيل وتغاضيه فيما يبدو ، بتغيير الغرض الأساسى للشركة الزراعية ، كما جرى بالنسبة للشركة التجارية وحولوها الى شركة للمضاربة فى عقارات المدن . وقد كان من الأسباب فى هذا التغيير أن درفيو وأصدقائه كان لديهم خطط لاستيراد ماكينات الري ، وكانوا يريدون التخلص من منافسة الشركة الزراعية . أما السبب الآخر فهو أنهم وجدوا من المناسب لهم « احتساب » الشركة الزراعية عن طريق استغلال سلطتهم فيها كمديرين ، وذلك بأن يشتروا من أنفسهم بصفتهم

الشخصية ، العقود التى حصلوا عليها بحكم صلاتهم بالوالى لأعمال البناء ، محققين بذلك أرباحا طائلة . وقد اضطر لوكوفيتش ، الذى كان فيما يبدو رجلا أميناً ، الى بيع حصته ، وأما الشركة الزراعية ، التى كانت تعتمد فى أرباحها كلية تقريبا على الدخل الناتج من العقود المبرمة مع نظارة الأشغال العامة والتى اشترتها بأسعار باهظة من مديريها أنفسهم التى منحت لهم أصلاً ، فسرعان ما وجدت نفسها تتعرض للصعوبات . ثم بلغت هذه الصعوبات ذروتها فى سنة ١٨٦٦ عندما انتقل نوبار ، الذى كان على علاقة خاصة بدرفيو وأصدقائه ، من نظارة الأشغال العامة الى نظارة الخارجية . وأخيراً فى عام ١٨٦٩ ، ونتيجة للضغط الدبلوماسى من جانب فرنسا وبريطانيا العظمى ، حلت الحكومة المصرية محل الشركة الزراعية فى جميع أسهمها بنصم يتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ (٨) ، وكما هو الحال بالنسبة للشركة التجارية ، كان على الحكومة المصرية ، أى على الفلاحين المصريين ، دفع ثمن حماقة اسماعيل وغش المديرين . ولكن ، وكما هو الحال أيضاً فى الشركة التجارية ، فإن غرض اسماعيل المباشر قد تحقق حيث أصبح قادراً على استخدام أوبنهايم ودرفيو وجماعتهم كمصادر للاقتراض مقابل الخدمات التى أدت لهم .

كانت المحاولة الثالثة من جانب اسماعيل لإنشاء الشركات ، أقل نجاحاً من وجهة نظره الخاصة ، نظراً لعجزه عن اجتذاب مزيد من رأس المال الأوروبى . وفى بداية عهده قام بإحياء الشركة المجيدية للسفن البخارية ، التى كانت قد ماتت واشترى سعيد أصولها . وأعطى امتيازاً مدته ثلاثون عاماً لشركة جديدة باسم « الشركة المصرية للملاحة البخارية » ، لتقوم بالملاحة تحت العلم المصرى فى البحر المتوسط والبحر الأحمر وفى النيل . وباع لهذه الشركة بشروط مناسبة السفن القديمة للشركة

المجيدة وبضمان فائدة قدرها ٦٪ على أسهم الشركة . ومع ذلك ،
فان الاكتتاب في أسهم الشركة لم يغطها تماما . وقد كان لادارة هذه
الشركة تاريخ في العجز والغش يماثل تاريخ « الشركة التجارية »
و « الشركة الزراعية » وفي عام ١٨٦٦ أعيد تكوينها تحت اسم
« الشركة العزيزية للسفن البخارية » وفي سنة ١٨٧٠ وافقت
الحكومة المصرية على أن تدفع ديونها وتشتري أسهمها على مدة سبع
سنوات ، وتدفع فائدة قدرها ٧٪ في الوقت نفسه . وكانت
التكاليف الاجمالية ٢٠٠.٠٠٠ر ١٥٠.٠٠٠ جنيه انجليزى (٩) . وقد تم
تشغيلها بعد ذلك تحت اسم « خطوط البريد الخديوية » . ونظرا
لقلة عدد مساهميها من الأجانب ، فان هذه العملية تمت بدون أن
يصاحبها ضغط دبلوماسى ، ولكن نتائجها بالنسبة لمصلحة حاملى
أسهمها لم تكن تقل عن نتائج « الشركة التجارية » و « الشركة
الزراعية » . وفي جميع هذه الحالات الثلاث ، كما رأينا - كوفىء
الغش ، وعوض القصور والعجز على حساب دافع الضرائب المصرى .
الذى لم ينل أية فائدة من عمليات هذه الشركات .

على أن أهم مضاربات اسماعيل ، وربما أفدحها من حيث
النتائج ، هى التى تتصل بشركة قناة السويس . فلقد كان اسماعيل
متلهفا على انتزاع القناة من يد ديليسبس ووضعها فى قبضته .
ولذلك وكخطوة أولى ، فقد اتفق مع ديليسبس ، فى بداية عهده ،
على شراء جميع الأسهم التى لم يتم الاكتتاب فيها (وهى التى كان
سعيد قد رفض شرائها) وكانت تبلغ ، بالاضافة الى ال ٦٤.٠٠٠ر
سهم التى اشتراها سعيد ، ١٧٧.٦٤٢ سهما عاديا من اجمالى أسهم
الشركة البالغ قدرها ٤٠٠.٠٠٠ر سهم . وبذلك أصبح اسماعيل ،
وبمعنى آخر الخزانة المصرية ، أكبر مساهم فى القناة . وكانت
الخطوة الثانية هى ازالة ما كان يعتبر ، بالنظر الى موقف بريطانيا ،
عقبين لا يمكن التغلب عليهما فى طريق الحصول على فرمان

السلطان ، وهما استخدام السخرة ومنح الشركة أراضي تزيد على ما يتطلبه إنشاء القناة وصيانتها - وقد تبع ذلك صراع طويل بين اسماعيل (الذى كان يمثل نوبار) وشركة القناة ، حاول فيه اسماعيل انتزاع السيطرة على القناة من ديليسبس ، وتعديل شروط الامتياز ، لازالة اعتراضات العثمانيين والبريطانيين ، ولكن ديليسبس نجح فى الافلات من الفخاخ التى نصبت له . وفى بداية عام ١٨٦٤ وافق الطرفان على تحكيم نابوليون الثالث بين الحكومة المصرية والشركة فيما يمكن أن تدفعه الحكومة المصرية من تعويض للشركة ، اذا تقرر ذلك ، مقابل اجراء تعديلات فى عقد الامتياز فيما يختص بالسخرة والأراضي الممنوحة للشركة بحيث يمكن الحصول على فرمان السلطان . وقد وافق اسماعيل على التحكيم تحت اعتقاد خاطئ بأن أصدقائه فى فرنسا ، وعلى رأسهم الدوق دى مورنى de Morney ، أخو نابليون الثالث غير الشقيق وغير الشرعى ، ورئيس الهيئة التشريعية ، وصاحب نفوذ عظيم - سوف يتمكنون من استخدام التحكيم فى خذلان ديليسبس والغاء البنود المعترض عليها فى عقد الامتياز بتكاليف غير باهظة للحكومة المصرية . ولكن ديليسبس ظل مسيطرا على الموقف تماما ، حتى جاءت نتيجة التحكيم لصالح الشركة . فقد نص الحكم الذى أصدره الامبراطور على ابطال اتفاق تقديم العمال ، واعادة ٦٠ ألف هكتار من مجموع ٨٠ ألف هكتار كانت قد منحت للشركة بمقتضى عقد الامتياز الى الحكومة المصرية ، وأن تدفع الحكومة المصرية تعويضا قدره ٨٤ مليون فرنك للشركة نظير فقدانها هذه الامتيازات . وقد كان مبلغ الـ ٨٤ مليونا من الفرنكات هذا يناهز قيمة الأسهم العادية التى تملكها الحكومة المصرية . ولربما كان ديليسبس يأمل فى أن يضطر اسماعيل الى التنازل عن أسهمه هذه للشركة وفاء للتعويض المحتوم به ١ .

وقد تلى ذلك مفاوضات استغرقت ثمانية عشر شهرا في القسطنطينية وباريس حول بعض المسائل التفصيلية ، انتهت بإبرام اتفاقيتين بين الحكومة المصرية والشركة ، بتعديل عقود الامتياز طبقا لشروط التحكيم ، وترتيب دفع التعويض والرصيد الذى كان ما يزال مستحقا على الأسهم . وبعد إبرام هاتين الاتفاقيتين مباشرة ، فى مارس ١٨٦٦ ، أصدر السلطان فرمان : وبذلك انتهت المعركة الدبلوماسية الطويلة بانتصار ديليسبس انتصارا تاما تقريبا ، بعد أكثر من عشر سنوات من الدسائس التى لا تنقطع ، والدعاية والتصرفات المالية المليئة بالتلاعب والغش والاحتيال . وعلى الرغم من أن الشركة قاومت شكليا ، التأييد الذى قدمه البريطانيون والعثمانيون لإعادة الأراضى والغاء السخرة ، إلا أن التعويض الذى حكم به مقابل سحب هذه الامتيازات كان أكثر قيمة من الامتيازات نفسها . فلم يكن لدى الشركة فى ذلك الوقت المال اللازم للاستفادة من الأراضى الزائدة على حاجتها ، وأما بخصوص السخرة ، فإن استخدام الأيدي العاملة لم يكن ليصبح أمرا عمليا ، عندما يصل الحفر الى مستوى المياه ويتطلب الأمر استخدام آلات الحفر والنزح والتطهير الباهظة الثمن . ولذلك فقد رحبت الشركة بمبلغ التعويض ، الذى كانت فى الحقيقة فى حاجة اليه لشراء هذه الأدوات !

ولقد أزال فرمان الذى أصدره السلطان كل الصعاب الدبلوماسية من طريق ديليسبس ، ولكن الصعاب المالية بقيت تلاحقه حتى انتهاء انشاء القنال فى ١٨٦٩ بل ولأعوام طويلة بعد ذلك . فقد ظلت الشركة تغطى بالكاد نفقات العمل ، وحتى عندما كانت القناة على وشك الانتهاء لم يكن شبح الافلاس قد ابتعد تماما . ولقد كانت المعونات التى قدمتها الحكومة المصرية هى التى حالت دون هذا الافلاس . ذلك أن اسماعيل الذى قبل الهزيمة فى المعركة مع ديليسبس للسيطرة على القنال ، والذى تأثر بالنفوذ الذى بدا أن

ديليسيبس يستطيع ممارسته على الحكومة الفرنسية ، لم يلبث أن عقد معه صفقة صامته يزوده بمقتضاها بمعظم ما يحتاج اليه فيما يتعلق بالقناة ، في مقابل استخدام ديليسبس نفوذه المفروض لدى الحكومة الفرنسية لتأييده في المفاوضات التي لا تنقطع والدسائس المتورط فيها اسماعيل في القسنطينية ، وقد كلفت هذه الترضيات الحكومة المصرية كثيرا من النفقات وساهمت ماديا في متاعب اسماعيل المالية المتزايدة .

ولقد ضارب اسماعيل أيضا في اقطاعياته الخاصة . وقد نجحت هذه المضاربات في البداية . فقد استفاد كل الفائدة من رواج القطن ، واستغل مركزه كوال في الحصول لقطنه على الأولوية في الرى وتسهيلات النقل بالسكك الحديدية والشحن وغيره ؛ وفي عام ١٨٦٣ - ١٨٦٤ ، بعد أن قضى وباء الطاعون البقرى على عدد كبير من الماشية في البلاد ، وهي التي كانت تستخدم في ادارة السواقي والحرث ، استورد لحسابه الخاص عددا كبيرا من المحارث ومضخات المياه البخارية ، بعضها لاستخدامه في اقطاعياته ، والبعض الآخر لبيعه من جديد . ولكن فيما بعد عندما انتهى رواج القطن ، أصبحت أعماله أقل نجاحا . وبعد أن اشترى أملاك أخيه مصطفى فاضل في مصر الوسطى ببعض أموال أحد القروض ، حاول أن يعوض أرباحه المتدهورة في القطن ، عن طريق تنمية زراعة القصب في هذه الأملاك . ولما كان القصب يحتاج الى المياه في الصيف فقد شق اسماعيل قناة جديدة طولها ١٩٠ ميلا ، هي ترعة الابراهيمية ، على حساب الدولة وباستخدام السخرة ، من أسيوط الى ببا ، لتزويد أملاكه في مصر الوسطى بالمياه الصيفية ، وهي الأملاك التي حصل عليها من شقيقه ومن آخرين . كما مد خطوط السكة الحديدية من القاهرة الى أسيوط ، لتهيئة وسائل النقل السريع لقصبه بصفة أساسية . وقد أقام تسعة عشر مصنعا لصنع

السكر وتكريره ، تم الانفاق عليها أساسا من الأموال التي حصل عليها من قروضه المختلفة . على أن الأماكن التي أقيمت فيها هذه المصانع اختيرت اختيارا سيئا ، كما أسىء بناؤها ، وتكلفت نفقات لا حصر لها . وقد أدى ذلك ، بالإضافة الى الشروط المحجفة التي تم على أساسها اقتراض الأموال اللازمة لتمويلها ، الى الغناء أية أرباح يمكن الحصول عليها من هذا التوسع العظيم في زراعة القصب . وقد أضاف استخدام السخرة بشكل مضطرب وتكاليف مد خطوط السكك الحديدية على حساب الدولة وانشاء القنال ، الكثير الى الأعباء التي كان اسماعيل يفرضها من قبل على الفلاحين المصريين ، في الوقت الذي أفاد الطلب على الآلات والأدوات اللازمة للمصانع عددا من المقاولين الأوروبيين فائدة كبيرة ، وحقق لهم أرباحا طائلة .

حواشي الفصل السادس

- (١) Colquhoun-Russell, 5.3.61, FO 78/1590.
- (٢) Ibid.
- (٣) Russell-Colquhoun, 19.3.63, FO 78*1753.
- (٤) Landes, Bankers add Pashas, p. 240.
- (٥) Colquhoun-Russell, 4.8.63, FO 78/1755.
- (٦) Landes, op. cit., p. 240.
- (٧) لمعرفة تفاصيل كافية عن مستقبل الشركة الزراعية انظر : Douin, op. cit., vol. I, pp. 241-47.
- (٨) Ibid., pp. 250-57.

إمبراطورية إسماعيل الأفريقية

بدأ بناء الامبراطورية المصرية فى افريقيا مع غزو السودان على يد محمد على سنة ١٨٢٠ . وقد كان الغرض من الغزو نزع ثروة السودان الى مصر ، بما فيها من أيد عاملة لتجنيدها فى الجيش المصرى وبيعها فى أسواق الرقيق الداخلية ، ومن ذهب ، وماشية ، وعاج ، وصمغ ، ومختلف المحاصيل الزراعية . وقد تأسس الحكم المصرى ، نتيجة لهذا الغزو ، فى معظم السودان الشمالى وتأسست مدينة الخرطوم عند ملتقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض لتكون عاصمة ادارية ، وقد أعطى السلطان العثمانى محمد على بمقتضى تسوية لندن ١٨٤١ حكم النوبة ، ودارفور ، وكردفان ، وسنار لمدة حياته ، على الرغم من أن هذه الأراضى لم تكن تعتبر اطلاقا جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وعلى الرغم من أن دارفور كان سلطنة مستقلة ولم تغزها القوات المصرية الا بعد ذلك بخمس وعشرين عاما . ثم استأجر محمد على بعد ذلك ، فى

عام ١٨٤٦ ، من السلطان ، ميناءى مصوع وسواكن الواقعين على البحر الأحمر ، واللذين كانا يكونان جزءا من باشوية الحجاز العثمانية . ولكن فى عام ١٨٤٩ عند اعتلاء عباس العرش ، عاد هذان الميناءان مرة أخرى الى الحكم العثمانى المباشر لعدم تجديد استئجارهما .

على أن غزو السودان لم يحقق لمحمد على من الناحية الاقتصادية ، النتائج التى كان يصبو اليها . فقد كانت نتائج الذهب مخيبة للآمال ، كما لم يحدث تطور كبير فى الزراعة ، نظرا لطبيعة الأرض والمناخ من جهة ، ولطبيعة السودانين الذين كانوا أقل قابلية للتعليم وأقل جدا ونشاطا من الفلاحين المصريين من جهة أخرى . كما أن تجنيد السودانين فى الجيش المصرى لم يكن ناجحا تماما . وقد استطاع السودان بوجه عام أن يغطى نفقاته مع استخدام الشدة فى جمع الضرائب ، ولكنه لم يكن مصدرا لأى ربح .

أما من الناحية العسكرية ، فإن الادارة المصرية فى عهد محمد على لم تنجح فى مد حكمها بعيدا فيما وراء الأقاليم العربية الرئيسية فى شمال ووسط السودان ، التى احتلت ووضعت فيها الحاميات أثناء حملات الفتح الأولى . وفى الغرب ظلت سلطنة دارفور مستقلة . وفى الشرق أدى التقدم داخل اقليمى تاكا (كسلا) والفونج Fung الى تورط المصريين فى اشتباكات مستمرة مع الأحباش على طول المنطقة المتسدة من البحر الأحمر الى نهر السوبات ، والتى تبلغ سبعمائة ميل . وهى منطقة حدود لم تكن محددة ولم تحكمها تعاقدات بين الحبشة والسودان . أما فى الجنوب ، فإن صعوبة الملاحة فى منطقة المستنقعات التى تغص بالنباتات فى منطقة أعالي النيل ، وعداء القبائل التى تعيش على جانبى النهر ، قد أوقف امتداد النفوذ المصرى الى الأراضى المجهولة الواقعة فى

أواسط أفريقيا والتي كانت تمثل المستودع الكبير للقوة البشرية والأفيال ، الذي كان يغذى تجارة الرقيق والعاج .

وقد كانت هذه التجارة تقوم على يد العرب وبعض الأجانب الذين استقروا في شمال السودان ، وبنوا المحطات التجارية ، وكونوا جيوشا خاصة ، واحتفظوا بأساطيل من القوارب ، ونظموا عمليات صيد الرقيق والأفيال ، وكانوا يعيشون في مناطق أعالي النيل وبحر الغزال كطبقة مستقلة من البارونات اللصوص . وعندما كان هؤلاء ينفذون الى الجنوب ناحية البحيرات العظمى ، كانوا يجدون أنفسهم في تنافس مع تجار آخرين من العرب يقومون بنفس النشاط ، في المنطقة من « مومباسا » الى « زنبار » على الساحل الأفريقي الشرقي . وقد كانت تجارتنا الرقيق والعاج تمضيان جنباً الى جنب على الدوام . ذلك أن أحدهما لم يكن يحقق ربحاً دون الآخر . وحين أخذت أوروبا ، وخصوصاً بريطانيا ، تبدي معارضتها لتجارة الرقيق ، أصبح الاتجار في العاج ستارا للاتجار في الرقيق . وكانت السلطات المصرية تغض الطرف عن تجارة الرقيق على الرغم من أنها لم تكن متورطة فيها بشكل مباشر . لقد كان هناك سوق داخلي عظيم للرقيق الأسود في كل من شمال السودان ومصر . وكان هناك أيضا سوق كبير للتصدير في شبه الجزيرة العربية وفي معظم بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وكان يمثل مصدرا رئيسيا للدخل ، نظرا لأن قدرة السودان الضريبية كانت تنبع بدرجة كبيرة اما من استخدام الرقيق أو من الاتجار فيه . وكان مصدرا رئيسيا للربح لمعظم السادة الكبار في شمال السودان الذين كانت الحكومة المصرية تعتمد على نواياهم الطيبة .

وقد ضعف اهتمام مصر بالسودان في عهدى عباس وسعيد . وبالنسبة لسعيد فقد فكر بعد زيارته للسودان في شتاء ١٨٥٦ - ١٨٥٧ في التخلي عنه كلية ، ولكنه عدل عن ذلك . واستجابة لرأى

الدول الكبرى ، التي كانت قد استمالت السلطان فى عام ١٨٥٧ (على الورق) لتحريم تجارة الرقيق فى الممتلكات العثمانية ، فقد بذل بعض المحاولات لقمع تجارة الرقيق فى السودان عن طريق إقامة نقاط مراقبة فى فاشودة على النيل الأبيض .

أما اسماعيل فقد كانت تراوده أفكار عريضة عن امتداد وتطوير الممتلكات المصرية فى السودان ، وطموح واع الى تكوين امبراطورية مصرية فى أفريقيا تخلف تلك التى فقدتها محمد على فى آسيا منذ عشرين عاما مضت . وكانت استراتيجيته الكبرى تبدو على النحو الآتى تقريبا :

١ - الوصول الى خط حدود قصير مع الحبشة يمكن الدفاع عنه ، وذلك عن طريق احتلال الهضاب المنخفضة بين نهر السوياط والبحر الأحمر ، ثم وفى نفس الوقت اخضاع القبائل التى تقطن هذه المناطق ، والتى كانت فى معظمها قبائل مسلمة للحكم المصرى ، لتكون بمثابة حاجز بين السودان الأصلى وبين السكان الذين يقطنون مرتفعات الحبشة الوسطى ، والذين كانوا مسيحيين فى معظمهم .

٢ - ضم منابع النيل الأزرق فى بحيرة تانا الى الأراضى المصرية .

٣ - فصل الحبشة عن البحر ، والسيطرة على تجارتها البحرية ، عن طريق احتلال ساحل البحر الأحمر والأراضى الداخلية المجاورة له بين مصوع ومضيق باب المندب من جهة ، وتلك الواقعة على خليج عدن بين مضيق باب المندب ورأس غردفوى Guardafui من جهة أخرى .

٤ - مد الحكم المصرى بصفة فعالة جنوبا من النيل الأبيض الى البحيرات العظمى بهدف ضم حوض النيل بأكمله داخل الأراضى المصرية .

٥ - فتح طريق آخر مختصر إلى البحيرات العظمى عن طريق احتلال الساحل الصومالى والأراضى الداخلية التى تقع جنوب غردفوى حتى نهر « جوبا » Juba ، وإنشاء طريق بين المحيط الهندى والبحيرات العظمى تحت السيطرة المصرية ، لإكمال الحلقة حول الحبشة وتحاشى الاعتماد فقط على طريق النيل الطويل الملىء بالأخطار بين مصر والبحيرات العظمى .

٦ - حماية طريق النيل الطويل من جهة الغرب عن طريق سيطرة الحكم المصرى على بحر الغزال ودارفور .

وعلى الرغم من أن الامكانيات الادارية والعسكرية والمالية التى كانت تحت تصرف اسماعيل ، لم تكن فى أى وقت من الأوقات قادرة على تحقيق هذا البرنامج التوسعى بشكل فعال والاستمرار فيه ، إلا أن البرنامج مع ذلك لم يبق كله فى حيز الخيال ، ولم يكن الباعث عليه فقط جنون العظمة .

فلقد كانت الحبشة على الدوام جارا مشاغبا لمصر . وعندما اعتلى اسماعيل العرش كانت هذه البلاد تقع تحت حكم الامبراطور « تيودور » Theodore ، الذى كانت أطماعه ترمى الى امتداد حكم الحبشة الى جميع أراضى السودان الواقعة شرقى النيل . ولما كانت الحبشة بالنسبة لمصر تمثل ما تمثله الحدود الشمالية الغربية بالنسبة للهند ، فلم يكن غريبا لذلك أن تحاول اتباع نفس سياسة الاحتواء .

وعلى المناطق الساحلية بين مصوع ورأس غردفوى ، كانت هناك أطماع توسعية أخرى يجب وضعها فى الاعتبار . ذلك أن توقع افتتاح قناة السويس فى القريب العناجل ، ونمو المصالح الأوربية والمستعمرات حول المحيط الهندى ، كان يعنى أن البحر الأحمر سوف يصبح قريبا طريقا دوليا على جانب عظيم من الأهمية .

وقد حرص الفرنسيون على الحصول على موطىء قدم لهم هناك فى شكل موانئ للفحم ومحطات لتموين سفنهم بالفحم ، وذلك لموازنة الزعامة البريطانية التى تحققت بالاستيلاء على عدن . بينما عمل البريطانيون على الحفاظ على زعامتهم باحتلال جزيرة بريم Perim فى باب المندب سنة ١٨٥٧ . واذا ما تأسست المحطات الأوروبية على هذا الساحل ، فان التجارة الخارجية مع الحبشة سوف تتم عن طريقها ، وسينمو النفوذ الأوروبى فى الحبشة بما قد يستخدم جيدا للتآمر والضغط ضد مصر .

أما ألباج اسماعيل بالنسبة للبحيرات العظمى ، فقد كانت مما يمكن ادراكه بسهولة . فنظرا لما كان واضحا من أن عمليات كشف أفريقيا الوسطى وفتح مغاليقها ، وهى التى كانت مستمرة فى ذلك الحين ، سوف تسفر عن ضم المناطق المحيطة بالبحيرات العظمى الى احدى الدول الكبرى أو الى غيرها ، فقد كان من المعقول بالنسبة لاسماعيل أن يرى لمصر الحق الأول والضرورة الأولى فى امتلاك منابع النهر التى يعتمد اقتصاد مصر بل وجودها عليها . وفى المناخ الدولى السائد فى ذلك الوقت ، فان الانسان لا يكون فى حاجة الى الشك بغير حق فى أن امتلاك هذه منابع بواسطة احدى الدول الكبرى سوف يستخدم من جانب هذه الدولة لممارسة الضغط على مصر . وفى هذا الضوء فان محاولة اسماعيل فتح مدخل آخر الى البحيرات العظمى عن طريق الساحل الشرقى وتأمين طريق احتلال دارفور ، تكون من الأمور التى يمكن فهمها بسهولة أيضا .

ونظرا لضعف مصر من الناحية المادية ، فان تلك الاستراتيجية الكبرى لم يكن من الممكن الاقدام على تنفيذها بشئ من الأمل فى النجاح الا بعد احراز رضا بريطانيا . فلقد كان البريطانيون يسيطرون على البحر الأحمر وعلى خليج عدن ، كما كانوا يسيطرون

أيضا على مداخل البحيرات العظمى من جهة المحيط الهندي عن طريق
زنبار التي كانت تحت حمايتهم الفعلية . ونظرا لأن أحده
اهتمامات بريطانيا الرئيسية في المنطقة في ذلك الوقت هو قمع
تجارة الرقيق ، فقد عزم اسماعيل على شراء رضا بريطانيا بالتعاون
معه في هذا القمع . بيد أنه على الرغم من حقيقة أن اسماعيل قد
بذل جهودا حقيقية وباهظة الثمن بالنسبة لمصر ، في سبيل قمع
تجارة الرقيق في مصر ذاتها ، وفي السودان ، وفي البحر الأحمر ،
إلا أن رضا بريطانيا لم يعبر عن نفسه إلا في أضيق الحدود .
وترجع تحفظات البريطانيين إلى جملة أسباب . أولا ، الاعتقاد الذي
كان له ما يبرره ، بأن موارد مصر لم تكن بالدرجة الكافية لمساندة
خطط اسماعيل في بناء امبراطوريته . ثانيا ، المعارضة ، التي كانت
وراءها الجمعيات التبشيرية ، في تشجيع الاستعمار الاسلامي
والتبشير الاسلامي في منطقة البحيرات العظمى ، حيث كانت تستقر
من قبل البعثات المسيحية . ثالثا ، رفض رؤية مصر وهي تعتدى
على أراضي سلطان زنبار . رابعا ، الاعتراض ، الذي كانت وراءه
حكومة الهند ، على ابعاد الحبشة عن التجارة البريطانية - الهندية
التي تمر بموانئ الساحل الافريقي لخليج عدن (وقد انتهى هذا
الاعتراض فيما بعد عندما وجد من المرغوب فيه الاعتراف بالسلطة
المصرية على هذا الساحل كوسيلة لمنع الدول الكبرى الأخرى من
تأسيس نفوذها هناك) . كذلك كان هناك بعض الشك ، الذي
كانت وراءه أساسا جمعيات محاربة الرقيق ، في اخلاص وفاعلية
جهود اسماعيل في اخماد الرقيق . على أنه لا يبدو أن هناك ما يدعو
إلى شك بعض الكتاب (وعلى سبيل المثال صبرى) الذين يرون أن
امتناع بريطانيا عن منح اسماعيل تأييدها القلبي إنما يعود إلى
وجود مخططات توسعية بريطانية في وسط افريقيا . فإن هذه
المخططات لم تظهر إلى الوجود إلا بعد أن اضطلعت بريطانيا بمسئولية

الدفاع عن مصر وإدارتها ، وعندما أصبحت مهمة ، لنفس الأسباب التي كانت لدى اسماعيل ، بمنع أية دولة كبرى من الوجود حول منابع النيل .

ويمكن معالجة مغامرات اسماعيل الافريقية بطريقة أفضل تحت عنوانين رئيسيين .

١ - الحبشة والبحر الأحمر وسواحل الصومال .

٢ - أعالي النيل .

(١ - الحبشة والبحر الأحمر وسواحل الصومال)

ظلت أراضي الحبشة الجبلية الشاسعة غير المحددة لمدة طويلة موضع اهتمام الدول الأوروبية سواء من وجهة النظر التبشيرية أو من وجهة النظر التجارية . وقد كان وجود حضارة مسيحية قديمة في قلب افريقيا تحيط بها القبائل الاسلامية والوثنية ، مما أثار روح الفروسية التي كانت لاتزال قائمة في أوروبا المسيحية ، وقدم أساسا مناسباً للنشاط التبشيري ، سواء من جانب الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، أو من جانب الكنيسة البروتستانتية منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريبا . ولذلك كان القناصل الأوروبيون الذين تناوبوا على الحبشة يركزون اهتمامهم بصفة رئيسية على رعاية الجماعات التبشيرية مع استكشاف آفاق التجارة ومحاولة تطويرها .

وقد كانت السلطة في الحبشة موزعة عادة بين ثلاثة أو أكثر من الزعماء المحليين الأقوياء الذين يتنازعونها فيما بينهم ، ومن وقت لآخر كان أحد هؤلاء الزعماء يتمكن من فرض سيادته على الآخرين بصفة مؤقتة فينظر اليه بوصفه ملكا على الحبشة . وكانت هذه الوحدة المؤقتة والدورية تصطبغ عادة بمرحلة من التوسع

على حساب جيران الحبشة المسلمين والوثنيين ، ثم تليها مرحلة أخرى من الانكماش تحت ضغط هؤلاء الجيران عندما تنقسم الحبشة مرة أخرى ، ومن هنا ، وبسبب هذه الحروب المستوطنة على الحدود كانت هناك حركة دائمة من المد والجزر تحيط بحدود الحبشة الطويلة غير المحددة .

وفي سنة ١٨٢٠ حذر هنرى سالت Henry Salt ، القنصل البريطانى العام فى مصر ، والذي كان من قبل قنصلا فى الحبشة ، محمد على من أية محاولة لغزو الحبشة أثناء غزوه للسودان . وقد استجاب محمد على لهذا التحذير ، ولكن الاحتلال المصرى للسودان أدى الى حالة دائمة من التوتر بين مصر والحبشة على طول الحدود المتنازع عليها .

وقد سبب استئجار محمد على لمصوع فى عام ١٨٤٦ بعض الازعاج لكل من لندن وباريس ، نظرا لأن مصوع كانت الميناء الرئيسى للدخول الى الحبشة والخروج منها ، ولأن احتلال مصر لها يمكن أن يستخدم كنقطة ارتكاز لانتهاك أراضي الحبشة ووسيلة لتعويق التجارة الأوروبية ووسائل الاتصال الأخرى . ومن المحتمل أنه كان نتيجة لهذا الاستئجار ، ولو أن أمده انتهى ولم يجدد سنة ١٨٤٩ ، أن عينت الحكومة البريطانية فى ١٨٤٨ قنصلا لها فى الحبشة كانت مهمته الرئيسية تطوير التجارة البريطانية . وقد ألح هذا القنصل « بلاودن » Plowden ، وكان يقيم عادة فى مصوع ، على حكومة صاحب الجلالة بضرورة حصول الحبشة على أى منفذ على البحر اذا أريد تطوير التجارة مع أوروبا . وكان السلطان العثمانى يدعى حق السيادة على جميع الساحل من سواكن الى رأس « غردفوى » . وقد قاوم بلاودن هذا الادعاء وحاول اغراء حكومة صاحب الجلالة على أن تحذو حذوه فى مقاومة هذا الادعاء فى القسطنطينية . وكان يسانده القنصل الفرنسى الذى كتب الى

حكومته عدة مرات في هذا الشأن . على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية لم تكن أى منهما على استعداد في ذلك الحين لمحاكاة السيادة العثمانية على منطقة الساحل . وربما كان السبب في ذلك يرجع الى ادراكهما أن هذه السيادة انمسا هي حائل دون اطلاق المنافسة بين القوى الأوروبية جميعها . وقد كانت هذه السياسة ، بصورة مصغرة ، هي نفس السياسة التي كانت تنتهجها القوى الأوروبية تجاه الممتلكات العثمانية الأخرى ، كذلك فقد تدخل « بلاودن » والقنصل الفرنسي بنجاح أكثر ، لصالح بعثة كاثوليكية رومانية تقيم مع السكان المسيحيين في اقليم « بوجوس » Bogos الذي كان يضم « كيرين » Keren ، التي يطالب بها المصريون ، حين أغاروا عليها من السودان سنة ١٨٥٤ . وقد أسفر تدخلهما عن انسحاب المصريين ودفع فدية الى السكان .

وكان بلاودن يؤيد قيام سلطة مركزية في الحبشة تستطيع توفير الأمن الداخلى وتعمل بفاعلية أكثر على تحقيق مطامع الحبشة في الوصول الى منفذ على البحر . ومنذ عام ١٨٥٢ تقريبا كان واضحا أن مثل هذه السلطة المركزية في سبيلها الى الوجود . ذلك ان كاسا Kassa وهو جندي محظوظ من جنوب الحبشة ، كان في طريقه الى تنصيب نفسه سييدا على جميع أنحاء الحبشة ، عبر سلسلة من المعارك مع منافسيه من الزعماء المحليين . وفي فبراير ١٨٥٥ تم تنويجه على الحبشة تحت اسم « تيودور » Theodore

على أن « تيودور » هذا لم يلبث أن أثبت أنه طاغية غريب الأطوار . فحين فشلت محاولاته في الحصول على تأييد بريطانيا وفرنسا لأطماعه التوسعية ، التي لم تكن تشمل فقط الوصول الى منفذ على البحر ، بل وامتلاك كل الأراضي السودانية شرقى النيل ، ألقى القبض على القنصل البريطانى كامرون Cameron ، الذى خلف بلاودن ، ومعه بعض أعضاء الارساليات البريطانية ، كما

اعتقل « راسام » Rassam ، وهو مبعوث أرسل اليه للتفاوض معه حول اطلاق سراح كامبيرون ، وقد اضطرت هذه الأعمال حكومة صاحب الجلالة الى أن تتخذ مكرهة قرارا بإرسال قوة بريطانية الى الحبشة للافراج عن الأسرى ووضع نهاية لحكم « تيودور » .

فى ذلك الحين كان أقرب مدخل ساحلى الى الحبشة ، عن طريق مصوع ، قد وقع فى أيدي المصريين مرة أخرى كنتيجة لفرمان ١٨٦٦ الذى ألحق بمصر قائمقاميتى مصوع وسواكن ، ولما كان مركز مصر فى السودان والبحر الأحمر يتهدده على الدوام وجود دولة قوية فى الحبشة ، لذلك كان اسماعيل شديد الرغبة فى الاشتراك مع بريطانيا فى غزو هذا القطر . كما كان أيضا شديد الحرص على تجنب « وجود بريطانى مستديم » على ساحل البحر الأحمر ، وربما فى الحبشة أيضا ، وهو ما كان يخشى حدوثه اذا كانت الحملة بريطانية خالصة ضد تيودور . على أن حكومة صاحب الجلالة ، على الرغم من أنها كانت فى حاجة الى استخدام القاعدة المصرية فى مصوع ، وقفت بصلافة ضد أى تحالف مع مصر ، وذلك لأسباب يرجع بعضها الى أن هذا التحالف من شأنه أن يكتل الشعور المسيحى فى الحبشة ضد الغزو ، كما يرجع البعض الآخر الى أنها وان كانت عازمة على خلع تيودور ، الا أنه لم تكن لديها أية نية لمساندة الأطماع التوسعية المصرية على حساب الحبشة .

وبينما كانت تجرى مفاوضات دقيقة للحصول على تعاون المصريين السلبى دون التورط فى مسئولية الارتباط بدولة اسلامية حليفة ، نزلت قوة بريطانية - هندية مكونة من حوالى ١٤ ألف جندي تحت قيادة سير « روبرت نابير Robert Napier (الذى أصبح فيما بعد اللورد نابير أوف مجدلا) فى مصوع فى نهاية عام ١٨٦٧ . وفى نهاية يناير ١٨٦٨ شرعت فى غزو الحبشة . ولم يلبث قدوم القوة البريطانية أن عجل بظهور المآرب البعيدة الكامنة داخل الحبشة ، فقد ذاب مؤيدو « تيودور » بينما كانت

القوة البريطانية تشق طريقها . وفى نهاية مارس وصلت حملة « ناير » ، دون أن تضطر الى خوض أية معركة ، الى قلعة المجدلا ، حيث كان « تيودور » يتخذ لنفسه مركزا دفاعيا مع أنصاره الباقين القلائل ومع أسراه أو رهائنه الأوروبيين . وبعد مفاوضات مضطربة لاطلاق سراح الأسرى ، شن البريطانيون هجومهم يوم ٩ أبريل ، وأنزلوا الهزيمة بالأحباش ، وقتل « تيودور » ، وسقطت قلعة مجدلا . وفى نهاية أبريل ، وبعد أن تم انقاذ الأسرى وتدمير القلعة ، كانت الحملة البريطانية فى طريقها عائدة الى الساحل . وفى خلال عدة أسابيع قليلة أخرى أقلعت من مصوع ، تاركة الحبشة فى حالة حرب أهلية . ولم تلبث هذه الحرب الأهلية أن أسفرت فى النهاية عن انتصار « الراس تيجر » Tigre الذى كان « ناير » قد اخترق أراضيه فى شمال الحبشة فى ذهابه وإيابه ، وأصبح سيدا على جميع أراضى الحبشة ، ثم توج ملكا فى يناير ١٨٧٢ ، تحت اسم الملك يوحنا . ومع أن « ناير » فى ذلك الحين كان حريصا على تفادى الوقوف الى جانب أى طرف فى المعارك الشديدة التى كانت قد بدأت مع توقع سقوط تيودور ، الا أن « الراس تيجر » الذى كان شديد الرغبة فى الحصول على رضا الانجليز كضمان له ضد مصر ، انطلق يبذر بذور العلاقات الودية مع « ناير » .

وقد استمر التوسع المصرى فى همة ونشاط فى البحر الأحمر وخليج عدن منذ ١٨٦٦ فصاعدا ، بعد أن أصبح لمصر بحصولها على مصوع وسواكن موطئ قدم فى تلك المنطقة . وتأسست محافظة مصرية فى منطقة الساحل الشرقى لافريقيا من السويس الى رأس غردفوى . وأرسل أسطول مصرى يطوف فى البحر الأحمر وخليج عدن . وفى سنة ١٨٧٠ أعلنت الحكومة المصرية رسميا أنها تعتبر منطقة مصوع وسواكن وملحقاتهما تشمل الخط الساحلى الافريقى كله بين السويس ورأس غردفوى (١) .

وكانت هناك عدة عوامل متحالفة قد دعت حكومة صاحب الجلالة لتقبل هذا الادعاء بطيب خاطر . فقد كانت هي ذاتها تحتل عدن (منذ ١٨٢٨) وبريم (منذ ١٨٥٧) . وكانت مصالحتها الرئيسية على هذا الساحل تقوم على منع تأسيس قواعد منافسة على يد قوى أوروبية أخرى ، وإخماد تجارة الرقيق التي كانت تتم بتصدير الرقيق من الحبشة عن طريق موانئ هذا الساحل ، وتسهيل التجارة بين عدن والحبشة عن طريق بربرة . وكانت كل هذه الأغراض مما يمكن تحقيقه دون تكاليف كثيرة أو متاعب ، إذا كان هذا الساحل في يد دولة صديقة وضعيفة مثل مصر !

وكانت قد جرت محاولات أوروبية عديدة للاستيلاء على مواقع على هذا الساحل منذ احتلال بريطانيا لعدن ، وبعد التحسن الذي أدخل على السفن البخارية ، وارتفاع أهمية طريق البحر الأحمر مع احتمالات شق قناة السويس . ففي ١٨٤٠ حصلت جمعية « نانت بورديلز » الفرنسية Société Nantes-Bordelaise بطريق الشراء من أحد المشايخ المحليين على ملكية ميناء « عيد » ، بين مصوع وبوغاز باب المندب . . . وكان الغرض الظاهري لهذا الشراء ، وهو ما لم ينفذ قط ، نمو التجارة بين فرنسا والحبشة . وفي نفس الوقت تقريبا ، قام المقيم البريطاني في عدن ، الذي أزعجه هذا النشاط الفرنسي ، بعقد اتفاقية مع سلطان « تاجوره » على الساحل الأفريقي لخليج عدن ، تقضى باستخدام الميناء لأغراض التجارة مع الحبشة ، وباستئجار جزر « موشة » في خليج « تاجورة » . وبعد سنوات قليلة أبرم البريطانيون اتفاقية مماثلة مع حاكم « زيلع » ، على خليج عدن شرقي « تاجورة » ، وتقضى باستئجار جزيرة « أوبات » Aubat ولكن لم تستغل أي من هذين الجزيرتين . وفي سنة ١٨٦٢ قام قائد السفينة الحربية الفرنسية سوم Somme ، التي أرسلت الى المنطقة للانتقام لمقتل القنصل الفرنسي في عدن « لامبير »

Lambert ، الذى اغتـالـه بعض رجال القبائل على الساحل
الافريقى - بإبرام معاهدة مع أحد الشيوخ المحليين تقضى بحصول
فرنسا على « أوبوك » UDOK ، على خليج « تاجورة » وفى سنة
١٨٦٨ - ٦٩ أبرمت شركة تجارية فرنسية عقدا بشراء الشيخ
سعيد ، وحاولت احتلالها ، وهى تقع على الطرف الجنوبى الغربى
لشبه الجزيرة العربية ، وتطل على بوغاز باب المندب وعلى جزيرة
بريم التى تحتلها بريطانيا ، على أن هذه المحاولات لم تلبث أن
أحبطها الباب العالى ، بإيعاز من حكومة صاحب الجلالة ، حين أرسل
قوات من اليمن لاحتلال الاقليم ، وفى سنة ١٨٧٠ اشترت شركة
ملاحية ايطالية من أحد الحكام المحليين بقعة على خليج « عصب » ،
على الساحل الافريقى للبحر الأحمر ، وتبعد قليلا شمال بوغاز باب
المندب .

على أن جميع عقود الشراء أو الاستئجار التى أبرمت لم تنل
أى منها اعترافا من جانب الباب العالى أو من جانب الحكومة المصرية
التي تمسكت ، منذ عام ١٨٦٦ ، بأن جميع الأراضى المذكورة ، انما
تقع تحت السيادة العثمانية والادارة المصرية ، وبالتالي لا يمكن
التصرف فى ملكيتها بواسطة الشيوخ المحليين ، ومنذ عام ١٨٧٠
فصاعدا اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات لزيادة فاعلية ادارتها
عن طريق وضع الحاميات والتوفيق بين القبائل على طول المنطقة
الساحلية بين مصوع ورأس جردفوى . وفى سنة ١٨٧٣ أدى
الاحتلال المصرى لبربرة الى وقوف مصر مباشرة فى مواجهة البريطانيين
فى عدن !

ولقد كانت « بربرة » هى الميناء الرئيسى على الساحل
الصومالى والمستودع الكبير للتجارة مع اقليم « هرر » شرقى
الحبشة ، وكانت تقع فى مواجهة « عدن » تقريبا ، التى كانت تعتمد
فى تموينها من اللحوم على الحبشة عبر « بربرة » . وقد اعتاد المقيم

البريطاني في عدن ارسال سفينة حربية الى بربرة أثناء انعقاد السوق السنوي الكبير ، لاقرار السلام بين القبائل وكبح أي محاولة لشحن الرقيق . وفي سنة ١٨٥٤ ، وبعد اغتيال ضابط بحري بريطاني ، كان قد أرسل هناك في بعثة تتصل بتجارة الرقيق ، على يد رجال القبائل المحليين ، حوصرت بربره لعدة شهور . وقد جرى بعض الجدل حول تعيين مقيم بريطاني هناك ، ولكن لم يتم تنفيذ ذلك . على أن البريطانيين في عدن أبدوا بعدها اهتماما خاصا ببربرة . وقد نجح احتلال المصريين لبربرة في إثارة أهمية مركز هذا الجزء من الساحل في ذهن الحكومة البريطانية . وفي نفس هذا الوقت تقريبا ، تلقت حكومة صاحب الجلالة معلومات بأن الحكومة الفرنسية تعتبر الاحتلال المصري جزءا من مؤامرة انجليزية - مصرية لضم الساحل الشرقي لافريقيا برمتها ، وأنها تفكر في ارسال حملة عسكرية لتنشيط امتيازها في «أوبوك» (٢) . وقد اقترح اسماعيل علي « فيفيان » Vivian ، القائم بأعمال القنصل البريطاني العام في مصر ، أن تعترف حكومة صاحب الجلالة بالسيادة المصرية ، تحت الولاية العثمانية ، على السواحل الافريقية للبحر الأحمر وخليج عدن ، وبذلك تنكر صحة جميع عقود الامتياز الاقليمية التي حصلت عليها القوى الأوروبية في المنطقة على يد المشايخ المحليين (٣) . وقد أوصى السير « هنري اليوت » Henry Elliot سفير بريطانيا في القسطنطينية، بقبول هذا الاقتراح كوسيلة لابعاد النفوذ الأجنبي عن المنطقة من جهة ، ولاحكام الرقابة على تجارة الرقيق من جهة أخرى (٤) . الا أن حكومة صاحب الجلالة رفضت ذلك على أساس أن الاعتراف بالسيادة العثمانية ربما يثير مسألة ملكية بريطانيا لعدن ، فضلا عن أن تنازل البريطانيين عن عقود امتيازاتهم لن يؤدي تلقائيا الى تنازل الفرنسيين والايطاليين عن عقود امتيازاتهم لن يؤدي تلقائيا الى تنازل الفرنسيين والايطاليين عن توقف تنفيذ مشروع الحملة الفرنسية على « أوبوك » ، ولم تجر

أية محاولة ، سواء من جانب البريطانيين أو الفرنسيين أو الايطاليين « لتنشيط » الامتيازات الأخرى . ومع أن حكومة صاحب الجلالة كانت قد نبذت اقتراح اسماعيل بالاعتراف بالوضع « من الناحية الاسمية » ، الا أنها قبلته « من الناحية الفعلية » ، ولم تقم بأية محاولة للتدخل . وفى سبتمبر ١٨٧٤ . أى بعد حوالى عام من احتلال مصر لبربره ، كتب الكولونيل ستانتون Stanton ، القنصل البريطانى العام فى مصر ، يقول ان « تأسيس ادارة منظمة على الساحل الصومالى قادرة على اخماد المعارك القبلية ، التى عرقلت حتى الوقت الحاضر نمو التجارة فى هذه المنطقة ، ربما يقدم ضمانات من الصداقة مع عدن أفضل من تلك التى تقدمها المعاهدات التجارية الحالية مع شـيـوخ بربره وزيلع وتاجورة » . كذلك لم تعترض بريطانيا على احتلال مصر لهرر ، وهى اقليم داخلى مجاور لبربره وزيلع ، بحملة عسكرية صغيرة ، خرجت من زيلع فى سبتمبر ١٨٧٥ .

ومنذ الوقت الذى احتلت فيه مصر بربره ، حدث تعاون وثيق بين الأسطولين البريطانى والمصرى فى المنطقة لمكافحة تجارة الرقيق . وفى يناير ١٨٧٧ أرسل اسماعيل « ماكيلوب باشا » McKillop ، وهو ضابط بحرى بريطانى فى خدمة الحكومة المصرية ، للقيام برحلة تفتيشية لجميع موانى الساحل الافريقى الشرقى ، من السويس الى بربرة ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة هذه التجارة . وفى يوم ٤ أغسطس ١٨٧٧ أبرمت اتفاقية لمكافحة الرقيق بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وقد نصت المادة الرابعة منها ، وهى التى تتناول بصفة خاصة البحر الأحمر وخليج عدن ، على أنه « لزيادة فاعلية مكافحة تجارة الرقيق من الزنوج أو الأحباش فى البحر الأحمر ، فان الحكومة المصرية توافق على أن تزور السفن الحربية البريطانية ، وتفتش ، وعند الضرورة تحتجز ،

أية سفينة مصرية تضبط وهي تعمل في تجارة العبيد من الزنوج أو الأحباش ، وكذا أية سفينة يشتبه في أنها زاولت أو على وشك مزاوله هذه التجارة . على أن تسلم لأقرب أو أنسب سلطة مصرية . ويسرى استخدام هذا الحق في البحر الأحمر وخليج عدن ، وعلى طول الساحل العربى والساحل الشرقى الأفريقى وفى مياه مصر الإقليمية ومياه ملحقاتها .

وفى بداية عام ١٨٧٨ ، وبناء على طلب حكومة صاحب الجلالة وبترشيحها ، ألحق القبطان « مالكولم » بالخدمة العسكرية المصرية وعين « مديرا عاما لمصلحة مكافحة تجارة الرقيق فى البحر الأحمر » وكان مقر قيادته فى مصوع . وسرعان ما بدا واضحا أن أية محاولة حقيقية حازمة لاختماد تجارة الرقيق سوف تثير عداء محليا قويا لا تقوى امكانيات الحكومة المصرية على مواجهته . وقد أشار الى ذلك « غوردن » ، الذى كان قد عين حديثا حاكما للسودان ، والذى انتقد « مالكولم » لشدة وطأته وحماسه . ولذلك فسرعان ما ضاقت نفس « مالكولم » واستقال بعد أسابيع قليلة من تعيينه . وكانت اسهامته الرئيسية هى تقديره لعدد الرقيق الذى يشحن سنويا من افريقيا الى شبه جزيرة العرب بطريق البحر الأحمر وخليج عدن بما يتراوح بين ١٥٠٠ - ١٧٠٠ ، بعد أن كان التقدير السابق يصل الى ٣٠ ألفا ! (٦) .

وفى يوم ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، أى بعد توقيع اتفاقية تجارة الرقيق مباشرة ، تحول اعتراف بريطانيا « الفعلى » بمركز مصر على الساحل الصومالى الى اعتراف « رسمى » عن طريق اتفاقية اعترفت فيها حكومة صاحب الجلالة بسيادة اسماعيل على جميع الساحل الأفريقى على خليج عدن حتى رأس حلفسون (رأس غردفوى) شرقا ، تحت التبعية العثمانية ، بالشروط الآتية : اعتبار كل من بولهار Bulhar وبربرة « ميناء حرا » ، وعدم تحصيل رسوم

على عدد ال ١٠ر٠٠٠ رأس من البقر وال ٦٠ر٠٠٠ رأس من الغنم التي كانت تصدر سنويا من بربرة الى عدن ، وألا يمنح أى جزء من الأراضى الى أية دولة أجنبية ، وأن يكون لحكومة صاحب الجلالة الحق فى تعيين قناصل لها فى أى ميناء أو أية أجزاء أخرى من هذه الأراضى . وقد أمكن بهذه الاتفاقية ضمان المصالح الخاصة لعدن فى بربرة مقابل الاعتراف « الشرعى » بوضع كان قائما من « الناحية الفعلية » . على أن شروط الاتفاقية كانت أقل ارضاء لمصر ، بسبب التنازل عن مورد هام من موارد الدخل لصالح عدن . ولكن اسماعيل ، فى ذلك الحين ، كان مستعدا للذهاب الى أى مدى فى سبيل محاولة كسب ود حكومة صاحب الجلالة ومساعدتها له فى متاعبه المالية .

فى تلك الأثناء ، كانت مصر تعاني صعوبات وامتهانات خطيرة فى الشمال ، داخل الأراضى المجاورة لمصوع . ففي عام ١٨٧١ أخذ منزيجر Munzinger ، وهو مغامر سويسرى شغل من قبل منصب قنصل فرنسا فى مصوع ، ثم التحق بخدمة اسماعيل وعينه محافظا لمصوع - أخذ ينتهج سياسة عدوانية على حدود الحبشة ، منتهزا فرصة ما كانت تعانيه من ضعف نتيجة للحرب الأهلية التى كانت مائزال تبتلعها . فأعاد احتلال بوغوس سنة ١٨٧٢ وأخذ يعد العدة لمزيد من التقدم . وقد شكّا « يوحنا » ، الذى كان قد توج ملكا على الحبشة ، مر الشكوى من العدوان المصرى ، وأرسل رجله « كركهام » Kirkham ، وهو مغامر انجليزى ، الى أوروبا لكسب تأييد القوى الدولية . ولكن أيا من هذه القوى لم تبد اهتمامها بالتدخل فى مثل هذا النزاع المعقد والعقيم . فعاد « كركهام » الى الحبشة صفر اليدين .

على أن القوة المسلحة نجحت فيما فشلت فيه الدبلوماسية . ففي سبتمبر ١٨٧٥ ، وعلى أثر وصول تقارير عن تحرك قوات

حبشية في اتجاه مصوع ، أرسلت الحكومة المصرية قوة صغيرة من ثلاثة آلاف جندي الى مصوع تحت قيادة ضابط هولندي يدعى « أرندروب » Arendroop وفي نفس الوقت أبحر « منزيجر » من مصوع على رأس قوة أصغر حجما ، الى « تاجورة » ، للانتقال منها الى « شوا » Shoa في جنوب الحبشة للانضمام الى قوات « الراس منليك » Menlik الذي كان ثائرا على حكم الملك يوحنا . على أن الحملتين انتهتا نهاية مفاجئة . فقد وقعت قوة « منزيجر » في كمين وقتل رجالها حتى آخرهم ، بما فيهم « منزيجر » نفسه ، وذلك بعد أن غادرت تاجورة بوقت قصير . أما قوة « أرندروب » ، فقد تقدمت ، في تهور غريب ، عبر الجبال الى « عدوة » ، حيث مقر قيادة الملك ، ولكنها وقعت في كمين أيضا وأبيدت تقريبا .

وعلى أثر هاتين الكارثتين ، أعدت الحكومة المصرية حملة مكونة من ٣٠ ألف رجل ، تحت قيادة راتب باشا ، ومعه جنرال أمريكي ، هو « لورنج » Loring ، رئيسا لأركان حرب ، للذهاب الى مصوع والتوغل منها في الحبشة ، لاعادة الهيبة المصرية وانتزاع الضمانات الكافية من ملك الحبشة لاستتباب الأمن مستقبلا في مناطق الحدود (٧) وقد أكد اسماعيل للوكيل البريطاني أن راتب باشا قد تلقى « تعليمات قاطعة للغاية » ألا يتقدم الى ما وراء عدوه . كما أبلغه في وقت لاحق بأنه على الرغم من أن الحملة تكلفت مليون جنيه استرليني ، الا أنها ضرورية لاستعادة مصر امبراطوريتها الافريقية « (٨) . على أن هذه الحملة التي كانت أكثر طموحا لم تلبث أن لقيت الهزيمة في « قورع » ، بين مصوع وعدوه على يد جيش حبشى كبير يقوده الملك يوحنا بنفسه ، وذلك بعد معركة دامت ثلاثة أيام من ٦ الى ٨ مارس ١٨٧٦ ، وقد استطاع راتب باشا الرجوع الى مصوع مع فلول جيشه ، وسرعان ما عاد معظم هذا الجيش الى مصر ، بعد أن ترك حامية من ٢٠٠٠ جندي لحماية مصوع . وقد أخطر الوكيل البريطاني في مصر بأنه قد تم

التخلي عن أية فكرة لاعداد حملة أخرى الى الحبشة (٩) . وقد أسندت مهمة التفاوض الى « غوردن » ، الذى كان قد عين حديثا حاكما عاما للسودان ، ولكن المفاوضات التى أجراها لم تؤد الى نتيجة ، كما لم تؤد الى نتيجة أيضا المفاوضات التى تلتها فى سنة ١٨٧٩ على يد غوردن أيضا . وفى ذلك الحين كانت الحرب الأهلية قد انتهت بين الملك يوحنا والراس منليك حاكم شوا ، الذى تولى العرش فى النهاية بعد وفاة الملك يوحنا . وبقي مركز مصر فى مصوع ، وفى الساحل الصومالى ، وفى هرر كما هو دون تغيير ، ولكن فكرة القيام بمزيد من التوسع لم تعد قائمة .

٢ - أعالي النيل :

كانت أبعد نقطة تمتد اليها السلطة المصرية الفعالة جنوبا ، فى بداية عهد اسماعيل ، تقع على النيل الأبيض عند الكوة Kawa التى تبعد ١٥٠ ميلا جنوب الخرطوم ، وينتهى عندها الطريق التجارى الذى يمتد غربا الى كردوفان . وإلى الجنوب من هذه المنطقة ، كانت التجارة مع أعالي النيل وبحر الغزال ، وكانت فى معظمها تجارة رقيق ، يقوم بها تجار الخرطوم ، وبعضهم من الأوروبيين ، الذين كانوا يستخدمون النهر كوسيلة رئيسية للمواصلات بين الخرطوم وبين أراضى الرقيق وصيد الأفيال الشاسعة فى الجنوب .

وقد قام سعيد واسماعيل ، تحت ضغط من القوى الأوروبية ، بمكافحة تجارة الرقيق عن طريق حراسة النهر ومحاولة الرقابة على تجار الرقيق فى الخرطوم . وقد أقصى التجار الأجانب عن التجارة تدريجيا ، وامتدت الحدود المصرية من النيل الأبيض حتى « غوندوكرو » على خط العرض (٥) شمال خط الاستواء . وقد ارتبطت هذه المنطقة الجديدة بالخرطوم بخط مواصلات ضيق يخترق المستنقعات المليئة بنبات البردى فى منطقة السدود ، ثم

يخترق مناطق مليئة بالغابات الكثيفة وأوبئة الحمى ، وتقطنها أساسا قبائل معادية . على أن امتداد الحدود على هذا النحو ، وحراسة النهر ، لم ينل كثيرا من نشاط تجار الرقيق ، ولكنه نقل طريقهم الرئيسى للتجارة من النهر الى طرق القوافل البرية غربا فى بحر الغزال ودارفور .

وفيما بين عامى ١٨٥٦ و ١٨٦٣ اكتشف البحيرات العظمى وأعلى النيل « سبيك » Speke « وجرانت » Grant « وبيكر » Baker ، وأصبحت جغرافية هذه المناطق المجهولة من قبل معروفة بصفة عامة ، على الرغم من أنه لم تكن قد وضعت لها بعد خرائط تفصيلية . وقد دلت استكشافات المكتشفين على أنه توجد فى جنوب وغرب بحيرة فكتوريا حكومة مستقرة نسبيا ، أما المنطقة بين بحيرة فكتوريا وغندوكرو فهى منطقة مباحة (ليس لها صاحب) تسودها فوضى تعوق التطور الاقتصادى والتجارة المشروعة ، وتشجع على سفك الدماء والاغارات التى يشنها تجار الرقيق . وفى سنة ١٨٦٤ أوصت « الجمعية الجغرافية الملكية » ، التى تمت تحت رعايتها معظم الاستكشافات، فى منطقة البحيرات العظمى ، الحكومة البريطانية بتشجيع اسماعيل على احتلال هذه الأرض المباحة ، حتى يجلب اليها بعض النظام والادارة (١٠) . ولم يكن اسماعيل ليحجم عن ذلك . ففى مارس ١٨٦٩ دعا السير صمويل بيكر ، الرحالة البريطانى الذى اكتشف بحيرة ألبرت وطاف هذه المنطقة على امتدادها - لالتهاق بخدمة الحكومة المصرية ، وقيادة حملة لضم المنطقة بين غوندوكرو وبحيرة فكتوريا الى مصر ، واخماد تجارة الرقيق وتشجيع التجارة المشروعة فيها .

وقد جعل « بيكر » مقره فى غوندوكرو ، ثم قاد حملة عسكرية على الجنوب ، وقام بفتح النهر للملاحة ، واحلال الأمن فى البلاد ، وأقام سلسلة من النقاط العسكرية ترتبط بوسائل مواصلات ماهرة كان مقرا أن تمتد بين غوندوكرو وبحيرة فيكتوريا .

على أن حملة « بيكر » لم تحقق النجاح المرجو . لقد اخترق الجنوب حتى وصل الى « ماسيندى » Masindi ، بين بحيرة ألبرت وبحيرة فكتوريا ، وأقام عددا من المراكز بينها وبين غوندوكرو ، وأعلن ضم المنطقة التي تمتد الى الحدود الشمالية للأراضي التي يحكمها « متيسا » M'tesa حاكم أوغندا الى مصر ، والتي تصل الى شمال بحيرة فكتوريا بقليل . ولكن حملته لم تحرز نتائج دائمة ، فيما عدا امتداد الحدود المصرية جنوبا الى « فاتيكو » Fatiko ، التي تقع في منتصف الطريق بين غوندوكرو وبحيرة فكتوريا ، حيث أقيمت هناك حامية دائمة .

وقد جلبت أساليب بيكر الباطشة ، وتلفه على احراز نتائج سريعة ، عدا الأهلالي المحليين ، ولم تؤثر حملته الا تأثيرا ضئيلا على تجارة الرقيق ، اللهم فيما عدا التعجيل بتحويلها الى الغرب من النيل الى طرق القوافل البرية . وقد فشل في تأسيس أية ادارة مستقرة يمكن أن تساعد على نمو بدائل اقتصادية واجتماعية لتجارة الرقيق . وقد أبرزت تجربته الصعوبات العظيمة التي تواجه محاولة ادارة اقليم يبعد بعدا كبيرا عن الخرطوم والقاهرة ، ولا يربطه بهما سوى خيط رفيع .

ومنذ عام ١٨٦٥ كان اسماعيل يعد الخطط من أجل سهولة وسرعة المواصلات بين القاهرة والخرطوم ، عن طريق بناء خط حديدى جنوبى يخترق الصحراء بين وادى حلفا متجاوزا منطقة جنادل النيل . كما كان هناك أيضا مشروع بديل يتمثل فى انشاء خط حديدى عبر الصحراء الشرقية يصل بين الخرطوم وسواكن . على أنه لم ينفذ أى من هذين المشروعين بسبب الصعوبات المالية ، ثم عدل عنهما معا سنة ١٨٧٥ بعد أن كان العمل قد بدأ فى خط وادى حلفا . وقد كانت العقبة الأخرى الأكثر خطورة من عقبتى الجنادل والصحراء بين القاهرة والخرطوم ، تتمثل فى منطقة السدود بين الخرطوم وغوندوكرو ، التي تغص بنبات البردى ويكاد يستحيل

اجتيازها • وقد بدا واضحا أن أسهل السبل للمواصلات بين مصر وبين غوندوكرو والمواقع الجنوبية هي عن طريق ساحل أفريقيا الشرقى • وقد أعدت الخطط فى القاهرة ، أثناء حملة « بيكر » ، وعندما كان المعتقد أنه وقع فى صعوبات ، لارسال حملة انقاذ عن طريق ساحل أفريقيا الشرقى تحت قيادة ضابط أمريكى فى خدمة اسماعيل يدعى الكولونيل « بيردى » Purdy • وقد أوضحت عودة بيكر سالما الى غوندوكرو فى أوائل ١٨٧٣ أهمية ذلك ، ولكن امكانية استخدام هذا الطريق بقيت فى حيز التفكير •

وقد عاد « بيكر » ، الذى كان عقده مع الحكومة المصرية ومدته أربع سنوات ينتهى فى أبريل ١٨٧٣ ، الى القاهرة فى يوليو من ذلك العام • • وقد بالغ فى وصف ما حققته حملته من نجاح ، ولكن اسماعيل أخبر فيفيان ، القائم بأعمال القنصل البريطانى العام ، أن هذه الحملة « قد أدت الى إثارة شعور عام بالعداوة والسخط » ضد الحكم المصرى ، وأن الطريق ، حتى بين الخرطوم وغوندوكرو لم يكن آمنا ، وأن القبائل هناك ، التى كانت تعد من قبائل موالية ، أخذت تقوم باضطرابات ، وأنه لا يصدق ادعاء بيكر أنه قد أقام حكومة منظمة جنوب غوندوكرو أو أن تجارة الرقيق قد أُنحِدت (١١) • وفى خلال نفس المحادثة ، أكد اسماعيل لفيفيان رغبته المخلصة فى الغاء تجارة الرقيق « التى تحط من أخلاق كل من يتصل بها وتفسده » ، وعرض وساطته لدى سلطان زنبار فى الجهود التى تبذلها حكومة صاحب الجلالة لاقتناعه بالتعاون فى اجراءات مكافحة تجارة الرقيق على الساحل الشرقى لافريقيا • وشكا مما أسماه : « الموقف الموالى للحبشه من جانب الحكومة البريطانية » •

وبعد بضعة أيام ، وفى نهاية أغسطس ١٨٧٣ ، أخبر اسماعيل فيفيان بأنه يود دعو الكولونيل « تشارلس غوردن » ليخلف

« بيكر » فى منصب حاكم الاقليم الذى يقع جنوب غوندوكرو ، والذى أطلق عليه اسم « مديرية خط الاستواء » . ثم عبر عن أمله فى أن ترى الحكومة البريطانية فى هذا التعيين برهانا على عزمه على تنظيم هذه المديرية الجديدة تنظيما شاملا وقمع تجارة الرقيق (١٢) .

وكان غوردون فى ذلك الحين يعتبر شخصية عامة فى انجلترا نتيجة أعماله الباهرة فى الصين قبل ذلك بعشر سنوات ، وقد ردت حكومة صاحب الجلالة فى غير حماس تقريبا ، قائلة انها لا تعترض على التجاق « غوردن » بخدمة الحكومة المصرية ، اذا رغب هو فى ذلك .

وان وزارة الحربية سوف تخلق سبيله لهذا الغرض ، ولكن شروط تعيينه ينبغى التفاوض عليها مباشرة بينه وبين الحكومة المصرية ، ولن تستطيع حكومة صاحب الجلالة أن تتحمل أية مسئولية فى هذه المسألة (١٣) . وقد تم تعيين غوردون فى ذلك الحين ، وذهب الى السودان فى ١٨٧٤ . وقد خوله اسماعيل سلطات تعادل السلطات التى كانت مخولة لبيكر ، ولكنه « أمره بتحاشى اظهار العداء للقبائل بقدر ما يستطيع ، نظرا لرغبته (اسماعيل) فى مصالحة الناس ، وفتح باب التجارة المشروعة لهم ، ووضع نهاية للمشاحنات الدائمة بين التجار . كذلك أمر غوردون باتخاذ أشد الاجراءات ضد جميع تجار الرقيق ، وبذل قصارى ما يستطيع لقمع تجارة الرقيق » (١٤) .

ولم يكده يصل غوردون الى غوندوكرو حتى أمر بنقل مقره منها الى لادو Lado على الضفة المقابلة للنهر ، ثم راح « يبت فى الادارة القديمة المتهالكة حياة جديدة ، ويبذل قصارى جهده لتخفيف الآثار التى ترتبت على غلظة بيكر ، وأخذ يمد النفوذ المصرى شيئا فشيئا ناحية البحيرات العظمى ، وأقام سلسلة من المراكز العسكرية بين « الرجاف » Rejaf و « دوفيل » Dufile حيث كانت المياه الصافية تستطيع حمل قواربه الى بحيرة ألبرت . وأدخل « أونورو » Unyoro ، وجزءا من أوغندا بين بحيرة ألبرت وبحيرة ابراهيم (كيوجا Kioga) فى دائرة النفوذ

المصري ، وأسس حامية قصية في « نياميا نجو » Niamyango
على نيل « سمرست » على بعد ستين ميلا من بحيرة فكتوريا « (١٥) » .

ولم يلبث غوردون أن أصبح على يقين من أن امتداد الإدارة
المصرية جنوبا يتطلب قيام مواصلات منظمة مع الساحل الشرقي .
وبناء على طلبه الى الحكومة المصرية في يناير ١٨٧٥ ، أعدت الحكومة
حملة بقيادة « ماكيلوب باشا » McKillop ، وهو ضابط بريطاني
بحري في خدمة الحكومة المصرية ، وكانت التعليمات التي صدرت
اليه تقضى بالنزول عند مصب نهر « جوبا » Juba ، شمال
« مومبسه » وإقامة قاعدة هناك ، ليتمكن غوردون من بناء خط
مواصلات اليها بعد وصوله الى بحيرة فكتوريا . وبالفعل فقد نزلت
حملة ماكيلوب في « كيسمايو » Kismayu على مصب نهر جوبا
في أكتوبر ١٨٧٥ . ولكن الحكومة البريطانية تحت نصيحة
« كيرك » ، القنصل البريطاني العام في زنجبار ، سرعان ما احتجت
لدى الحكومة المصرية على هذا الغزو لأراض تتبع سلطنة زنجبار ،
التي كانت تعتبر محمية بريطانية ، وان لم يكن ذلك من الناحية
الرسمية . وبناء على ذلك صدرت التعليمات من الحكومة المصرية
الى حملة « ماكيلوب » بالانسحاب . وتم ذلك بالفعل في بداية عام
١٨٧٦ بعد أن أحتج اسماعيل على ستانتون Stanton .
القنصل البريطاني العام ، قائلا ان مبلغ مليون من الجنيهات أو
ما يقرب منه ، وهو الذي أنفق بتشجيع البريطانيين على استعمار
مديرية خط الاستواء ، سوف يضيع هباء اذا لم يسمح بإقامة خط
مواصلات منتظم بين هذه المديرية الجديدة والساحل الشرقي
لافريقيا (١٦) .

وقد كان نتيجة للخيبة التي منيت بها بعثة « ماكيلوب »
جزئيا ، أن تخلى غوردون عن مشروعاته لمد الحدود المصرية الى بحيرة
فكتوريا . ففي سبتمبر ١٨٧٦ أقام مركزا في أقصى الجنوب في

« نياميا نجو » ، على الطرف الجنوبي لبحيرة « كيوجا » وعلى بعد ستين ميلا تقريبا فقط من الساحل الشمالى لبحيرة فكتوريا • وكان أى تقدم آخر من جانبه من شأنه أن يدخله فى نزاع مع « متيسا » ملك أوغندا ، الذى كان قد اتصل به حينذاك ، وكان يبدو أنه سوف يقاوم كل محاولة من جانب مصر لضم أى جزء من مملكته • وعلى ذلك ، فقد قرر غوردون أن يثبت حدود مديرية خط الاستواء الجنوبية عند « نياميا نجو » •

وبعد أن اتخذ غوردون هذا القرار سافر الى انجلترا لقضاء أجازته ، ولم يكن قد حقق فى ذلك الحين من النجاح فى مكافحة تجارة الرقيق ، أكثر مما صنعه بيكر ، ولكنه نجح أكثر من بيكر تقريبا فى اقامة ادارة مستقرة فى مديرية خط الاستواء ، وفى مصالحة الأهالى مع الحكم المصرى • وقد اهتم اسماعيل باستبقائه فى الخدمة ، وقام فى فبراير ١٨٧٧ بتعيينه حاكما عاما على جميع أنحاء السودان ، بعد أن أبلغه غوردون أنه لن يستطيع ، بغير السلطات التى يمنحها له مثل هذا المنصب ، اتخاذ ما يلزم من اجراءات فعالة لمكافحة تجارة الرقيق •

فى تلك الأثناء ، كانت المناطق التى خضعت للادارة المصرية فى السودان قد اتسعت بضم اقليمى بحر الغزال ودارفور • وكان «الزبير رحمت» ، وهو أحد كبار تجار الرقيق فى الخرطوم ، ورجل واسع السلطة والمكانة ، قد تمكن بمضى الزمن من تنصيب نفسه حاكما فعليا على اقليم بحر الغزال ، وفى عام ١٨٧٠ قررت الحكومة المصرية ضم بحر الغزال تحت ادارتها المباشرة ، فقامت حملة عسكرية بقيادة الشيخ محمد الهلالى ، وهو تاجر رقيق أيضا ، من الخرطوم ومعها تعليمات بضم اقليم بحر الغزال ، وجرت مفاوضات مع الزبير لم تؤد الى نتيجة ، وانتهت بنشوب القتال • ولكن الحملة منيت بالهزيمة على يد « الزبير » ، وقتل الهلالى • ورأت الحكومة المصرية

أن تعترف بالامر الواقع ، فأعلنت اقليم بحر الغزال مديرية مصرية ، وعينت « الزبير » حاكما عليه . وبعد ثلاثة أعوام ، أى فى عام ١٨٧٣ قام الزبير بغزو سلطنة دارفور من الجنوب ، بينما كان اسماعيل أيوب ، حاكم عام السودان يغزوها من الشرق . وكانت سلطنة دارفور على خلاف دائم مع مصر منذ احتلال مصر للخرطوم قبل ذلك بخمسين عاما ، وكانت تمر عبر أراضيها طرق القوافل بين بحر الغزال والخرطوم ، وبين بحر الغزال ومصر . ونتيجة لجهود الزبير بصفة رئيسية ، هزم سلطان دارفور وقتل وتم احتلال عاصمته « الفاشر » فى نوفمبر ١٨٧٤ . وتحولت دارفور الى مديرية مصرية . ثم سافر الزبير ، الذى كان يرى أنه أحق بأن يعين حاكما عاما على دارفور بالإضافة الى بحر الغزال ، الى القاهرة للتفاوض مع اسماعيل تاركا ابنه سليمان على بحر الغزال .

ولقد رأينا كيف أن تأسيس سلطة مصرية فعالة على ضفاف النيل الأعلى قد أدى الى تحول تجارة الرقيق غربا الى طريق القوافل التى تمر باقليمى بحر الغزال ودارفور . والآن وبعد ضم هذين الاقليمين الى مصر أصبحت مسئولية مكافحة هذه التجارة تقع على عاتقها . وقد تأكدت هذه المسئولية بإبرام اتفاقية تجارة الرقيق بين انجلترا ومصر فى أغسطس ١٨٧٧ . وكانت هذه الاتفاقية ، بالإضافة الى ماخولته للاسطول البريطانى من حق البحث والاعتقال فى البحر الأحمر ، تلزم مصر باتخاذ جميع ما يمكن من الخطوات لمكافحة هذه التجارة فى جميع أنحاء الممتلكات المصرية .

كان هذا هو الموقف عندما وصل غوردون الى الخرطوم لتقلد مهام منصبه فى مايو ١٨٧٧ ، وكان غوردون قد منح فى خطاب تعيينه الولاية على جميع أراضي السودان المصرى ، بما فى ذلك مديريات البحر الاحمر ، وأسندت اليه مهام أساسية تتمثل فى القضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرما ما أمكن ذلك ، وتحقيق وحدة مصر

والسودان بأسرع وقت ممكن . وقد وافقت حكومة صاحب الجلالة على تعيين غوردون ببحرارة ، وأبلغت اسماعيل أنها تعترف « في هذا العمل التلقائي برغبته المخلصة في وضع حد لتجارة الرقيق ، ولتلك الحملات التي تنظم لاصطياد الرقيق على نطاق واسع في الأراضي المصرية ، منتهكة بذلك أوامر سموه دون ريب » (١٧) ، على أن حكومة صاحب الجلالة لم تلبث أن مضت تحذر اسماعيل من أنها لن توافق على أية محاولة من جانبه لتوسيع أراضيه في وسط أفريقيا ، طالما أن اصطياد الرقيق والتجارة لا يزالان قائمين في الأراضي التي ضمها .

وعلى كل حال ، ففي خلال حكم غوردون بين ١٨٧٧ و ١٨٧٩ ارتدت الحدود المصرية في مديرية خط الاستواء الى الورا الى دوفيل Dufle ، شمال بحيرة ألبرت ، كما أخلى جميع الاقليم الواقع بينها وبين بحيرة فكتوريا ، بما في ذلك بحيرة ألبرت ، تاركا منطقة تمتد ٧٠٠ ميل بين الأراضي المصرية وممتلكات الملك متيسا ملكا مباحا (لا صاحب لها) .

فلقد تركز نشاط غوردون تقريبا في خلال الاعوام الثلاثة التي قضاها حاكما على السودان ، على مكافحة تجارة الرقيق في دارفور وبحر الغزال . وفي محاولته لتحقيق هذا الجانب من مهمته ، أهمل واجبه الأساسي الآخر في بناء ادارة فعالة قادرة ودائمة ، كما أهمل الشؤون المالية والاقتصادية اهمالا كليا تقريبا، بل لقد كان أكثر تقلبا من جميع من سبقه من الحكام في تعيين وفصل الموظفين . وقد أمضى معظم وقته يجوب «أبروشيته» الشاسعة على ظهر جملة ، تاركا شئون الادارة في الخرطوم ترعى نفسها بنفسها . وقد أثار السخط بتعيينه عددا من الأجانب ممن لم يكونوا على الدوام على درجة عالية من الكفاءة في المناصب الادارية الهامة .

وقد أدى تركيز غوردون على مكافحة تجارة الرقيق ، دون أية

محاولة من جانبه لتنمية التجارة المشروعة ، الى تقويض مركز مصر في السودان ، بعد أن فقدت عطف جميع الاهالى المسلمين تقريبا . وبذلك تمهد الطريق للثورة المهدية التى اقتلعت مصر من السودان . ذلك أنه « فى الاسلام لم تكن ثمة اطلاقا تلك الفجوة الكبيرة التى تفصل بين العبد والحر . فقد كان العبد أقرب الى أن يكون خادما أجيّرا منه الى منبوذ أو طريد اجتماعى . ولم يعرف الاسلام حواجز اللون أو التفرقة العنصرية بين العبد وسيده وإذا كانت مكافحة تجارة الرقيق تعد احدى ايجابيات اسماعيل ، فلأن ممتلكاته كانت تتجه حينذاك بطيئا نحو نمط من الحياة يتجاوز مرحلة الرق . فلقد كانت تعليماته بإلغاء نظام اجتماعى انقضى عهده جزءا من التعليمات التى أصدرها الى الحاكم العام ، ولكن هذا الجزء كان يقتضى معالجة مدروسة متبصرة ، والى اتباع السياسة الحكيمة التى ابتدئها ومارسها فيما بعد المارشال « ليوتى Lyautey فى مراکش - (سياسة بقعة الزيت)

« La politique de la tache d'huile »

على أن غوردون لم يكن يملك الطباع التى تتيح له فهم أسباب الرق ، ووضعها فى الاسلام ، وطرق القضاء عليه . لقد اتبع ما كان يمليه عليه حقه وسخطه على تجارة الرقيق ، من كبج هذه التجارة دون تمييز ، ولم يكن أحد من تجار الرقيق أو ممن يقتنونه يدرك السبب فيما يمارسه الحاكم العام من قمع يتسم بالتعسف . فلم يكن امتلاك الرقيق يمثل مخالفة منهم للدين ، وكانوا يعرفون أنه بدون الرقيق لا يستطيعون انجاز أعمالهم » (١٨) .

ولقد كان موقف حكومة صاحب الجلالة تجاه الرقيق « يعكس الشعور السائد بين البريطانيين فى ذلك الحين ، وهو أن الرق مسألة خلقية . لقد كانوا يعتقدون ان هناك تناقضا أساسيا بين العبد والحر ، وأن الحر وحده هو الذى يستطيع الاحتفاظ بعالم حر . وكان هذا الشعور تغلفه طبقة من التقزز ممزوجة بالنفاق !

ولكنه كان موجودا » (١٩) . كذلك كان الرأى العام البريطانى متأثرا بالتقارير التى ترد عن أعمال القسوة المخيفة التى كانت تصحب عملية اصطياد الرقيق الزنوج ونقلهم ، والتى كانت تذكر بتجارة الرقيق المفزعة فى غرب افريقيا التى ألغيت منذ أكثر من نصف قرن مضى . ولقد كان هذا الشعور يقود الحكومات البريطانية المتعاقبة الى استخدام ما تملكه من نفوذ فى شرق افريقيا ، وفى الامبراطورية العثمانية ، لفرض مطالب على الحكام المحليين تتجاوز الحد ، بل وغير عملية وغير واقعية أيضا . وقد حاول اسماعيل الاستجابة لهذه المطالب ، لأنه كان فى حاجة الى تأييد بريطانيا الرسمى فى مفاوضاته مع الباب العالى من أجل الاستقلال ، وفيما بعد للتغلب على صعوباته المالية ، ولقد فعل غوردون ما كانت تريده الحكومة البريطانية تقريبا ، ليس بسبب أنه كان عميلا بريطانيا يملك الاستعداد والرغبة لحيانة اسماعيل لمصلحة السياسة البريطانية ، وانما لأنه كان ، بوصفه مسيحيًا متحمسًا يتبع الطائفة الانجيلية ، يشارك التيار البريطانى المتحامل على الرق ، ولأن اسماعيل الذى كان يعمل فى خدمته ، لم يكن على استعداد للمخاطرة بآثاره سخط بريطانيا الرسمى عليه اذا هو كبح جماح حماسه .

وقد أدت الحرب التى شنها غوردون ضد تجار الرقيق الى الاصطدام بسليمان بن الزبير ، وهو ابن الزبير رحمت ، الحاكم المعين والملك غير المتوج لاقليم بحر الغزال . فبعد مناورات طويلة ومعقدة لحل منظمات تجارة الرقيق الكبرى التى كان يقودها سليمان وغيره ، أرسل غوردون أحد مساعديه ويدعى « رومولوجيسى » Romolo Gessi ، على رأس حملة عسكرية الى اقليم بحر الغزال لاختضاع هذه المنظمات وتدمير محطاتها التجارية . وقد نجح جيسى لحد كبير فى تنفيذ هذه المهمة ، وفى يوليو ١٨٧٩ انتهت حملته بأسر سليمان الزبير واعدامه رميا بالرصاص . ولكن فى يونية

١٨٧٩ ، أى قبيل وقوع ذلك ، كان غوردون قد علم بخلق اسماعيل
فقدم استقالته من منصبه كحاكم عام ، وفاء منه للسيد الذى يبدو
أنه كان يكن له الحب والاحترام ، وعاد الى انجلترا •

حواشى الفصل السابع

1. Sherif-Stanton, 1.6.70, FO 78/3186.
2. Decazes-de Cazaux, 8.12.73, quoted on pp. 281-82 of Douin, op. cit., vol. III, 2ème partie.
3. Vivian-Granville, 22.9.73, FO 78/3187.
4. Elliot-Granville, 13.11.73, FO 78/3187.
5. Granville-Stanton, 29.6.74, FO 78/3187.
6. Vivian-Derby, 22.3.78, FO 84/1511.
7. Stanton-Derby, 18.12.75, FO 78/2404.
8. Ibid., 29.12.75, ibid.
9. Vivian-Derby, 23.1.77, FO 78/2631.
10. Memorandum by President and Council of RGS in FO 78/1839.
11. Vivian-Granville, 22.8.73, FO 78/2284.
12. Ibid., 30.8.73, ibid.
13. Granville-Vivian, 29.7.73, ibid.
14. Stanton-Granville, 21.2.74, FO 78/2342.
15. Hill, Egypt in the Sudan, 1820-1881, p. 139.
16. Stanton-Derby, 9.1.76, FO 78/3189.
17. Derby-Vivian, 18.2.77, FO 84/1472.
18. Hill, op. cit., p. 146.
19. Ibid., pp. 145-46.

مساعي إسماعيل للاستقلال

لم تكن الرغبة التي عبر عنها إسماعيل وأسلافه في الاستقلال عن القسطنطينة مجرد طموح شخصي . ذلك أن مصر لم تكن تجنى أية فائدة من علاقاتها بالدولة العثمانية ، وهي العلاقة التي كانت الدول الكبرى تصر على استمرارها دون أية رعاية لمصالح مصر ، من أجل الاحتفاظ بتوازن القوى فيما بينها . ولقد كانت المحاولات من جانب الدول الكبرى ، وبخاصة بريطانيا العظمى ، لفرض الإصلاحات العثمانية على مصر ، مثل « خط شريف كلخانة » و « التنظيمات » ، تحت ذريعة مصالح سكانها ، مجرد نفاق . فلم تكن هذه الإصلاحات التي فرضتها الدول الكبرى على الباب العالي رغم إرادته ، تراعى بأي حال في الممتلكات العثمانية الأخرى ، التي كانت أحوال الأمن فيها أسوأ بالتأكيد منها في مصر كما أن مستوى العدل فيها وأحوال الناس لم تكن أفضل مما هي في مصر . ولم تكن الدول الأوروبية ، التي كانت مسئولة عن

استمرار علاقة التبعية بالدولة العثمانية ، ثابتة على مبدأ معين في تأييدها ، فحين كان الامر يناسبها ، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا العظمى في مسألة « السكك الحديدية » ، أو فرنسا في مسألة « القناة » ، أو بريطانيا وفرنسا من وقت لآخر في مسألة « الديون » - كانت تشجع الولاة المتعاقبين على تجاهل حدود العلاقة التي رسمتها في سنة ١٨٤١ . وقد كانت هذه الدول في مسألة الامتيازات الاجنبية ، تؤيد تارة حرفية المعاهدات العثمانية ، وتارة أخرى تؤيد ماجرى عليه « العرف » وأصبح « حقوقا مكتسبة » حسبما يناسب ذلك رعاياها في المسألة المتنازع عليها .

ولقد كانت الجزية السنوية والمساعدات العسكرية التي تطلب من مصر على الدوام للاشتراك في حروب تركيا العديدة ، والفاشلة عادة ، فضلا عن الرشاوى ، والاعانات المالية التي يفرضها السلطان (١) ووزرائه ، مما يمثل استنزافا خطيرا للخزانة المصرية ولقوة مصر البشرية ، ولم تكن مصر تتلقى في مواجهته أى مقابل على الاطلاق . وقد كان نظام الامتيازات الذي أدى الى الخراب والفوضى نابعا من التبعية العثمانية ، التي فرضت أيضا ألوان العجز الاقتصادي ، ولم تكن مصر لتستطيع التفاوض في علاقاتها التجارية مع الدول الاجنبية دون موافقة الباب العالي ، الذي كان يريد استغلال مصر كسوق لفائض المنتجات العثمانية ، مثل التبغ ، وكحقل لتموين تركيا بالمحصولات المصرية التي تحتاج اليها ، مثل القمح ، وكان قانون الوراثة الذي فرض عام ١٨٤١ يدفع ولاة مصر المتعاقبين الى اتخاذ الاحتياطات المتطرفة لضمان العرش لأولادهم الذين ينحدرون من أصلابهم .

ولقد كانت التبعية العثمانية ، حتى من الناحية السلبية ، عاجزة تماما عن منع الولاة من التورط في أعمال حمقاء متهورة . بل انها جعلت هذه الاعمال أكثر تكلفة ، اذ كان من الضروري على الوالى أن يرشو السلطان ووزراءه للموافقة عليها . وفي حالة قروض

اسماعيل الاجنبية كان وزراء الباب العالي يوجهون اليه الاعتراضات
الحكيمة التى يعظونه فيها بفضائل الاقتصاد والادارة المالية السليمة،
وذلك لكى يمهّدوا لأنفسهم السبيل للحصول على الرشاوى فى
مقابل موافقتهم على تلك الأعمال ! وعلى أية حال ، فان هذه النصائح
التي كانت ترد من السلطان كانت أشبه بتأنيب الشيطان للخطيئة
نظرا لأن السلطان نفسه كان يسير فى نفس الطريق الاخرق الذى
كان يتبعه اسماعيل ، وكان لابد واصلا الى نفس النهاية المحتومة
التي سيصل اليها اسماعيل وهى الافلاس . بل ربما قبله .

ومنذ بداية حكم اسماعيل ، اعتزم استعادة كل ما تفازل
عنه جده محمد على قسرا على يد الدول الكبرى فى سنة ١٨٤١ ، بل
والحصول على المزيد ، وذلك عن طريق الرشوة والدبلوماسية .
وكان هدفه الاول الحصول على حق أيلولة العرش الى أكبر أنجاله،
وكان النظام العثماني فى أيلولة العرش الى أكبر أفراد الأسرة سنا ،
وهو الذى كان متبعاً فى السلطنة العثمانية ذاتها ، قد فرض على
محمد على فى سنة ١٨٤١ . ومع أن هذا النظام كان يجنب البلاد
اعتلاء وريث قاصر العرش مع كل الأخطار والمساوىء التى تنجم عن
تعيين وصى عليه فى مملكة لاتزال تحكم حكما مطلقا ، الا أنه كان
يحوى أيضا كثيرا من المساوىء ، فقد كان يدفع الحاكم الى اتخاذ
احتياطات كافية لمصلحة أبنائه بوسائل غير مشروعة غالبا . كما
أنه كان يسبب الكثير من المؤامرات ، سواء من جانب الحاكم ضد
ولى العهد ، أو من جانب ولى العهد ضد الحاكم . بل لقد كان غالبا
ما يمثل حافزا على الاغتيال . وكان عباس قبل ذلك بعشر سنوات،
قد حاول تغيير نظام توارث العرش لمصلحة ابنه الهامى ، ولكنه
فشل . وبالنسبة لاسماعيل فان ولى العهد المفروض ، بمقتضى نظام
توارث العرش العثماني ، كان هو أخوه الأصغر مصطفى فاضل ،
وكان التالى له هو عبد الحليم ، أصغر أبناء محمد على ، والذى كان

يصغر مصطفى فاضل بعام أو عامين ١٠ وكان عبد الحليم يقيم في مصر حيث كان يملك اقطاعيات واسعة وقصرا في شبرا ٠ أما مصطفى فاضل ، والذي كان يملك أيضا اقطاعيات في مصر ، فانه كان يعيش في القسطنطينة ، وكان عند اعتلاء اسماعيل العرش عضوا في الوزارة العثمانية ٠ ولم يكن غريبا لذلك أن يستخدم كل ما يملك من نفوذ لمعارضة محاولات اسماعيل لتغيير نظام الوراثة ٠ وكان يحظى في ذلك بتأييد الصدر الأعظم في ذلك الحين كياميل باشا Kiamil

وقد كانت علاقة اسماعيل بكل من مصطفى فاضل وعبد الحليم علاقة سيئة ، وكان يتهمهما ، وربما بحق ، بأنهما يوغران الصدور ضده في القسطنطينة ويدبران المؤامرات له بوجه عام ، وقد اعتزم وضع حد لهذا الوضع الذي اعتبره مما لا يمكن احتماله ، عن طريق حرمانهما من الوراثة من جانب ، والاستيلاء على ممتلكاتهما في مصر من جانب آخر ٠ وقد اجتازت عملية حرمانهما من الوراثة طريقا طويلا ومعقدا من الرشاوى والمؤامرات في القسطنطينة ، استطاع في نهايته الحصول من السلطان عبد العزيز في ٢٧ مايو ١٨٦٦ على فرمان بتغيير نظام توارث عرش مصر بحيث يثول الى أكبر أنجال الوالى المذكور بدلا من أيلولته الى أكبر ذرية محمد على من الذكور الباقين على قيد الحياة ، كما تقضى بذلك تسوية ١٨٤١ ٠ وقد تضمن فرمان التنازل لمصر عن قائمقاميتي « مصوع » و « سواكن » ، اللتين كان اسماعيل قد منح حق ضمهما مدة حياته في عام ١٨٦٥ ، وتخويله الحق في زيادة عدد الجيش المصرى من ١٨ ألفا الى ٣٠ ألفا ، على أن يحتفظ ب ١٢ ألفا منهم تحت تصرف السلطان ٠ وفي مقابل هذه المزايا ، زيدت الجزية السنوية من ١٣٠ ألف كيسة (٥٩٨٠٠٠ جنيه انجليزى) الى ١٥٠ ألفا (٦٩٠٠٠٠ جنيه انجليزى) ٠ وقد تم الحصول على موافقة الدول الكبرى على فرمان

دون صعوبات كثيرة ، وكانت هذه الموافقة ضرورية نظرا لتوقيع هذه
الدول على تسوية ١٨٤١ .

وفي الوقت الذي كان اسماعيل يحصل على هذا الفرمان ،
كان قد أعد العدة لشراء اقطاعيات عبد الحلیم فی مصر ، مقابل
وعد بمنحه راتبا سنويا مناسباً . وكان مما ساعد على نجاح
المفاوضات التي جرت حول هذا الموضوع أن عبد الحلیم كان غارقا
فی الدين . ولم يلبث اسماعيل أن اتهمه بالتآمر علیه وأمر بنفيه
من مصر ، حيث قضى بقية حياته فی القسطنطينة ، كذلك اشترى
اسماعيل ضیاع مصطفى فاضل ليسلبه أى عذر وجیه للعودة الى
مصر . وقد مات مصطفى فاضل فی القسطنطينة ، تاركا عبد الحلیم
المطالب الرئيسي للعرش فی حالة الغاء فرمان ١٨٦٦ .

وبعد عام واحد آخر ، وبفضل المزید من الرشاوى
والدبلوماسية ، حصل اسماعيل على قسط آخر من الاستقلال .
ففى يوم ٨ یونیه ١٨٦٧ صدر فرمان یخول اسماعيل حمل لقب
خدیوى ، رافعا بذلك مرتبته فوق الباشوات والولاة الآخرين فی
الدولة العثمانية ، ومعترفا له رسميا بسمو مركزه عنهم . كذلك
فقد خول له هذا الفرمان الحق فی ابرام تسويات مع الدول الاجنبية
حول « بعض الشئون المتعلقة بصفة خاصة بالجمارك ، واتفاقيات
البريد ومرور البضائع والركاب فی داخلية البلاد ، ولوائح الضبط
للجاليات الاجنبية ، وأن يكون مفهوما أن جميع المعاهدات التي
عقدها الباب العالی مع القوى الكبرى تطبق فی مصر » ، وكذلك حول
شئون الادارة الداخلية ، « وبالتالي مصالح مصر المالية والمادية
وغيرها ، التي هی مسئولية الحكومة المصرية » . كما خول له الفرمان
اتخاذ أية ترتيبات تتطلبها صيانة هذه المصالح « (٢) » . وقد فسر
اسماعيل هذه العبارة الاخيرة بأنها ترخص له عقد القروض الاجنبية
بدون الحصول على موافقة السلطان ، وان لم يعترف السلطان بهذا

التفسير . وقد اقتضى اصدار هذا الفرمان مناقشات مسبقة مع الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين لم تظهرأى اعتراض، فقد كان اسماعيل مايزال محفل حسن ظن لندن وباريس به وجميع أوروبا بوجه عام .

وفى خلال سنة ١٨٦٩ كان اسماعيل فى حاجة الى كل ما يمكنه الحصول عليه من تأييد أوروبا بخصوص علاقته بالبأب العالى . ففي فبراير من ذلك العام ، مات فؤاد باشا ، الرئيس أفندى (وزير الخارجية) وآل منصبه الى الصدر الأعظم على باشا ، وهو عدو سافر لكل ادعاءات اسماعيل . وكان على باشا قد بيت الشية على عزل اسماعيل ، وعلى الغاء فرمانى ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ وتمكين مصطفى فاضل ، الذى كان قد شغل عدة مناصب سامية فى خدمة الحكومة العثمانية ، والذى كان قد عين حينذاك وزيرا بدون وزارة ، من أن يخلفه ، وبذلك يضمن خضوع مصر خضوعا تاما لتركيا . وبعد أن قام بتحريض السلطان عبد العزيز ، وهو رجل ضعيف العقل ، ضد اسماعيل ، أرسل الى الخديوى قائمة رسمية مليئة باتهامات طلب اليه الرد عليها وتفسيرها . . وفى هذه القائمة زعم أن اسماعيل قد تحدى تسوية ١٨٤١ التى لاتزال سارية المفعول الا فيما يختص بالتعديلات التى أدخلها فرمانا ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، وأشار الى أنه اذا لم يقدم اسماعيل تفسير مرضيا ، فان السلطان سوف يكون له مطلق الحرية فى العمل حسبما تقضى تسوية ١٨٤١ - أى عزله . وقد كانت الأسس التى بنيت عليها هذه الاتهامات ، على النحو الآتى : ان اسماعيل قد سحب ، دون موافقة السلطان ، القوة التى كان قد بعث بها الى « كانديه » * Candia بناء على أوامر السلطان ، للمساعدة على اخماد الثورة فيها . وأنه على الرغم

* فى جزيرة كريت (المترجم)

من أنه لم يخول حق التفاوض من أجل إبرام معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية إلا أن نوبار يقوم بالتفاوض في مثل هذه المعاهدات منذ عام ١٨٦٧ تحت ستار « الإصلاحات القضائية » . وأن ضرائب عديدة قد فرضت في مصر تتناقض مع تسوية ١٨٤١ . وأن اسماعيل قد أمر بشراء مدرعتين وأنواع أخرى من المعدات الحربية تزيد على حاجات قواته المسلحة ، وأن اسماعيل قد تصرف تصرفا غير لائق بإرساله دعوات مباشرة الى حكام أوروبا لحضور الاحتفالات بافتتاح قناة السويس التي ستتم في نهاية ذلك العام . ولما كانت توضيحات اسماعيل في هذا الشأن قد اعتبرت غير مرضية ، فقد أرسل اليه علي باشا خمسة مطالب تعتبر بمثابة انذار نهائي ، وهي : أن يخفض اسماعيل جيشه فورا الى العدد المسموح به في فرمان ١٨٦٦ وهو ٣٠,٠٠٠ ، وأن يبيع ، أو يحيل الى الباب العالي بثمان التكلفة ، المدرعتين والمعدات العسكرية الأخرى التي أرسل في طلبها . وأن يقدم الميزانية المصرية سنويا الى الباب العالي للتصديق عليها . وأن يقلع عن كل مفاوضات مباشرة مع الدول الأوروبية ، وألا يتعاقد على قروض أجنبية أخرى بدون اذن السلطان .

وفي يوم ٥ سبتمبر ١٨٦٩ أرسل اسماعيل ، بعد استشارة القناصل في مصر ، ردا برقيا الى علي باشا ، يقبل فيه المطلب الأول والثاني والرابع ، ويرفض الثالث والخامس . وقد عرض علي باشا هذا الرد على السفراء الأوروبيين لدى الباب العالي ، الذين رأوا أن مطلب عرض الميزانية مطلب غير عادل ، وأن النقطة الوحيدة الحقيقية الباقية في الموضوع هي مسألة الحصول على اذن السلطان في عقد القروض الأجنبية ، التي تضمنها المطلب الخامس . وبعد أن تباحث علي باشا مع السفراء ، أرسل الى اسماعيل برقية يوضح فيها أن مطلب عرض الميزانية انما يقصد به فقط مجرد الاحاطة وليس محاولة للرقابة على شئون مصر الداخلية ، ولكنه يبدى تمسكه بالمطلب الخامس الخاص بالقروض الأجنبية . وبعد مناقشة

المسألة مرة أخرى مع السفراء كتب على باشا الى اسماعيل كتابا استخدم فيه بعض الكلمات التنبؤية فقال : « اننا لا نود أن نرى فى يوم من الأيام أوروبا ، تفرض على مصر باسم حفنة من الدائنين الأجانب ما فرضته على تونس من قبل من قبول المراقبة الأجنبية على ادارتها المالية » (٣) .

وقد اتفق رأى السفراء على أن مطلب اسماعيل فى التعاقد على قروض أجنبية بدون اذن السلطان مطلب لا حق له فيه بمقتضى نصوص فرمان ١٨٦٧ ، فضلا عن أنه أمر غير مرغوب فيه من وجهة نظر المصلحة العامة لكل من أوروبا وتركيا ومصر . وكتب كل من السفير البريطانى السير هنرى اليوت Henry Elliot ، والسفير الفرنسى المسيو بوريه Bouré الى حكومتيهما فى هذا المعنى (٤) . على أن هاتين الحكومتين ، متأثرتين فى ذلك بنوبار الذى كان يتنقل بسرعة حينذاك بين لندن وباريس ، اتخذتا وجهة نظر مضادة على خط مستقيم . فقد أبلغ كلارندون Clarendon ، وزير الخارجية البريطانىة ، اليوت ، أنه وان كان يأسف لعدم لباقة اسماعيل التى أدخلته فى نزاع مع السلطان ، الا أن « الباب العالى لا يجب عليه التمسك بضرورة موافقته على القروض التى يعقدها اسماعيل ، كما لا يجب ، من باب أولى ، الاصرار على عرض الميزانية المصرية السنوية عليه » (٥) . كما وجه الأمير « دى لاتور دوفرني De la Tour d'Auvergne ، وزير الخارجية الفرنسية ، اهتمام « بوريه » الى الفقرة التى يتضمنها فرمان ١٨٦٧ والتى تنص على أن الشئون المالية المتصلة بالادارة الداخلية يعهد بها الى الحكومة المصرية . وأعرب عن رأيه فى أن « سلطة التعاقد على القروض دون قيد انما تدخل فى نطاق هذا النص » . وأضاف أن قرض ١٨٦٨ (أنظر الباب الثالث) قد أبرم دون اذن السلطان ، وأنه على أية حال ، اذا منع اسماعيل من الحصول على المال عن طريق القروض الأجنبية ، فانه سوف يحصل عليه من حساب جار وعن طريق سندات الخزانة كما يفعل

الآن بالفعل (٦) • وعلى ذلك فقد أخطر السفيران البريطاني والفرنسي بمحاولة اقناع علي باشا بالتنازل عن موقفه والتصالح مع اسماعيل على الأساس الذي سبق أن عرضه الخديوى • ولكن علي باشا أصر على موقفه وأوضح للسفيرين أنه يعتبر المسئلة مسألة السيادة العثمانية على مصر وهل هي أمر واقع أم هي أى شيء آخر ، وأنه يفضل الاستقالة على التسليم •

لقد كانت « أزمة ١٨٣٩ - ١٨٤١ » تعود مرة أخرى الى الوجود ، ولكن على نطاق أصغر ، وبردود فعل من جانب الحكومتين البريطانية والفرنسية متماثلة تقريبا ، وان كانت أقل شدة بكثير • وعلى الرغم من الاحتفاظ بمظهر الجبهة المتحدة ، وعدم ظهور مهاترات سافرة ، الا أن الحكومة البريطانية كانت تميل فى مواجهة عناد كل من اسماعيل وعلي باشا ، الى تأييد اسماعيل • وقد بذل علي باشا قصارى جهده لتشجيع هذا الحلاف بين الدولتين الذى خدم تركيا خدمة طيبة على مدى الثلاثين عاما السابقة • ولكن فى ١٨٦٩ كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية تعترضان عدم افلات المسئلة من أيديهما ، ومن ثم فان كثيرا من حبال الانقاذ قد أُلقيت فى ذلك الحين فى شكل صيغ للمصالحة • فقد اقترحت الحكومة الفرنسية اقتراحا وافق عليه اسماعيل يقضى ببقاء الأمور على ما هى عليه ، مع وضع فارق بين القروض التى تتطلبها مشروعات عامة معينة ، وتلك التى تتطلبها أغراض عامة ، بحيث لا يطلب اسماعيل اذن السلطان سوى فى القروض الأخيرة فقط • وقيل للباب العالى أن المسئلة تعتبر فى الوقت الراهن مسألة نظرية ، نظرا لأن اسماعيل مضطر بحكم شروط قرض ١٨٦٨ ألا يبرم قرضا آخر لمدة أربعة أعوام • على أن علي باشا لم يقبل شيئا من هذا الاقتراح وأرسل الى « موزوروس باشا » ، السفير العثمانى فى لندن ، يبلغه أن السلطان قد قرر إلغاء فرمان ١٨٦٧ مالم يوافق اسماعيل ، خلال أيام معدودة •

على الاذعان لطلب الباب العالي بخصوص القروض الأجنبية (٧) .
وقد استهجنّت الحكومة البريطانية هذا التهديد ، وقدم السير هنرى
اليوت اقتراحا لتسوية المسألة يقضى بأن يصدر السلطان فرماتا
آخر يوضح غموض فرمان ١٨٦٧ ويبين أن اسماعيل لم يحصل
على حق عقد القروض الأجنبية ، واذا قبل اسماعيل ذلك ، تكون
المسألة قد سويت ويكون قد تم انقاذ ماء وجه جميع الأطراف .

كان هذا ما وصلت اليه الأمور عندما بدأت احتفالات افتتاح
قناة السويس فى مصر فى نوفمبر ١٨٦٩ . وقد انتهز السير
هنرى اليوت ، الذى كان حاضرا الاحتفالات ، الفرصة لاقتناع
اسماعيل بقبول مثل هذا فرمان على شريطة أن يصاغ فى عبارات
لا تسبب له اهانة . وفى نفس الوقت اضطرت الحكومة الفرنسية
الى الالتقاء مع وجهه النظر البريطانية بشأن اصدار فرمان المقترح ،
بشرط أن يقتصر على مسألة القروض الأجنبية ، وألا يحد من
حقوق اسماعيل ووضعه الممتاز بأن وجهه من الوجوه . وبناء على
ذلك أرسلت لندن وباريس برقيتين فى صيغة مماثلة بهذا المعنى
الى القسطنطينية تحذر الباب العالي من أنه سوف لا يحصل على
تأييدهما اذا هو حاول توسيع نطاق فرمان (٨) فيما وراء ذلك .

وقد صدر فرمان فى ٢٦ نوفمبر وأرسل الى مصر على يد
مبعوث معروف بصلته الطيبة باسماعيل وهو « سرفير » أفندى
Server وقد صيغ فى عبارات ودية ، وتضمن قبول التفسيرات
التي قدمها اسماعيل بخصوص الجيش وتسليحه ، وبخصوص
علاقات اسماعيل بالقوى الدولية وأوضح عدم فرض أى قيد على
جميع الضرائب التي تجبى فى مصر باسم السلطان ، سواء من ناحية
الشكل أو المقادير . وعندما وصل فرمان الى النقطة الظاهرية محل
النزاع ، قرر « حظر التعاقد على القروض الأجنبية التي ترهن
فيها موارد البلاد لمدة طويلة قبل عرضها على الحكومة العثمانية وقبل

الحصول على موافقتي على تخصيص المبالغ اللازمة من الدخل لخدمة القروض « (٩) » .

وقد نجح اليوت • الذي بقي في مصر بعد انتهاء حفلات الافتتاح ، في اقناع اسماعيل ، بتلاوة فرمان في حفل يعد طبقا للبروتوكول ، وارسال رد مناسب بقبوله • وقد أرسل هذا الرد (١٠) المؤرخ ٩ ديسمبر ١٨٦٩ الى القسطنطينية على يد « سرفير أفندي » ، وقد أظهر فيه اسماعيل عدم ارتياحه ، ولكن في صيغة مهذبة • وانتهت بذلك هذه الأزمة •

على أن تسوية الأزمة على هذا النحو تركت العلاقات بين السلطان واسماعيل في حالة غير ودية بدرجة كبيرة • فقد تأخر تسليم المدرعتين اللتين كان قد أمر بهما اسماعيل وأصر الباب العالي على تحويلهما اليه ، حتى تنتهي اجراءات دفع ثمنهما من جانب الباب العالي • وسرت اشاعات عن طلبات كبيرة للأسلحة قدمها اسماعيل في إنجلترا والولايات المتحدة • وفي بداية عام ١٨٧٠ عين اسماعيل واحدا وعشرين ضابطا أمريكيا كمدرسين • واتخذت الاجراءات لتحسين الساحل الشمالي لمصر على البحر المتوسط • كما سرت اشاعات عن حدوث تقارب بين مصر وروسيا • وقد عزيت الثورة التي قامت في اقليم عسير في الحجاز ضد الحكم التركي الى تحريض مصر • وقد ألهمت جميع هذه الأشياء رأس السلطان ووزرائه ضد اسماعيل ، وكانوا يشكون في أنه على وشك اعلان الاستقلال ، ولذلك لم تدخر أية فرصة للشكوى الى سفراء الدول العظمى من نشاط اسماعيل ، كما اعترض السلطان على قرض الدائرة السنوية سنة ١٨٧٠ (أنظر الفصل التاسع) على اعتبار أنه مخالف لفرمان ١٨٦٩ • وقد سويت مسألة المدرعتين بعد ذلك بطريقة مرضية ، ولكن زيارة اسماعيل الى القسطنطينية سنة ١٨٧٠ لتجديد ولائه للسلطان لم تكن ناجحة تماما •

على أن اسماعيل لم تكن لديه النية لتأكيد استقلاله بالقوة .
وعلى العكس من ذلك ، فقد كان عازما على الحصول على حريته عن طريق الرشوة . ففي يونيه ١٨٧١ أرسل ابراهيم بك ، صهر نوبار ، الى القسطنطينية فى بعثة لتحسين الجو العام ، وقد سهل مهمة هذه البعثة موت علي باشا فى سبتمبر ١٨٧١ . فقد أتاح موت هذا الوزير العظيم ، الذى كان يشغل منصبى الصدر الأعظم ، والرئيس أفندى ووزير الداخلية ، للسلطان عبد العزيز المغرور والمرتشى الفرصة لأول مرة ، لممارسة بعض السلطة الحقيقية على امبراطوريته ، كما أتاح لاسماعيل العمل بفاعلية لتحقيق مطامعه والوصول الى أهدافه ورغباته . وفى سبتمبر ١٨٧٢ ، وبعد توزيع الهدايا والرشاوى بسخاء على يد ابراهيم بك ، وبعد زيارة أخرى قام بها اسماعيل الى القسطنطينية ، أصدر السلطان فرمانا ألغى فيه فرمان ١٨٦٩ وما به من قيود ، كما أصدر « خطا شريفا » « يحدد ويؤكد فيه الاذن لاسماعيل باقتراض المبالغ اللازمة باسم الحكومة المصرية دون طلب أى اذن ، طالما تطلبت رفاهية البلاد ابرام قرض أجنبي (١١) » .

وبهذه الطريقة ، سويت المسألة التى كان متنازعا عليها فى أزمة ١٨٦٩ لمصلحة اسماعيل . وكانت المفاوضات على « فرمان » « والخط الشريف » قد تمت مباشرة مع السلطان دون تدخل ، بل وفيما يبدو دون علم ، الصدر الأعظم مدحت باشا ، الذى استشار سفراء الدول الكبرى فى صحة الاعتراف بهاتين الوثيقتين . وكان رأى السفراء أنه ليس من المستحب مجادلة سلطة السلطان الشخصية . وبذلك سمح لاسماعيل بالاحتفاظ بما حصل عليه . على أن ذلك لم يكن الا مجرد قسط آخر من الاستقلال الذاتى التام الذى كان يسعى اليه .

وسرعان ما تلا ذلك تسعة أشهر من الرشاوى على أوسع

نطاق ، كوفىء عليها اسماعيل فى النهاية فى يونيه ١٨٧٣
بفرمان (١٢) أعطاه فى الحقيقة كل ما كان يصبو اليه . فبالإضافة
الى تثبيت كل الامتيازات التى حصل عليها فى فرامانات ١٨٦٦ ،
١٨٦٧ ، ١٨٧٢ ، فقد نص على الآتى :

١ - أيلولة العرش فى حالة عدم وجود وريث ذكر الى شقيق
اسماعيل الأكبر .

٢ - اتخاذ الخديو القائم فى الحكم ما يراه من ترتيبات لتعيين
مجلس وصاية فى حالة ما اذا كان الوريث قاصرا .

٣ - ازالة أية قيود على عدد الجيش المصرى ، باستثناء واحد
هو عدم السماح للخديو ببناء ، أو الأمر ببناء مدرعات دون اذن
السلطان .

٤ - التمتع بالاستقلال الذاتى التام فى شئون مصر الداخلية .

٥ - حق الخديو فى تجديد وعقد الاتفاقيات الجمركية
والتجارية وجميع المسائل المتعلقة بالأجانب والشئون الداخلية
وغيرها فى البلاد ، مع وكلاء الدول ، مالم تتعارض هذه مع المعاهدات
القائمة التى يكون السلطان طرفا فيها ، وذلك لتطوير التجارة
والصناعة وتنظيم العلاقات بين الأجانب وبين الحكومة المصرية
والشعب .

٦ - تحويل الخديو الحق فى « السيطرة التامة والكاملة على
شئون البلاد المالية ، وعقد القروض باسم الحكومة المصرية دون
تفويض من السلطان ، فى أى وقت يراه ضروريا » .

وفى خلال عامين ونصف ، ونتيجة لدبلوماسية اسماعيل
الشخصية ودبلوماسية ابراهيم بك ، مع توزيع الرشاوى التى
بلغت قيمتها أكثر من مليون جنيه ، نجح اسماعيل فى تحويل

المناخ فى القسطنطينية الى مناخ ودى نحوه بغير حدود ، كما نجح فى زيادة سلطته الى الدرجة التى أصبح فيها يتمتع بالاستقلال فى كل شىء فيما عدا الاسم . وفى الحق أنه كان يسعى الى التمتع « بوضع الدومنيون » ، وكان قادرا على الوصول اليه . فبعد موت على باشا ، لم يعد مع السلطان عبد العزيز الضعيف وزراء على درجة من الأمانة والحزم بما يكفى لمواجهة مؤامرات اسماعيل ، ومن جهة أخرى فلم تكن هناك دولة من الدول الكبرى مستعدة لمقاومة دعاواه ومطالبه .

على أن انتصار اسماعيل كان انتصارا مزعزا . ذلك أن الاحتفاظ به كان يعتمد ، فيما يعتمد ، على استمرار احتفاظه برضاء كل من السلطان والقوى الكبرى . كما أنه كان سلاحا ذا حدين ، نظرا لأن الاستقلال الذاتى الذى حصل عليه كان من الممكن أن يستغله الدائنون فى النهاية لتمكين سيطرتهم على مصر ، فى غيبة الحماية التى يمكن أن تقدمها السيادة العثمانية . وقد كان هذا هو ما حدث بالضبط فى النهاية ، ولكن حتى من قبل ذلك ، وفى خلال الأشهر القليلة التى تلت صدور فرمان ١٨٧٣ ، فإن القيود الفعلية على استقلال اسماعيل الذاتى كانت قد اتضحت بشكل ظاهر . وفى نهاية عام ١٨٧٣ ، أمر الباب العالى اسماعيل بارسال قواته لاحتلال قناة السويس وذلك لاجبار شركة القناة على تطبيق الرسوم التى حددها مؤتمر دولى عقد فى القسطنطينية ، وكان الباب العالى مدفوعا فى ذلك ، بالدول الكبرى . ولم يملك اسماعيل ، وهو يعلم أن الدول الكبرى وراء الباب العالى ، سوى الاذعان .

حواشي الفصل الثامن

(١) مات السلطان عبد المجيد في عام ١٨٦١ ، وخلفه أخوه عبد العزيز ، الذي حكم حتى عام ١٨٧٥ ثم خلع عن العرش ؛ وانتحر فيما بعد .

Douin, op. cit., vol. I, p. 440. (٢)

Douin, op. cit., vol. II, p. 385. (٣)

Ibid., pp. 385-6. (٤)

Ibid., p. 382. (٥)

Ibid., p. 379. (٦)

Ibid., pp. 407-8. (٧)

Ibid., p. 485. (٨)

Ibid., pp. 486-87. (٩)

Ibid., pp. 490-91. (١٠)

Ibid., pp. 661-62 and 665. (١١) انظر نص فرمان والخط الشريف في :

Ibid., pp. 723-27. (١٢) انظر النص في :

التقدم إلى الخلف

منذ بداية عام ١٨٦٤ تقريبا ، بدأ « بيت أوبنهايم » محاولات لاقناع اسماعيل بتسديد « الدين السائر » عن طريق عقد قرض طويل الأجل توطئة لاقتراض مزيد من الأموال من حساب مفتوح . ولم يكن أحد من بيت أوبنهايم أو من الدائنين الآخرين يرغب في خروج اسماعيل من الدين . ذلك أن عملية اقراضه قد أثبتت أنها عملية رابحة ، وفوق ذلك فقد كانت هناك أرباح أخرى اضافية تأتي من العمليات على طلبات الشراء من الخارج ، التي لم يكن من الممكن تقديمها الا اذا كان اسماعيل والخزانة المصرية يتلقيان المال باستمرار من القروض . وقد كان القرض الأجنبي ببساطة وسيلة لتسوية الديون المصرية قصيرة الأجل . كلما أخذت في غمر السوق بالقراطيس المصرية ، وبالنسبة لبيت أوبنهايم ، الذي كانت علاقاته ببيوت المال الأوروبية تتيح له الحصول على مبالغ كبيرة من الأموال على مدد طويلة من أسواق

المال الأوروبية ، فان القرض الأجنبي كانت له ميزة اضافية تتمثل في الأرباح المرتبطة بعمليات السمسرة ، ولكن هذا المصدر من مصادر الأرباح لم يكن متاحا لبعض دائني اسماعيل الآخرين ، مثل « درفيو » ، الذين كانوا يعارضون عقد قرض أجنبي منذ البداية لما يؤدي اليه من ضعف روابط المنفعة التي تربطهم باسماعيل ، على أن قروض اسماعيل من درفيو كانت قد بلغت عند منتصف عام ١٨٦٤ الحد الذي انتهت عنده موارد بنكه ، كما أن الدائنين الآخرين ، كانت قد بدأت ترتفع صيحاتهم بالمطالبة بديونهم ، وبذا فقد بدا أن القرض الأجنبي هو المصدر الوحيد الباقي للتمويل .

ولم يكن اسماعيل براغب حقيقة في التخلي عن النظام الذي ابتدعه للتمويل ، واللجوء الى نظام القروض الأجنبية . فقد كان هذا النظام الأخير هو « الشكل الوحيد من أشكال الدين الذي يكرهه الوالي » . لأنه كان ديناً مكشوفاً وخاضعاً لموافقة السلطان في القسطنطينة ، ومعنى ذلك الدخول في المساومات الكريهة ، كما أنه يضع رصيده في السوق موضع الفحص والتقييم ، وأهم من ذلك ، فان هذه القروض العامة يفترض فيها الدفع بانتظام ، فعندما يقطع المساهم كوبونه فانه يريد استلام مبلغه على الفور . وأخيراً فقد كانت هناك شرارة الكبرياء الصغيرة التي مازالت باقية في اسماعيل . فقد كان اسماعيل حينذاك ، مثله في ذلك مثل المرأة الساقطة التي تتمسك بآخر مظهر من مظاهر الفضيلة ، يتوهم أنه لم يضيف شيئاً الى مديونية بلاده « (١) » .

ولكن عندما صدر حكم الامبراطور الفرنسي في قضية تحكيم شركة القناة في يولييه ١٨٦٤ ، وكان يقضى بأن يدفع اسماعيل الى شركة القناة مبلغ ٨٤ مليون فرنك ، وعندما بدا واضحاً أن خطط اسماعيل لكي تثول اليه الشركة قد فشلت ، أدرك أن عقد القرض الخارجي قد أصبح ضرورياً . وكان هناك عدد

من الممولين مستعدين ومتهلفين على اقراضه . فبالاضافة الى بيت
أو بنهايم ، الذى كان مشتركا معه فى خطط السيطرة على شركة
القناة (٢) ، كان هناك « البنك الانجليزى المصرى » الجديد ،
ويتكون من مجموعة فرنسية يمثلها فى مصر « ساباتية » ، القنصل
الفرنسى العام السابق الذى فصل من خدمة وزارة الخارجية لأنه
لم يؤيد شركة القناة بالدرجة الكافية . و « برافاى » ، الذى كان
مقربا من سعيد ومن أتباع القصر فى ذلك الحين ، وكان يدعى أنه
وكيل بيت « روتشيلد » .

وكان « البنك الانجليزى المصرى » الذى تأسس سنة ١٨٦٢
برأس مال قدره ٤٠ مليوناً من الفرنكات ، اتحاداً انجليزياً فرنسياً .
وكان مديره فى مصر هو باسـتريه Pastre ، وهو مصرفى
فرنسى فى الاسكندرية اندمج بينكه فى البنك الانجليزى المصرى .
وكان هذا البنك الذى قدر له أن يلعب دوراً هاماً فى الشؤون المالية
المصرية (٣) ، يمثل حلقة أخرى فى سلسلة التعاون المالى الانجليزى
الفرنسى فى مصر ، الذى بدأ بانتحال هرمان أو بنهايم الجنسية
الفرنسية ، لتحل محل المنافسة الانجليزية الفرنسية السابقة . ومع
أن التعاون مثل التنافس لا يمكن أن يكون مطلقاً ، إلا أنه كان وثيقاً
بدرجة كافية لحرمان اسماعيل من امكانية الحصول على أى تأييد
دبلوماسى بريطانى فى وجه أية اجراءات فرنسية . والعكس
بالعكس .

وقد حصل بيت أو بنهايم ، الذى كان يملك ميزة صلاته القوية
بالقبطينية التى ساعدت على موافقة السلطان على القرض ، على
العقد فى أكتوبر ١٨٦٤ ، بعد ماطلة كبيرة ، وبلغت القيمة
الاسمية للقرض ٢٠٠.٧٠٤.٥ جنيه استرلينى ، تسدد على خمسة
عشر عاماً بفائدة ٧ فى المائة ، واستهلاك قدره ٨٧.٣ فى المائة . وقد
صدر فى أبريل ١٨٦٥ من بيت « فروهلنج وجوشين »

Fruhling and Goschen بسعر اصدار في سوق لندن ٩٣٪ .
 وكان المبلغ الذي تسلمه اسماعيل ، بعد استقطاع الخصم والعمولة
 وغيرها ، أقل من ٥٠٠٠ر٥٠٠٠ جنيه استرليني ، ذهب جزء كبير
 منه يبلغ ٣٥٠٠ر٥٠٠٠ جنيه مباشرة في تسوية ديونه قصيرة الأجل
 لأوبنهايم ودرفيو وغيرهما من الدائنين في الاسكندرية ، وبلغت قيمة
 القسط السنوي حوالى ٦٢٠ر٥٠٠٠ جنيهها لمدة خمسة عشر عاما ،
 بضمان إيرادات الدقهلية والشرقية والبحيرة (٤) . فاذا أضفنا الى
 هذا القسط السنوي قسط قرض ١٨٦٢ فان العبء السنوي على
 الدخل يكون قد بلغ ٩٢٤ر٥٠٠٠ جنيه انجليزي (في ذلك الحين كان
 قرض الكونتوار ديسكونت قد تم تسديده تقريبا) .

ولما كان النزول الى الجحيم سهلا كما يقول المثل اللاتيني :
 Facile descensus Avernii فان الانزلاق الطويل الى
 الافلاس يكون قد بدأ . فمنذ ذلك الحين فصاعدا ، كانت عملية
 الاستدانة تجري على النحو الآتي : دين قصير الأجل يسدد جزئيا عن
 طريق قرض طويل الأجل مضمون ، يرهن في مقابله جزء من
 الدخل ، يتبعه دين قصير الأجل جديد ، يسدد جزئيا بنفس
 الطريقة ، أى بقرض أجنبى آخر وبشروط باهظة ، ويهرن في مقابله
 جزء آخر من الدخل . وهكذا دواليك ، حتى بلغ من حجم الإيرادات
 المرهونة أن موارد القرض الأجنبى التالى لم تستخدم في سداد الدين
 السائر الذى كان يتضخم شيئا فشيئا ، بل في تكملة الإيرادات غير
 المرهونة الباقية !

وفي خلال الأعوام الثلاثة التالية ، من ١٨٦٥ الى ١٨٦٧ ، جرت
 المفاوضات على ثلاثة قروض أخرى أبرمت لأغراض لا اعتراض عليها
 من الناحية النظرية : الأولى ، قد رهنت في مقابله إيرادات السكك
 الحديدية ، وكان لتوفير وعوس الأموال اللازمة لشراء معدات وتوسيع
 شبكة السكك الحديدية . أما الآخرا ، فقد رهنت في مقابلهما

ايرادات الدائرة السنوية ، وكانا لشراء أملاك الأميرين مصطفى فاضل وعبد الحليم ، اللذين كانا ، حتى اصدار فرمان ١٨٦٦ ، يليان اسماعيل في حق تولى العرش ، وقد حرمهما هذا فرمان من هذا الحق .

وقد جرى التفاوض على قرض السكك الحديدية لأول مرة في باريس في أكتوبر ١٨٦٥ بين نوبار وهرمان أوبنهايم ، ولكن شروط هذا القرض وقدره ٣٠ مليوناً من الفرنكات كانت باهظة لدرجة أن اسماعيل رفض الموافقة عليها . وقد تم فسخ العقد بموافقة الطرفين . وفي يناير ١٨٦٦ أبرم اسماعيل عقداً آخر بقرض قيمته ٣ ملايين من الجنيهات الانجليزية يسدد على ست سنوات ابتداء من يناير ١٨٦٩ وبفائدة قدرها ٧ في المائة واستهلاك قدرة ٨٥٥ في المائة . وقد رهننت في مقابله ايرادات السكك الحديدية ، وكان سعر الاصدار في سوق باريس ٩٢٪ . وقد دخل الخزانة منه بعد خصم عمولة السمسرة وغيرها مبلغ صافي يبلغ حوالي ٢٦٤٠٠٠٠ جنيه استرليني مقابل قسط سنوي يبلغ ٧١٠٠٠٠ جنيه انجليزي من دخل السكك الحديدية لمدة ستة أعوام ابتداء من ١٨٦٩ ، ولم تكن هذه الشروط طيبة كما تبدو لأول وهلة ، لأن نصف الـ ٢٦٤٠٠٠٠ جنيه انجليزي كان هو فقط الذي سيدفع نقداً ، أما النصف الثاني فيدفع في شكل معدات للسكك الحديدية احتفظ بيت أوبنهايم بنفسه بعمولة عليها تبلغ ٥٪ ! (٥) .

وقد وضعت مفاوضات هذا القرض نهاية للعلاقة المالية الخاصة التي كانت قائمة بين اسماعيل ونوبار ، وذلك نظراً لما تبدى من قلة حنكته في المساومة على قرض السكة الحديد في باريس ، وخصوصاً بعد أن تلا ذلك مباشرة خيبته في مفاوضاته بخصوص شركة القناة . وفي يناير ١٨٦٦ انتقل نوبار من منصب ناظر الأشغال العامة الى منصب ناظر الخارجية . واستمر في هذا المنصب الجديد مسئولاً

عن العلاقات مع شركة قناة السويس ومع القسطنطينية والقوى الدولية . وسرعان ما شغل بعدها بالمفاوضات على الاصلاح القضائي مع الدول الكبرى ، ولكنه لم يسترد أبدا علاقته الخاصة السابقة بإسماعيل ، وبعد عشر سنوات أصبح بغیضا لديه بشكل مریر .

كانت القيمة الاسمية لقرض الدائرة السنیه الأول تبلغ ٣٠٠٣٨٧٣ر٣ جنيه انجلیزی . وكان الغرض الأساس من إبرامه شراء أملاك الأمير عبد الحليم ، التي كان نوبار قد اتفق عليها بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ر١ جنيه انجلیزی (٦) . وقد انقسم القرض الى نصفین . نصف يدفع فی لندن عن طریق « البنك الانجلیزی المصری » والنصف الثانی يدفع فی باريس عن طریق باستریه ، *Pastré* مدير البنك فی مصر والذي كانت له مصالح مصرفیه فی فرنسا . وقد تضمن العقد الذي أبرم فی مارس ١٨٦٦ (*) أن تسدد القيمة الاسمية للقرض على خمسة عشر عاما بفائدة ٧ فی المائة واستهلاك ٣٢٧ر٣ ، وترهن فی مقابلته إيرادات أملاك الخدیو (الدائرة الخاصة) ، التي يستمد اسماعیل منها مخصصاته المالية ، والدائرة السنیه التي تضم أملاكه الشخصية (٧) . على أن تمويل القرض ، الذي اتفق صدوره مع وجود أزمة اقتصادية فی مصر نتیجة للحرب التمساولیه البروسیه ، كان فاشلا . فلقد طرح القرض فی

♦ تشير جميع المصادر الرسمية المصرية الى هذا القرض باسم قرض سنة ١٨٦٥ . انظر أيضا « الأمر العالی الصادر بجمع الديون المصرية وجعلها دینا واحدا وافراغها فی صورة منتظمة » . ویذكر « لاندز » فی « بنوك وباشوات » أن الاتفاق على القرض تم فی ديسمبر ١٨٦٥ ، على أنه من المحقق أن التمويل كان فی سنة ١٨٦٦ لازتباطه بمؤثرات الحرب التمساولیه البروسیه . وسوف يشير المؤلف باستمرار الى هذا القرض باسم قرض ١٨٦٦ (المترجم) .

مارس ١٨٦٦ بسعر اصدار ٩٢ ، وكان السعر أقل ٣٪ للمتعاقدين . ولم يستطع « البنك الانجليزى المصرى » تقديم ٤٠٠.٠٠٠ ر. ١ جنيه انجليزى من نصيبه فى التمويل ، فاتفق باستريه أخيراً على أن يحل « الكريدى فونسيير » فى الحصة التى لم يكتب فيها بـ ٩٠٠.٠٠٠ ر. ١ جنيه انجليزى ، وهو ما يعادل سعر ٦٩ ١/٢ . وقد أسفر ذلك عن حصول اسماعيل على حوالى ٢٦٦٠.٠٠٠ ر. ٢ جنيه انجليزى (*) من القيمة الاسمية التى تبلغ ٣٨٧٣٠٠ ر. ٣ جنيه انجليزى ، كان عليه أن يدفع عليها ٣٦٩.٠٠٠ ر. ٣ جنيه انجليزى سنوياً كفاائدة واستهلاك لمدة خمسة عشر عاماً . وبالإضافة الى ذلك ، ونتيجة لتدخل القنصل الفرنسى العام ، فقد منح اسماعيل « البنك الانجليزى المصرى » تعويضاً قدره ٥٠٠.٠٠٠ ر. ٥ جنيه انجليزى وعقداً لمدة عامين لتوريد الفحم يتيح له ربحاً قدره ١٠٠.٠٠٠ ر. ١ جنيه لتعويضه عن الخسائر التى زعم أنها لحقت به نتيجة عجزه عن تدبير نصيبه فى تمويل القرض ! (٨) .

وقد عقد قرض الدائرة السنوية الثانى فى ١٨٦٧ ، وكان الغرض الظاهرى له هو دفع ثمن أملاك الأمير مصطفى فاضل . وكان اسماعيل قد اشترى هذه الأملاك بمبلغ ٢١٠٠.٠٠٠ ر. ٢ جنيه انجليزى تسدد على عامين بفائدة ٩ فى المائة (٩) . وقد بلغت القيمة الاسمية للقرض ٢٠٨٠.٠٠٠ ر. ٢ جنيه انجليزى ، تسدد بفائدة ٩ فى المائة واستهلاك ٤٣٤ ر. ٣ فى المائة على خمسة عشر عاماً ، ورهنت فى مقابله أيضاً ، مثله فى ذلك مثل قرض الدائرة السنوية الأول ، إيرادات الدائرة الخاصة والدائرة السنوية . وقد تم التعاقد عليه مع بيت أبنهايم وقام بتمويله البنك الامبراطورى العثمانى بسعر اصدار

* تتفق جميع المصادر :- بالاستناد الى الوثائق والاجراءات ، على أن البنك الممول هو البنك الانجليزى المصرى ، وأن المبلغ الحقيقى المحصل يبلغ ٢٧٥٠.٠٠٠ ر. ٢ جنيه انجليزى (المترجم)

٩٠٪ في ديسمبر ١٨٦٧ • وبلغ المبلغ الذي تسلمه اسماعيل بعد استقطاع الخصم والعمولة وغيرها حوالي ١٧٠٠٠ ر ١٧٠٠٠ جنيه انجليزى • وقد دفع بعض هذا المبلغ نقدا ، ودفع الباقي فى شكل أذونات قصيرة الأجل على الخزانة كان المتعاقدون قد اشتروها بسعر الخصم ودفعت فى الاكتتاب بالسعر الأصلي ، وبذلك حقق المتعاقدون أرباحا أخرى لا يستهان بها • وقد بلغ القسط السنوى ٢٥٧ ر ٠٠٠ جنيه انجليزى لمدة خمسة عشر عاما (١٠) •

وفى خلال أزمة ١٨٦٦ المالية طلبت البنوك الأجنبية فى مصر النجدة من القناصل • فطلب هؤلاء الى اسماعيل ضرورة تسوية جزء من الدين السائر « خصوصا وأن هناك ما يدعو الى الخوف من أن تتوقف بعض هذه المؤسسات عن الدفع » (١١) • ونتيجة لذلك « لجأت الحكومة المصرية الى فرض قرض اجبارى على الأراضى التى تجرى زراعتها ، يسدد اسميا على أربعة أعوام • وقد بلغ هذا القرض الذى حدد على أساس عشرين قرشاً للفدان ، مليوناً من الجنيهات الانجليزية ، مما مكن الوالى من مواجهة بعض التزاماته الملحة (١٢) • وبطبيعة الحال فلم يسدد هذا القرض اطلاقاً واعتبر بكل بساطة ضريبة اضافية •

وفى نفس الوقت كان اسماعيل ماضياً فى الاستدانة بقروض جديدة قصيرة الأجل ، كانت تولد بمرور الزمن ضغوطاً متزايدة لعقد قرض أجنبى آخر لتسديدها ! ولم تبذل حينذاك أية محاولة للحد من المصروفات بحيث تتناسب مع الدخل الباقى بعد دفع أقساط الديون الواجبة السداد • وكان هذا الدخل بعد انتهاء رواج القطن قد أصبح لا يبشر بالأمل ، فقد هبط من ٦٩٧٢ ر ٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٦٤ الى ٣٥٦ ر ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٥ ، والى ٥٨ ر ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٦ ، ثم الى ١٢٩ ر ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٧ (١٣) • ولكن اسماعيل كان ما زال ينفق معظم أموال

القروض دون أى اكتراث . ولأنه كان متلهفا على شراء ود السلطان ، فقد أرسل ، بناء على طلبه ، قوة عسكرية تتكون من ست أوط إلى الحجاز فى نوفمبر سنة ١٨٦٤ ، وكان يحتفظ بقوة كبيرة ومتزايدة فى كانديه Candia ، للمساعدة فى قمع الثورة ضد الباب العالى فى هذين الاقليمين . وفى زيارته السنوية الى القسطنطينة كان ينفق مبالغ كبيرة من المال فى الرشاوى والحفلات ا

وفى عام ١٨٦٦ ، وبعد أن أصدر السلطان أخيرا فرمان الخاص ببناء قناة السويس ، اشترى اسماعيل من شركة القناة عشرة آلاف هكتار من الأراضى ، وهى التى عرفت باسم «أراضى الوادى » على طول قناة الزقازيق فى شرقى الدلتا . ودفع فيها عشرة ملايين من الفرنكات . وكان سعيد قد باع هذه الأراضى للشركة بمليونين من الجنيهات فقط ! كما استرد القناة العذبة من الشركة مقابل مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات ، حسب نص قرار تحكيم الامبراطور . كما زاد فى معدل دفع التعويضات الأخرى التى تضمنها القرار لتصفيتها فى نهاية ١٨٦٩ .

وفى ١٨٦٧ قام اسماعيل بعدة زيارات كلفته كثيرا من المال الى باريس ولندن ، كما قام بمفاوضات باهظة الثمن فى القسطنطينية ، أسفرت عن اصدار فرمان ١٨٦٧ الذى خول لاسماعيل حمل لقب خديو ووسع فى نطاق استقلاله الذاتى .

وفى بداية عام ١٨٦٨ كانت الموارد التى يستمد منها اسماعيل قروضه قصيرة الأجل قد نضبت مرة أخرى ، وبات من الضرورى عقد قرض جديد . وكان قد أبرم عقدا فى فبراير مع مجموعة مالية فرنسية ، ولكن تبين أن ممثلها الفرنسى فى مصر الذى كان يتولى

الصفقة لم يكن يملك السلطة للتصرف ، ففسخ العقد . وفى ابريل وحتى تتمكن الخزانة من الحصول على المال بشكل عاجل ، أصدرت سندات قيمتها ٦٥٠٠٠٠ ر. ٦٥٠ جنيه مدتها ثلاثون شهرا وبخصم ٣٠ فى المائة .

وفى نفس الوقت تقريبا طرد اسماعيل راغب باشا ناظر المالية وعين مكانه اسماعيل صديق ، وهو أخوه فى الرضاعة ، ورفيق طفولته وصباه ، وفيما بعد مدير أملاكه . وكان اسماعيل صديق ، الذى أصبح معروفا فى أنحاء مصر باسم « المفتش » . رجلا كفئا ، ونشيطا ، وفاسدا . كما كان وفيا لاسماعيل . وكان مفروضا أن يستغل هذه الصفات كلها لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من الدخل من الريف المصرى . وقد نجح فى هذه المهمة وحدها !

على أن مهمته الأولى كانت عمل الترتيبات لإبرام قرض جديد . فبعد أن حصل اسماعيل على الموافقة الشكلية لمجلس الأعيان ، وهو الهيئة الخاضعة له التى أسسها فى عام ١٨٦٦ للتغلب على الاتهام الذى كان يوجه له بالاستبداد (١٤) ، وبعد منافسة نشطة بين « الشركة العامة » The Société Générale التى كان يؤيدها القنصل الفرنسى العام ، وبين بيت أوبنهايم ، تم إبرام قرض مع بيت أوبنهايم فى مايو ١٨٦٨ قيمته الاسمية ١١٨٩٠٠٠ ر. ١١٨٩٠٠٠ جنيه انجليزى . وقد أظهرت شروط القرض الذى قام بتمويله كل من « البنك الامبراطورى العثمانى » و « الشركة العامة » ، المدى الذى تدهور اليه رصيد اسماعيل (على الرغم من أن بيت أوبنهايم والشركة العامة كانا يتنافسان على إبرام العقد . فقد سمح « للشركة العامة » ، وهى الخاسرة ، بالمساهمة بنصيب فى التمويل) . فقد اتفق على سداد القرض ، الذى كان الغرض الظاهرى منه تسديد الدين السائر ، على ثلاثين عاما بفائدة ٧ فى المائة واستهلاك ١ فى المائة . وكان سعر الاصدار ٧٥ فى المائة . وبعد استقطاع الخصم والعمولة

وغيرها ، هبط المبلغ الذى حصل عليه اسماعيل الى ٣٣٤ر١٩٣ر٧ جنيهها انجليزيا . ومع ذلك فلم يدفع المبلغ كله نقدا ، نظرا لما تضمنه العقد من امكانية الدفع بسندات الخزانة ، التى كانت حينذاك مطروحة بسعر خصم كبير ، فى الاكتتاب بالسعر الاصلى . وكانت النتيجة أن هبط المبلغ الاجمالى الذى تسلمته الحكومة نقدا الى ٥٠٠ر٥٠٠ جنيه انجليزى تقريبا ، وبلغ القسط السنوى للقرض ، الذى خصص لضمانه ايرادات الجمارك وبعض العوائد ، ٩٥٠ر٠٠٠ جنيه انجليزيا لمدة ثلاثين عاما (١٥) . وكان من شروط القرض ألا تبرم الحكومة قروضا أجنبية أخرى بضمان موارد الدولة لمدة خمس سنوات .

على أن هذا القرض لم يحصل على موافقة الباب العالى (وكذلك قرض السكة الحديد وقرضى الدائرة السنية ، وان كانت هذه القروض قد اعتبرت فى وضع خاص) . فقد كانت الرياح المواتية لاسماعيل فى القسطنطينية قد بدأت تبتعد عنه بسبب تزايد نفوذ الصدر الأعظم على باشا ، الذى كان يقف بصلافة فى وجه مطامح اسماعيل . فنظرا لأن كان نسبيا رجلا أمينا ، وكان محصنا ضد رشاوى اسماعيل ، فقد ظل حتى وفاته عام ١٨٧٢ يعارض باستمرار ما كان يطالب به اسماعيل من حرية فى ابرام القروض الأجنبية فون الحصول على اذن السلطان (١٦) .

وقد كان بفضل أموال قرض ١٨٦٨ ، أن أمكن تسديد بعض الديون السائرة الملحة ، ولكن عملية الاستدانة المعتادة بقرض جديدة قصيرة الأجل ظلت مستمرة ، بعد أن أضيفت اليها الزيادة فى الدخل التى استطاع اسماعيل المفتش استخلاصها من الريف ، ففى سنة ١٨٦٨ ارتفع الدخل الى ١١ر٠٠٠ر٥ جنيه مصرى ، ثم الى ٢٥٥ر٠٠٠ر٥ جنيه مصرى فى سنة ١٨٦٩ ، ثم الى ٣٨٩ر٠٠٠ر٥ جنيه مصرى فى سنة ١٨٧٠ (١٧) .

وقد كان أساس الدخل فى مصر هو الميرى ، أو الضريبة العقارية . وكانت الأراضى الزراعية ، تنقسم الى نوعين : أراضى خراجية ، وهى التى يدفع عنها ضريبة الميرى كاملة ، وأراضى عشورية ، ويدفع عنها ضريبة مخفضة الى الثلث . وفى خلال عهد اسماعيل كان هناك ٤٨ مليون فدان من الأراضى الخراجية ، و ١٢٥ مليون فدان من الأراضى العشورية . وقد زاد الميرى المفروض على كلا النوعين من الأراضى فى بداية عهد اسماعيل بنسبة ٢٥ فى المائة ، وكان متوسط الضريبة فى نهاية عهده يبلغ ١٢٠ جنيها انجليزيا على الفدان فى الأراضى الخراجية ، و ٣٧٠ جنيها انجليزيا على الفدان فى الأراضى العشورية . ولما كانت الأراضى الزراعية تدر ايرادا كبيرا ، أى بين ٨ جنيهاً و ١٥ جنيهاً انجليزيا للفدان الواحد فى السنة ، فلم تكن هذه الضرائب فى حد ذاتها تعتبر ضرائب باهظة . وكان الدخل الذى يدره الميرى سنوياً يقدر بـ ٤٥ مليون جنيهاً مصرياً . وقد أتاحت هذه الضرائب الخفيفة تسبيها ، فضلاً عن رخاء مصر الزراعى ، للحكومة الفرصة لجمع الميرى مقدماً لمدة عام بل عامين (١٨) . وكان بسبب هذه الغادة التى كانت تتبع بانتظام أن أصبح من الضرورى بالنسبة لاسماعيل المفتش البحث عن موارد جديدة للدخل .

ففى خلال مدة توليه وزارة المالية بين ١٨٦٨ ، ١٨٧٦ . زادت الضرائب القديمة وتعددت الضرائب الجديدة . وفى سنة ١٨٦٨ زاد الميرى على الأراضى الخراجية بنسبة السدس ، وفى سنة ١٨٧٠ فرضت ضريبة على الرى بلغت قيمتها ١٠ فى المائة من الميرى المفروض على كل الأراضى الزراعية . وفى سنة ١٨٧٣ فرضت ضريبة دمغة قيمتها قرش صاغ للفدان ، وضريبة دفاع قيمتها خمسة قروش للفدان . وفى سنة ١٨٧٨ زاد الدخل السنوى من ضرائب الأراضى الزراعية عما كان عليه فى العشر سنوات السابقة من ٤٥

مليون جنيهه مصرى الى نحو ٧٣٥٠ر٠٠٠ جنيهه مصرى . منها
٦٠٠ر٧٥٠ر٠٠٠ جنيهه مصرى من الأراضى الخراجية ، و ٦٠٠ر٠٠٠
جنيهه مصرى من الأراضى العشورية . وبالإضافة الى الضريبة العقارية،
فقد فرضت ضرائب على الرأس ، وعلى المنازل ، وعلى النخل ، وعلى
مطاحن الغلال ، وعلى معاصر الزيوت ، وعلى القوارب ، وعلى المحلات
التجارية ، وضرائب دخولية من جميع الأنواع ، بل فرضت ضريبة
على دفن الموتى . وكانت هذه الضرائب تتم جبايتها بمساعدة الكرجاج
والفلقة . وفى الطريق بين دافع الضرائب والخزانة ، كانت
تحدث السرقات كالعادة . ولكن برغم هذه السرقات فان الدخل
استمر فى الزيادة تحت ضغط حاملى السندات الأوروبيين الذى
لا يلين من جهة ، وتحت ضغط الفلقة التى كان يستخدمها جباة
الضرائب من جهة أخرى . حتى ارتفع الدخل من ٧١١ر٠٠٠ ٥ جنيهه
مصرى فى عام ١٨٧١ ، الى ٧٢٩٣ر٠٠٠ جنيهه مصرى فى سنة ١٨٧٢
ثم الى ١٠ر٥٤٢ر٤٦٨ جنيهها مصرى فى عام ١٨٧٥ (١٩) .

وقد كان عام ١٨٦٩ عام الاسراف والطيش بصفة خاصة ،
ففى ابريل أبرم اسماعيل اتفاقا مع شركة قناة السويس يوافق فيه
على دفع ٣٠ مليون فرنك (١٢٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى) مقابل
التنازل له عن بعض « الحقوق » (التى لم تكن الشركة تملكها)
ومقابل شراء بعض المباني والمنشآت (التى لم تعد الشركة فى حاجة
اليها) . وقد تم دفع هذه الملايين الثلاثين من الفرنكات للشركة
بطريق التنازل لها لمدة خمسة وعشرين عاما عن كوبونات أسهم
الحكومة المصرية فى شركة القناة ، التى كانت تخول لها الحق فى
الحصول على ٥ فى المائة كفايدة وأرباح فى تلك الفترة ، وكذلك
التنازل لها عن حق التصويت فى الجمعية العمومية للمساهمين
الذى كانت تخوله للحكومة ملكيتها لهذه الأسهم خلال هذه المدة .
وقد تمكنت شركة القناة بتقديم هذه الكوبونات الى المساهمين

الآخرين من الحصول على ٣٠ مليون فرنك نقدا منهم (٢٠) . وبعد أن أبرم اسماعيل هذه الصفقة ، سافر الى أوروبا لتوزيع الدعوات لحضور حفل افتتاح قناة السويس في نوفمبر ، وهي الحفلات التي كلفت الخزانة المصرية نحو مليوني جنيه .

وقد استمر اسماعيل ، بعد حرمانه بمقتضى شروط قرض ١٨٦٨ من عقد قرض أجنبي آخر ، في تدبير المال عن طريق سندات الحكومة بصفة رئيسية ، وهي السندات التي أخذ يصدرها محليا بخصم يصل الى ١٨ في المائة في السنة للسندات الأطول أمدا ، ولما كانت كوبونات الدين الأجنبي تدفع بانتظام ، فان سمعة اسماعيل في أسواق المال الأوروبية كانت طيبة ، كما أن البنوك المحلية كانت تتلفف على قبول هذه السندات التي كانت قادرة على خصمها مع عملائها الأوروبيين في الخارج بسعر ١٠ في المائة ، وتحقيق أرباح طيبة من وراء ذلك ، بينما كانت تمتد الخزانة المصرية في الوقت نفسه بسيل منتظم من القروض بأسعار باهظة .

وفي سنة ١٨٧٠ أبرم اسماعيل قرضا آخر بضمان أطيانه الخاصة ، التي رأى أنها لا تخضع لحظر الخمس سنوات المفروض على القروض الأجنبية بمقتضى شروط قرض ١٨٦٨ ، كما لا تخضع لفرمان ١٨٦٩ (الفصل الثامن) . وقد بلغت القيمة الاسمية للقرض الجديد ٨٦٠ر١٤٢ر٧ جنيها انجليزيا بفائدة قدرها ٧ في المائة واستهلاك ٣٥ر٢ في المائة ، وعلى أن يسدد في عشرين عاما . وقد أبرم العقد مع « البنك الفرنسي المصرى » الذي كان قد تأسس حديثا في مصر على يد اتحاد من الممولين الأوروبيين على رأسه من يدعى بيشوفشايم M. Bischoffsheim . وكان الغرض الظاهري لابرام هذا القرض هو تزويد أراضي اسماعيل في مصر الوسيطى بمعامل تكرير السكر والمعدات الأخرى . وقد رهننت في مقابل أقساط الدين - كما هو الحال في قرضي الدائرة السنوية الأولية - إيرادات

الدائرة الخاصة والدائرة السنية . على أن القرض الجديد الذي جرى تمويله في لندن وباريس ، لم يلق اقبالا حماسيا على الاكتتاب فيه ، وذلك ، جزئيا بسبب احتجاج الباب العالي رسميا على الحكومتين البريطانية والفرنسية ، على أساس أن تمويله يتعارض مع فرمان ١٨٦٩ . ولذلك فلم يتم الاكتتاب الا في ثلثي القرض وبسعر اصدار ٧٨٪ . وكان من الضروري تدبير المبلغ الباقي بخصم أكبر ، حتى بلغت قيمة المبلغ الذي تسلمه اسماعيل ، بعد استقطاع الخصومات والعمولة وغيرها ، حوالي ٥٠٠.٠٠٠ ر.ه جنية انجليزي ، ووضعت القسط السنوي حوالي ٦٦٩.٠٠٠ ر.ه جنية انجليزي لمدة عشرين عاما . ونتيجة لاحتجاج الحكومة العثمانية ، نصحت الحكومة البريطانية اسماعيل بحزم ، وان تأخرت في ذلك قليلا ، بعدم الدخول في عمليات مالية تتعارض مع فرمان السلطان (٢١) .

وفي نهاية ١٨٧٠ اتفق اسماعيل مع أصدقائه القدامى في بيت أوبنهايم على اقتراض ١٥ مليون جنية انجليزي من سوق لندن مقابل سندات على الخزانة لمدة ستة ، وسبعة ، وثمانية أشهر ، مضمونة بإيرادات السكة الحديد (التي كانت من قبل مرهونة جزئيا لأقساط قرض السكة الحديد سنة ١٨٦٥ الذي لم يكن قد تم تسديده بعد) . وحصل بيت أوبنهايم على عمولة قدرها ٤ في المائة في هذه الصفقة ، وقد عرض التنازل عن هذه العمولة مقابل الحصول على امتياز استغلال السكك الحديدية (٢٢) ، ولكن المفاوضات حول منح هذا الامتياز فشلت (٢٣) ، فحصل بيت أوبنهايم على عمولته . وفي مايو ١٨٧١ ، وبسبب عجز الخزانة عن دفع مبلغ ١٥ مليون جنية قيمة السندات التي تستحق الدفع ، استبدل بهذا الاصدار ، عن طريق « بيت أوبنهايم » أيضا ، اصدار آخر لسندات على الخزانة قيمتها ٢ مليون جنية ، نصفها على سبعة أشهر ، والنصف الثاني على سبعة وعشرون شهرا (٢٤) . وقد اتخذت الترتيبات أيضا

مع « بيت أوبنهايم لابتياح سندات على الخزانة قيمتها ٦٥ مليون جنيه انجليزى بخصم ٨ فى المائة ، وتستحق الدفع بين سبتمبر ١٨٧١ ومارس ١٨٧٣ ، مقابل سندات تستحق الدفع بعد سنتين وبخصم ١٢ فى المائة (٢٥) . وكان واضحا أن بيت أوبنهايم يقوم بترحيل دين اسماعيل حتى تنقضى مدة الخمس سنوات ، المنصوص عليها فى قرض ١٨٦٨ ، وعندئذ اذا أمكن لاسماعيل التغلب على المعارضة العثمانية ، فانه يكون فى وضع يمكنه من التعاقد على قرض كبير آخر مع بيت أوبنهايم بالذات ، نظرا للمساعدات التى قدمها له .

وفى سنة ١٨٧١ ابتكر اسماعيل المفتش ، فى سعيه للحصول على المال ، حيلة تعتبر ، حتى بمعايير الادارة المالية الاسماعيلية ، عملا فريدا من أعمال السفه وقلة التبصر ، وذلك لتسديد الدين السائر الذى كان يقدر بـ ٢٧ مليوناً من الجنيهات الانجليزية . وهذه الحيلة تتمثل فى قانون المقابلة . والمقابلة عبارة عن عرض من جانب الحكومة على ملاك الأطنان يقضى بأنه اذا دفعت على أى أرض قيمة ضرائبها فى ست سنوات فى مدة محدودة ، علاوة على الضريبة السنوية ، فانها تعفى على الدوام من نصف الميرى المزبوط عليها . وهذا الدفع يتم اما دفعة واحدة ، واما على أقساط سنوية لمدة اثنى عشر عاما . ويبدأ الاعفاء من التاريخ الذى تكون قيمة ضرائب الست سنوات قد سددت كاملة (٢٦) . وقد أمكن عن طريق ممارسة قدر من الضغط ، جباية ما بين ٧ ، ٨ مليون جنيه مصرى نقدا ، والحصول على تعهدات بدفع نحو ١٥٣٠٠٠٠ جنيه مصرى على أقساط سنوية لمدة اثنى عشر عاما ، وذلك من مبلغ الـ ٢٧ مليون جنيه انجليزى الذى كان الهدف الاصلى من العملية . وواضح أن السبب فى احجام الملاك عن الدفع هو أن الضمان الذى كانت تقدمه الحكومة لهم ، لم يكن يزيد على وعد من وعودها . وهو ضمان لم تكن له قيمة كبيرة لدى هؤلاء الملاك فى ذلك الحين .

وعلى الرغم من أن إيرادات المقابلة كانت مخيبة للرجاء . إلا أنها مع القروض قصيرة الأجل التي اقترضها اسماعيل . من بيت أوبنهايم ، كانت كافية لتعويم الخزانة حتى عام ١٨٧٢ . وفى خلال ذلك الوقت كان الدين السائر قد أخذ يتزايد ويولد الضغط من جديد . ومع أن حظر السنوات الخمس على عقد القروض الأجنبية كان سينتهى بعد عام آخر ، إلا أنه كانت ماتزال هناك الاعتراضات المحتملة من جانب الباب العالى والقوى الدولية ، مما ينبغى أن يحسب حسابه .

وبينما كان اسماعيل يتفاوض للحصول على فرمان ١٨٧٢ ، أعلن بيت أوبنهايم أنه اذا زالت الاعتراضات العثمانية فان ابرام قرض كبير سوف يصبح أمرا متاحا . وفى نفس الوقت ، كان يتخذ الاجراءات فى لندن وفى باريس لقرض آخر قدره «٤» مليون جنيه انجليزى مقابل سندات على الخزانة لمدة ثمانية عشر شهرا ، بفائدة سنوية قدرها ١٨ فى المائة وعمولة قدرها ١ فى المائة .

ولم يكذ يصدر فرمان ١٨٧٢ « والخط الشريف » ، حتى اقترض اسماعيل ٣ مليون جنيه انجليزى من رجال المال فى القسطنطينية ، ومليونين من الجنيهات الانجليزية من رجال المال فى الاسكندرية ، بضمان أقساط المقابلة السنوية (٢٧) . وقبل أن يذهب الى القسطنطينية فى سنة ١٨٧٣ ليضع اللمسات الأخيرة فى دبلوماسية ابراهام بك ، أعطى تعليماته الى اسماعيل المفتش للمفاوضة على قرض جديد عن طريق بيت أوبنهايم ، وكانت الفكرة أن يكون قرضا كبيرا بدرجة كافية لتسديد الدين السائر كلية والذي كان يقدر بـ ٢٨ مليون جنيه استرلينى . وقد تم ابرام عقد بقرض قيمته الاسمية ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧ فى المائة واستهلاك ١ فى المائة ، ويسدد على ثلاثين عاما . وقد افتتح الاكتتاب فى لندن ، وباريس ، والاسكندرية ، وأمستردام ، وبروكسل ، وأنتورب ، وجنيف ، والقسطنطينية ، وكان ينقسم الى نصفين يبلغ كل منهما

١٦ مليون جنيه انجليزي . وقد صدر النصف الأول من القرض ، وهو الذي كان ممكنا أن تكتب فيه سندات الخزانة بقيمتها الأصلية بدلا من الدفع نقدا ، بسعر اصدار $\frac{1}{84}\%$. أما النصف الثاني ، ويتم الاكتتاب فيه نقدا ، فقد كان بسعر اصدار 70% . وقد بلغ صافي ما تسلمه اسماعيل ١١٧٥٠٠٠٠ ر ١١٧٥٠٠٠ جنيه انجليزي نقدا و ٩٠٠٠٠٠ ر ٩٠٠٠٠ جنيه سندات على الخزانة . وبلغ قسط القرض الذي رهننت في مقابله ايرادات السكك الحديدية ، وأقساط المقابلة السنوية ، وعوائد الملح ، والموارد العامة ، ٢٥٦٥٠ ر ٢٥٦٥٠ جنيه انجليزيا سنويا لمدة ثلاثين عاما (٢٨) !

وقد كان بعد عقد هذا القرض الضخم ، أن بلغ القسط السنوي للدين الثابت نحو ٥ ملايين من الجنيهات الانجليزية كل عام ، فيما عدا « ١٥ » مليون جنيه انجليزي قيمة القسط السنوي لقرض الدائرة السنوية ، وذلك من اجمالي الدخل في مصر البالغ ٩ ملايين من الجنيهات الانجليزية ! وقد بلغ صافي ما تسلمته الخزانة فعليا ، سواء نقدا أو سندات على الخزانة ، نحو ٣٧٤٠٠٠ ر ٣٧٤٠٠ جنيه انجليزي ، لا يدخل فيه ٩٣٦٠٠٠ ر ٩٣٦٠٠ جنيه انجليزي من قروض الدائرة السنوية ، أما اجمالي المبلغ المستحق دفعه في مدة تتراوح بين خمسة أعوام وثلاثين عاما ، فكان يقدر بحوالي ١٣٩٠٠ ر ١٣٩٠٠ جنيه انجليزي فيما عدا ٢٧٧٦٠٠ ر ٢٧٧٦٠ جنيه انجليزي لقروض الدائرة .

وفوق ذلك كله ، فقد كان هناك الدين السائر ، الذي كان يكلف ١٨ في المائة سنويا فوائد ورسوم متجددة ، وكان قد خصص من بين ال ١١٥ مليون جنيه انجليزي التي تم تسلمها نقدا من قرض ١٨٧٣ ، حوالي ٥ ملايين من الجنيهات الانجليزية لتسديد الدين السائر بالاضافة الى ما قيمته ٩ ملايين جنيه انجليزي من

السندات المسددة التى تضمنها الاكتاب (٢٩) . وقد خفض هذا قيمة الدين السائر الى ١٤ مليوناً من الجنيهات الانجليزية تقريباً .

وتعطى الميزانية المصرية للعام المالى سبتمبر ١٨٧٤ الى سبتمبر ١٨٧٥ صورة لحالة مصر المالية فى ذلك الوقت . فقد بلغ اجمالى الدخل ٢١٠٨٤٩٣ ر كيسة (١٠٥٤٢٤٦٥ ر جنيهاً مصرياً) منها ٨٣٩٥٠٠ ر كيسة (٤١٩٧٥٠٠ ر جنيهاً مصرياً) قيمة ما ينتظر تحصيله من الميرى ، ٦٣٩٣٤ ر كيسة (١٨٤٦٧٠ ر جنيهاً مصرياً) ايرادات الضرائب على التجارة والصناعة ، و ٩٨٥١٧ ر كيسة (٤٩٢٥٨٤ ر جنيهاً مصرياً) من رسوم الدخولية ، ٣١٤٨٥٨ ر كيسة (١٥٧٢٢٩٠ ر جنيهاً مصرياً) من ايرادات المقابلة ، و ١٢٤٧٣٧ ر كيسة (٦٢٣٦٨٥٠ ر جنيهاً مصرياً) من الرسوم الجمركية ، و ١٩٣٢٠٧ ر كيسة (٩٦٦٠٣٥ ر جنيهاً مصرياً) من ايرادات السكك الحديدية ، ١٤٠٥٢٣ ر كيسة (٢٩٦١٧٠ ر جنيهاً مصرياً) من عوائد الملح ، و ٣٢٣١٣ ر كيسة (١٦١٥٦٥ ر جنيهاً مصرياً) من رسوم الهويس .

لم يكن الحديوى وعائلته ، وكانوا يملكون نحو خمس الأراضى الزراعية (٣٠) يدفعون ضرائب على الاطلاق . كما لم يكن الأجانب فى مصر الذين يعيشون فى ثراء يدفعون أية ضرائب أيضاً . وكان معظم الأعيان المصريين لا يدفعون سوى القليل ، وذلك بسبب التحايل والتهرب المنتشر بينهم من جهة ، ولأنهم كانوا يملكون معظم الأراضى العشورية التى تتمتع بالامتيازات من جانب آخر . وعلى ذلك فان جميع الضرائب تقريباً كانت تجبى من الفلاحين الفقراء وحدهم !

وقد كان هناك من بين المصروفات التى تضمنتها الميزانية ، والتى بلغت ٢٩٥٠٥١٠ ر كيسة (١٠٥٢٦٤٧٥ ر جنيهاً مصرياً) وهو رقم أقل من قيمتها بكثير ، ٩٨٢١٥١ ر كيسة (٧٥٥٠٧٥٥ ر

جنيها مصريا) قيمة القسط السنوي للدين الثابت ، ٢٩٠ر٦٢٥
كيسة (١٢٥ر٤٥٣ر١٢٥ جنيها مصريا) فائدة على الدين السائر .
وبعد أن ارتفعت الجزية الى ٧٥٠ر٠٠٠ جنيها مصريا ، أصبح الباقي
للمصروفات الحكومية حوالى ٣٧٥٠ر٠٠٠ جنيها مصريا ، على أن
الحقيقة أن المصروفات كانت أعظم من ذلك ، وكان التغلب عليها
يتم بزيادة مضطردة فى الدين السائر (٣١) .

ولم يكن يحسب فى الميزانية حساب إيرادات الدوائر الملكية ،
ولا مصروفاتها ، ولا مديوناتها ، وكانت هذه الدوائر ، التى تقع
تحت تصرف الخديوى وأقاربه ، تتحمل برسوم الدين الثابت والدين
السائر التى كانت تصل الى ١٥ مليون جنيه انجليزى سنويا .
وقد استبعدت هذه الدوائر من ميزانية الدولة ، نظرا لما كانت
تنفقه من أموال طائلة فى شراء الأراضى الجديدة ، وفى تشييد
القصور وتأثيثها ، ودفع ما عليها من ديون . كما استبعدت
مصروفات الخديوى الخاصة .

وقد سبب القسط السنوى لقرض عام ١٨٧٣ زيادة صعوبات
دفع كوبونات الدين الأجنبى لدرجة كبيرة ، حتى وصلت هذه
الصعوبات قمتها فى خلال النصف الثانى من عام ١٨٧٥ . وفى
سبتمبر سرت الاشاعات بأن الحكومة ليس لديها ما تدفع به الكوبون
نصف السنوى الذى يستحق الدفع فى أول ديسمبر ويبلغ نحو
٣٢٥٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى . ولما كانت الأصول الموجودة فى
الخزانة التى لم ترهن بعد هى أسهم الحكومة فى شركة القناة التى
تبلغ ١٧٧ر٠٠٠ سهما وقيمتها ٣٥٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى تقريبا
بسعر السوق الجارى ، فقد جرت المفاوضات مع « الكريدى
فونسيير » الذى كان يحتفظ بما قيمته ٧ مليون جنيه انجليزى
تقريبا من سندات الخزانة المصرية ، لتمويل قرض طويل الأجل
مضمون بأسهم شركة القناة ، لتسديد جزء من الدين السائر . وقد
حصلت مجموعة فرنسية أخرى هى « الشركة العامة » التى كان

دليسيبس على صلة بها ، على عرض من وكلائها في مصر ، (درفيو وشركاه) لشراء أسهم شركة القناة فورا مقابل ٩٢ مليون فرنك ، ولكن « الشركة العامة » لم تستطع تدير المال بسبب معارضة الكريدي فونسيير الذي كان يحظى بتأييد الحكومة الفرنسية . وفي ذلك الحين علمت الحكومة البريطانية ، عن طريق هنري أوبنهايم ، بالعرض المطروح على « الشركة العامة » . ولما كانت على غير استعداد لأن ترى مثل هذا الجزء الكبير من أسهم قناة السويس يقع في يد فرنسية ، وكانت فيما يبدو لا تعرف أن « الشركة العامة » لم تكن قادرة على تدير المال ، فقد عرضت مبلغ ٤ مليون جنيه استرليني مقابل الأسهم ، وقبل اسماعيل على الفور . وقد أسعف هذا المبلغ الذي قدمه بيت روتشيلد . Rothschild لحكومة صاحب الجلالة بفائدة ٢ ١/٢٪ في المائة ، اسماعيل من متاعبه المالية في ذلك الحين . فقد أمكنه تسديد كوبون ديسمبر في ميعاد استحقاقه ، وارتفعت قيمة السندات المالية لقرض ١٨٧٣ ، التي كانت قد أصبحت بارومتر السمعة المصرية ، الى ٧٢ مرة أخرى بعد أن كانت قد هبطت الى ٥٤ (٣٢) .

على أن نبدأ شراء حكومة صاحب الجلالة الأسهم لم يلبث أن وقع موقعا سيئا في فرنسا ، حيث كانت الحكومة والرأي العام فيها حساسا بصفة دائمة تجاه أية خطوة بريطانية تبدو غير ودية للمصالح الفرنسية في مصر . وبالنسبة لهذه الصفقة فقد كان هناك سببان بالذات لغضب فرنسا . أولهما أن المفاوضات التي جرت لعقدها قد أخفيت عن الحكومة الفرنسية ، بينما كان اللورد ديربي Derby وزير الخارجية البريطانية ، يبلغها أن شراء هذه الأسهم من الجانب الفرنسي سوف يعد عملا غير ودي ! . ثانيا ، أن شراء الأسهم قد نسف أمل « الكريدي فونسيير » الذي كان يطمح في ذلك الحين في الحصول على ضمان كاف لما كان يملكه دون تبصر من كميات ضخمة من سندات الخزنة المصرية .

فى ذلك الحين ، ولما كان « الكريدى فونسيير » يضايق اسماعيل بسبب هذه السندات ، وكان اسماعيل على الدوام مستعدا لمحاولة استغلال أية خلافات بين بريطانيا العظمى وفرنسا لمصلحته (كان قد تعلم من تجربته المريعة أنه لا يستطيع الصمود فى وجه الدولتين طالما كانتا متحدتين) ، فقد أبلغ ستانتون Stanton ، القنصل البريطانى العام ، أنه « يرغب فى استخدام اثنين من الموظفين لمراقبة متحصلات وايرادات البلاد تحت اشراف وزير المالية (٣٣) . كما أكد نوبار ، الذى كان قد عاد الى مصر والى منصب ناظر الخارجية قبل ذلك بعدة أسابيع (وكان قد خرج منها لمدة قصيرة فى عام ١٨٧٤ بسبب خلاف بينه وبين اسماعيل) - لستانتون أن الحديو يدرك ما ينطوى عليه هذا الطلب ، ويفدر « الضرورة القصوى لوضع جميع المعلومات اللازمة عن مالية البلاد أمام من يمكن اختيارهم من هؤلاء السادة » . وبعد أيام أخرى ، أخبر نوبار ستانتون أن « الحكومة المصرية ترغب حقيقة فى الاستعانة بخدمات بعض السادة الأكفاء ، ليس فقط لإدارة المصالح المختصة فى نظارة المالية ، بل ولتقديم النصيح للحكومة المصرية فيما يختص بجميع الشئون المالية » . وقال نوبار : « اننا لا نريد كتبة فهؤلاء نستطيع العثور عليهم بأنفسنا ، وانما نريد شخصيات بارزة (أو على الأقل واحدا منهم) على درجة من الكفاءة لتقديم النصائح السديدة لنا فى إدارة البلاد المالية » (٣٤) .

وقد رأت حكومة صاحب الجلالة ، لدى تسلمها طلب اسماعيل « أن أفضل ما يجب اتباعه بصفة مبدئية .. هو إرسال مبعوث للتباحث مع الحديو وحكومته حول الوضع المالى والإدارة فى مصر » (٣٥) . وكان المبعوث الذى تقرر إيفاده هو عضو البرلمان الرايت أونورايل ستيفن كيف Stephen Cave ، الصراف العام فى حكومة « دزرايلى » . وقد وصل مستر « كيف » الى مصر فى

١٧ ديسمبر ١٨٧٥ وفي رفقتيه الكولونيل « ستوكس » Stoks ، مستشار حكومة صاحب الجلالة في شئون قنسية السويس ، وموظف آخر من وزارة الحربية ، وموظفان من وزارة الخارجية .

وحتى وصول بعثة « كيف » الى مصر ، لم تكن حكومة صاحب الجلالة تلقى بالا كثيرا لتضخم مديونيات مصر ، ففي عهد سعيد ، كتب « بروس » Bruce ، كما رأينا ، يحذر بقوة من خطر انتقال موازد مصر الى أيدي « المضاربين الأجانب » . ولكن حكومة صاحب الجلالة ، التي كانت تحركها المنافسة الفرنسية ، أرسلت تعليماتها الى « كولكهون » ، الذي خلف بروس ، تطلب اليه أن يمد « بيت أوبنهايم » « بالتأييد الأدبي » في مفاوضاته لعقد قرض ١٨٦٢ . علي أن هذا التأييد الدبلوماسي لم ينله « بيت أوبنهايم » بعد ذلك فيما قام به من عمليات القروض في مصر ، والتي يبدو أن حكومة صاحب الجلالة كانت تأخذ علما سريعا بها فقط . وبوجه عام ، فإن حكومة « دزرائيلي » الأولى ، التي استمرت من ١٨٦٦ الى ١٨٦٩ ، والتي كان وزير الخارجية منها هو اللورد ستانلي Stanley ، لم تلق اهتماما كثيرا للمالية المصرية كما أنها لم تعترض علي زيادة حقوق اسماعيل بمقتضى فرماني ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، أو علي قرض ١٨٦٨ ، علي الرغم من أن هذه الزيادة في حقوق اسماعيل كانت علي وجه التحقيق ، « مخالفة صارخة » Ultra Vires (كان عامل المنافسة الانجليزية الفرنسية علي القروض الأجنبية في ذلك الحين قد اختفى تقريبا ، واندمجت المصالح البريطانية والفرنسية بدرجة متساوية تقريبا في العمليات التي قام بها بيت أوبنهايم) .

وقد انتعش اهتمام بريطانيا الرسمي بمصر في سنة ١٨٦٩ ، عندما جاءت الى الحكم وزارة الأحرار ، التي كان علي

رأسها « جلادستون » وكان وزير الخارجية فيها هو « اللورد كلارندون » . ويرجع السبب في هذا الانتعاش بدرجة رئيسية الى قرب افتتاح قناة السويس . وقد لعب السفير البريطاني في القسطنطينة دورا رئيسيا في تسوية ١٨٦٩ بين اسماعيل والباب العالي ، عندما كانت نقطة النزاع الرئيسية الظاهرية ، حق اسماعيل في عقد القروض ، والنقطة الحقيقية ، هي زيادة تبعية اسماعيل للسلطان . على أن حكومة صاحب الجلالة لم تظهر شيئا من العزم التقليدي لحكومة « جلادستون » على الوقوف الى جانب تركيا واخضاع مصر . وفي سنة ١٨٧٢ ، بعد أن حصل اسماعيل من السلطان على فرمان يخوله الحق في عقد القروض الأجنبية كما يشاء ، رفض السفير البريطاني تشجيع مدحت باشا ، الصدر الأعظم ، عندما أوعز بإمكانية إلغاء فرمان .

وقد بدت أول اشارة الى اهتمام بريطانيا بشئون مصر الداخلية بشكل تفصيلي في يولية ١٨٦٩ ، عندما كتب اللورد كلارندون ، وزير الخارجية الجديد ، الى ستانتون Stanton بخصوص الخلافات بين اسماعيل والباب العالي فقال : « ان أحد أسباب الشكوى التي يثيرها الباب العالي ضد الوالي ، هو الارتباك المالي الذي سوف ينشأ غالبا في مصر نتيجة لادارة الوالي المالية ، والقروض الضخمة التي تعاقد عليها مؤخرا . ومن الواضح أن الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة قد تورطت في ديون عظيمة بسبب القروض ، وأن الشروط التي أبرمت على أساسها هذه القروض قد تضمنت نسبة عالية من الفائدة ، وأنها تتضمن التسديد خلال عدد محدود من السنين . وقد يكون جانبا من هذه القروض مما احتاج اليه الوالي بسبب العمليات المالية المعقدة التي تورطت فيها مصر لحساب قناة السويس ، وقد يكون جانبا آخر قد حصل عليه ليتمكن من مواجهة النفقات الضخمة التي تحملها بناء على

طلب الباب العالي ، أثناء الثورة الأخيرة في « كانديه » - ولكن الأسباب التي أدت إلى القروض الأخرى ليست بهذه الدرجة من الوضوح ، فقد تكون أبرمت لأسباب إنتاجية ، أو ربما تكون قد تبددت في نفقات ذات أغراض خاصة ، أو حتى ذات أغراض عامة مثل تسليح الجيش أو البحرية . . ان حكومة صاحب الجلالة لتود أن توافي بمعلومات كاملة ، ليس فقط عن الوضع المالي لمصر بصفة عامة ، بل وبصفة خاصة عن القروض المختلفة ، والأغراض التي عقدت لأجلها ، والشروط التي تم الحصول عليها بمقتضاها ، وأسلوب الحصول عليها . ثم مضى « كلارندون » يقول انه يريد بصفة خاصة تفصيلات عن النفقات التي صرفت نيابة عن شركة قناة السويس ، وكذلك معلومات عن « ليس فقط ما يسمى بالقروض ، وانما أيضا عن مسألة الضمانات الأخرى التي حملت بها إيرادات مصر ودوائر الأسرة الحاكمة . وأهم من ذلك ، ما اذا كانت موارد البلاد تكفى لمواجهة أعباء القروض . . واستهلاكها في المواعيد المتفق عليها ؟ » (٣٦) . وتوضح الجملة الأخيرة من الرسالة أن اهتمام حكومة صاحب الجلالة كان مركزا على القلق الذي يحس به حاملو السندات ، والذين كان كثير منهم بريطانيين .

وقد جاء رد « ستانتون » متفائلا بدون وجه حق . فقد ذكر أن « الإيرادات العامة في مصر ، طبقا لآخر تقرير ، تبلغ ٧٥١٨٠٠٠ رطل جنيه مصري ، وأن المصروفات ، فيما عدا المبالغ المطلوبة لدفع أقساط القروض ، تبلغ ٢٠٠ر٢٥٥٠ر٣ جنيه مصري ، ويبقى رصيده قدره ٤٢٦٣ر٢٠٠ جنيه مصري لمواجهة أية مصروفات طارئة وتسديد أقساط دين الحكومة . وهذه التقديرات لا تشمل على إيرادات أطيان الوالى الخاصة ، التي تقدر بـ مليونين من الجنيهات المصرية سنويا . وتبلغ ديون الدولة والدوائر ٣١ر٣٢١ر٠٠٠ جنيه مصري . . كما يبلغ قسط الدين الثابت ٣ر٢٣٠ر٠٠٠ جنيه مصري ويمكن بحق افتراض أن قرض ١٨٦٤ قد عقد لسداد الدين

السائر فى عهد سعيد . وأن حصيلة قرض السكة الحديد خصصت لتحسين وتوسيع خطوط السكك الحديدية ، وأن قرض ١٨٦٨ قد عقد لتخفيض العدد الكبير من سندات الخزانة التى كانت متداولة وقتها ، وتخفيض نسبة الخصم الباهظة التى كانت سندات الحكومة فى ذلك الحين تتداول بها ٠٠٠ ومن المستحيل الشك فى أن مبالغ ضخمة قد ضاعت فى نفقات لا ضرورة لها ٠٠٠ فان نفقات الحكومة المصرية نيابة عن شركة قناة السويس وحدها قد بلغت ما يقرب من ٨ ملايين من الجنيهات المصرية ٠٠ وقد تكلفت جملة كريت مليوناً من الجنيهات ، وصرفت مبالغ كبيرة فى الأشغال العامة فى الزراعة سوف تؤتى ثمارها فى النهاية . كما امتدت السكك الحديدية ٨٠٠ ميلاً ، وزادت الأراضى الزراعية بما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ فدان . وحدثت تحسينات عظيمة فى القاهرة والاسكندرية ، وتم انشاء حوض لعمارة السفن فى السويس . ثم أضاف ستانتون أن نحو مليونين من الجنيهات المصرية قد قيل انها أنفقت فى القسطنطينة للحصول على فرمانى ١٨٦٦ و ١٨٦٧ « وعلى الرغم من ثقل الدين المصرى ، إلا أن المالية سوف تتحسن قريباً . فان سندات « المجيدية » سوف تصفى فى سنة ١٨٧٢ (٣٧) . وفى سنة ١٨٧٤ سيكون قرض السكة الحديد قد سدد ، وفى سنة ١٨٧٩ سيكون قرض ١٨٦٤ قد صفى وكذلك قرض حليم باشا ٠٠ وفى عام ١٨٨٢ ستكون جميع قروض الدائرة قد استهلكت ، وينخفض القسط السنوى للدين الثابت من ٣٠٠٠٠٠٠ ر ٣٨٣ ر ٢١٧ ر ١ جنيه مصرى فى العام . ثم مضى ستانتون فأبلغ « كلارندون » بأنه من المستحيل الحصول على بيان دقيق عن ديون الحكومة المصرية الأخرى ، مثل الدين السائر ، ولكنه يقدر قيمة سندات الخزانة التى لم تسدد بعد ب ٤ الى ٥ مليون جنيه مصرى « منها ٣ مليون جنيه مصرى

صدرت قبل قرض ١٨٦٨ لأجل طويل ، أما الباقي فقد صدر حديثا لمدة ٣ الى ١٢ شهرا » ثم أجمل ستانتون كلامه على النحو الآتى : « ان الوضع المالى لا يبدو فى شكل يبرر المخاوف التى عبر عنها السلطان . ان عبء الدولة لا شك ثقيل ، والضرائب قد زادت بشكل كبير فى السنوات القليلة الأخيرة ، ولكن النفقات غير العادية التى فرضت على الحكومة خلال نفس المدة كانت زائدة عن الحد . . . وبشكل متناسب ، وعندما تسدد الديون فربما يحدث تخفيض مناسب فى الضرائب . فمن مجموع الدخل الآن البالغ قدره ٩٥٠٠ر٥٠٠ جنيهه مصرى (٣٨) ، هناك : ٣٢٣٠ر٥٩٥ جنيهها مصرى قيمة القسط السنوى للدين ، و ٣٢٥٠ر٢٠٠ جنيهه مصرى للنفقات الحكومية . والباقي وهو أكثر من ٣ مليون جنيهه لمواجهة نفقات الخديو الخاصة ، وامتصاص الدين السائر تدريجيا الخ . . وهذا الرصيد ينبغى أن يكون كافيا تماما ، ولكن النفقات هذا العام سوف تزيد زيادة كبيرة ، لأن نفقات افتتاح قناة السويس سوف تبلغ ما يقرب من ٢ مليون جنيهه مصرى ، ثم أتم « ستانتون » تقريره بتقدير الدين الكلى لمصر ب ٣١٣٢١ر٠٥٩ جنيهه مصرى على النحو الآتى :

دين الدولة	٢١٦٤٤ر٩٠٠ جنيهه مصرى
دين الدائرة	٥٠٣ر٥٠٤٠
سندات المجيدية	١٤١ر١١٩
سندات الخزانة تحت السداد من ٣ أشهر الى ٣ سنوات	٥٠٠ر٥٠٠

٣١٣٢١ر٠٤٩ جنيهه مصرى (٣٩) الجملة

ويبدو أن هذا التقرير قد أرضى وقتها حكومة صاحب الجلالة (أو بالأحرى أصحاب السندات) ، ولكنها لم تلبث بعد أشهر

قليلة أن أعربت عن قلقها بسبب قرض « بيشوفشايم » Bishoffsheim المضمون بإيرادات الدائرة ، بعد أن أبلغها ستانتون أن « الغرض الظاهري والمعلن لهذا القرض هو تمكين صاحب السمو من بناء بعض معامل السكر الجديدة في مصر العليا ، وأنه يشار بوضوح الى أن زراعة وصناعة قصب السكر عملية مربحة . وقد قيل في تقرير عقد هذا القرض أنه مسألة شخصية محضة وأنه ليس انتهاكا لشروط قرض ١٨٦٨ . على أنه . . نظرا للصلة الوثيقة جدا بين إيرادات صاحب السمو العامة وإيراداته الخاصة ، فإن الخديو كان ملزما ، على الأقل من الناحية الأدبية ، ألا يبرم قرضا جديدا حتى لحسابه الخاص » (٤٠) . وقد ردت حكومة صاحب الجلالة ، تعبر بشكل واضح عن رأى حملة السندات ، قائلة : « ان وقع القرض في انجلترا متحيز بدرجة كبيرة ضد الخديو نظرا لالتزام صاحب السمو ألا يتعاقد على قرض آخر لمدة خمسة أعوام . وأن أولئك الرعايا البريطانيين الذين قدموا اليه القروض ثقة منهم بهذا الالتزام هم الآن قلقون ومنزعجون ، نظرا لأنهم لا يستطيعون التفرقة بين الإيرادات العامة في مصر والإيرادات الخاصة للخديو » (٤١) .

وربما كان السبب الحقيقي في انزعاج حكومة صاحب الجلالة وحملة السندات هو أن هذا القرض لم يتم على يد بيت من البيوت المالكة التي توجد للمصالح البريطانية بها صلة ، وإنما على يد طفيلين في شكل « البنك الفرنسي - المصري » . وعلى أية حال فلم يحدث اعتراض من بريطانيا على شروط قانون المقابلة التي تتميز بعدم التبصر ، فقد أبلغها القائم بأعمال القنصل البريطاني العام دون تعليق (٤٢) ، واستقبلتها حكومة صاحب الجلالة دون رد . وقد جاء هذا الموقف المتسم بالود رغم حقيقة أن « ستانتون » كان قد كتب منذ خريف عام ١٨٧٠ يبلغ حكومته أن الحكومة المصرية قد

اتفقت مع بيت أوبنهايم على قرض قيمته ١٥ مليون جنيه انجليزي من لندن بفائدة قدرها ١٢ في المائة ، لدفع كويونات القرض الأجنبي المستحقة في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ، وأن نسبة الخصم في سندات خزانة الحكومة المصرية قد ارتفعت الى ما بين ١٥ في المائة و ١٨ في المائة حسب طول مدد السندات . وكان رد فعل حكومة صاحب الجلالة ازاء هذا البلاغ أن أرسلت تعليماتها الى ستانتون لتحذير اسماعيل من « الارتباط بأى اجراء مالى لا يتفق مع فرمانات الباب العالى » (٤٣) .

وقد جاء التحذير الرسمي الخطير التالى بخصوص تدهور حالة المالية المصرية ، على يد فيفيان Hon. H.C. Vivian ، القائم بأعمال القنصل البريطانى العام فى صيف عام ١٨٧٣ خلال اجازة ستانتون ، فقد كتب الى حكومة صاحب الجلالة فى أعقاب تمويل قرض ١٨٧٣ يبلغها « بالوضع المالى فى مصر وعلاقته بالقرض الجديد الذى صدر بسعر ٨٤/٢ ، ووقعه فى الأسواق الأجنبية الذى يقال أنه لم يكن طيبا » ، وقد أشار الى مقال فى جريدة « الايكونومست » الصادرة يوم ٣ يولية يقرر أن مصر على حافة الافلاس ، وقد ورد به قائمة بديون مصر توضح أنها قد بلغت ٦٣ مليون جنيه انجليزي ، وتنقسم الى ١٩ مليون جنيه انجليزي للدين الثابت و ٢٨ مليونا للدين السائر ، ١٥٥ مليون دين الدائرة . ثم أعرب عن رأيه بأن مقدرة مصر المستمرة على الوفاء بديونها ، تعتمد على تديرها المال اللازم لمواجهة التزامات استهلاك الدين السائر . ومضى فيفيان فذكر أن « القسط السنوى للدين يبلغ ٦٣ مليون جنيه انجليزي ، بينما يبلغ الدخل ٧٣١٢٠٠٠ رطل جنيه انجليزي . واذا طرحنا ديون الوالى على اعتبار أن ايراداته لا تدخل فى الدخل (٤٤) ، فإن الدين ينخفض الى ٤٨ مليونا ، بقسط سنوى يبلغ نحو ٤٨ مليون جنيه انجليزي ، واذا أضفنا اليه الجزية التى تبلغ نحو نصف مليون (٤٥) ،

يتبقى نحو مليونين من الجنيهات الانجليزية لمصاريف الحكومة .
ثم أضاف فيفيان قائلاً ان شريف باشا وزير الخارجية ، يقدر الدين
بـ ٥٠ مليوناً من الجنيهات الانجليزية ، والقسط السنوى بـ ٥
مليون ، والدخل بـ ٧ مليون ، وأن الحكومة تفكر فى اتخاذ اجراءات
لزيادة الدخل زيادة كبيرة . وعلق فيفيان على ذلك قائلاً « واننى لن
أدهش اذا استغل الوالى سلطاته التى منحها له الفرمان الجديد لأول
مرة فى اجراء تغيير فى الرسوم الجمركية ، وربما بمساواة رسوم
الواردات بالصادرات ، التى تبلغ الآن ٨ و ١ فى المائة . ومن الواضح
أن الأمور لا يمكن أن تسير على النحو الذى تسير عليه الآن ، واذا
استمرت حكومة الوالى فى الاقتراض بالمعدل الحالى ، فان الافلاس
قادم لا محالة . ان الوالى يسرف فى مصروفاته الشخصية اسرافاً
عظيماً ، وانى لأشك فى أن الجزية السنوية الى الباب العالى هى التى
تستنزف بأى حال موارده الى القسطنطينة » (٤٦) .

وبعد أيام قليلة أبلغ فيفيان حكومة صاحب الجلالة بأنه علم
أن الفلاحين فى مصر العليا يتضورون جوعاً بعد أن انتزعت الأرض
من أيديهم ولم تدفع أجورهم (٤٧) . وفى أكتوبر كتب يقول ان
هناك أزمة فى سوق المال المحلية « نشأت من ندرة العملة وصعوبة
الحصول على قيمة السندات ورهونات الحكومة الأخرى ، التى
هبطت قيمتها الى حد كبير . ان الأزمة قد نشأت جزئياً ، بسبب أن
الحكومة أرسلت فجأة مؤخراً مبلغ ١/٢ مليون جنيه انجليزى خارج
القطر لتسديد قيمة سندات مستحقة فى الخارج ، وجزئياً بسبب
المضاربات الفاسدة . . واذا أمكن تطهير البلاد من بعض المضاربين
الذين يضاربون بأموال اسمية أو غير كافية فى القراطيس المالية
وفى الفائدة الباهظة التى يبتزونها من الوالى وحكومته على القروض
الصغيرة التى يقدمونها لهم لمواجهة حاجاتهم الملحة . ، فربما يهيب
ذلك نظاماً صحياً للائتمان ، ويحقق فائدة عظيمة للحكومة التى لن

تتشجع حينئذ على رهن مواردها بخسائر مدمرة وزيادة دينها السائر الثقيل . . ان الحكومة تعتصر وتجهد مواردها الى درجة لن يمكن احتمالها بطريقة مشروعة ، ونظرا لأنها عاجزة عن الحصول على المال بشروط معتدلة ، فانها مضطرة الى الالتجاء الى وسائل مدمرة » (٤٨) .

وبعد أسبوع آخر كتب فيفيان الى حكومة صاحب الجلالة يبلغها أن « الحكومة قد لجأت الى كل مورد متاح للاستدانة بما في ذلك النصف الثانى من القرض الجديد الذى لم يمول بعد والمشكوك تماما فى نجاحه . ولم تدخل إيرادات الدائرة فى الميزانية ، على الرغم مما هو معروف من أن هذه الإيرادات مختلطة بحساب الحكومة ، وأن سندات الدائرة هى التى صدرت بسعر خصم ثقيل » . ثم استرعى اهتمام حكومته الى حقيقة أن الوالى قد سحب ١/٢ مليون جنيه سبنويا من إيرادات الدولة « زيادة على ما يتسلمه من أطيانه المالية » ، وأشار الى أن فكرة الوالى الوحيدة عن الاقتصاد تقوم على طرد الموظفين الحديثى الخدمة . واختتم كلامه قائلا : « ان حساب الحكومة المصرية الآن مدين لأقصى حد ، فكل مورد متاح من الموارد تقريبا مرهون . ولن يمكن تحاشي حدوث ارتباك مالى عظيم الا عن طريق ادارة البلاد ادارة اقتصادية حكيمة ، والاقلاع عن كل مظهر من مظاهر الاسراف ، ودفع جميع الديون ، وفك رهن موارد البلاد قبل عقد أى قرض جديد » (٤٩) .

على أنه لم يبد أن شيئا من ذلك قد أثر تأثيرا كبيرا فى حكومة صاحب الجلالة . فلم تكن قد اهتمت بعد بشراء أسهم الحكومة المصرية فى شركة قناة السويس ، على الرغم من أن اسماعيل قد أوعز بإمكانية هذا الشراء الى ستانتون منذ عام ١٨٧٠ (وكانت وزارة الهند تحبذ الشراء ولكن وزارة الخارجية لم تعره اهتماما) . وعندما اشترت حكومة صاحب الجلالة هذه السندات فى نهاية عام ١٨٧٥ بمبلغ ٤ مليون جنيه انجليزى ، وأتاحت للحكومة المصرية

بذلك دفع كوبونات الدين الأجنبي المستحقة في نهاية ذلك العام ،
لم تفعل ذلك لمساعدة الخزانة المصرية أو حملة السندات ، ولكن
بمثابة « استثمار دفاعي » للحيلولة دون وقوع هذه السندات في
يد المصالح الفرنسية (٥٠) .

ولقد كانت حكومة صاحب الجلالة تدرك تماما بطبيعة الحال
عند شراء الأسهم ، حالة المالية المصرية . فعندما قدم الخديو طلبه
بخصوص تعيين الخبيرين الماليين ، كان ردها أن الضرورة الأولى تقضى
بضمان قيام رقابة فعالة على الإيرادات والمصروفات . وكانت فكرة
اسماعيل أن الخبيرين البريطانيين اللذين طلبهما سيكونان موظفين
في خدمة الحكومة المصرية وتحت إشرافها - أى تحت إشرافه - ولكن
حكومة صاحب الجلالة اعتبرت ذلك أمرا لا يحقق الرقابة الفعالة ،
وأنه لمصلحة حملة السندات فإن الرقابة يجب أن تقوم على يد
خبيرين بريطانيين مسئولين أمام أنفسهما . وقد كانت هذه هي
الفكرة وراء إيضاح بعثة « كيف » ، كما أنها كانت نقطة الخلاف خلال
المفاوضات المعقدة التي تلت ذلك . فلقد كان الخديو على الدوام مهتما
بالاستعانة بالخبراء الأجانب في جميع مصالح الدولة ، ولكنه كان يصر
دائما على أن يكونوا مسئولين أمامه ولا يتلقوا أوامره من حكوماتهم
أو يقدموا إليها أية تقارير . على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية
كانتا تميلان إلى اعتبار هؤلاء الخبراء ، ولو جزئيا على الأقل ، عملاء
لهما ، وكانتا تريان أنه لكي يكون عملهم فعالا ، فمن الضروري حمايتهم
من الضغوط التي يتعرضون لها بسبب ميول الخديو الاستبدادية .
ومعنى ذلك رغبة هاتين الحكومتين ، في استخدام هؤلاء الخبراء كوسيلة
لفرض السياسة البريطانية والفرنسية . وكان اسماعيل يدرك
ذلك ، وكان استبداله الضباط الأمريكيين بالضباط الفرنسيين
كمدرسين في سنة ١٨٧٠ يرجع جزئيا إلى رغبته في تخليص نفسه
من هذا النفوذ السياسي . (كما يرجع أيضا إلى رحيل بعض

الضباط الفرنسيين بسبب الحرب الفرنسية - البروسية) . وعلى الرغم من تأكيد حكومة صاحب الجلالة بأن بعثة « كيف » « يجب ألا تؤخذ على محمل الرغبة بأى شكل فى التدخل فى الشئون الداخلية لمصر » . الا أن اسماعيل كان يدرك جيدا الأخطار المنطوية وراء الطلب الذى قدمه الى حكومة صاحب الجلالة ، والذى كان جزءا من لعبته الخطرة ، لعبة ضرب فرنسا بانجلترا ليتحاشى تدخل كليهما فى شئون مصر .

ولقد كان هذا التدخل ، فيما يختص بانجلترا ، يتم بصورة جلية فى خطط اسماعيل التوسعية فى السودان وفى القرن الأفريقى . أما فيما يختص بفرنسا ، فإن هذا التدخل قد ظهر فى مسألة شركة قناة السويس ، وفى مقاومة فرنسا لمقترحات الحكومة المصرية بشأن انشاء « محاكم مختلطة » تضع حدا للحصانة القانونية الفعلية التى يتمتع بها الأوروبيون الأجانب فى مصر . كما تمثل فى الضغط الفرنسى المتزايد لتسديد الدين السائر ، الذى كان فى أيد فرنسية بصفة أساسية ، وبصفة خاصة فى يد « الكريدى فونسيير » ، الذى كانت للحكومة الفرنسية فيه مصلحة مباشرة . وفى ١٨٧٥ كان ضغط التدخل الفرنسى هو الأشد بين الضغطين ، وكان اسماعيل يرغب فى استغلال شراء الحكومة البريطانية لأسهم الحكومة المصرية فى شركة القناة ، فى دق اسفين بين المصالح البريطانية والفرنسية فى مصر ، عن طريق استخدام المصالح البريطانية فى موازنة التدخل الفرنسى . لقد كانت لعبة خطيرة ، ولكنها فشلت . ولقد فشلت بالدرجة الأولى لأن نقطة النزاع التى كانت مالية ، كانت قد أصبحت دولية ، وبدلا من أن تعمل الحكومتان البريطانية والفرنسية فيها كل مستقلة عن الأخرى ، متنافستين طبقا لمصالح كل منهما القومية ، فقد عملتا فى اتحاد نسبى نيابة عن دائنى الحكومة المصرية ، الذين لم يكونوا يدينون بأى ولاء قومى ، ولم يكن يهمهم سوى ضمان ما أقرضوه من أموال .

حواشي الفصل التاسع

- (١) Landes, Bankers and Pashas, p. 209.
- (٢) انظر Marlowe, The Making of the Suez Canal, p. 211.
- (٣) وقد قام هذا البنك ككيان مستقل لمدة تزيد على ستين عاما ، ثم ضمه اليه بعد ذلك بنك باركليز Barclays
- (٤) انظر Crouchley, op. cit., p. 119 وكذلك Landes, op. cit., pp. 339-40
- (٥) انظر Landes, op. cit., p. 339 و Sabry, op. cit., p. 132.
- وقد وردت نسبة الفائدة مختلفة • فهي عند صبرى ٦ في المائة وعند « لاندز » ٧ في المائة •
- (٦) Colquhoun-Russell, 16.4.66, FO 78/1925.
- (٧) تستخدم كلمة الدائرة للتعبير عن ادارة الاقطاعات الخديوية المختلفة • وفي عهد اسماعيل كانت هناك سبع دوائر من هذا النوع ، اكبرها وأهمها دائرتان : الدائرة الخاصة والدائرة السنية • أما الدوائر الأخرى فهي : دائرة الوالدة ؛ وهي والدة اسماعيل ، ودائرة القاميليا (الأسرة) Daira della Famiglia وملكيتهما عامة لمختلف أفراد الأسرة المالكة ، ودائرة توفيق ؛ وهو أكبر أنجال اسماعيل • والدائرتان الأخريان لإدارة أملاك أبنائه القصر •
- (٨) Sabry, op. cit., pp. 133-136.
- (٩) Stanton-Clarendon, 24.11.66, FO 78/1926.
- (١٠) McCoan, Egypt under Ismail, pp. 64-65, Landes, op. cit., pp. 339-44.
- (١١) Stanton-Clarendon, 18.5.66, FO 78/1925.
- (١٢) Ibid., 26.7.66, ibid.
- (١٣) Crouchley, op. cit., p. 275.

(١٤) وقد وصف ستانتون الجمعية الجديدة بأنها « جمعية ثيائية لحد ما ، على الرغم من أن وظائفها مقصورة على تقديم النصيح الى الحكومة في بعض المسائل الداخلية التي يرى الوالى عرضها عليها Stanton-Clarendon, 24.II.66, FO 78/1926.

(١٥) لمعرفة تفاصيل القرض انظر Sabry, op. cit., pp. 138-47 ; Landes, op. cit., pp. 339-340 ; McCoan, op. cit., pp. 75-76.

(١٦) انظر الفصل الثامن

(١٧) Crouchley, op. cit., p. 275.

(١٨) في عام ١٨٦٦ بلغ مقدار القطن المصدر ١٠١١٩٧٨ قنطارا بمتوسط سعر قدره ١٦ بنسا (قديم) للرطل . وفي عام ١٨٦٧ بلغ ٩٣٤٩٧٨ قنطارا بسعر ١١ بنسا للرطل ؛ وفي ١٨٦٨ بلغ ١٨٥١٦٤ قنطارا بسعر ١٢ بنسا للرطل . وفي ١٨٦٩ بلغ ١٠٥٤٥٤٤ قنطارا بسعر ١٤ بنسا للرطل . وفي ١٨٧٠ بلغ ١٠٧٨٨٧٣ قنطارا بسعر ١١ بنسا للرطل Landes, op. cit., p. 332.

(١٩) Crouchley, op. cit., p. 275. ويعتبر رقم عام ١٨٧٥ مبالغا فيه ، او على أية حال غير مقبول . وقد أخذت تفاصيل الضرائب من كتاب « مصر تحت حكم اسماعيل » ص ١٠٩ - ١٣١ تأليف جيرولد Jerrold الذي استخدم معلومات وردت في :

Mémoire du Comité des Européens du Caire sur la situation financière de l'Egypte.

وقد جمعت في عام ١٨٧٨ .

(٢٠) لمعرفة تفاصيل هذه الصفقة انظر : Marlowe, op. cit., pp. 248-54.

(٢١) Granville-Stanton, 31.3.71, FO 78/2186.

وقد حل جرائقيل محل « كلارندون » في وزارة الخارجية عند وفاته سنة ١٨٧٠ .

(٢٢) Stanton-Granville, 5.10.70 and 6.10.70, FO 78/2140.

(٢٣) Ibid., 16.2.71, FO 78/2186.

(٢٤) Ibid., 3.5.71, ibid.

(٢٥) Ibid.

(٢٦) انظر مذكرة عن الحياة العقارية كتبها القائم بأعمال القنصل البرماني العام في : FO 78/2186

(٢٧) Sabry, op. cit., pp. 155-56.

(٢٨) Sabry, op. cit., pp. 165-67 ; McCoan, op. cit., pp. 152-55 ; Landes, op. cit., pp. 349-50.

- (٢٩) Stanton-Granville, 9.5.73, FO 78/2283.
- (٣٠) ومعظم هذه الأراضي حصل اسماعيل عليها أثناء حكمه .
- (٣١) والأرقام الواردة في المتن مستقاة من :
- Stanton-Derby, 4.12.75, FO 78/2404.
- (٣٢) لمعرفة قصة هذه العملية بالتفصيل انظر :
- Marlowe, op. cit., pp. 281-304.
- وقد بلغ مجموع الاسهم ١٧٦٠٢ر١٧ فقط . وكان معروفا أن عددها يبلغ ١٧٧٦٤٢ر١٧ سهما . وقد خفض المبلغ تبعا لذلك . ولا يعرف أحد شيئا عن الفرق الضائع وقدره ١٠٥٠ر١ سهما .
- (٣٣) Stanton-Derby, 6.11.75, FO 78/2440.
- (٣٤) Ibid., 27.11.75, ibid.
- (٣٥) Derby-Stanton, 6.12.75, FO 78/2403.
- (٣٦) Clarendon-Stanton, 10.9.69, FO 78/2091.
- (٣٧) يشير هذا الى السندات التي أصدرها سعيد سنة ١٨٦٢ عندما أخذ شركة الملاحة المجيدية . وكان سعيد قد أصدر سندات مدتها عشر سنوات بما قيمته ٣٤٨٧١٨ جنيهها مصريا بسعر فائدة ١٠ في المائة ، منها ١٤١٠٩ جنيهات مصرية لم تكن قد استهلكت بعد عند ارسال رسالة ستانتون .
- (٣٨) ويتضمن هذا إيرادات الدائرة .
- (٣٩) Stanton-Clarendon, 9.10.69 and 78/2093.
- (٤٠) Ibid., 31.3.70, FO 78/2139.
- (٤١) Clarendon-Stanton, 13.4.70, FO 78/2138.
- (٤٢) Moore-Granville, 5.9.71, FO 78/2186.
- (٤٣) Granville-Stanton, 28.2.71, FO 78/2186.
- (٤٤) وفي الحقيقة ، وكما اكتشف « كيف » فيما بعد . فان قرضي حليم ومصطفى فاضل ، يضاف اليهما دين الدائرة السائر البالغ ٣ مليون جنيه انجليزي ، قد حمل على عاتق الدولة .
- (٤٥) في الحقيقة ٧٥ر٠ مليون جنيه انجليزي .
- (٤٦) Vivian-Granville, 2.8.73, FO 78/2284.
- (٤٧) Ibid., 16.8.73, ibid.
- (٤٨) Ibid., 4.10.73, ibid.
- (٤٩) Ibid., 10.10.73, ibid.
- (٥٠) Derby-Stanton, 6.12.75, FO 78/2403.

المحاكم المختلطة (١)

منذ أن أخذ عدد الأجانب يتزايد في مصر ، أخذت المساويء والمتاعب الناتجة على وضعهم الشاذ في مصر تتفاقم شيئا فشيئا . ويمكن تلخيص النظام ، أو بالأحرى ، عدم النظام السائد في مصر في ١٨٦٧ ، عندما بدأ نوبار مفاوضاته مع الدولة الكبرى لإنشاء المحاكم المختلطة على النحو الآتى :

أولا - بالنسبة للسلطة الجنائية : كانت معاهدات الامتيازات الأجنبية تقضي بأنه (١) في حالة تفتيش مسكن أحد الأوروبيين الخاص بواسطة البوليس المحلى فإنه يلزم اخطار قنصله مسبقا لإتاحة الفرصة له لإيفاد ممثل له عند وقوع التفتيش (٢) . وأن كل رعية أوروبية له الحق في حضور ممثل قنصلى عند محاكمته في تهمة جنائية أمام المحكمة العثمانية .

ولكن في خلال السنوات الخمسين السابقة في مصر ، توسعت هذه الحقوق بطريق الممارسة لتصبح كالآتى : (١) في حالة تفتيش

المساكن الخاصة ومقار العمل التي يملكها أو يشغلها رعايا
أوروبيون ، فلا يجب اجراء ذلك التفتيش الا في حضور الممثل
القنصلي للمالك أو الشاغل . (٢) وأنه في حالة الجرائم غير المالية ،
فان المتهمين الأوروبيين يحاكمون طبقا لقوانينهم الخاصة أمام
محاكمهم القنصلية .

وفيما يختص بالرعايا البريطانيين ، فبناء على طلب الحكومة
البريطانية التي كانت قد أبدت بعض قلقها لاتساع السلطة الجنائية
التي يدعيها القناصل البريطانيون ويمارسونها في « الليفانت » ،
حدثت عودة طفيفة ومؤقتة الى نصوص معاهدات الامتيازات ،
والمطبقة في القاهرة فقط ، ومنذ عام ١٨٥٢ ، كان الرعايا البريطانيون
في القاهرة الذين يتهمون بالتسبب في موت أحد الرعايا العثمانيين ،
يحاكمون أمام محكمة عثمانية بحضور القنصل البريطاني . أما في
جميع القضايا الجنائية الأخرى ، والتي يكون فيها الرعية البريطانية
هو المدعى عليه ، فان محاكمته كانت تتم أمام أحد الضباط المحليين
الذي ينتدب للفصل في القضية بالاشتراك مع القنصل . وفيما
عدا هذا الاستثناء فان جميع القضايا الجنائية التي يكون الأوروبي
فيها هو المدعى عليه كانت تنظر أمام محكمة المدعى عليه القنصلية
طبقا لقوانين المدعى عليه . وحتى ذلك الاستثناء الصغير الذي كان
معترفا به في القاهرة ، والذي قيل عنه أنه كان « يؤدي غرضه
جيذا وبشكل متناسق » (٢) ، فقد تم التخلي عنه عام ١٨٥٨ ،
عندما أعيد تنظيم المحاكم القنصلية البريطانية في الامبراطورية
العثمانية ، بقضاة قنصليين ، ومحكمة عليا في القسطنطينة تتمتع
بالولاية القضائية على جميع الرعايا البريطانيين في الامبراطورية
العثمانية .

ثانيا - بالنسبة للسلطة المدنية : كان هناك نظام قد نما في
ذلك الحين يقوم على المبدأ القانوني القائل : « المدعى يتبع محكمة

المدعى عليه ، : Actor sequitur forum rei والذي لم يكن له أصل في معاهدات الامتيازات . وبمقتضاه كانت المنازعات بين المتقاضين الذين ينتمون لجنسيات مختلفة تنظر أمام محكمة المدعى عليه - وهي المحكمة القنصلية في حالة ما اذا كان الأوروبي هو المدعى عليه ، والمحكمة العثمانية فيما اذا كان العثماني هو المدعى عليه . وفي خلال حكم محمد علي ، ومحاولة منه لمواجهة الاعتراضات الأوروبية على نظر الدعاوى أمام المحكمة العثمانية ، أقيمت « محاكم تجارية مختلطة » ، تتكون من عدد متساو من القضاة المصريين والقضاة الأوروبيين ويرأسها قاض مصري ، مقرها القاهرة والاسكندرية ، للنظر في القضايا التجارية التي يكون فيها الرعية العثمانية هو المدعى عليه . وهذه المحاكم يبدو أنها قد قامت بعملها على نحو طيب في نظر القضايا التجارية الصغيرة ، ولكن الأوروبيين رفضوا اللجوء اليها في كثير من القضايا التي تكون الحكومة المصرية فيها هي المدعى عليها أو حين يكون بعض الأعيان المصريين من ذوى النفوذ هم المدعى عليهم ، فقد جرى العرف على أن تسوى هذه الدعاوى بطريق التحكيم ، أو بطريق المفاوضات بين المدعى والمدعى عليه ، وفي مثل هذه المفاوضات كان المدعى يلقي عادة مساندة قنصله ، وفي بعض الأحيان ، وخصوصا في الدعاوى التي تكون فيها الحكومة المصرية هي المدعى عليها ، كان يحدث ضغط دبلوماسي شديد ، وتسوى المسألة على أسس تكون لمصلحة المدعى دون حق ، ويصل ذلك أحيانا الى حد فاضح . وقد سبب هذا استياء الحكومة المصرية ، التي كثيرا ما أرغمت على دفع تعويضات لا مبرر لها كنتيجة لممارسة ضغط دبلوماسي دنيء عليها ، كما سبب أيضا استياء عديد من أصحاب القضايا الأوروبية الذين كانوا يفتقرون الى الخيوط التي تشد اليهم تأييد قناصلهم أو تأييد الوالى ، ولم يستطيعوا لذلك الحصول على حكم في قضاياهم فتركت تسوى وحدها .

ثالثا - بالنسبة للضرائب : ومنذ أن بدأ الأجانب في تملك العقارات في مصر خلال حكم محمد علي ، بدأ النزاع يدور حول الضرائب التي يدفعونها على هذه العقارات . فمن الناحية النظرية ، كان من المعترف به أن الأجانب الأوربيين يخضعون لنفس الضرائب والخدمات الأخرى مثل الرعاية العثمانيين فيما يتصل بمثل هذه الملكية . وقد اعترفت بريطانيا بذلك فيما يختص بالرعايا البريطانيين ، في البروتوكول الذي أبرم بين بريطانيا العظمى وتركيا سنة ١٨٦٨ ، والذي يعترف بنصوص القانون العثماني الذي صدر في عام ١٨٥٦ ، وجدد العمل به عام ١٨٦٧ ، وهو يسمح رسميا للأجانب بتملك العقارات في الولايات العثمانية بشرط خضوعهم لنفس الضرائب وغيرها التي يخضع لها الرعايا العثمانيون فيما يتعلق بتلك الملكيات .

ولكن من الناحية العملية ، فإن خضوع الأجانب لمثل هذه الضرائب وغيرها كانت جهة الفصل فيه فقط في مصر هي المحاكم القنصلية ، نظرا لأنه في معظم هذه المنازعات كان الأجنبي هو المدعى عليه والحكومة هي المدعى . وكما أن الحكومة كانت تكره تقديم هذه القضايا الى المحاكم القنصلية ، فكذلك كانت المحاكم القنصلية تكره إرغام رعاياها على دفع ضرائبهم ، الا اذا كان ذلك نتيجة حكم صادر من المحكمة القنصلية . وفي عام ١٨٧٤ أخبر ستانتون حكومة صاحب الجلالة أنه « قد أصدر تعليماته الى قناصل صاحب الجلالة بأن يدفع الرعايا البريطانيون الضرائب التي تفرضها الحكومة المصرية على المنازل والممتلكات الأخرى . . وأنه فيما يختص بالضرائب الأخرى ، فليس للأجانب أن يزعموا بأن لهم الحق ، في ظل الامتيازات الأجنبية أو المعاهدات التجارية الأخرى القائمة والمبرمة بين الباب العالي والدول الأخرى ، في الاعفاء من مثل هذه الفرائض الداخلية » (٣) . على أن صدور التعليمات من

القنصل البريطاني العام شيء ، وحمل الغير على اتباعها شيء آخر .
فحين أبلغ نوبار ستانتون أنه من واجب القناصل مساعدة الحكومة
المصرية على ارغام رعاياهم على دفع الضرائب ، رفض ستانتون
القيام بهذه المساعدة وأوضح أنه ، « على الرغم من أن حكومة صاحب
الجلالة يمكنها أن تعترف بحق الحكومة المصرية في فرض الضرائب على
الأجانب ، إلا أنه على هذه الحكومة المصرية اتخاذ الاجراءات اللازمة
لجبايتها . . وردا على سؤاله (نوبار) عما يجب اتخاذه من خطوات
في حالة رفض الرعايا البريطانيين دفع الضرائب ، أجبت قائلا : « ان
المحاكم القنصلية مفتوحة أمامه » ! (٤) .

في ذلك الحين كانت تجرى عدة محاولات لاصلاح حالة الخلل
والفوضى التي تفاقمت . وكانت المحاولة الأولى فيما يتصل بالسلطة
الجنائية . ففي نحو عام ١٨٥٨ ، اجتذبت فرص العمل المربحة ،
والاعفاء من كل قيد من قيود القانون ، الذي كان يميز حياة
الأجانب في مصر ، عددا كبيرا من الأجانب للقدوم الى مصر ،
والى الاسكندرية بالذات . وكان هؤلاء الأجانب من أسوأ
العناصر في بلادهم ومن كانت للكثيرين منهم صحيفة
سبوابق حافلة بالجرائم فى أوطانهم . وقد استغل هؤلاء
الحصانة التي تمتعوا بها فى فتح مواخير الشرب وبيوت الدعارة
والعمل بالتهريب الى غير ذلك . وقد أصدرت الحكومة المصرية ،
بايحاء من بعض القناصل الذين شكوا من سوء حالة الأمن العام
نتيجة لنشاط هؤلاء الأوربيين ، لائحة للبوليس تحد من دخول
الأجانب الى مصر عن طريق نظام جوازات السفر ، وتقضى بسريان
حق تفتيش المنازل دون انذار الى محال العمل الأجنبية . وعلى الرغم
من أن هذه اللائحة قد أيدها اثنا عشر قنصلا عاما من سبعة
عشر ، الا أن معظم التجار الأجانب اعترضوا عليها . كما اعترضت
عليها حكومة صاحب الجلالة ، بعد استشارة مستشاريها القانونيين ،

ورأت أنها لا تتفق مع معاهدات الامتيازات الأجنبية (٥) . كما
اعترضت عليها أيضا حكومات أجنبية أخرى ، وانتهى الأمر بهذه
اللائحة الى أن أصبحت حبرا على ورق !

وكانت حكومة صاحب الجلالة فى الأربعينيات قد حاولت ارغام
القناصل البريطانيين العموميين على التخلي عن ممارسة السطنة
الجنائية ، والعودة الى حرفية معاهدات الامتيازات . ولكنها لم تلبث
بعد ذلك أن دارت على عقبيها ، مما نتج عنه الغاء التنازلات المحدودة
جدا التى جرت فى هذا الاتجاه فى سنة ١٨٥٢ . وأخذت تعارض
تطبيق لوائح البوليس المصرية على الرعايا البريطانيين . بل انها
حتى اعترضت على ممارسة الحكومة المصرية أية رقابة على دخول
الرعايا البريطانيين الى مصر ، مرتكزة فى ذلك على ممارسة القناصل
البريطانيين العموميين سلطاتهم فى ابعاد الرعايا البريطانيين . على
أن القناصل البريطانيين العموميين بصفة عامة قد اتخذوا مع ذلك
وجهة النظر التى ترى أنه من واجبهم التأكيد من مراعاة الرعايا
البريطانيين للقوانين الجنائية الصادرة كما يجب ، حتى ولو كانت
هذه القوانين لا تتفق مع القوانين البريطانية . وفى سنة ١٨٦٤
حدثت مشادة حادة بين كولكهون ونائب القنصل البريطانى
القانونى الذى رفض اتخاذ اجراءات ضد أحد الرعايا البريطانيين
الذى تحدى قانونا للصحافة أصدرته الحكومة المصرية ، وأصدر
صحيفة تتضمن نقدا فاحشا للوالى . وقد تخطى كولكهون نائبه
واتفق مباشرة مع البوليس المصرى على غلق صحيفة هذا الرجل .
وكانت وجهة نظر كولكهون أنه اذا كان من غير الممكن معاقبة أحد
الرعايا البريطانيين بسبب انتهاكه قانونا مصرية ، الا اذا كان
مخالفته تعتبر انتهاكا أيضا للقانون البريطانى ، فلا أقل من العمل
على منعه من انتهاكه القانون المصرى واذا اقتضت الضرورة ، طرده
من البلاد (٦) . ولكن هذا رأى لم يكن يعتنقه كل القناصل
العموميين ! .

أما بالنسبة للمنازعات المدنية ، فإن رأى حكومة صاحب
الجلالة فى هذا الصدد كانت قد عبرت عنه فى إيجاز بليغ عندما
كانت توجه فى عام ١٨٦٤ تعنيفا الى القائم بأعمال القنصل البريطانى
العام « ريد » Reade ، لانسياقه وراء الحماس أكثر من الفطنة
فى تأييد أحد الرعايا البريطانيين الذين كانوا يحاولون التهرب
من الخضوع للقوانين المصرية بخصوص إقامة آلة ضخ بخارية .
فقد قالت : « فى كل نصوص القانون الدولى يعتبر الأجانب ملزمين
باطاعة قوانين ولوائح البلاد التى يقطنون فيها ، ولا شىء يعفيهم
من الخضوع لهذه اللوائح الا معاهدة تخول لهم الحق فى التمتع
بمزايا خاصة . . وطبقا للعرف فى مصر فإن الأجانب قد اعتادوا
الحصول على مزايا واعفاءات لا تطبق فى القسطنطينة أو فى أى
جزء من أجزاء الولايات العثمانية ، وربما يكون من الحق تماما
بالنسبة لمدوب بريطانيا أن يطالب للرعايا البريطانيين بالتمتع
بما يتمتع به الأجانب الآخرون من امتيازات واعفاءات ، ولكن حتى
هذا لا يعطيه الحق فى مثل تلك المطالبة الا من قبيل الفضل
والاحسان » (٧) .

ولقد كان الأمر الذى أصبحت البلاد فى حاجة اليه فى ذلك
الحين هو قيام نظام قضائى يوفر قدرا من الثقة ، بحيث يضع حدا
لعادة تدخل القناصل فى المنازعات المدنية . وكان القنصل البريطانى
العام فى سنة ١٨٥٦ قد اقترح تعزيز المحاكم التجارية بمحكمة
استئناف عليا « تتمتع بسلطة النظر فى جميع القضايا المدنية التى
ترفع اليها من المحاكم الأدنى التى تتعلق بالأجانب » وقد اقترح أن
يكون القضاة الأوروبيون الذين يعينون فيها جزءا من المؤسسات
القنصلية . . وأن تكون موافقة القنصل الأوروبى ، الذى يمثل
الأجنبى الواقع طرفا فى القضية ، ضرورة لى يصبح الحكم
صحىحا وقانونيا ، (٨) . ولكن هذا الاقتراح لم يلق قبولا من
الحكومة المصرية ولم يتمخض عن شىء .

وفى سنة ١٨٦٠ اقترح شريف باشا ، وزير الخارجية المصرية ، على القناصل العموميين للدول الكبرى الخمس انشاء محاكم مدنية « تختص بنظر القضايا التى تزيد على ١٠٠٠٠ جنيه مصرى » . وقد وافق القناصل العموميون « على الالتقاء مع الحكومة بروح من العدل والانصاف ، فقد كانت هذه القضايا بالنسبة لمعظمنا مصدرا لمضايقات كبيرة ، وسوف نكون جد سعداء لو أزيح هذا العبء عن عاتقنا » (٨) . وبناء على ذلك قدم شريف باشا للقناصل العموميين الخمسة مشروع اقتراح وزعوه على زملائهم الاثنى عشر الآخرين ، ويقضى بانشاء محكمة تتكون من رئيس ، وقاضيين ومثمنين اثنين يعينهم الوالى ، ومثمن واحد يعينه قنصل كل دولة من الدول الخمس التى وقعت معاهدة ١٨٤١ ، ويصدر الحكم بأغلبية الأصوات ، مع حق الاستئناف فى القسطنطينة . وقد قوبل هذا الاقتراح بمعارضة عظيمة من بعض القناصل العموميين . فقد رفض « دى ليون » ، قنصل الولايات المتحدة ، « الاعتراف بالمشروع بأى حال » (٩) . ولكن « كولكهون » ، القنصل البريطانى العام ، كان فى صنف الاقتراح ، وأرسل الى حكومة صاحب الجلالة يؤيده (١٠) . وقد أعقب ذلك بعض المفاوضات فى التفاصيل ، استبدل فى أثنائها ذو الفقار باشا بشريف باشا كوزير للخارجية . وبعد عام تقريبا ، كتب « كولكهون » يذكر حكومة صاحب الجلالة « بالأسلوب المخزى الذى يتبعه زملائي ، بتأييد دعاوى ضد الحكومة لا يمكن عرضها أمام محكمة مختصة ! » ، وأشار الى أن « المبالغ التى سوف تدفع لتسوية هذه الدعاوى يمكنها تسديد ربع ديون الحكومة تقريبا » . ثم مضى فوصف نوع المحكمة التى اقترحها شريف فى المشروع الذى قدمه . بأنها « محكمة للفصل فى القضايا المختلطة التى يكون الأوروبى فيها هو المدعى . وسيكون مندوبنا حاضرا فى كل قضية للتأكد من صحة الاجراءات ، كما يكون له الحق فى الحضور أثناء مداولة القضاة واصدار الحكم ، ويكون له الحق

أيضا في الاعتراض في حالة انتهاك القانون أو العدل » . ثم أخبر « كولكهون » حكومة صاحب الجلالة أنه قد أوصى بإنشاء مثل هذه المحكمة ، وأنه « لا يوجد من بين زملائي من يؤيدنى أكثر من اثنين . » وكنت آمل أن يكون زميلي الفرنسي متفقا معى فى طريقة تفكيرى . . ولكن مسيو بوفال Beauval عرج على هذا المساء وأخبرنى أنه استشار مواطنيه ولكنهم صرحوا له بأنهم سوف لا يرفعون دعاواهم أمام محكمة مصرية . واعتقد أن القنصلين الروسى والهولندى يتفقان معى كلية » (١١) . وقد كانت النتيجة الوحيدة لمبادرة شريف باشا فى النهاية ، هى إعادة تنظيم المحاكم التجارية القائمة وانتهاج أسلوب محدد للإجراءات يتفق مع القانون التجارى العثمانى (المستمد من القانون التجارى الفرنسى) والذى كان قد صدر فى القسطنطينية عام ١٨٦٠ . وقد ظل اختصاص المحاكم التى أعيد تنظيمها قاصرا على النظر فى الدعاوى التى يكون فيها أحد الرعايا العثمانيين هو المدعى عليه . أما الدعاوى الأخرى فقد استمر نظرها أمام المحاكم القنصلية التى يتبعها المدعى عليهم .

أما أول محاولة حقيقية لمعالجة فوضى النظام القضائى الأجنبى فقد جرت على يد نوبار باشا وزير الخارجية فى عام ١٨٦٧ . فعين كان فى القسطنطينية ، وفيما بين فترات المفاوضات مع الباب العالى للحصول على قسط آخر من استقلال مصر ، قدم نوبار مشروعا للأصلاح القضائى وصفه البعض بأنه « عمل دبلوماسى فريد ، ذو منطق سديد ، فياض فى التعبير ، وقاس وجارح فى التنديد بالعيوب القائمة ، مفحم فى اعتماده على المبادئ الأساسية ، نافذ النظرة فى التنبؤ بالأخطار التى يجب تحاشيها ، بارع الى أقصى حدود البراعة فى مخاطبته للمصالح الذاتية لأولئك الذين يعتمد نجاح البرنامج الجديد على موافقتهم » (١٢) . وقد بدأ نوبار فى شرح هذا المشروع ، الذى كان فى شكل

مذكرة الى اسماعيل ثم أبلغت الى حكومات الدول الأوروبية الرئيسية ، الرئيسية ، بإيضاح أنه لا يقوم على أساس الامتيازات الأجنبية ، التى لم تعد قائمة من الناحية الفعلية ، لأن هذه الامتيازات قد حل محلها « تشريع جائر قائم على أساس العرف ، صاغه تحيز الوكلاء الأجانب ، تشريع قائم على سوابق فاسدة تقريبا أدخلتها الى مصر قوة الظروف - ظروف الضغط الدبلوماسى من جهة ، وظروف الرغبة فى تسهيل استقرار الأجانب فى مصر من جهة أخرى . وقد أظهر الحكومة فى مظهر العجز ، وحرم السكان من العدل فى علاقاتهم مع الأجانب . وأن هذا الوضع لم يعد يحقق أية منفعة ، لا للمصالح العامة للجانبات الأجنبية ، ولا لمصلحة الأفراد الشرفاء ، سواء كانوا مصريين أم أجانب . وإن كلا من الحكومات والقناصل متفقين على مبادئ الإصلاح وإنما الخلاف حول التفاصيل . ولقد تعرضت الحكومة لمضايقات سببها الدعاوى التى وصفها القناصل أنفسهم بأنها دعاوى « شائنة » ، وقد فقد الشعب ثقته فى الأجانب ، وأصبحت الحكومة ، على الرغم من ادراكها أن وجود الأجانب شرط أساسى للتقدم ، مضطرة الى التعامل معهم بتحفظ . لقد دفعت الحكومة خلال السنوات الأربع الأخيرة تعويضات قيمتها ٧٢ مليون فرنك ، نتيجة للضغط القنصرى . . كما انتهت جميع العقود تقريبا التى أبرمت لاقامة مشروعات عامة فى مصر بطلبات للتعويض ! ولقد كان الأوروبيون لمدة تزيد على أربعين سنة يسمح لهم بتملك العقارات فى مصر ، وكانوا من الناحية النظرية يخضعون فى هذه الملكية لقوانين ولوائح البلاد ، وكان القناصل يعترفون بذلك من الناحية النظرية أيضا ، ولكن من الناحية الفعلية فإن الأجانب كانوا يستعينون بالامتيازات للتهرب من دفع الضرائب على هذه العقارات ، وقد كانوا ينجحون على الدوام تقريبا فى هذا التهرب بسبب حصولهم على تأييد قناصلهم » .

ثم مضى نوبار فى شرح الغرض من مشروعه ، فذكر أنه :
« الفصل التام بين القضاء والادارة » وكما فعلت مصر بالنسبة
للجيش والسكك الحديدية ، فسوف تعين الأجانب فى محاكمها
لتدريب المصريين . ولقد أدخلت القسطنطينية المحاكم التجسارية
المختلطة التى تنظر فى جميع القضايا التجارية بين الرعايا العثمانيين
والأجانب بغض النظر عن من هو المدعى ومن هو المدعى عليه ،
وهدفنا هو سريان هذا النظام بحيث يطبق على القضايا المدنية
والجنائية ، وتكون المحاكم التجارية الحالية هى أساس هذا البناء » .
ثم أوضح أن هذه المحاكم لا تنظر حاليا الا فى القضايا التى يكون
فيها أحد الرعايا العثمانيين هو المدعى عليه فقط ، وذلك بسبب
إصرار القناصل على سلطتهم القضائية حين يكون المدعى عليه أحد
الرعايا الأوروبيين .

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية أخذ نوبار فى طرح مقترحاته
المحددة وهى :

١ - الاحتفاظ بالمحاكم المختلطة التجارية الحالية فى القاهرة
والاسكندرية ، ولكن بدلا من تكوينها الحالى من ثلاثة أعضاء مصريين
وثلاثة أعضاء يختارون بواسطة القناصل ، فقد اقترح محكمة تتكون
من قاضيين مصريين وقاضيين أجنيين ، ورئيس مصرى ، والجميع
يعينهم الوالى .

٢ - قيام محاكم مدنية من الدرجة الأولى فى القاهرة
والاسكندرية تتكون من قاضيين مصريين وقاضيين أوروبيين ،
والجميع يعينهم الوالى .

٣ - قيام محكمة استئناف مقرها الاسكندرية تتكون من ثلاثة قضاة مصريين وثلاثة قضاة أجانب ، ورئيس مصرى . والجميع يعينهم الوالى . وترفع اليها الأحكام من المحاكم المقترحة فى بندى (١) ، (٢) .

(٤) بعد أن أشار الى أن الامتيازات الأجنبية لا تخول حقوقا اقليمية فوق العادة فى المسائل الجنائية ، وانما تخول فقط للأجانب الحق فى حضور قنصله أثناء محاكمته أمام محكمة عثمانية ، وأن كل حكومة لها الحق الذى لا منازع فيه فى تطبيق قوانينها الجنائية على جميع سكان القطر - اقترح نوبار ، فى عبارات عامة ، قيام محاكم مختلطة جنائية فى القاهرة والاسكندرية ، مع محكمة استئناف يكون مقرها الاسكندرية . وفى مذكرة أخرى أضاف أنه « يمكن نظر المنازعات البولييسية البسيطة أمام مأمورين قضائيين أوروبيين تعينهم المحكمة المدنية ، أما المنازعات الأكثر خطورة فتتظرها محكمة تتكون من ثلاثة مأمورين قضائيين ، اثنان منهم من الأوروبيين ، ومعهم أحد المحلفين اذا اختار المتهم واحدا » (١٣) .

(٥) يتم تعيين القضاة لمدة خمس سنوات ولا يجوز عزلهم خلال هذه المدة .

٦ - فى القضايا التجارية يكون القانون هو القانون الفرنسى التجارى كما هو الحال فى المحاكم التجارية فى القسطنطينة ، أما فى القضايا المدنية الأخرى فيطبق قانون نابليون .

وقد كانت فكرة نوبار هى اخضاع جميع الجاليات الأجنبية فى مصر للولاية القضائية المصرية عن طريق تقديم ضمانات فى شكل

نظام أوروبى قانونى وقضائى يكون ، على الرغم من تعيينه بواسطة رئيس الدولة • مستقلا عن السلطة التنفيذية ، ويتضمن عددا كبيرا من العناصر الأوروبية • وهذا النظام يهدف الى وضع حد للامتيازات الأجنبية (فيما عدا استبقاء السلطة القضائية القنصلية فى الأحوال الشخصية) • وقد سوغ ذلك بتزويد المحاكم المصرية بمستويات من القانون والاجراءات تكون مقبولة من الأوروبيين • ومن المفهوم ضمنا فى المشروع افتراض خضوع الوالى المصرى والحكومة المصرية للأحكام التى تصدرها المحاكم المقترحة • وكان هذا أمرا ضروريا مقابل احوال الاجراءات القضائية محل الضغط الدبلوماسى فى القضايا التى يكون الوالى أو الحكومة طرفا فيها • وقد كان من مزايا المشروع من وجهة نظر نوبار - كما يمكن ادراكه - هو أنه ، سوف يستخدم لاحتواء استبداد الخديوى • فان أحد الأسباب فى تشكك الحكومات الأوروبية والقناصل ، وحتى المقيمين الأوروبيين فى السلطة القضائية ، هو أنهم لم يكونوا يؤمنون بأن هذه السلطة القضائية يمكن أن تنفصل من الناحية الفعلية عن السلطة التنفيذية •

ومع أنه لا يوجد ما يحمل حتى على الظن بأن نوبار كان يعتقد أن مشروعه سوف يقبل برمته ، الا أنه يبدو بصفة خاصة أنه كان يعتبر مقترحاته الجنائية مما يمكن قبوله • وقد قدر له أن يمضى السنوات السبع التالية فى مفاوضات مع القسطنطينية ومع معظم العواصم الأوروبية على أساس مشروعه هذا • وقد وصف أحد الكتاب النجاح الذى حققه فى هذا الصدد بقوله : « انه يستحق أن يدرج بين أعظم الانجازات الدبلوماسية فى التاريخ الحديث » (١٤) •

وقد كان رد فعل حكومة صاحب الجلالة تجاه المشروع هو التأييد بشكل معتدل • فقد كتب اللورد ستانلى Stanley ، وزير الخارجية البريطانية ، يقول : « ان النظام الحالى فى مصر فيما يتعلق

بالقضايا التي تخص الأجانب ، يعتبر ضارا بمصالح جميع الأطراف ، كما هو الحال تماما بدون ضمان من أية ارتباطات تعاهدية . وان حكومة صاحب الجلالة . . لترغب كل الرغبة في مساعدة الحكومة المصرية على اقامة نظام أفضل ، ولكن ، وكما لاحظ نوبار من أن الجميع يوافقون على مبادئ الإصلاح ولكنهم يختلفون على التفاصيل ، فقد مضى ستانلى بعد ذلك يبدى رأيه بأنه كان من الأفضل عدم محاولة سن قانون جديد ، وانما تطبيق شكل جديد من الاجراءات على القانون القائم . وبعد أن أوضح أن حكومة صاحب الجلالة ليس في نيتها الاصرار على ادخال مبادئ القانون الانجليزى فى أى نظام يطبق على الأجانب بشكل عام ، استطرد قائلا : « ان الأساس الذى يمكن أن تبدأ به الاجراءات القضائية هو التوفيق بين المبادئ التى تضمنتها الامتيازات الأجنبية ، وهى التى أدى الابتعاد عنها بدرجة كبيرة الى المساوىء التى حدثت ، وبين الظروف المتغيرة . . ذلك أن الامتيازات الأجنبية لا تهدف الى حرمان الحكومة المحلية من السلطة القضائية على الأجانب فى الشئون الجنائية . . أو المدنية ، التى يصطدمون فيها بالقوانين المحلية ، ولكنها تحتفظ ببعض الحق فى الاشراف بما يصلح ليكون حاجزا ضد اساءة استخدام السلطة . . على أن مثل هذه الحواجز بمرور الوقت قد تحولت بدورها ، وخصوصا فى مصر ، الى أكبر استغلال للسلطة ، وبالتدريج أخذت سلطة المحاكم المحلية تنتهك وتطغى عليها سلطة قضائية أخرى تتمتع بسلطة اقليمية فوق العادة . . هذا هو الوضع الذى ترغب الحكومة المصرية فى معالجته وهذه الرغبة من جانبها فى بذل هذه المحاولة ليست بأقل من رغبة حكومة صاحب الجلالة فى تعضيدها » . ثم اختتم كلامه بقوله انه « على الرغم من أن حكومة صاحب الجلالة لا تحيل الى الوقوف فى وجه سلطة قضائية لا تملك ازاءها أية حقوق تعاهدية ، الا أن الدول الأجنبية لها الحق فى أن تأمل فى ضرورة أن يتضمن أى نظام جديد ضمانات كافية للأجانب ، بحيث اذا تقدم

الى أية محكمة مصرية ، لا يكون لديه ما يخشاه من طمع قضاته أو من جهلهم وتعصبهم ، وأن يكون القانون واضحا ، والاجراءات القانونية محددة تماما » . ثم أشار الى أن حكومة صاحب الجلالة سوف تكون مستعدة للمشاركة فى أى بحث يمكن به الوصول الى شىء ما يكون عمليا من الناحية الفعلية وليس الى شىء يكون مرغوبا فيه ولكنه نظرى » (١٥) ومن الواضح من هذا الاسهاب الكبير ، أن حكومة صاحب الجلالة لم يكن لديها أية نية للتخلي عن الحقوق التى خولتها معاهدات الامتيازات الأجنبية ، وأنها تنظر الى الاصلاح ، ليس على أنه الحل محل الامتيازات الأجنبية ، كما كان يراه نوبار ، ولكن على أنه ازالة للمساوىء التى نتجت عن الامتيازات الأجنبية .

وقد قابل ستانتون ، الذى رأى فى مشروع نوبار فى البداية مشروعا « على درجة كبيرة من الفاعلية » (١٦) ، نوبار فى باريس فى نوفمبر ١٨٦٧ ، ويبدو أنه اتخذ وجهة نظر أكثر تأييدا . فقد وافق على أن مثل هذه المحاكم التى سوف تنشأ ، يجب أن تكون مستقلة تماما عن القنصليات ، وأن تملك السلطة لتنفيذ ما تصدره من أحكام بواسطة ضباطها الخصوصيين دون الرجوع الى القنصليات ، كما وافق على أن يعين الوالى القضاة . وأبلغ ستانلى أن نوبار يوافق على أن يكون القضاة الأوروبيون أغلبية فى كل محكمة (١٧) . وقد سجل ستانلى موافقته على ذلك ، ولكنه أضاف بتعقل أنه « قد يكون سابقا لأوانه الوصول الى رأى محدد دون أن نسمع ما تقوله القوى الدولية الأخرى » . ولم يلبث بعد أسابيع قليلة ، وبناء على نصيحة مندوبيه القانونيين ، أن أبلغ ستانتون أن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب فى النظر فى تغيير السلطة القنصلية الحالية فى القضايا الجنائية ! (١٨) .

وقد كان من الطبيعى أن يشير أى تغيير مقترح للنظام القضائى

القائم في مصر المتعلق بالأجانب ، شكوك الجاليات الأوروبية في مصر . وكانت هذه الجاليات في ذلك الوقت قد كثر عددها . وكان أكبرها الجالية اليونانية ، التي كان عددها يبلغ ٣٥٠٠٠ شخصا (١٩) ، وكان من المعروف بصفة عامة أن القنصلية اليونانية تسىء استغلال الامتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب بدرجة فاضحة أكثر مما تفعل أية قنصلية لدولة كبرى (٢٠) . ولكن رأى الحكومة اليونانية لم يكن من المنتظر أن يكون له وزن ثقيل في مجالس الدول الكبرى . وكانت الجالية التي تليها في العدد هي الجالية الفرنسية ، التي كانت تبلغ نحو ١٨٠٠٠ ، وبعض هؤلاء كان لهم صلات مع أصحاب النفوذ في فرنسا ، وكثير منهم له مصالح هامة في مصر . وكانت معظم امتيازات المرافق العامة في أيدي المصالح الفرنسية ، وكان قدر كبير من الأموال التي استدانها الحديوى والحكومة المصرية من يد فرنسية ، كما كان عدد كبير من الفرنسيين موظفين في خدمة الحكومة المصرية . . وكان من الطبيعي أن يعلق هؤلاء أهمية كبرى على الضمانات والمزايا التي يمنحها لهم « الوضع القائم » في مصر ، كما كان كل من الحكومة الفرنسية والقناصل الفرنسيين على درجة كبيرة من الحساسية تجاه أى ضغط يأتى من المصالح الفرنسية في مصر .

أما الجاليات الأجنبية الكبرى الأخرى فهي الجالية الإيطالية ، والتي كان يبلغ عددها نحو ١٤٠٠٠ . والجاليان البريطانية والنمساوية ، وكان عدد كل منها يبلغ ٦٠٠٠ . وكانت معظم التجارة الانجليزية في مصر في أيدي بريطانية ، وكانت الجالية البريطانية التجارية في الاسكندرية جالية ثرية وذات نفوذ . على أن أعضاءها كانوا أقل بكثير ، في علاقات التعاقد مع الحديو أو الحكومة المصرية ، من أعضاء الجالية الفرنسية . ومع ذلك فإن البريطانيين كانوا سواء في رفع عقيرتهم بالاعتراض على التغييرات التي اقترحها نوبار ، مع

جميع الجاليات الأجنبية الأخرى • على الرغم من أن احتجاجاتهم لم تكن تلقى اهتماما كبيرا من حكومة صاحب الجلالة •

وقد كان من المعروف مسبقا أن الحكومة الفرنسية سوف تكون أول من يعترض على مشروع نوبار ، وخصوصا بعد أن حدثت اشتباكات بين مسيو دي موستيه de Moustier ، وزير الخارجية الفرنسية ، وبين نوبار في أثناء المفاوضات على قناة السويس قبل ذلك بعامين . عندما كان يشغل منصب السفير الفرنسي في القسطنطينية • وكان رد فعل « موستيه » هو تعيين لجنة لدراسة المشروع • وكان أحد أعضاء هذه اللجنة هو أوتري Outrey ، القنصل الفرنسي العام السابق في مصر ، والذي كان الحديوي قد أعلن أنه « شخص غير مرغوب فيه » • وقد دعى نوبار ليشرح مشروعه أمام هذه اللجنة عندما بدأت جلساتها في نوفمبر ١٨٦٧ • وقد قرر في مذكرة قدمها إليها بقبوله أن تكون الأغلبية في المحاكم المقترحة للقضاة الأوروبيين ، كما وافق على ادماج المحاكم التجارية والمدنية الابتدائية المقترحة معا • ولكنه أصر على ضرورة فصل المحاكم كلية عن القنصليات ، سواء بالنسبة لتعيين القضاة ، أو تنفيذ الأحكام ، أو التمثيل القنصلي لأطراف القضية • وقد أوصت اللجنة، التي اعتبرت نفسها قد أهينت بدرجة كبيرة بسبب انتقادات نوبار لنظام القضاء الأجنبي القائم في مصر ، بأن تقتصر المحاكم المقترحة على النظر في القضايا المدنية والتجارية المختلطة التي يكون فيها المدعى عليه عثمانيا (إلا في القضايا الصغيرة التي تتعلق بالاستثمار والتأجير والقضايا التي يوافق فيها الطرفان على الالتجاء إلى المحاكم المختلطة) ، وبقاء الإجراءات القضائية في جميع القضايا الأخرى كما هي دون تغيير • وقد قبل « موستيه » توصيات اللجنة التي قدمتها إليه في ديسمبر ١٨٦٧ ، وأوضح لنوبار ، بعد عدة مقابلات عاصفة بينهما في الأسابيع القليلة التي تلت ذلك ، أنه لن يوافق

على أى شىء أبعد مما أوصت به اللجنة . كما رفض أيضا الموافقة على الاشتراك فى لجنة دولية اقترح نوبار عقدها فى الاسكندرية ، الا على أساس توصيات اللجنة .

وبعد أن وصل نوبار الى حائط مسدود فى باريس ، توجه الى لندن فى مايو ١٨٦٨ ، حيث شجعه فى البداية استقبال « ستانلى » لمشروعه على الأمل فى مساعدة حكومة صاحب الجلالة له فى وجه المعارضة الفرنسية . ولكنه لم يلبث أن أصيب بخيبة أمل حين أخذ ستانلى ، تحت تأثير مستشاريه القانونيين فى المكتب القانونى الدائم بوزارة الخارجية ، وتحت تأثير الجالية البريطانية فى الاسكندرية التى أرسلت اليه مذكرة تحتج فيها على مشروع نوبار ، يتراجع سريعا فى اضطراب الى موقف « مستييه » الحصين ! وكان أساس هذا الموقف أن العرف الذى نما فى مصر قد اكتسب نفس الحصانة التى تتمتع بها معاهدات الامتيازات ذاتها ولم يعد من الممكن انتهاكه . وأن أية ترتيبات جديدة يجب أن تتفق مع الاثنين . لذلك ، فعلى الرغم من وجهة النظر التى عبر عنها ستانلى فى البداية ، الا أنه غير رأيه . فقد أصر على الاحتفاظ بالسلطة القضائية للمحاكم القنصلية على جميع البريطانيين فى مصر . ثم كتب رسالة الى اللورد « ليونز Lyons » ، السفير البريطانى فى باريس ، لابلغها الى الحكومة الفرنسية ، أوضح فيها أنه يوجد فى مصر ، فيما يتعلق بالمزايا التى يحصل عليها الأجانب ، « عادات مرعية قديمة قد استقرت تماما حتى أصبحت تمثل بدورها حقوقا مكتسبة يجب اعتبارها حقوقا مقدسة تماما كمعاهدات الامتيازات الأجنبية » ، (٢١) . ثم أضاف قائلا ان هذه العادات ، مع ذلك ، لا يجب اعتبارها جميعها حقوقا مقدسة ، بل انه يجب أن تسند الى لجنة دولية مهمة تحديد أية عادات منها تعتبر مقدسة وأية عادات لا تكون كذلك . ومع أن حكومة صاحب الجلالة لم تقبل جميع

توصيات اللجنة الفرنسية ، الا أنها وافقت على أن هذه التوصيات يجب أن تكون الأساس في بحث أية لجنة دولية (٢٢) .

وعندما أبلغ نوبار نتيجة مفاوضاته الى اسماعيل ، تقرر الحصول على موافقة أكبر عدد ممكن من الدول صاحبات الامتيازات (٢٣) على تعيين ممثلين لها لحضور اجتماع لجنة دولية في الاسكندرية ، سواء وافقت فرنسا على الحضور أم لم توافق . ومع أنه تقرر قبول توصيات اللجنة الفرنسية لتكون أساس المناقشة ، الا أنه كان من المأمول أن تكون هذه التوصيات حدا أدنى يمكن الانطلاق منه الى مزيد من المكاسب . وعلى ذلك فقد زار نوبار الحكومة البروسية في برلين ، والحكومة الايطالية في فلورنسا ، وحصل على موافقتها على ارسال ممثلين لهما . كما حصل اسماعيل أثناء زيارة له الى القسطنطينة على موافقة مماثلة من الحكومة الروسية عن طريق السفير الروسى هناك . وفي ديسمبر ١٨٦٨ عين المركيز دى لافاليت Marquis de la Valette وزيراً للخارجية الفرنسية بدلا من « موستييه » ، فزالت بذلك إحدى العقبات . واستؤنفت المفاوضات في باريس في فبراير ١٨٦٩ . وقد حقق نوبار مع « فاليت » نتائج أفضل مما حققه مع « موستييه » ، واستطاع ، بمساعدة ديليسبس (الذى وافق على تأييده في مسألة الاصلاح القضائى فى مقابل ما تقدمه الحكومة المصرية من معونات لشركة القنال) ، الحصول على موافقته على ارسال ممثل لحضور اجتماع اللجنة ، على أن يكون مفهوما أن هذه اللجنة لن تكون لها السلطة في تقرير أى شيء ، وانما في تقديم توصيات فقط .

وعند هذه النقطة ، هب الباب العالى ، الذى كان يحاط علما بالمفاوضات منذ البداية ، يبدى اعتراضه على المسألة برمتها على أساس أنها تعد انتهاكا لتسوية ١٨٤١ . على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ، ولم تكونا قد أثارتا اطلاقا هذا الاعتراض

فى مباحثاتهما مع نوبار ، تغلبتا على هذه الاعتراضات العثمانية ، فقد أشارت الحكومة البريطانية الى أنه لا شىء مما جرى التفاوض بشأنه يمكن أن يعد حقيقة اعتداء على حقوق السلطان • وازاء ذلك أعلن الباب العالى رضاه ، وعقدت اللجنة الدولية أولى جلساتها فى القاهرة فى أكتوبر ١٨٦٩ ، بينما كانت الاحتفالات الباذخة بافتتاح قناة السويس لا تزال مستمرة •

وقد تكونت اللجنة من ممثلين عن الدول الكبرى الخمس الموقعة على تسوية ١٨٤١ ، وهى : بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والنمسا (دولة النمسا والمجر) وروسيا ، وبروسيا ، (التى كانت تشمل حينذاك الاتحاد الألمانى الشمالى) مضافا إليها إيطاليا (التى كانت قد حققت استقلالها الوطنى منذ عام ١٨٤١ ، وكانت تشمل الدويلات القديمة فى توسكانيا وسردينيا وناپولى) • وقد مثل الحكومة البريطانية الكولونيل ستانتون ، القنصل البريطانى العام فى مصر ، والسير فيليب فرانسيس Philip Francis القاضى القنصل فى القسطنطينية والذى كان من قبل نائب القنصل القضائى فى مصر • وكانت التعليمات التى صدرت اليهما من حكومة صاحب الجلالة تتكون من مجرد خطوط عريضة ، فلم يكونا ملزمين بتأييد توصيات اللجنة الفرنسية أو أية لجنة أخرى ، ولم يكن من حقهما قبول أى اقتراح ينقص من سلطة الباب العالى • وكان عليهما ضمان عدم المساس بالحقوق البريطانية التى تخولها أياها معاهدات الامتيازات ، على أساس أن هذه الحقوق لا تتكون مما تنص عليه معاهدات الامتيازات فقط ، وإنما تتكون أيضا من العرف الذى يمكن اعتباره مترتبا عليها •

وبعد أن شرح الوفد الفرنسى موقفه ، وكانت تعليماته تقضى بعدم تجاوز توصيات اللجنة الفرنسية ، أصدرت اللجنة قراراتها التى صدرت فى يناير ١٨٧٠ ، والتى كانت تميل الى الإصلاح أكثر

مما كان متوقعا . فقد نصت هذه القرارات على : (١) أن تكون غالبية القضاة فى المحاكم من الأوروبيين ، ويتم تعيينهم من جانب الولى من قوائم ترشيح تقدمها له حكومات القوى الدولية . (٢) انشاء محاكم من ثلاث درجات : ابتدائية ، واستئناف ، ونقض . (٣) تعيين اثنين من المثنين الأوروبيين فى القضايا التجارية (٤) تعيين أوروبيين كضباط أصليين فى المحاكم . كما أوصت بأن تختص المحاكم المقترحة بـ (أ) النظر فى كل القضايا المدنية والتجارية بين الرعايا العثمانيين والأوروبيين فيما عدا القضايا التى تتعلق بالملكية غير المنقولة ، فتتظرها المحاكم العثمانية (ب) تعيين مأمورين قضائيين للنظر فى المخالفات (القضايا الجنائية البسيطة) التى يتهم فيها الأوروبيون ، ويحتفظ بالقضايا المدنية والتجارية بين الأوروبيين من مختلف الجنسيات لتنظر فيها المحاكم القنصلية التى يتبعها المدعى عليه كما كان الأمر من قبل (وكان نوبار قد أبدى استعدادة لنقل حق المحاكم العثمانية فى النظر فى القضايا « المختلطة » فيما يتعلق بالملكية غير المنقولة الى المحاكم المقترحة ، اذا قبلت الدول الكبرى اختصاص المحاكم المقترحة بالنظر فى القضايا المدنية الأخرى بين الأجانب من مختلف الجنسيات) . أما القضايا الجنائية الخطيرة ومسائل الأحوال الشخصية ، فيحتفظ بحق النظر منها لاختصاص المحاكم القنصلية . على أن يتوقف انشاء المحاكم المقترحة على موافقة الدول الكبرى على « قانون مدنى » مناسب . وقد أشارت وفود أربع دول كبرى هى : بريطانيا العظمى ، ودولة النمسا والمجر ، وبروسيا ، وإيطاليا الى استعدادها للموافقة على تولية المحاكم المقترحة اختصاص النظر فى جميع القضايا الجنائية التى تتعلق بالأوروبيين ، على شرط موافقة الدول الكبرى على « قانون جنائى » مناسب . ولكن الوفدين الفرنسى والروسى عارضا ذلك .

وبعد أن أعدت اللجنة تقريرها ، سارع نوبار الى القسطنطينية حيث حصل على موافقة الباب على « مشروع ترتيب المحاكم المختلطة فى مصر » مبنى على أساس توصيات اللجنة . وقد أرسل الصدر الأعظم على باشا هذا المشروع الى حكومات الدول الست ، وبذلك بدا أن النهاية تلوح فى الأفق . على أن الحكومة الفرنسية لم تلبث تحت تأثير سلسلة من الاحتجاجات العنيفة التى وصلتها من رعاياها فى مصر ، أن قامت بتعيين لجنة أخرى لفحص المشروع الجديد ! ولكن هذه اللجنة ، التى كانت فيما يبدو واقعة تحت تأثير وساطة شركة القنال لصالح الاصلاحات المقترحة ، وأعدت مشروعا مضادا كان مطابقا بدرجة وثيقة لمشروع نوبار الجديد ، ولكنه أوصى بإلغاء محكمة النقض المقترحة ، واشترط اعتبار النظام الجديد فى موضع التجربة خلال السنوات الخمس التالية لتنفيذه .

وقد وافقت جميع الدول على المشروع الفرنسى المضاد من ناحية المبدأ ، فيما عدا اقتراح قدمته دولة النمسا والمجر بأن تتمتع المحاكم الجديدة بالولاية القضائية على جميع القضايا المدنية التى تتعلق بالأجانب من مختلف القوميات (٢٤) . وقد أبلغ اللورد جرانفيل Granville ، وزير الخارجية البريطانية ، الحكومة الفرنسية فى يولية سنة ١٨٧٠ بأن نوابه القانونيين ، ولو أنهم لم يوافقوا بالضرورة على جميع تفاصيل هذا المشروع ، إلا أنهم « يرون أنه قد أعد فيما يبدو بعناية فائقة ، وأنه قد أرسى مبادئ تتطابق مع مبادئ الفقه الأوروبى بدرجة تكفى لتحويل حكومة صاحب الجلالة الحق فى تبنيه كأساس للاصلاح القضائى فى مصر » (٢٥) .

وعند هذه النقطة نشب نزاع حول أى الطرق يتبعها السلطان فى شأن الاصلاحات المقترحة . فقد رأى نوبار ، تؤيده فى ذلك دولة النمسا والمجر ، أن يأذن السلطان بإقامة المحاكم المختلطة على

قاعدة المشروع الفرنسي المعتاد ، على أن تتفاوض الدول الكبرى في التفاصيل مع الحكومة المصرية مباشرة . ولكن الباب العالي ، تؤيده في ذلك الحكومتان البريطانية والفرنسية ، رأى أن التفاصيل يجب أن تجرى المفاوضات عليها بين الدول الكبرى والباب العالي ، ثم يفوض السلطان بعد ذلك الحديوى في وضع المشروع المتفق عليه موضع التنفيذ . وكانت نقطة النزاع الحقيقية تتمثل في الاستقلال الواسع الذى حصلت عليه مصر بمقتضى فرمان ١٨٦٧ . ولذلك فضل اسماعيل ارجاء تنفيذ الاصلاحات على الخضوع لوجهة النظر التركية والبريطانية والفرنسية . وعلى هذا ففى أغسطس ١٨٧٠ ، تذرع اسماعيل ببعض الاعتراضات البسيطة من جانب الباب العالي ودولة النمسا والمجر وإيطاليا ، وأبلغ القنصل الفرنسى العام أنه قد تخلى عن مسألة الاصلاح القضائى برمتها فى الوقت الراهن . وفى ذلك الحين كانت الحرب قد نشبت بين فرنسا وبروسيا ، فانشغلت الحكومة الفرنسية بمسائل أخرى أكثر إلحاحا وضرورة .

وقد استؤنفت المفاوضات بعد عامين ، فى خريف ١٨٧٢ ، بعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا ، وبعد موت على باشا ، وبعد أن نال اسماعيل عن طريق الرشاوى رضا السلطان عبد العزيز . فانعقدت لجنة دولية أخرى فى القسطنطينية للنظر فى الاصلاح القضائى ، وقام نوبار فى فبراير ١٨٧٣ ، بتقديم مشروع تفصيلى الى الدول الكبرى الست مبنى على التوصيات التى قدمتها اللجنة ، ويقتضى باقامة محاكم مختلطة فى مصر ، على الأسس العامة التى اتفق عليها فى عام ١٨٧٠ ، وعلى تشريعات مستمدة من قانون نابليون قام بوضعها « م . مانورى » M. Manoury ، المحامى الفرنسى المقيم فى مصر . وقد قبلت الدول الكبرى الست هذا المشروع فيما عدا فرنسا . ثم جاءت الموافقة الفرنسية فى نوفمبر ١٨٧٤ ، مقيدة بتعديلات عديدة ، وعلى شرط تصديق الجمعية الوطنية .

فى ذلك الحين ، كان نوبار ، مهندس الاصلاح القضائى ، قد ترك الحكومة المصرية ، وترك المسألة لشريف باشا ، وزير الخارجية الجديد ، لاتمامها . وقد قامت الجمعية الوطنية الفرنسية بتعيين لجنة جديدة لفحص المشروع ، واتخذت هذه اللجنة توصيات بعدم قبوله . ولكن الحكومة المصرية بعد أن تأكدت من تأييد القوى الكبرى الأخرى ، (التى أصبحت أقل مراعاة لفرنسا بكثير مما كانت عليه من قبل الحرب الفرنسية البروسية) مضت فى طريقها قدما . وفى ٢٨ يوليو ١٨٧٥ افتتحت المحاكم المختلطة رسميا . وعندما ووجهت الجمعية الوطنية الفرنسية بالأمر الواقع ، صدقت على المشروع فى ديسمبر ١٨٧٥ . ولكن الحكومة الفرنسية لم تلبث أن عدلت هذا التصديق فى أكتوبر ١٨٧٦ بتصريح أعلنت فيه النقاط الآتية :

١ - عدم اعترافها بحق المحاكم المختلطة فى اتخاذ قراراته تضى الشرعية على أية ضرائب جديدة تطبق على الأجانب فى مصر .

٢ - احتفاظها بحق التدخل الدبلوماسى لايقاف أو تصحيح أية اجراءات تتناقض مع المعاهدات أو مع حقوق الانسان تتركبها الحكومة المصرية أو وكلاؤها ضد الرعايا الفرنسيين .

٣ - استمرار القناصل الفرنسيين العموميين فى مصر فى ممارسة نفس ولايتهم القضائية السابقة ، الا فيما عدا القضايا التى تحول بصورة خاصة الى المحاكم المختلطة بمقتضى اتفاق دولي .

٤ - استمرار معاهدات الامتيازات الأجنبية ، والعرف المنبثق عنها ، نافذ المفعول فيما يختص بجميع أنواع العلاقات بين الحكومة المصرية والرعايا الفرنسيين ، الا من حيث حلول سلطات المحاكم المختلطة محلها بصفة تجربة .

وبالنسبة للتعديل الأول ، وعلى الرغم من أنه صدر من جانب واحد ودون إبرام أية معاهدة ، إلا أن الدول الكبرى صاحبة الامتيازات قد قبلته ضمناً بطريقة السكوت . وكان يعنى من الناحية الفعلية أنه من الضروري قبل إصدار أى مشروع قانون ضريبي جديد ، أن توافق عليه حكومات الدول الكبرى الأربع عشرة صاحبة الامتيازات . أما التعديل الثانى فيعنى أن المحاكم المختلطة لا تعتبر عوضاً عن الضغط الدبلوماسى فى تسوية المسائل المتنازع عليها بين الحكومة المصرية والأجانب ، وإنما بديلاً ممكناً . وباختصار فإن التعديلات الفرنسية كانت تعنى أن المحاكم المختلطة ، فى حين أنها لم تحرر الحكومة المصرية من قيودها التشريعية السابقة تجاه الأجانب ، فإنها زادت هذه القيود من جهة الواقع .

على أنه من الناحية العملية فإن المحاكم المختلطة ، التى بدأت عملها فى فبراير ١٨٧٦ ، تعد تحسيناً للنظام القديم . فقد انخفض عدد الدعاوى المبالغ فيها والمفتراة ، وأصبح الفصل فى القضايا الحقيقية يتم بسرعة أكثر . ولم تتحقق المخاوف التى ثارت من أن هذه المحاكم سوف تصبح خاضعة لارادة الوالى . كما أن مخاوف نوبار المقابلة من أن هذه المحاكم ، بسبب افتقارها الى الضمانات التى أجبر على التخلي عنها ، سوف تقع تحت نفوذ القناصل ، لم تتحقق أيضاً بصفة عامة .

مع ذلك ، فإن المحاكم المختلطة ، عند افتتاحها فى سنة ١٨٧٦ ، كانت تفتقر لحد كبير الى نظام الاصلاح الشامل الذى كان نوبار قد رسم خطوطه العامة سنة ١٨٦٧ . فقد ظلت الحكومة المصرية لا تملك السلطة القضائية على الأجانب فى المسائل الجنائية ، كما أن العرف السابق الذى نشأ من هذه الحصانة قد استمر دون أن يكبح جماحه شيء ، كما استمرت أيضاً أحوال الفوضى التى نشأت نتيجة وجود عدة سلطات قضائية متنازعة بين الأجانب المختلفى

الجنسيات • وبذلك حبطت آمال نوبار في تحويل المحاكم المختلطة الى نظام شامل للسلطة القضائية المدنية والجنائية يطبق على جميع السكان في مصر (٢٦) •

ولقد كان من أهم وأسوأ نتائج تأسيس المحاكم المختلطة في مصر ، هو تشريع رهن الأراضي لضمان القروض ، ونزع ملكيتها في حالة عدم الدفع • وكان التشريع الاسلامي يمنع نزع الملكية (وان كان ذلك كثيرا ما يتم بطرق مختلفة) • ولكن تأسيس المحاكم المختلطة أسفر عن انتقال ملكية مساحات كبيرة من الأراضي الى الأجانب عن طريق نزع ملكيتها بسبب الرهن •

ولقد كان امتداد السلطة القضائية للمحاكم المختلطة الى أعمال الحكومة المصرية ، كما هو موضح في المادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، والتي تنص على أن المحاكم لها السلطة القضائية على « أعمال الادارة التي تجحف بالحقوق المكتسبة للأجانب » مما سبب كثيرا من المتاعب والارتباك • ذلك أن المسألة التي ثارت في ذلك الحين هي : « الى أي مدى تملك الحكومة المصرية سلطة التشريع ؟ وما اذا كان من الضروري بالنسبة لكل قانون • • يجحف بالأجانب أن توافق عليه حكومات الدول الممثلة في المحاكم المختلطة قبل تطبيقه على رعاياها ، أو يعتبر قانونا شرعيا في الحقيقة ؟ » (٢٧) وقد انقسم الرأي القانوني في ذلك • فقد تمسك بعض القانونيين بأن اللائحة انما أعطت فقط المحاكم المختلطة حق الولاية القضائية على الأعمال التشريعية التي يقصد بها الأجانب على وجه التحديد ، ولا يمكن أن تشمل هذه الولاية التشريع الذي يطبق على جميع سكان مصر والذي يمس الأجانب عرضا فقط • ولكن الرأي الفرنسي الرسمي كان يرى أن جميع التشريعات المالية التي تمس الأجانب ، حتى ولو كان ذلك عرضا ، تتطلب موافقة جميع الدول صاحبة الامتيازات لكي تصبح قانونية عند تطبيقها على

الأجانب • وكما سوف نرى ، فإن الحكومة الألمانية سوف تعجل من عزل اسماعيل عن العرش في سنة ١٨٧٩ بتفسير مشابه لأحد المراسيم المالية • وقد فسرت محكمة الاستئناف المختلطة المادة الثانية من اللائحة تفسيراً أرحب في حكم أصدرته في مرحلة مبكرة ، ولكنها عادت فنقضته بعد ذلك في حكم لاحق • أما في إنجلترا فإن قاضي القضاة في ذلك الحين قبل التفسير الواسع للمادة ولكن النواب القانونيين اختلفوا معه في ذلك •• وعلى وجه العموم فقد اتبعت الدول الكبرى التفسير الذي يتناسب مع مصالحها بشكل أفضل في ذلك الوقت •

حواشي الفصل العاشر

- (١) لمعرفة المراسلات الرسمية البريطانية التي تغطي المفاوضات على افئاح المحاكم المختلطة ، انظر FO 78/2742-2749 :
- (٢) Reade-Stanton, 2.11.67, FO 78/1877.
- (٣) Stnaton-Derby, 15.3.74, FO 78/2342.
- (٤) Ibid., 8.5.74, ibid.
- (٥) Malmesbury-Green, 30.6.58, FO 78/1401.
- (٦) انظر المراسلات في FO 78/1818.
- (٧) Russell-Reade, 31.8.64, FO 78/1817.
- (٨) Colquhoun-Russell, 25.6.50, FO 78/1522.
- (٩) Ibid., 27.7.60, ibid.
- (١٠) Ibid., 3.10.60, ibid.
- (١١) Ibid., 12.8.61, FO 78/1591.
- (١٢) Brinton, The Mixed Courts of Egypt, pp. 13-14
- (١٣) Stanton-Stanley, 1.1.68, FO 78/2038.
- (١٤) Brinton, op. cit., p. 19.

- (١٥) Stanley-Stanton, 18.10.67, FO 78/1975.
- (١٦) Stanton-Lyons, 27.3.67, FO 78/1926.
- (١٧) Stanton-Stanley, 4.11.67, FO 78/1977.
- (١٨) Stanley-Stanton, 15.1.68, FO 78/2037
- (١٩) وقد استقيمت هذه الأرقام وغيرها من الأرقام عن عدد من الجاليات الأجنبية في مصر من : Brinton, op. cit., p. 28.
- (٢٠) انظر أيضا Douin, op. cit., vol. II, p. 168.
- (٢١) وهذا على الرغم من حقيقة أنه لا شيء من هذا العرف أو العادات المرعية يعود الى أكثر من أربعين عاما !
- (٢٢) Douin, op. cit., vol. II, pp. 224-5.
- (٢٣) كانت الدول السبع عشرة صاحبة الامتيازات قد نقص عددها في ذلك الحين الى أربع عشرة . وذلك بعد أن اندمجت كل من نابولي وساردينيا وصقلية في إيطاليا ، وضمت بروسيا اليها الاتحاد الألماني الشمالي .
- (٢٤) ويرجع ذلك الى أسباب داخلية تتصل بإصرار المجر على تطبيق كل من القوانين النمساوية والمجرية في المحاكم القنصلية النمساوية - المجرية .
- (٢٥) Douin, op. cit., vol. II, p. 537.
- (٢٦) هذا المشروع الشامل قد أعده ثوبار عند انعقاد اللجنة الدولية في القاهرة ، ولكنه رفض برمته دون مناقشة .
- (٢٧) Malet-Granville, 19.12.81, FO 141/141.

يوم الحساب

عندما عين المستر « كيف » Cave رئيسا للبعثة البريطانية فى مصر ، كتب اليه اللورد « ديربى » Derby فى خطاب تعيينه يقول : « على الرغم من أن الغرض الأول لبعثتك هو المداولة مع الخديو فيما يطلب من نصيحة ومساعدة ، الا أنه لا يمكن أن يفوتك أن تتصيد المعلومات الوفيرة ذات القيمة العظيمة لكل من مصر وهذه البلاد . . ان حكومة صاحب الجلالة لا ترى من الضرورة تزويدك بتعليمات تفصيلية ، فهي تفضل أن تدع لفطنتك ادارة البعثة ، معتمدة على أنك سوف تكون حذرا فلا تلزمهم باتباع أى أسلوب اجرائى ، سواء بطريق النصيحة أو غيرها ، يمكن أن يؤخذ على أنه يحتوى على رغبة منا فى التدخل دون وجه حق فى الشؤون الداخلية المصرية » (١) .

وقد كان غرض اسماعيل من طلب البعثة واضحا تماما . فقد كان يرغب فى اثارة غيرة فرنسا من بريطانيا العظمى ، والعكس بالعكس ، وذلك للحصول على المساعدة المالية التى كان يحتاج اليها

بشكل ملح ، سواء من المصنادرة الفرنسية أو الانجليزية ، أو من الاثنين معا ، دون التعرض لأي انتقاص من استقلاله ، أو أية رقابة حقيقية على ماليته . وكانت احتياجاته المالية قد أصبحت ماسمة . وبصفة عاجلة كان فى حاجة الى قرض قصير الأجل يبلغ عدة ملايين من الجنيهات لكى يواجه به سندات الخزانة التى تستحق الدفع . وبصفة آجلة فقد كان فى حاجة الى توحيد دينه السائر وتحويل دينه الثابت بحيث يحرر جزءا من إيراداته المخصصة لأقساط الدين ، وبذلك يفسح الطريق أمام قرض آخر طويل الأجل .

وقد وصل « كيف » ورفاقه الى مصر فى ١٧ ديسمبر . ولم يضيع الخديو وقتا فى توضيح الأمر له . فقد ذكر له « أنه ليس فى سلطته اطلاقا السماح له بإجراء تحقيق رسمى فى مالية مصر » ، حيث أن مثل هذا التحقيق « سوف يسمح من الناحية الفعلية بالتدخل الأجنبى فى شئون البلاد الداخلية ، وهو لا يستطيع أن يفترض أن حكومة صاحب الجلالة لديها مثل هذه النية . ولكن اذا جرى التحقيق الذى يفكر فيه المستر كيف ، فلن يكون فى وسعه رفض منح تسهيلات تحقيق مماثلة لأية دولة أخرى ، وبذلك تكون قد تأسست لجنة دولية للرقابة على ماليته ، وسوف يحذو الباب العالى حذو اللجنة غالبا ، وعندئذ فان استقلاله الذاتى الإدارى يكون قد انتهى » . ثم مضى اسماعيل فأوضح أنه عندما يصل الخبران الماليان اللذين طلبهما الى مصر ، « فسوف يضع تحت تصرفهما كل تفصيلا من تفاصيل الواردات والمصروفات فى الدولة ، حيث أنه ليست عنده أية نية لاختفاء شئ . ولكن هذين الخبيرين سوف يكونان موظفين فى خدمته ، وليس فى خدمة أية دولة أخرى » . (٢) . وقد طمأن « كيف » الخديو الى أنه لم يحضر لإجراء تحقيق رسمى ، وإنما للحصول على صورة عامة للموقف

المالى . وقد وافق الخديو على اعطائه مثل هذه المعلومات العامة التى يطلبها (٣) .

وبعد أن سوى اسماعيل هذه النقطة بالشكل الذى أراضاه ، اعتزم استغلال كيف كوسيلة للحصول على الدعم المالى من الحكومة البريطانية . فقد تركه يعرف ما لديه من مشروعات عديدة متتالية للحصول على المال من مصادر أخرى . فأبلغه أن ديليسبس قد عرض عليه تدبير قرض له بمبلغ مليونين من الجنيهات بفائدة ٩ فى المائة وبضمان أسهم شركة قناة السويس الممتازة ، (التى تخول للحكومة المصرية الحصول على ١٥ فى المائة من صافى أرباح الشركة) . كما أبلغه بمشروع آخر برهن هذه الأسهم الممتازة مقابل مليونين من الجنيهات بفائدة ٨ فى المائة . ومشروع آخر أيضا بتأجير السكك الحديدية لمدة ثلاثين عاما مقابل ١٢٥٠٠٠ رطل جنيه انجليزى سنويا ، وتأجير التلغرافات لنفس المدة بمبلغ ٥٠٠٠ رطل جنيه انجليزى ، ورسوم التبغ مقابل ٣٠٠٠ رطل جنيه انجليزى فى العام (٤) . وهناك مشروع آخر يتعلق بالأسهم الممتازة قيل ان البارون هيرش Hirsh قد قدمه ، وفيه يعرض اقراضه بمبلغ مليونين من الجنيهات بضمان هذه الأسهم بفائدة قدرها « ٥ » فى المائة . وقد كان السير جورج اليوت George Elliot ، وهو عضو البرلمان عن دائرة ديرهام Durham ومقاول أشغال ميناء الاسكندرية التى كانت مستمرة فى ذلك الحين ، راغبا فى استئجار السكك الحديدية والميناء . كذلك فان أوترى Outrey ، القنصل الفرنسى العام السابق فى مصر ، على وشك الوصول نيابة عن أحد الاتحادات فى باريس ليعرض استئجار السكك الحديدية والاتفاق على قرض .

وقد أبلغ « كيف » كل ذلك فى حينه الى حكومة صاحب الجلالة (٥) ونظرا لأن اسماعيل كان قد عقد العزم دون ريب على

الاستدانة ، فقد أوصى « كيف » حكومته بمساعدته فى الحصول على قرض لتسديد دينه السائر قائلا : « ان الوضع المالى الحالى فى مصر يسمح بمد يد المساعدة المالية الفعالة . ولكن الانقاذ سوف يأتى متأخرا ، اذا حملت مواردها بالرهونات لحد كبير . فهنا هى فرصة للمساعدة الحقيقية قد لا تسنح مرة أخرى ، وان الوالى قد يرتب أموره قريبا بدون مساعدة انجلترا ، وبذلك يتغلب على صعوباته ، ولكنه سوف يواصل حينذاك اسرافه السابق دون أن نستطيع كبح جماحه . فاذا حصلت له حكومة صاحب الجلالة الآن على شروط سهلة ، فسوف يكون لها الحق فى فرض رقابة مناسبة تضمن استقرار الدخل » (٦) .

وقد كانت فكرة « كيف » الأصلية تقوم على عقد قرض مشمول بالرعاية البريطانية بضمان إيرادات السكة الحديدية . ولكنه لم يلبث أن اكتشف أن هذه الإيرادات مرهونة من قبل لحساب أقساط قرض ١٨٧٣ . وبعد عشرة أيام أخرى ، اقترح موافقة حكومة صاحب الجلالة على « عملية أكثر شمولاً » . فبعد أن أشار الى « الضغط المالى المباشر الناتج عن عجز سموه عن دفع قيمة سندات الدين السائر غير الثابت التى تستحق الدفع الآن على فترات قصيرة ، والتى يقدرها سموه به ١٢ مليون » الى أنه « بدون إيجاد وسيلة لمواجهة الدين السائر فان أزمة خطيرة سوف تنشأ وتكون قاضية على مصالح حملة السندات » ، اقترح مشروعا بتخصيص إيرادات « المقابلة » لأقساط قرض ١٨٦٤ ولقرضى الدائرة السننية عامى ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، وتخفيض أصل القروض الثابتة الأخرى بنسبة ٢٠ فى المائة ، أى من ٤٤ مليون جنيه انجليزى الى ٣٥ مليون ، ثم إضافة ١٢ مليون جنيه انجليزى من الدين السائر ، وتحويله الى دين جديد قيمته ٤٨ مليون جنيه انجليزى يسدد على أربعة عشر عاما بقسط سنوى يقدر ب ١٢٨ر١١٦ره جنيهها انجليزيا (٧) .

وبعد أسبوع آخر أبلغ حكومة صاحب الجلالة بمشروع مشابة ، اقترحه على اسماعيل « السير جورج اليوت » ، ويتضمن تحويل الدين الثابت اجباريا بسعر السوق في ذلك الحين . ثم أخبر « كيف » حكومة صاحب الجلالة أنه يحبذ هذا الاقتراح الذي أبدى اسماعيل استعداد له لقبوله ، وطلب اليها الموافقة اما على مشروعه أو على مشروع « اليوت » ، نظرا لأن « الضغط الواقع على الخديو يتطلب حلا سريعا حتى لا يقبل عروضاً تهيبه له اسعافا سريعا ، ولكنها تؤدي به الى ارتباكات مالية أخطر بكثير في المستقبل » (٨) .

على أن حكومة صاحب الجلالة لم تأبه لأى من هذين المشروعين . فقد أشر اللورد « تندردين » Tenterden ، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية ، بأن كلا من المشروعين يصلان الى مرتبة الامتناع الجزئى عن الدفع ، وأنه يستطيع أن « يتنبأ بوضوح بنوع الضجة التى سوف تعصف بوزارة الخارجية ، اذا نصحت حكومة صاحب الجلالة الخديو بقبول مشروع يتضمن امتناعا جزئيا عن الدفع . ولا أقصد بذلك القول بأن أى مشروع منهما ربما لا يكون صالحا لحد كبير ، أو أن أناقش فى حق المستر « كيف » فى النصح لصاحب السمو بقبول أحدهما ، ولكن أن تنصحه حكومة صاحب الجلالة بأن يفعل ذلك فهذا أمر آخر » (٩) . وقد وافق « ديربى » على رأى « تندردين » ، وأخطر « كيف » بأن « حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع الادلاء برأيها فى أى مشروع من هذه المشروعات المقترحة على الخديو ، أو أن تتحمل أية مسئولية فيما يتعلق بها » (١٠) . وفى ذلك الحين كان « ديربى » يحس بالقلق تدريجيا للمدى الذى ذهب اليه « كيف » كما يبدو فى توسيع نطاق تعليماته ، وفى ٢٦ يناير أبقى اليه للعودة الى انجلترا بأسرع ما يمكن (١١) . ولكن « كيف » رد محتجا بأن استدعاءه سوف يحدث أثرا مشئوما على المالية المصرية ، وأكد أنه لم يربط حكومة صاحب الجلالة بأى التزام . وازاء

ذلك لم يصر « ديريبي » على عودة « كيف » ، وبقي هذا فى مصر
ثلاثة أسابيع أخرى .

فى ذلك الحين ، كانت الأحداث تتحرك فى اتجاهات أخرى .
فى ٥ يناير استقال نوبار مرة أخرى من منصبه كوزير للخارجية
وحل محله شريف باشا ، وبعد أسابيع قليلة اضطر الى الخروج
من مصر . وكان منذ عودته واستئناف منصبه ناظرا للخارجية قبل
ذلك بعدة أسابيع فقط ، قد أصبح على علاقة سيئة بإسماعيل . وفى
اجتماع له مع بعثة « كيف » ، عقب وصولها الى مصر ، انتقد سياسة
الخديو المالية بصراحة ، وندد بسوء استغلاله للسخرة ، وبإدارته
لأطيانه (١٢) . وكان قد انتقد أمام أناس آخرين ، تصرف اسماعيل
فى قبوله بعثة كيف . ولم يلبث أن رتب مع الحكومة الفرنسية ،
عن طريق صديقه جول باستريه Jules Pastre فى البنك
الانجليزى المصرى ، إيفاد « أوترى » M. Outrey الى مصر فى
بعثة مالية لموازنة بعثة كيف . وقد استاء اسماعيل من ذلك ، نظرا
لأنه كان قد سبق له أن اعتبر « أوترى » شخصا غير مرغوب فيه منذ
أعوام قليلة ، حين كان يشغل منصب القنصل الفرنسى العام فى
مصر . وأخبر « كيف » أنه أقال نوبار من منصب ناظر التجارة
(وهو منصب يقترن عادة بمنصب ناظر الخارجية) لهذا السبب ،
وان نوبار قد استقال من منصب ناظر الخارجية كذلك ، بعد أن
تحقق من أنه فقد ثقة سيده فيه (١٣) .

(ومن المحتمل أن السبب الحقيقى الذى أفقد نوبار مركزه هو
أن اسماعيل كان قد أخذ يدرك الورطة التى ورطه فيها بقيام المحاكم
المختلطة . وكان نوبار هو الذى خطط لها ، مما أدى الى خضوع
الحكومة المصرية ودوائر أملاك الخديو للسلطة القضائية لهذه
المحاكم ، وإمكانية مقاضاتها أمامها ، وأدى الى اجتثاث سلطة
اسماعيل المطلقة من الجذور) .

وقد كان رد فعل اسماعيل الأول لدى سماعه عن بعثة « أوترى » أنه سوف لا يسمح بدخول الرجل البلاد . على أنه لم يستطع الاصرار على هذا الموقف ، فلقد كان فى حاجة الى المال ، وكان واضحا فى نهاية شهر يناير أنه سوف لا يحصل عليه عن طريق بعثة « كيف » ، بل ان وجود البعثة فى حد ذاته قد قلل من فرصة الحصول عليه من مصادر أخرى (١٤) ! .

وكانت الحكومة الفرنسية قد نظرت الى بعثة كيف بمنظار الشك الشديد . فقد أبلغ السفير الفرنسى فى لندن « ديربى » بأن حكومته قد أقلقها بدرجة خطيرة ما يبدو أنه « تدخل مالى من جانب الحكومة البريطانية فى ادارة مصر الداخلية ، يصل الى حد انتهاك استقلال مصر » (١٥) . ولم يتأثر السفير بما أبداه « ديربى » من انكار . والى جانب ذلك فان الحكومة الفرنسية كانت قلقة بشأن الكميات الكبيرة من سندات الخزانة المصرية التى كانت فى حوزة « الكريدى فونسييه » . وكان شراء الحكومة البريطانية لأسهم شركة القناة قد أحبط خطط « الكريدى فونسييه » فى تمويل هذه السندات بضمان أسهم القناة ، وأصبح من الضرورى بشكل أكثر إلحاحا من ذى قبل اتخاذ اجراء آخر . وقد وضعت خطط تتعلق بالأسهم الممتازة ، وتم رهنها فيها بعد « للكريدى فونسييه كضمان جزئى لقرض قدره «٥» مليون جنيه انجليزى .

ونظرا لهذه الاعتبارات ، فقد رحبت الحكومة الفرنسية باقتراح نوبار الذى قدمه فى نهاية شهر ديسمبر بإرسال بعثة فرنسية الى مصر للتفاوض على قرض سريع قصير الأجل لدفع سندات الخزانة التى حان ميعاد استحقاقها ، والاتفاق على اجراء طويل الأجل لتوحيد الدين الثابت والدين السائر . وعندما تحقق اسماعيل من أنه لا أمل فى شىء يمكن أن يأتى عن طريق البعثة الانجليزية ، قبل التعامل مع « أوترى » و « باستريه » ، اللذين

كانا مخولين من قبل « الكريدى فونسييه » فى عمل بعض الترتيبات
فى شأن الضمان الكبير للدين السائر .

وفى بداية شهر فبراير ، اقترح اسماعيل على « ستانتون » ،
فى محاولة أخيرة لاستغلال بعثة « كيف » فى تدعيم ماليته المنهارة ،
أن تصدر حكومة صاحب الجلالة بيانا تقتبس فيه كلمات « كيف »
يعبر فيها عن ثقته فى المالية المصرية (١٦) . وقد قدم هذا الاقتراح
الى « ستانتون » دون علم « كيف » أو موافقته . وقد رفضته الحكومة
البريطانية فى سخط . فقد علق عليه « تنتردن » قائلا : « انه
لاقتراح مهين أن يضع الخديو الكلمات عمدا فى فم « كيف » . ثم
يطلب منا نشرها لمساعدته فى الحصول على المال » . وقد وافق
« ديربى » على هذا رأى وأبلغ « ستانتون » أن « حكومة صاحب
الجلالة لا تستطيع التعهد بالموافقة على طلب الخديو ، وهى تثق
فى أن سموه لن يعود مرة أخرى الى هذه المسألة » (١٧) .

فى ذلك الحين كان اسماعيل يقوم بالفعل بمفاوضات مع
« باستريه » ومع « أوترى » ، اللذين وصلا الى مصر فى منتصف
يناير . وفى يوم ٢٨ يناير أرسل « كيف » الى حكومته يخبرها أن
الخديو يحاول عقد قرض قدره ١٤ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٩ فى
المائة ، « ويتولى الفرنسيون تمويله » (١٨) . على أن هذا الانذار
ثبت زيفه ، ولكن فى أول فبراير أبرق « كيف » بأن الخديو « سوف
يحتاج الآن الى خبر مالى واجد فقط من انجلترا وليس الى
خبيرين » (١٩) . وفى رسالة أخرى شرح المسألة قائلا انه فى «ثناء
الحاحه على الخديو للحصول منه على مزيد من المعلومات بخصوص
وظائف الخبيرين البريطانيين اللذين طلبهما ، أوضح اسماعيل أن
« هناك مفاوضات تجرى الآن مع السير جورج اليوت من جهة ، ومع
الفرنسيين من جهة أخرى ، حول عقد قرض فورى قيمته ٢ ١/٢ مليون
جنيه انجليزى . وأن المسألة تتوقف على من منهما سوف يأتى أولا .

فاذا دبر « اليوت » المال ، فان مشروع توحيد الدين (وهو المشروع الذى اقترحه « اليوت » لتحويل الدين الثابت) سوف ينفذ ، وسوف تنشأ « المصلحة » الجديدة . على أن التفكير الآن يجرى ، طبقا لهذا الترتيب ، فى تعيين عضو فرنسى فى مصلحة المراقبة ، ولذلك فقد اقترح سموه . . . مطالبة حكومة صاحب الجلالة بتعيين موظف واحد فقط . . . وعندما ألح « كيف » عليه لمعرفة اختصاصات هذا الموظف ، أخبره الخديو أن « المسألة كلها قد أثارت من التعليقات الأجنبية الكثيرة ما يجعله يريد بكل بساطه موظفا للعمل كمستشار مالى بدون اختصاصات تنفيذية » (٢٠) .

وعندما تسلمت حكومة صاحب الجلالة برقية « كيف » فى أول فبراير ، وقبل أن تتسلم توضيحه المحير لحد ما - وكان من الواضح أنها لم تعد تثق كثيرا فى صواب أحكامه - أبلغت « ستانتون » أنها قد أوصت « بمستر ريفرز ويلسون C. Rivers Wilson للمساعدة فى إعادة تنظيم نظارة المالية المصرية » . وأوضحت أن « المستر ويلسون يشغل الآن منصب مراقب الدين العام » ، وأنه اذا كان سيحصل على وظيفة فى حكومة الخديو ، « فسوف يتخلى عن وظيفة هامة تدر عليه ايرادا طيبا » ولكنها رأت أنه من الأفضل أن يذهب الى مصر « ويتحرى بنفسه عن الوظيفة التى سيشغلها » (٢١) .

ويبدو أن يأس حكومة صاحب الجلالة من الحصول على معلومات متماسكة من « كيف » ، وقلقها من الاشاعات التى كانت تصلها من كثيرين . (ومنهم روتشيلد .) عن نشاط أوترى ، قد جعلها ترتب ارسال « ويلسون » الى مصر ، دون أية نية جدية للعمل فى خدمة الخديو ، وانما « ليتفقد الميدان » ومعرفة ما يدبره « أوترى » ورفاقه . وقد ظل « ويلسون » طوال زيارته يتبادل الرسائل مع « ستا فورد نورثكوت » Stafford Northcote ، وزير المالية ،

ومع بيت روتشيلد ، اللذين كان على صلة وثيقة بهما بحكم اختصاصاته كمراقب للدين الوطنى . وكان بيت روتشيلد يعد بعزم حكومة صاحب الجلالة عرضا لاسماعيل لمنافسة العرض الذى يقدمه « أوترى » وأصحابه ، وكانت احدى مهام « ويلسون » العمل كوسيط فى هذا العرض .

وفى خلال شهر مارس ، وبينما كان « ريفرز ويلسون » فى طريقه الى مصر ، أخذت حكومة صاحب الجلالة تحت الخديو على عدم الارتباط بالمصالح الفرنسية قبل وصول ويلسون ، حيث أن لديها من الأسباب ما يجعلها « تعرف أن هناك مقترحات يعدها المليون الانجليز ربما تؤدى الى تسوية مرضية لمشاكله » (٢٢) . كما أبلغت « ستانتون » أيضا أن يخبر الخديو بصفة غير رسمية أنه فى حالة دعوة موظف فرنسى للمعاونة فى إعادة تنظيم المالية المصرية ، فإن ذلك سوف يؤدى الى « استدعاء ويلسون » وتعطيل تسوية كان من الممكن تحقيقها لولا ذلك (٢٣) .

وكانت المفاوضات الفرنسية التى أدت الى محاولة الارتباط بين حكومة صاحب الجلالة وبيت روتشيلد ، تجرى فى القاهرة منذ منتصف شهر يناير . وكان أول مشروع فرنسى يقضى بتأسيس « بنك وطنى » يتسلم الايرادات ويتولى تسديد أقساط الدين ، كما يتولى دفع الدين السائر بفائدة ٦ فى المائة بحيث تسدد هذه القيمة على ثلاثين عاما ، وترهن فى مقابلها الايرادات الأخرى التى لم يسبق رهنها من قبل وهى ، عوائد الدخولية وايرادات سكة حديد الوجه القبلى وجمارك ميناء الاسكندرية ، وكذلك أسهم قناة السويس الممتازة . وقد اشترط لهذه التسوية تعيين مستشار مالى فرنسى لموازنة المستشار الانجليزى ، وأن يعهد بإدارة البنك الى مندوبين ثلاثة تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية . وقد أرسلت الحكومة الفرنسية هذا المشروع الى حكومة صاحب الجلالة

وأوصت بقبوله (٢٤) . على أن حكومة صاحب الجلالة ، بعد أن تلقت تفاصيل من « ستانتون » ، رفضت المشروع قائلة ! « ان حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع ارسال مندوب للاشتراك في ادارة البنك . ولكن اذا قدم الينا مشروع عملي لتسلم الايرادات واستغلالها في دفع الدين فسوف نوليها عنايتنا » (٢٥) .

وقد رأينا فيما سبق رد الفعل لدى الحكومة البريطانية تجاه تعيين مستشار مالي فرنسي . وقد وصل هذا المستشار ، واسمه « فيليه » Villet الى مصر في منتصف شهر مارس ومعه مشروع تؤيده الحكومة الفرنسية يستبدل بفكرة البنك الوطني « صندوقا للاستهلاك » ، يديره أربعة من المندوبين الدوليين ، ويتولى استلام وتوزيع الحصص « المخصصة » من الايرادات ، بعد توحيد الدين واعادة تسويته على الأسس التي يتم التفاوض عليها .

وقد جرت هذه المفاوضات دون تبليغ أية معلومات عنها الى حكومة صاحب الجلالة ، لا من جانب الحكومة الفرنسية ولا من جانب الحكومة المصرية . وقد علمت الحكومة بما جرى بطريق غير مباشر ، من تقارير « ستانتون » ، ومن الصحف ، ومن بيت روتشيلد على وجه الاحتمال (لم يكن « ويلسون » قد وصل بعد الى مصر وكان « كيف » قد غادرها) . ولذلك فقد كتبت الى « ستانتون » في نوع من الاستياء تطلب اليه معرفة كل شيء عن « صندوق الدين » المقترح ، وما اذا كان المندوبون الفرنسيون والايطاليون قد تم تعيينهم ، وأية ترتيبات أعدت - اذا كان ثمة شيء منها - لتوحيد الدين واستبداله (٢٧) .

وفي ذلك الحين كان « كيف » قد عاد الى انجلترا وكتب تقريره بتاريخ ٢٢ مارس ولكنه لم ينشر حتى ٣ أبريل . ويرجع التأخير في النشر الى سوء فهم وقع من الخديو وكان له انعكاسه السيء على المالية

المصرية . ففي ٢٠ مارس أبرق « ديربى » الى « ستانتون » يخبره بأن تقرير « كيف » قد انتهى ، وأن محتوياته من ناحية مضمونها معلومة للخديو من قبل ، وأنها « نرى من المستحسن عرضه على البرلمان فوراً ، ونعتقد أن ذلك سوف يكون له تأثير حميد ، (٢٨) . على أن اسماعيل عارض هذا على الفور على أساس أن التقرير قد بنى على معلومات أعطيت الى « كيف » بصفة سرية (٢٩) . وفي ٢٣ مارس أبلغ ديزرائيلي ، رئيس الوزراء ، مجلس العموم أن التقرير لن ينشر بسبب اعتراض الخديو على النشر (٣٠) . وقد أدى هذا التصريح الى تأكيد المخاوف التي كانت شائعة حول حالة المالية المصرية ، فانهارت أسعار أسهم قرض ١٨٧٣ من ٦٣ الى ٥١ (٣١) . وفي ٢٥ مارس أبرق « ديربى » الى « ستانتون » يقول ان « رفض الخديو الموافقة على نشر تقرير « كيف » قد أضر بسمعته في هذه البلاد . وأنه من الحكمة بالنسبة له أن يسحب معارضته » (٣٢) . وقد قبل الخديو ذلك وتم نشر التقرير في ٣ أبريل ، وكانت محتوياته على وجه العموم مطمئنة وبشكل منصف ، ولكنها لم تصلح الضرر الذي وقع بسبب معارضة اسماعيل الأولى في نشر التقرير وبسبب تصريح ديزرائيلي بخصوص هذه المعارضة في البرلمان (٣٣) . ففي ٦ أبريل ، أى بعد نشر التقرير بثلاثة أيام ، أصدرت الحكومة المصرية مرسوماً تعلن فيه تأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة في أبريل ومايو لمدة ثلاثة أشهر ، على أن تدفع فائدة ٧ في المائة عن المدة المؤجلة ، حتى تتم الاجراءات المالية لتسوية الدين (٣٤) .

وكان « كيف » قد بدأ تقريره (٣٥) بالقول بأن « الوالى قد حاول بموارده المحدودة وفي سنوات قليلة ، أن ينجز مشروعات تقتضى مدة أطول ومن شأنها أن ترهق موارد ميزانيات بلاد أكثر ثراء لحد بعيد » . ثم أورد بعض الاشارات الى التبذير والاسراف ، ولكنه علق عليها قائلاً انه « ربما لم يحدث في مصر ما يقترب

مما حدث من النفقات الفاحشة التي تميّز بها بدء ادخال نظام السكة الحديد في انجلترا » . ثم تحدث عن نظام الزراعة والرى وحيارة الأراضي في مصر ، ووصف مصروفات اسماعيل بأنها « غير منتجة » وانتقد اصدار قانون المقابلة الذي يتسم بالطيش . وقدر « كلف » الدخل السنوى بـ ١٠٧٠ر٦٩٨٠ر١٠٠ جنيهها انجليزيا (٣٦) . ولكنه أوضح أنه يتضمن مبلغ ١١٨ر٥٣١ر١٠٠ جنيهها انجليزيا إيرادات المقابلة التي تدفع بصفة مؤقتة ، والتي سوف تنتهى طبقا لقانون المقابلة بتخفيض جوهري في إيرادات « الميرى » . ثم حدد مصروفات الدولة بـ ٦٨١ر٠٨٠ر٩٠٠ جنيهها انجليزيا سنويا ، منها مبلغ ٦٧٥ر٠٣٦ر٥٠٠ جنيهها لأقساط الدين . وأوضح أن قرضى الدائرة اللذين عقدا في ١٨٦٦ و ١٨٦٧ ، وكذلك دين الدائرة السائر وقيمتها « ٣ » مليون جنيهه انجيزى « قد حولت الى الدولة مقابل تحصيل قيمتها » ★ - وهو ما لم يكن معروفا من قبل . ثم وصف التقدم المادى الكبير الذى حدث فى خلال عهد اسماعيل ، وقرر أن نتائجه ربما تؤدي الى زيادة صغيرة ولكن ثابتة فى الدخل فى المستقبل . وأعطي تفصيلات عن القروض الأجنبية المختلفة ، والترتيبات التى أعدت لتسديدها . وقال : « انه لا يوجد بين هذه القروض قرض يكلف أقل من ١٢ فى المائة سنويا ، بينما البعض الآخر يكلف ١٣ ١/٤ فى المائة ، وقرض السكة الحديد يكلف ٢٦ر٩ فى المائة بما فيه مال الاستهلاك » . وعندما تناول قانون المقابلة ذكر أنه فى مقابل إيرادات قدرتها الحكومة بـ ٨٧٨ر٣٦٥ر٢٦٠ جنيهها انجليزيا عند تمام دفع الأقساط الاثنى عشر فى ١٨٨٥ ، تنازلت الحكومة الى الأبد عن ٢ ١/٢ مليون جنيهها سنويا من دخلها ! ثم علق على الأرقام التى قدمتها الحكومة المصرية لإيراداتها ومصروفاتها خلال عهد اسماعيل ، فقال « ان المبلغ الوارد عن الإيرادات أقل بقليل مما

• من إيرادات الدائرة (المترجم) •

أنفق على الإدارة ، والجزية ، والأعمال التي لاشك في نفعها .
أما بالنسبة للمقدار الكبير الحال من الديون فلا يوجد ما يوضحه
إطلاقا سوى قناة السويس ، فان جميع إيرادات القروض والدين
السائر قد استنفدت في دفع الفائدة واستهلاك الدين فيما عدا المبالغ
التي أنفقت على قناة السويس » .

أما بالنسبة للمستقبل القريب فقد كتب « كيف » يقول !
« ان الضغط الحال ناشئ من عجز الخديو عن دفع سندات الدين
السائر غير الثابت التي يستحق الآن على فترات قصيرة ، ويقدره
سموه ب ٠٧٦ر٢٤٣ر١٨ جنيه انجليزيا (٣٧) . وهذا الوضع
التعس يرجع بدرجة كبيرة الى الشروط الباهظة التي تم بها قرض
١٨٧٣ » . وبعد أن شرح « كيف » هذا الكلام ، قدم مشروعا
بتوحيد وتسوية الدين اقترح فيه توحيد قروض ١٨٦٢ ، ١٨٦٨ ،
١٨٧٠ ، ١٨٧٣ ، مضافا اليها دين الدولة السائر البالغ ١٨ مليونا ،
وكذا دين الدائرة البالغ ٣ مليون جنيه ، في دين موحد جديد قيمته
٧٢ مليونا ، بفائدة ٧ في المائة ويسدد على خمسين عاما . . وقد قدر
تكلفة استبدال الدين ب ٠٠٠ر٤٧٣ر٤ جنيه انجليزى . واقترح
تخصيص حصيلة المقابلة لتسديد القروض القصيرة الأجل ،
وتخصيص مبلغ ٤ مليون جنيه انجليزى سنويا لنفقات الإدارة ،
بما فيها مخصصات الخديو ، وقد اعتبر « كيف » مشروعه مشروعا
عمليا بناء على أن الدخل يقدر ب ٠٠٠ر٦٨٩ر١٠ جنيه انجليزى ،
ولكن « بشرط جوهري . . . هو أن يعين الخديو شخصا يتمتع بثقة
الجميع ، مثل المندوب المالى الذى أرسلته حكومة صاحب الجلالة ليعمل
في خدمة الخديو على رأس مصلحة للمراقبة تتسلم من مأموزى
التحصيل فروع الإيرادات التي يتم تحديدها ، بحيث تشمل
الضريبة العقارية والمقابلة ، ويكون لها اشراف عام على فرض وتحصيل
الضرائب » . وانتهى التقرير بالقول بأن مصر قادرة على تحمل أعباء

ديونها برمتها ، بسعر فائدة معقول ، ولكنها لا تستطيع الاستمرار في تجديد الديون السائرة بسعر ٢٥ في المائة والحصول على قروض جديدة بسعر ١٢ في المائة ، ١٣ في المائة لمواجهة هذه الزيادات في ديونها بدون أن يدخل قرش واحد منها في خزانتها .

وكنا قد رأينا كيف أن نشر تقرير كيف قد سبقه مباشرة تقريرا اعلان تأجيل دفع الديون المستحقة لمدة ثلاثة أشهر . وقبل ذلك بشهرين تقريبا كان تسديد سندات الخزانة المستحقة يتم بمساعدة « أوترى » ، وجماعته ، الذين أقرضوا اسماعيل حوالى ٥ ملايين جنيه انجليزى بفائدة ١٤ في المائة ، وكان مفهوما أن هذا المبلغ سوف يدخل ، بشروط مناسبة ، فى التسوية المالية التى كان يجرى التفاوض معه بشأنها . وقد صدر اعلان تأجيل الدفع بناء على نصيحة « ريفرز ويلسون » ، الذى اعتبر ذلك أقل ضررا من الاستمرار فى اقتراض الأموال بمثل تلك الشروط .

على أن اسماعيل فيما يبدو كان يود التخلص من الفرنسيين والاتفاق مع بيت روتشيلد . وفى ١٥ أبريل سلم « ستانتون » مشروع مرسومين ، أحدهما يقضى بتسوية الدين على الأسس التى اقترحها تقرير « كيف » ، والآخر يقضى بإنشاء صندوق للدين يديره مندوبون أوروبيون ويتولون استلام وتوزيع الإيرادات « المخصصة » للدين (٣٨) . وكانت الفكرة أن يمول بيت روتشيلد الدين وتسويته . وقد أعربت حكومة صاحب الجلالة بحذر عن موافقتها على المشروع وأبلغت الخديو أنه « فى الوقت الذى يصبح قادرا على الحصول على الوسائل الضرورية لتنفيذه » ، فسوف « يسرها مساعدته بترشيح أحد المندوبين » ثم طلبت المزيد من التفاصيل ، وطلبت تأكيدا بأن حصيلة أسهم شركة القناة السنوية سوف تدخل فى التوحيد (٣٩) . وأكثر من ذلك فإن حكومة صاحب

الجلالة لن تقدم على شيء ، ولن يمس روتشيلد الدين ، الا اذا وافق اسماعيل على ذلك القدر من الرقابة الذى تصر عليه .

وعندما رأى اسماعيل أنه لن يستطيع الحصول على المساعدة من حكومة صاحب الجلالة أو من بيت روتشيلد . لم يجد مفرا من بذل أقصى ما فى وسعه للتوصل الى أحسن الشروط مع « أوترى » وجماعته . وقد أعطى تفاصيل هذه الشروط الى « ستانتون » فى ٢٥ أبريل ، وأصدرها فى مرسومين مؤرخين ٢ ، ٧ مايو . ويقضى أول هذين المرسومين بإنشاء صندوق للدين يتولى ادارته مندوبون فرنسيون وبريطانيون ونمساويون وإيطاليون ، على الأسس التى أبلغها الى « ستانتون » قبل ذلك بعشرة أيام . أما المرسوم الثانى فيقضى بتحويل الدين الثابت والدين السائر (٤٠) والذى تقدر قيمتهما الاجمالية بـ ٩١ مليون جنيه انجليزى ، الى دين موحد بفائدة قدرها ٧ فى المائة ويسدد على خمس وستين سنة . وكانت الخطوط الرئيسية لمشروع توحيد الدين على النحو الآتى .

(١) تحويل سندات قروض ١٨٦٢ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٢ ، بالسعر الأصيل (٢) تحويل سندات قروض ١٨٦٤ ، ١٨٦٦ ، ★ ، ١٨٦٧ بواقع خمسة وتسعين منها لكل مائة من السندات الجديدة . وبذلك حصل حملة هذه السندات على زيادة قدرها ٢٥ فى المائة (٤) ابطال المقابلة ، واستقطاع ١٨٨٠ر٤٦٩ر٥ جنيهها انجليزيا من مبلغ الـ ١٤٠ر٧٥٨ر١١ جنيهها انجليزيا الذى قيل انه تم تحصيله ، وذلك مقابل متأخرات الضرائب ، وادماج مليون جنيه فى الدين الموحد ، وتسديد الرصيد على ٦٥ عاما بفائدة ٧ فى المائة (٥) تحديد

• هكذا فى الأصل وصحتها سنة ١٨٦٥ بدلا من ١٨٦٦ (انظر صورة الأمر العالى الصادر بجمع الديون المصرية وجعلها دينيا واحدا وإفراجها فى صورة منتظمة) . على أنه يلاحظ على الدوام أن المؤلف يشير الى قرض الدائرة السنوية الأول المذكور بقرض ١٨٦٦ . كذلك نلاحظ أن مرسوم ٢ مايو المشار اليه فى المتن لم يتعرض لجنسيات مندوبي صندوق الدين (المترجم) .

الايادات المخصصة للدين العمومي ب ٦٠٠ر٤٤٣ر٦٠٠ جنيه انجليزى سنويا ، يدفع منها مبلغ ٨٤٥ر٧٩٠ر٥ جنيهها انجليزيا من ايرادات الدولة و ٦٨٤ر٤١١ جنيهها انجليزيا من ايرادات الدائرة . واتفق على أن تتولى جمساعة من المالىين الفرنسين عملية تحويل الدين ، وخصصت لهذا الغرض ايرادات مقررة قدر أنها تكفى لتأدية قسط الدين ، على أن تدفع مباشرة الى الصندوق (٤١) .

على أن حكومة صاحب الجلالة لم تقتنع بكل ذلك . فقد تساءلت كيف أن مجموع الدين الذى قدره « كيف » ب ٧٦¼ مليون جنيه انجليزى قبل أسابيع قليلة ، قد زاد الى ٩١ مليون جنيه ؟ وقد أجيبت بأن الفرق يرجع سببه الى عقد قرض قيمته ٣ مليون جنيه انجليزى فى هذه المدة ، وكذلك يرجع الى قرض قدره « ٥ » مليون جنيه انجليزى أضيفت اليه زيادة قدرها ٢٠٠٠ر٧٤٠ر٢٠٠٠ جنيه انجليزى . ثم مبلغ ٦٠٠٠ر٤٤٠ر٦٠٠٠ جنيه انجليزى قيمة تعويض حملة سندات الدين السائر عن تحويل سنداتهم من قصيرة الأجل الى طويلة الأجل . وقد أعربت حكومة صاحب الجلالة عن أسفها لأن « سموه لم يستطع اقناع البيوت المالية الرئيسية فى أوروبا بمساعدته » وأنه لم يتبين صلاحية التوصيات التى قدمها المستر « كيف » لمعالجة ديونه . وأبدت انزعاجها للزيادة الواضحة التى طرأت على مبلغ الدين ، ولم تقتنع بالتفسيرات التى قدمت لها ، « فان جزءا كبيرا من الزيادة المعترف بها يرجع الى تعويض حملة سندات الدين السائر - وهو تنازل أقل ما يقال فيه انه ملء بالشبهات . ومن الناحية الأخرى ، فان حملة سندات القروض القصيرة الأجل قد عوملوا معاملة ظالمة ، وأكثر من ذلك أنه يبدو أن هناك قرض جديد يجرى التدبير له ، سوف تكون تكاليفه ثقيلة بما يتجاوز حدود العقل (٤٢) . وأشارت الى أن الغاء المقابلة سوف يتضمن تعويضات تؤدى الى زيادة فى الدين تصل الى نحو ١٢ مليون جنيه ، والا فان

الحكومة تكون قد نكثت عهدها . وفي النهاية أوضحت حكومة صاحب الجلالة أنها « تأمل في اخلاص في أن يؤدي المشروع الذي قبله سموه الى حدوث تحسن في الادارة المالية ، ولكن لن يكون في وسعها قبول مسئولية تتطلب منها ترشيح أحد المندوبين » (٤٣) .

وقد أعرب « ريفرز ويلسون » عن عدم موافقته على المشروع . فقد رأى أنه يضع حملا ثقيلًا على دافع الضرائب المصري ، وأنه كان سخيا بشكل غير مناسب مع حملة سندات الدين السائر . وقد أخبر نورثكوت ، وزير المالية انه اذا رشحته حكومة صاحب الجلالة فسوف يعمل مندوبا لمدة محددة ، وبشرط أن يعين رئيسا ، والا فانه سوف يفضل العودة الى انجلترا حيث أنه : « نظرا لتفوق النفوذ الفرنسي ، فان الاحتمال كبير ألا يعرض على شيء يمكنني قبوله » (٤٤) . وقد انتهى الأمر بأن عرض عليه اسماعيل رئاسة صندوق الدين ، ولكن « نورثكوت » أبلغه أن عمله في مصر سوف يسبب فهمه اذا لم يقدم استقالته من خدمة الحكومة البريطانية ، فعاد الى رقابة الدين العام « (٤٥) . على أن علاقته بمصر لم تنقطع تماما كما سوف نرى .

وقد رشحت الحكومات الفرنسية والنمساوية والايطالية مندوبيها لصندوق الدين ، وقام الخديو بتعيينهم ، وفي ١٠ يونيه ١٨٧٦ بدأ عمل صندوق الدين رسميا . ثم أنشئ « مجلس أعلى للمالية » مكون من رئيس ايطالي وخمسة أعضاء من المصريين وخمسة من الأوروبيين ، دون اختصاصات محددة للإشراف على المالية . ولكن التسوية الجديدة سقطت قبل أن تحلق . فلم تكن ثمة رقابة حقيقية على الإيرادات والمصروفات ، نظرا لأن السلطات الممنوحة لصندوق الدين كانت مقصورة على توزيع المبالغ التي قررتا الخزينة المصرية ووضعتها تحت تصرفاتها . وكان قسط الدين السنوي ، الذي قدر على أساس مبالغ فيه . للإيرادات ، قسطا ثقيلًا وبشكل يستحيل تحقيقه . ولم يكن ثمة شيء يوقف الدائنين الآخرين ، الذين

لم يدخلوا فى التسوية ، عن مقاضاة الحكومة أو الدائرة أمام المحاكم المختلطة الجديدة ، ولكن لم توافق على ذلك حكومة صاحب الجلالة ، ولا حملة السندات البريطانيين ، وعديد من البيوت المصرفية الدولية القوية ، بما فيها بيت روتشيلد ، وفروهلنج وجوشن ، وأوبنهايم .

وقد أبلغ اسماعيل ، « تشالس كوكسون » Cookson (٤٦) . القائم بأعمال القنصل البريطانى العام ، أنه « لم يقبل مقترحات المجموعة الفرنسية الا تحت ضغط الحاجة ، والا بعد أن فقد الأمل فى تحويل الدين عن طريق بيت مالى أوروبى كبير (٤٧) ، وقد استمر فى ابقاء خطوطه مفتوحة مع حكومة صاحب الجلالة ، فقد عين « أكتون » Acton ، وهو موظف بريطانى فى نظارة التجارة ، فى « مجلس المالية الأعلى » (٤٨) . وكان من الواضح أنه يتوقع أن تخطو اليه حكومة صاحب الجلالة قبل مضى وقت طويل ، وذلك لاعادة التوازن الذى اختل بالسيطرة الفرنسية ، وكان يأمل بهذه الطريقة فى تقليل عبء الدين دون أن يضطر الى قبول نظام مراقبة يكون شديدة الوطأة عليه . ولحد ما فقد كانت آماله وتوقعاته لها ما يبررها .

فلقد أدى الغاء المقابلة الى استياء أصحاب الأيمان المصريين لدرجة أن الحكومة قررت وجوب اعاتتها . وكان هذا ، فى حد ذاته ، كفيلا بقلب التسوية الفرنسية من أساسها . ثم لم تلبث الحكومة المصرية أن ووجهت بحكم أصدرته محكمة استئناف المحاكم المختلطة ، كان من شأنه لو قبلته أن يقلب التسوية أيضا رأسا على عقب . وكانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت فى شهر ابريل حكما ضد « الدائرة » فى احدى الكمبيالات المستحقة التى لم تدفع ، وأمرت بصرف قيمتها فورا أو يوقع الحجز على أملاك الدائرة . ثم أصبحت الكمبيالة بعد ذلك جزءا من الدين السائر الذى توحد طبقا للرسوم المذكور . ولكن محكمة الاستئناف بعد صدور المرسوم

أيدت حكم محكمة الدرجة الأولى ، وبنت حكمها على أن لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تنص على أنها تختص بالنظر فى « أعمال الإدارة التى تجحف بالحقوق المكتسبة للأجانب » . وكان معنى ذلك أنه أصبح من حق الأجنبى بعد انشاء المحاكم المختلطة أن يتحدى أى « اجراء ادارى » تصدره الحكومة المصرية يكون ماسا بالأجانب أمام المحاكم المختلطة .

وقد حذر « كوكسون » حكومة صاحب الجلالة ، فى تعقيبها على حكم محكمة الاستئناف من أن « مثل هذه التصرفات الموجهة ضد الدائرة ، يمكن أن يترتب عليها متاعب خطيرة ، وربما تسبب صداما بين الحكومة والمحاكم يمكن أن يؤثر تماما على نجاح النظام القضائى الجديد » (٤٩) . وبعد بضعة أسابيع ، كتب يقول ان « أكثر من خمسين حكما يترتب عليها دفع ألوف الجنيهات ، قد صدرت ضد الدائرة والحكومة . وبالتفاهم مع أصحاب الدعوى لم تتخذ أية خطوة لتنفيذ الأحكام حتى وقت قريب . ولكن المسألة الآن أصبحت تتجه نحو أزمة خطيرة » (٥٠) . ثم روى كيف أن محاولة قد جرت للحجز على خزانة محافظ الاسكندرية ، ولكن أمكن إيقاف التنفيذ بأمر الحكومة . وبعد أيام قلائل جرت محاولة أخرى للتنفيذ على محتويات قصر الرمل فى الاسكندرية وفاء لحكم بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه انجليزى ضد الدائرة . وقال كوكسون ان « محكمة الاستئناف يبدو أنها تدعن أمام تحدى سلطاتها » (٥١) . وعندما أعد أحد القضاة الأجانب فى المحكمة الابتدائية احتجاجا علنيا لم يلق تأييد زملائه .

فى ذلك الحين ، كانت حكومة صاحب الجلالة قد عرضت الأمر على نوابها القانونيين الذين أعربوا عن رأيهم بأن مرسوم ٧ مايو « ولو أنه انتهاك للاتفاق الذى جرى مع الدول الكبرى التى اشتركت فى الموافقة على تأسيس المحاكم » ، الا أنه أبطل حق المدعى فى

التقاضى ، وتكون الأحكام الصادرة ضد الخديو خاطئة » (٥٢) . على أن ، قاضى القضاة لم يوافق على رأى النواب القانونيين وتمسك بأن محكمة الاستئناف كانت على حق . وعلى ذلك وجهت حكومة صاحب الجلالة نشرة الى جميع الدول صاحبة الامتيازات. توضح فيها أنها ترى « من المرغوب فيه لحد كبير أن تتحد الدول التى اشتركت فى اقامة المحاكم فى تقديم احتجاج مشترك على تصرف الخديو وحكومته الذى يضعف من مركز قضائه ويدمر فاعلية المحاكم » (٥٣) . وقد تبع ذلك مراسلات مطولة مع الدول الكبرى ثم مذكرة تفسيرية من الحكومة المصرية . وفى أكتوبر ، أبلغ « فيفيان » . الذى عين قنصلا بريطانيا عاما فى مصر ، حكومة صاحب الجلالة أن المحاكم المختلطة قد أجلت جميع القضايا ضد الحكومة المصرية والدائرة حتى يوم ٧ نوفمبر ، وذلك « لاعطاء الوالى الوقت الكافى للتفاوض على تسوية ودية مع دائنيه ، وللتعرف على وجهات نظر الحكومات الأوروبية بخصوص سلطات المحاكم » . وألح فى ضرورة تبليغ وجهات النظر هذه الى القناصل العموميين قبل ٧ نوفمبر (٥٤) . وفى ذلك الحين كانت هناك ٢٢٢ قضية فى الانتظار ضد الحكومة والدائرة يطالب فيها رافعوها بمبالغ تصل تقريبا الى نصف مليون جنيه استرلينى .

وفى تلك الأثناء ، وفى أغسطس ١٨٧٦ ، تعهد المستر (اللورد فيما بعد) جوشن Goshen ، أحد أصحاب البيت المالى « فروهلنج وجوشن » Fruhling and Goshen ، والوزير السابق فى وزارة الأحرار فى انجلترا ، بتمثيل مصالح حملة السندات (البريطانية) ، والحصول على بعض التعديلات فى المرسوم الأخير الذى أصدره الخديو ، والذى أثر على وضع حملة سندات الدين الثابت » (٥٥) . وقد تلقى « فيفيان » تعليمات من حكومته « ببذل أقصى ما يستطيع من تأييد للمستر « جوشن » بصفة غير

رسمية » . ويخبر الخديو أن « المستر جوشن كان وزيرا في الوزارة الأخيرة وأنه رجل ذو سمعة عالية ومركز رفيع في البلاد » (٥٦) . وقد توجه « جوشن » الى باريس في نهاية شهر أغسطس للتباحث مع « م . جوبير » M. Joubert ، الذي كان يمثل الدائنين الفرنسيين ، وأصدرا معا مشروعا حظى بتأييد الحكومة الفرنسية . وفي سبتمبر ، أوصى « البارون دي ميشيل » Baron des Michels ، القنصل الفرنسي العام الجديد في مصر ، الخديو بأن يدعو كلا من « جوشن وجوبير » الى القاهرة . وعندما أبدى الخديو ملاحظته بأن حكم المحكمة المختلطة قد قلب التسوية الفرنسية تماما ، أشار « دي ميشيل » الى أن حكومته تصر على تنفيذ مرسوم ٧ مايو ما لم يعدل نتيجة للوصول الى تسوية مع « جوشن وجوبير » . وقد نقل فيفيان الى حكومة ما رواه له اسماعيل من اتصالات دي ميشيل به ، وعلق عليها قائلا : « يبدو أنه من المستحيل حل التناقض القائم بين عزم (فرنسا) على اргام الحكومة المصرية على تنفيذ المرسوم المالى دون تعديل من جهة ، وبين عزم حكومة صاحب الجلالة على التمسك بقرار المحاكم من جهة أخرى . ويبدو أنه من العبث دعوة جوشن وجوبير الى مصر ، اذا اتحدت الحكومتان على اргام سموه على تنفيذ مرسومه المالى » (٥٧) . على أن حكومة صاحب الجلالة ، التى كانت فى ذلك الحين وبعد ذلك تتحلل من أية مسئولية رسمية عن بعثة جوشن وجوبير ، قد تركت فيما يبدو « جوشن » ، الذى وصل مع « جوبير » الى مصر فى منتصف شهر أكتوبر ، يوضح « لفيفيان » التناقض البادى السالف الذكر . ولكن ما حدث فى الحقيقة كان واضحا ولم يكن ليخفى ادراكه عن فيفيان - ذلك أنه فى مواجهة اصرار الحكومة الفرنسية على تنفيذ التسوية المشمولة بالرعاية الفرنسية فى ٧ مايو من جهة ، وتمسك الحكومة البريطانية بصحة حكم محكمة . الاستئناف من جهة أخرى ، لم يكن أمام اسماعيل الا الموافقة على

التسوية المعدلة التي تم الاتفاق عليها بين جوشن وجوبير ، والتي كانت الحكومة الفرنسية توافق عليها بصفة رسمية ، وكانت الحكومة البريطانية توافق عليها بصفة غير رسمية ! ولم يكن موقف حكومة صاحب الجلالة من حكم محكمة الاستئناف تملية اعتبارات قانونية ، وانما يملية عزمها وتصميمها على اغراق التسوية الفرنسية التي تمت في ٧ مايو وإجبار الحكومة الفرنسية على الموافقة على تعديل هذه التسوية تعديلا يضطر اسماعيل الى قبوله .

وفي ٣ نوفمبر ، وبعد اجراء بعض المفاوضات في القاهرة ، أمكن التوصل الى مشروع معدل تم تسريبه الى « رويتر » ونشره في أوروبا . وقد قدمه جوشن وجوبير الى الخديو ، وينص على :

١ - فصل الدين الموحد عن دين الدائرة ، الذي ستعقد تسوية منفصلة بشأنه .

٢ - تخفيض الزيادة المقررة لحملة الدين السائر من ٢٥ في المائة الى ١٠ في المائة .

٣ - استهلاك ١٥ مليون جنيه انجليزي من الدين الموحد بإصدار سندات جديدة ★ بنفس القيمة ، بضمان إيرادات السكك الحديدية . وبفائدة ٥ في المائة ، وإنشاء لجنة تتكون من انجليزين وفرنسي واحد لإدارة السكك الحديدية (٥٨) .

٤ - إعادة المقابلة وتخصيص إيراداتها لتسديد القروض القصيرة الأجل .

وقد خفض هذا المشروع الدين الموحد من ٩١ مليون جنيه انجليزي الى ٥٩ مليون ، بفائدة «٧» في المائة يخصص منها ١٪ مع رصيد إيرادات المقابلة لاستهلاك الدين حتى عام ١٨٨٥ ، وذلك لتخفيضه الى ٤٠ مليون جنيه انجليزي ، وبعد ذلك تدفع نسبة

ال ٧ فى المائة كاملة لحاملى السندات • (وكانت الفكرة وراء ذلك أنه مع افتراض استمرار المقابلة ، فإن الدخل سوف ينخفض بعد عام ١٨٨٥ بنسبة الميرى المرفوع طبقا للمقابلة ، وبالتالي فإنه يكون من المستحسن تخفيض رأس مال الدين بعد ذلك التاريخ) • وقد تقرر تعيين مندوب انجليزى عضوا فى صندوق الدين ، وتعيين مراقبين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، للإشراف على الإيرادات والمصروفات • وكما كان الأمر فى تسوية ٧ مايو ، فقد خصصت بعض مصادر الإيرادات لخدمة الدين وبحيث تدفع مباشرة الى الصندوق •

وقد بلغت قيمة أقساط الدين الثابت بمقتضى هذا المشروع ٤٨٠.٠٠٠ رة جنيه انجليزى سنويا ، فيما عدا دين الدائرة الذى يخضع لاتفاق منفصل • وهو قسط أقل بدرجة لا تذكر من قسط التسوية الفرنسية الأصلية ، ولكنه مثل تلك التسوية ، يقوم على تقدير مبالغ فيه لإيرادات مصر الحقيقية • وهنا يكمن اللوم الذى يقع على الحكومة المصرية ، لأنها هى التى قدمت الأرقام ورفضت اجراء أى تحقيق فى صحتها •

ولقد كان الرجل الذى يقف وراء الخديو فى هذا الرفض هو اسماعيل صديق ، أو اسماعيل المفتش كما كان معروفا ، وهو وزير المالية منذ عام ١٨٦٨ • وكان اسماعيل المفتش محل رهبة وكراهية الناس فى جميع أنحاء مصر بسبب الضرائب الثقيلة التى فرضها بالنيابة عن سيده (وكان هو نفسه قد أصبح على درجة كبيرة من الثراء) • وكان « جوشن وجوير » قد رفضا التعامل معه ، باعتبارهما مسئولاً عن الاضطراب المالى ، « وأبلغا الخديو بما كشفتهما تحرياتهما من حسابات زائفة ، وتناقضات شنيعة ، وتلاعب واضح فى الإيرادات الى غير ذلك من الفضائح الأخرى الأشد خزيا » (٥٩) • وكان رأيهما ، وربما كانا متأثرين فى ذلك بفيفيان ، ان العقبة

الوحيدة فى طريق قيام مراقبة سليمة على المالية ، وفى طريق تنفيذ أية تسوية يتفق عليها تنفيذاً أميناً ، لم يكن الخديو نفسه ، وإنما اسماعيل المفتش : وفى ذلك كانا منخطئين . ولكن اسماعيل لم يكن لديه ما يمنعه من الاستماع الى شكواهما من وزير ماليته ، والتصرف وفقاً لها . لقد كان يريد التسوية واستعادة ثقة القوى الدولية به ، وربما وجد من المصلحة ، نظراً للاستياء المترايد من البلاد بسبب فرض الضرائب الثقيلة (٦٠) ، تحويل الكراهية الموجهة ضده الى اسماعيل المفتش . وفى الحقيقة يبدو أنه كانت هناك صفقة صامتة بين الخديو من جانب وبين جوشن وجوبير من جانب آخر على التخلص من المفتش كشرط أساسى للتسوية .

وعلى ذلك ففي يوم ٩ نوفمبر ★ ، أى بعد أن قدم جوشن وجوبير مشروعهما للخديو ، وقبل أن يقبله ، ألقى القبض على اسماعيل المفتش بتهمة التآمر ضد الخديو . وما حدث بعد ذلك فما زال سرا الى الآن ، فطبقاً للرواية الرسمية فإن اسماعيل المفتش قد حوكم أمام محكمة خاصة ، وصدر الأمر بنفيه الى دنقله . وتم ترحيله الى هناك فوراً بطريق النيل ، وبعد بضعة أسابيع أعلن موته فى دنقله بسبب الإفراط فى الشرب ! وعلى وجه العموم ، فالمعتقد أنه اغتيل فى قصر الجزيرة بأمر اسماعيل بعد اعتقاله مباشرة (٦١) .

وقد خلف اسماعيل المفتش فى وزارة المالية حسين باشا كامل ، وهو الابن الثانى للخديو (٦٢) ، وكان عبارة عن دمية تقريبا . وفى ١٤ نوفمبر قبل الخديو مقترحات جوشن وجوبير رسمياً ، ببعض التعديلات الصغيرة . فتم الحد من عملية استهلاك الدين لتدبير

* فى الاصل الانجليزى ديسمبر وصحتها نوفمبر (انظر أحمد سسامى باشا : تقويم النيل وعصر اسماعيل ، المجلد الثالث ، الجزء الثالث ص ١٤٤٢ - ١٤٤٩ (المترجم) .

مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ رطل ٤ جنيه انجليزى سنويا للمصروفات الحكومية .
 وزادت السندات الجديدة الممتازة المضمونة بإيرادات السكة الحديد
 من ١٥ مليوناً الى ١٧ مليوناً ، وفى مقابل ذلك آلت الى الخديو
 سندات من الدين الموحد قيمتها مليونان من الجنيهات لتمكينه من
 الحصول على المال اللازم لتسديد مقاولى ميناء الاسكندرية (٦٣) .
 وقد اتفق على تأجيل تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدائرة لتهيئة
 الفرصة لإبرام اتفاق لتسوية ديون الدائرة . واشترط منح المراقبين
 الماليين العامين البريطانى والفرنسى حق تعيين مأمورى تحصيل
 الضرائب فى الأقاليم وفصلهم ، وألا تعقد أية قروض أخرى
 الا بموافقتهم وموافقة صندوق الدين . وقد صدرت التسوية
 بمرسوم مؤرخ ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ .

كانت نتيجة تسوية جوشن وجوير ايجاد ثلاثة أنواع من
 السندات هي :

١ - سندات موحدة قيمتها ٥٩ مليون جنيه بفائدة ٧ فى المائة
 وبكوبونات نصف سنوية قيمتها نحو مليونين من الجنيهات تدفع
 كل ١٥ يناير و ١٥ يوليو .

٢ - سندات ممتازة قيمتها ١٧ مليون وكوبونات نصف
 سنوية قيمتها نحو ٤٥٠.٠٠٠ جنيه انجليزى وتستحق الدفع كل
 ١٥ ابريل و ١٥ أكتوبر ★ .

٣ - سندات قصيرة الأجل تبلغ قيمتها نحو ٤ مليون جنيه
 انجليزى بفائدة قدرها ٧ فى المائة وكوبونات نصف سنوية قيمتها
 ٢٥٠.٠٠٠ جنيه انجليزى مع ٢ فى المائة لاستهلاك الدين وتستحق
 الدفع كل أول ابريل وأول أكتوبر ، وقد اقتضى ذلك تخصيص نحو

• فائدتها ٥ فى المائة (المترجم)

٥/٢ مليون جنيه انجليزى سنويا لخدمة الدين الثابت ، فيما عدا دين اللبائنة . وقد اتفق فيما بعد كاجراء مؤقت على أن يدفع الكوبون الموحد نصف السنوى الثالث الذى يستحق الدفع فى أبريل ١٨٧٨ على قسطين ، أولهما مقدما فى أول نوفمبر ١٨٧٧ والثانى مؤخرًا فى أول ما يو ١٨٧٨ .

وكان الموظفون الأوروبيون قد أخذوا يصلون الى مصر قبل التسوية . وفى يوم ٤ نوفمبر وصل المستر رومين Romaine المراقب الانجليزى للايرادات ، ومعه الجنرال « ماريوت » Marriott ، رئيس قوميون السكك الحديدية . ثم عين بعد ذلك الكابتن ايفلين بيرنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) عضوا انجليزيا فى صندوق الدين . وكان من قبل سكرتيرا لنائب الملك فى الهند وعضوا فى الأسرة المصرفية . وقد وصل الى مصر فى مارس ١٨٧٧ . كما عين انجليزى آخر هو المستر Scrivener مديرا عاما للجمارك ، ولم ترشح حكمة صاحب الجلالة هؤلاء الموظفين البريطانيين ، وانما رشحهم جوشن نيابة عن حملة السندات الانجليزية ، ثم عينهم الخديو . وعندما أخطرت حكومة صاحب الجلالة بالترشيحات ، أجابت بأنها « لاتتحمل المسئولية ، ولكنها لا تعترض » (٦٤) . وكان جوشن قد اقترح قبل ذلك أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بترشيح الموظفين فى مقابل ادراج أرباح أسهم قناة السويس السنوية فى المشروع ، ولكنها رفضت هذا العرض . أما الحكومة الفرنسية فقد قامت بترشيح الموظفين الفرنسيين ، ولكن كانت هناك عقبة حول المراقب الفرنسى العام . فقد كانت الحكومة الفرنسية ترغب فى ترشيح دى بلنيير de Blignieres عضو صندوق الدين . ولكن اسماعيل اعترض عليه شخصيا ، فعين البارون « مالاريه » Malaret بدلا منه ، وبقي « دى بلنيير » فى صندوق الدين .

مع ذلك فلم يكن جوشن كثير التفاؤل بشأن تنفيذ هذه التسوية . فبعد عودته من مصر فى ديسمبر أخبر « ديربى » أنه « يعتقد أن الخديو سوف يتملص منها اذا أتيحت له الفرصة » ، وأن هناك « من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنه (الخديو) يخفى ايرادات أخرى » ، وحث حكومة الجلالة على « الاعراب عن ارتياحها للاتفاق الذى تم بين سموه ودائنيه ، وعن أملها فى أن يحافظ عليه » . وقد أبلغ ديربى فيفيان أنه وان كان « من غير المرغوب منه أن ترتبط حكومة صاحب الجلالة برأى فى المشروع الذى منحه الخديو موافقته ، الا أن الأمر لا يمكن الا أن يكون مبعث ارتياح لانتهاج جهود جوشن وجوبير الى اتفاق بين سموه ودائنيه مقبول من جميع الأطراف . وان الحكومة لتحس بأنه ليس ثمة شك فى أن سموه انما كانت تدفعه رغبة شريفة فى الوفاء بالالتزامات التى تعاقد عليها ، وهى تثق فى أنه سوف يثبت على ذلك مهما صادفته من مصاعب صغيرة ، وذلك لمصلحة مصر التى سوف تتعرض لخطر حقيقى فى حالة حدوث أى فشل فى هذا الصدد » (٦٥) .

وفى أوائل عام ١٨٧٧ عاد « جوشن » الى مصر للتفاوض بخصوص تسوية دين الدائرة . وقد استغرق ذلك بعض الوقت ، ولكن تم التوصل أخيرا الى اتفاق فى يولية ١٨٧٧ ، حدد الدين الاجمالى بنحو ٩ مليون جنيه انجليزى ، وأسند الاشراف على الدائرتين الى مراقبين ، أحدهما رشحه « جوشن » والآخر رشحه « جوبير » . وقد خصصت ايرادات الدائرتين السنوية والخاصة ، والتى قدرت ب ٤٥٠.٠٠٠ جنيه انجليزى كحد أدنى ، يضاف اليها ٢٥٠.٠٠٠ جنيه انجليزى سنويا من مخصصات الخديو ، لتسديد الدين ، بفائدة ٥ فى المائة ، منها « ١ » فى المائة خصصت لاستهلاك الدين . وفى حالة زيادة الايرادات على ٤٥٠.٠٠٠ جنيه انجليزى سنويا ، فان الزيادة تسلم للخديو .

وقد اختصت هذه التسوية بالدائرتين الخاصة والسنية
اللتين كانتا تديران نحو ٤٨٥٠٠٠ فدان من مجموع الأقطان الملكية
التي تبلغ بين ٩٠٠ ألف ومليون فدان . أما الدوائر الأخرى فقد
تركت تحت إشراف الخديو . كذلك فقد حددت التسوية مخصصات
الخديو الرسمية بـ ٣٩٠.٠٠٠ جنيه إنجليزي سنويا . وفي الحقيقة
فقد قدر المبلغ الإجمالي الذي كان يحصل عليه الخديو وعائلته
بـ ٧٠٠.٠٠٠ مليون جنيه إنجليزي سنويا (٦٦) .

وقد كان هناك قسم آخر من الدين لم يدرج في الاتفاقات المالية
السابقة ، يتمثل في المبالغ المطلوبة من الخزانة والدائرتين السنية
والخاصة بخصوص الاستجارات والمشتريات والخدمات . وقد
قدرت لجنة عينت لهذا الغرض هذه المبالغ بـ ٣ ١/٢ مليون جنيه
إنجليزي ، ومنها ١ ٣/٤ مليون مطلوبة للأوروبيين . وقد أعدت الحكومة
المصرية ، بعد ملاحظة كبيرة ، وبعد ممارسة بعض الضغط من جانب
القناصل العموميين ، مشروعا لتسديد الدائنين الأوروبيين على ثلاث
سنوات ونصف بسندات قابلة للتداول بفائدة ٥ في المائة ، بشرط
موافقة صندوق الدين والمراقبين على أن هذا الاجراء يتفق مع تسوية
جوشن وجوير التي اشترطت عدم عقد أى قرض دون موافقة صندوق
الدين والمراقبين . وبعد أن لاحظ فيفيان أن الاتفاق يقضى بتسديد
جميع الدائنين الأوروبيين أولا ، أشار الى أن « القيمة الكلية
للمشروع تعتمد على وجود الإيرادات المرهونة بالفعل ، وهي التي
يقال انها « ضرائب متأخرة لم تسدد » ثم أعرب عن شكوكه فيما
إذا كانت هذه الموارد موجودة حقيقة . وفي النهاية لم يتمخض
المشروع عن شيء . وفي أغسطس ١٨٧٧ أُنذر « فيفيان » شريف
باشا ، وزير الخارجية ، بأن الدائنين الواقفين في الانتظار « سوف
ينكفئون على حقهم الذي لا منازع لهم فيه ، ويقاضون الحكومة أمام
المحاكم » (٦٨) . وفي نهاية أغسطس ، كانت جميع البيوت التجارية

الأجنبية ترفض البيع للحكومة الا بطريق الدفع نقدا عند التسلم ، وكانت بعض الديون المعروضة أمام المحاكم ضد الحكومة « ينادى عليها علنا بنخصم ٥٠ فى المائة » ! (٦٩) .

فى ذلك الحين كان قد أصبح واضحا أن تسوية جوشن وجوير لم تعد قابلة للتنفيذ . فقد ازدادت الاضطرابات المالية للحكومة المصرية بقيام الحرب بين تركيا وروسيا فى أبريل ١٨٧٧ . وفى يناير ، أى عندما أصبح احتمال قيام الحرب كبيرا ، وعندما أصبح متوقعا أن يطلب السلطان (٧٠) الى الخديو المساعدة ، رأى فيفيان أن « الوضع المالى فى مصر ، والاعتماد المحدود المخصص لادارة البلاد ، والتزام الخديو بمقتضى الاتفاق بعدم زيادة هذا الاعتماد ، يمنعه من التورط فى أية مصروفات أخرى لتعزيز الفرقة العسكرية التى أرسلتها مصر » (٧١) . وبعد نشوب الحرب نصح القنصلان الفرنسى والروسى الخديو بتجاهل أى مطلب يأتى من الباب العالى لارسال مساعدات عسكرية ، وحذراه من احتمال فرض حصار روسى على مصر اذا هو حاول ارسال مثل هذه المساعدة . ولكن فيفيان تلقى تعليمات بأن « يتجنب بحذر الاشتراك فى أى ضغط يمكن أن يتعرض له الخديو بخصوص حجم المساعدة التى يرسلها الى الباب العالى » (٧٢) .

وعندما تحقق اسماعيل من أنه سوف لا يلقى تأييدا من حكومة صاحب الجلالة فى رفض ارسال المساعدة الى السلطان ، وعندما تحقق من أنه ، فى ضوء الموقف البريطانى ، فإن التهديد بفرض حصار روسى لن يكون له قيمة ، أبلغ القسطنطينية أن مصر ، فى حدود استطاعتها ، ومع مراعاة ارتباطاتها المالية ، سوف تقدم كل ما يمكنها من مساعدة « (٧٣) . وقد أمد اسماعيل تركيا ب ٢٥٠٠٠ جنديا ، ولكنها كانت تطلب المزيد باستمرار . وقد حذر فيفيان حكومة صاحب الجلالة من تأثير هذه المساعدة على المالية

المصرية قائلا أن « استنزاف مثل هذا الحجم من التعزيزات من مصر لابد أن يصيب البلاد بالكساح ، ولكن نظرا لما أصدرتموه الى من تعليمات ، فلم أر من حقى أن أبدى أى اعتراض » (٧٤) . وبعد أيام قليلة أبلغ « ديربى » أن التعزيزات الاضافية التى جرى ارسالها « لا يبدو من المحتمل أنها تتفق مع محافظة الخديو على ارتباطاته المالية » ، وان « الوضع المالى للحكومة المصرية كان خطيرا بدرجة كافية قبل نشوب الحرب ، ولكن النفقات العسكرية المتزايدة . . تضيف بسرعة الى هذه الصعوبات وتلتهم موارد البلاد » .

وفى الحق أنه فى الوقت الذى كانت حكومة صاحب الجلالة تشجع اسماعيل على ارسال المساعدات الى تركيا ، كان المراقبان الأوروبيان يعارضان ضرائب الحرب المفروضة ، وكان « فيفيان » يعارض فى فرض « رسوم حرب اضافية » قيمتها ١٠ فى المائة على رسوم ميناء الاسكندرية .

وفيما عدا نفقات الحرب ، فان أجهزة المراقبة المالية الأوروبية التى أسسها جوشن وجوير لم تكن تؤدى عملها على ما يرام . وقد شكّا فيفيان من أن مرتبات الموظفين الأوروبيين ، التى كانت تتراوح بين ٢٠٠٠ جنيه انجليزى و ٣٠٠٠ فى العام ، قد زادت من النفقات دون أن تزيد من كفاءة الإدارة . وكان قد أبلغ اسماعيل فى أكتوبر ١٨٧٦ أنه « يشك فيما اذا كان تعيين موظفين انجليز يتقاضون مرتبات عالية فى مراكز ثانوية لا يتمتعون فيها بسلطة حقيقية لاعادة التنظيم والاصلاح » ، هو أحسن ضمان لتحسين الأوضاع المالية ! (٧٥) . ولم يكن متحمسا لبعض الموظفين البريطانيين الذين عينوا . وقد شكّا بصفة خاصة من انعدام كفاءة رومين Romaine ، مراقب الإيرادات البريطانى ، وأبلغ « ديربى » أن زميله الفرنسى البارون دى مالاريه « قد وضعه فى الظل » ، وأن « دى مالاريه » يعرف بمهارة الدبلوماسى القديم كيف

يستفيد باقتراجه يوميا من الخدير حتى أصبح مستشاره المالى فى جميع الأمور ، (٧٦) . وأخبر « ديربى » أن رواتب الموظفين الأوروبيين تبلغ ٣٣٥٠٠ جنيه انجليزى ، منها ١٥٠٠٠ جنيه سنويا يحصل عليها الموظفون البريطانيون ، وأنه على الرغم من هذا النوع الباهظ من « المراقبة » ، فإن حصيلة إيرادات الدخل المخصصة للدين قد نقصت ! ، ولم يكن الا بفضل جباية الضرائب مقدما حين أمكن دفع كوبونات الدين الثابت فى ميعاد استحقاقها ! . وقد علقت حكومة صاحب الجلالة على كل هذه الوقائع بأنها « ليست مسئولة بأى حال عن مرتبات السادة الذين عينوا حديثا فى بعض المناصب فى الادارة المدنية » (٧٧) .

ويرجع السبب جزئيا فى هبوط الإيرادات المخصصة لسداد الدين ، الى السرقات التى كانت تقع فى الطريق بين دافع الضرائب وصندوق الدين . ولكنه يرجع بصفة رئيسية الى أن المبلغ المحدد لقسط الدين كان يتجاوز مقدرة مصر المعقولة على الدفع . وقد أدرك فيفيان ، الذى كان يؤيد التسوية ، هذه الحقيقة سريعا ، ففى يولييه ، أبلغ « ديربى » أن المراقبين لم ينجحوا فى « الحد من انتشار سوء الاستغلال والابتزاز السائد فى الأقاليم بأى درجة من الدرجات » ، وأنه يشك فى أنهما يستطيعان معرفة « ما اذا كانت الضرائب القانونية فقط هى التى تجبى وتدفع » أو أن « البلاد تبتز أموالها بما يتجاوز مواردها ؟ » . وأعرب عن رأيه بأنه « من العدل ومن الأهمية بمكان أن يتولى المراقبان حماية الفلاحين كما يحميان حملة السندات ، ومنع قتل الأوزة التى تبيض ذهبها » (٧٨) . ثم حذر حكومة صاحب الجلالة من « أن ضرا عظيما قد يصيب البلاد ، كما يصيب سمعتنا نحن نظرا لما لنا من دور قيادى بين المستشارين الأوروبيين ، بسبب استمرار سوء الاستغلال والقهر تحت حماية سلطتهم . ولنسنا

بمفتقرين الى النقد العدائي للتنبيه الى عجزهم » . وبعد أيام قليلة ، عندما أبلغ فيفيان ديربى أنه قد تم تسليم أموال كوبون الدين الموحد الى الصندوق ، كتب يقول ان « هذه النتيجة ربما تكون قد تحققت على حساب التضحيات المهلكة التى قام بها الفلاحون ، ومن خلال البيع الاجبارى للمحاصيل النامية والضرائب التى تجبى مقدما ، ومرتبات الموظفين الوطنيين الموقوفة منذ شهر » (٧٩) . ثم أعرب عن خشيته أن يكون « المستشارون الأوروبيون دون وعى منهم يوافقون على خراب الفلاحين المطلق ، مع أن الفلاحين هم خالقو ثروة البلاد ، التى نتحمل مسئولية خطيرة عنها بحكم أن العنصر الانجليزى هو العنصر المسيطر » .

وفى نهاية يولية أبلغ فيفيان حكومة صاحب الجلالة أن تحليله لحصيلة الدخل قد أدى به الى هذه النتيجة ، وهى أن تسوية جوشن وجوير لم تعد تؤدى وظيفتها (٨٠) . وعزا هبوط إيرادات الجمارك جزئيا الى « التهريب الذى يجرى على أوسع نطاق ، ويقوم به الأوروبيون الذين تحميهم الامتيازات الأجنبية ، أو بالأحرى : سوء استغلال الامتيازات الأجنبية » . وانه ليبدو لى أنه من الظلم اعظم الظلم أنه بينما نقبض بأيدينا على عنق مصر لانتزاع آخر مليم من ديونها ، نسمح فى الوقت نفسه بفقد جزء عظيم من إيراداتها التى هى من حقها دون ريب ، عن طريق الغش والخداع ، مع أن هذه الإيرادات من الممكن استخدامها فى تسديد هذه الديون » .

وفى سبتمبر ١٨٧٧ أخبر اسماعيل ، الذى كان أثناء الأيام التى يتطلع فيها الى القروض ، يصر على المبالغة فى حجم ومقدرة إيرادات مصر ، ولكنه أصبح الآن يظهر تشاؤمه بنفس الدرجة من الاصرار - فيفيان أن تسوية جوشن وجوير قد أصبح من الواجب إعادة النظر فيها ، ولكن الخطوة الأولى فى ذلك يجب أن تأتى من المراقبين الماليين . وقد كتب فيفيان يقول ان اسماعيل لم يعد

يبالغ فى الأمور ، وأن نفقات الحرب وانخفاض النيل قد أديا الى أزمة مبكرة لم تكن فى الحسبان . وأن مندوبى صندوق الدين يرون أنه « من الضرورى اجراء تحقيق شامل ودقيق لمعرفة الوضع الحقيقى للبلاد ، وذلك لاجراء بعض التعديلات فى مرسوم ١٨ نوفمبر فيما يبدو . وأن الكابتن « بيرنج » يرى أن يتم ذلك عن طريق لجنة تتكون من المراقبين الماليين والمندوبين الفرنسى والانجليزى فى صندوق الدين أما الحديو فيرى أن يتولى هذا التحقيق المراقبان الماليان فقط . واذا تم اجراء التحقيق ، فإنه يجب أن يتناول مسألة تخفيض النفقات وزيادة الايرادات ، كما يجب أن يقترح الطرق الضرورية للوصول الى مراقبة قوية فى الأقاليم على تحصيل ودفع الضرائب ، وحماية الفلاح من الطغيان وابتزاز مالىته بطريقة غير قانونية ، وضرورة تغيير مواعيد دفع الكوبونات بحيث تتفق مع مواعيد الحصاد ، ويجب أن نبتكر فوق ذلك أسلوبا عمليا لمواجهة المبالغ الكبيرة من الدين السائر ، .

كانت هذه المبالغ الكبيرة من الدين السائر ، تتألف من ديون الحكومة وديون الدائرة التى لم تشملها تسوية جوشن وجوير ، وكانت هذه الديون تقدر بنحو ١١٥ مليون جنيه انجليزى منها ٧٢ مليون جنيه مضمونة ببعض أصول الدخل ، ٤٣ مليون جنيه غير مضمونة . وكانت عدة أحكام قد صدرت من المحاكم المختلطة برد هذه الديون ، ولكنها لم تنفذ ، مما سبب استياء عظيما للدائنين ، وأدخل فى الموقف مشكلة ملحة تتطلب العلاج السريع من الحكومتين البريطانية والفرنسية . ذلك أن أصحاب الدين الثابت ، والجزء المضمون من الدين السائر كانوا فى غالبيتهم من الرعايا البريطانيين والفرنسيين (٨١) ، أما الجزء غير المضمون من الدين السائر . فكان بصفة أساسية يخص

الرعايا الايطاليين والنمساويين والالمان ، الذين بدأت حكوماتهم تحس بالغضب لعدم تنفيذ أحكام المحاكم المختلطة ، وتركيز الدفع على كوبونات الدين الثابت . وكان من الواضح أنه اذا لم يسو هذا الموقف سريعا فان هذه الحكومات سوف لا تقنع بترك ادارة الشئون المصرية فى يد بريطانيا العظمى وفرنسا ، ومن ثم فقد كان من صالح انجلترا أو فرنسا ايجاد بعض الوسائل لارضاء حملة الدين السائر بدون اجحاف بحملة السندات المضمونة لو أمكن (٨٢) .

وفى نهاية ١٨٧٧ قدم « بيرنج » ، المندوب الانجليزى فى صندوق الدين ، مشروعا بقرض قيمته ١١٥ مليون جنيه انجليزى وبفائدة ٥ فى المائة ، بضمان الحكومتين البريطانية والفرنسية ، لتسديد جميع الدين السائر المضمون وغير المضمون (ويشتمل على مبلغ ٢/٣ مليون جنيه قيمة المرتبات المتأخرة للموظفين ورجال الجيش) . وقدر أنه ، مع توفر الرقابة المناسبة ، وعن طريق تخفيض فعال فى مبلغ ال ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى الذى يحصل عليه الحديد من الدخل لأغراضه الشخصية ، فإنه يمكن تخفيض المصروفات الحكومية الى ٣٥ مليون جنيه انجليزى سنويا ، وتقدير الوفاء بأقساط الدين كله ، بما فى ذلك القرض الجديد .

على أن حكومة صاحب الجلالة رفضت النظر فى فكرة ضمانها لأى قرض . ولكن نظرا للاحاح مسألة الدين السائر ، وتزايد صعوبة تدبير تسديد الدين الثابت ، فقد كان من الضرورى اتخاذ اجراء ما . وفى ذلك الحين كان رأى منعقدا بين الدائنين بصورة مضطرة على أن مثل هذا الاجراء يجب أن يتضمن ايجاد رقابة على الحديد أكثر صرامة من أى شئ جرى التفكير فيه الى ذلك الحين ، (وربما كان هذا الانعقاد فى رأى يغذيه نوبار الذى كان منغيا

حينذاك ، وكان يقضى وقته فى اذاعة الروايات فى لندن وباريس
عن الحديو وأساليبه) .

وفى خلال الشهور الثمانية عشر التالية كان مسرح الأحداث
فى مصر يحتدم بصراع ارادات يدور بين اسماعيل ودائنيه . وفيه كان
الأخرون يحاولون فرض نوع فعال من التفتيش والرقابة على مصر ،
بينما كان الأول يحاول منع اقامة هذا النظام . وقد هزم اسماعيل
فى النهاية ، ولكن بعد أن قاتل قتالا جيدا استخدم فيه كل سلاح
يأثس أمكنه استخدامه . فقد استغل ادراكه لحقيقة أن حكومة
صاحب الجلالة كانت أقل اهتماما بالدائنين فى مصر منها بوضع
مصر الاستراتيجية كموقع استراتيجى على الطريق الى الهند ،
وحاول ارضاءها بتعيين الموظفين البريطانيين فى خدمته ، والتعاون
معها فى اجراءات قمع تجارة الرقيق ، وخدمة المصالح البريطانية
فى البحر الأحمر ووسط أفريقيا . كما استغل المنافسة القائمة
بين الموظفين البريطانيين والفرنسيين ، كما لعب على حبل المصالح
المتناقضة لكل من حملة سندات الدين الثابت وحملة سندات
الدين السائر . وقد استخدم ادعاءات قضاة المحاكم المختلطة ضد
ادعاءات القناصل العموميين والعكس بالعكس . وقد جنى ثمار
النزاع بين المراقبين الماليين ومندوبى صندوق الدين . واستعان
ببعض الشخصيات الأوروبية والبارزة مثل « غوردن »
و « ديليسبس » ، اللذين كانا متعاطفين معه لأسباب مختلفة .
كما طلب مساعدة الباب العالى ضد التدخل الأوروبى ، واستغل
سخط الأعيان على المشروعات الأوروبية فى زيادة الضرائب المفروضة
عليهم ، كما شجع التذمر بين ضباط الجيش من التخفيض الذى
فرضه الأوروبيون على الجيش ، وقد لعب على أوتار القومية المصرية
الناشئة والتعصب الإسلامى التقليدى لاثارة السخط والغضب
ضد الأساليب الأوروبية . وحاول أن يزيح عن نفسه الكراهية

والبغض لما أنزله بالبلاد من شذائد ومحن ، ويلقيه على عاتق الموظفين الأوروبيين . . ولقد أدى دوره أداء فنان ، وكان مثالا كلاسيكيا لبراعة المدين المفلس فى التخلص من دائنيه .

وقد نشبت المرحلة الأولى من الصراع حول شروط تعيين لجنة التحقيق وعضويتها . وكان معظم الذين يعينهم الأمر قد استقر رأيهم على ضرورة قيام هذه اللجنة (٨٣) . فقد أصر مندوبو صندوق الدين ، يؤيدهم فى ذلك القنصلان البريطانى والفرنسى ، على أن يشمل التحقيق المصروفات كما يشمل الايرادات ، وأن يشترك صندوق الدين فى اللجنة . على أن الحديو أصر على أن التحقيق يجب أن يقتصر على الواردات ، وأن يستبعد مندوبو صندوق الدين من اللجنة . ولم تكن الحكومتان البريطانية والفرنسية براغبتيهما فى ممارسة ضغط على اسماعيل . فبالنسبة لحكومة صاحب الجلالة فانها كانت ماتزال راغبة فى أن تنأى بنفسها بعيدا بدرجة ما . وأما الحكومة الفرنسية فلأنها كانت تعتقد أن أى تحقيق يجرى ربما يسفر عن تخفيض حجم المبالغ التى تسدد للدائنين ، وكانت تشك فى أن اسماعيل مايزال يخفى داخل أكمامه بعض الموارد الخفية ، ومن ثم فلم تكن متحمسة بأى حال لاجراء تحقيق . وفى النهاية ، استطاع فيفيان التغلب على اعتراض حكومة صاحب الجلالة بتحذيرها من أنه اذا سمح للأمور بأن تستمر على النحو الذى تسير به ، ! فان دولا أخرى ربما تتدخل نيابة عن الدائنين الذين حصلوا على أحكام (٨٤) .

وكما حدث فى حالة تسوية جوشن وجوبير ، فان اسماعيل لم يلبث أن خضع فى النهاية ، نتيجة للضغط المتشعبة التى أخذت تمارسها عليه الحكومتان البريطانية والفرنسية ، اللتان كانتا تعملان بالاتفاق فيما بينهما بدرجة أو بأخرى . فقد صدرت التعليمات الى فيفيان للاشتراك مع القناصل الآخرين فى تقديم

احتجاج الى اسماعيل لعدم تنفيذ الأحكام التى أصدرتها المحاكم المختلطة ضد الحكومة والدائرة . ومن جهة أخرى ، فقد طلب اليه « أن يعمل بالاتفاق مع زميله الفرنسى فى تأييد مطلب حملة السندات بتمثيلهم فى لجنة التحقيق بدرجة كافية ، وأن يقول ان حكومة صاحب الجلالة ترى أن يكون التحقيق تاما وشاملا ، وأن الكابتن « بيرنج » يجب أن يكون عضوا ، واذا دعت الحاجة الى عضو بريطانى آخر ، فيجب أن يكون اسماعيل مستعدا لتعيين مستر « ريفرز ويلسون » (٨٥) .

وكما هى العادة ، فعندما تتحد بريطانيا وفرنسا ، فان اسماعيل لا يلبث أن يرضخ . فبعد قليل من المساومات ، صدر مرسوم بتعيين أعضاء لجنة التحقيق فى ٣٠ مارس ١٨٧٨ * وقد عين « ديليسبس » رئيسا لها ، وريفرز ويلسون « وكيلا للرئيس » ، ورياض باشا ، وهو سياسى تركى مصرى ، وكيلا ثانيا للرئيس . أما الأعضاء الأربعة الآخرون فهم مندوبو صندوق الدين الأربعة وكان مفهوما أن « ديليسبس » سوف لا يشترك فى العمل التفصيلي للجنة ، وأن الرئيس الفعلى هو « ريفرز ويلسون » . ويبدو أن اسماعيل كان ينظر الى ذلك نظرة تفاؤل ، فقد كان يميل ، بعد تعامله مع « ريفرز ويلسون » فى ١٨٧٦ ، الى اعتباره حليفا . ولكنه لم يلبث طويلا أن انكشف عنه هذا الوهم !

ذلك أن نوبار كان أثناء ترويجه للروايات ضد اسماعيل فى لندن وباريس ، قد تقابل كثيرا مع « ريفرز ويلسون » الذى كان

* فى الأصل الانجليزى ٢٧ مارس وصسحتها ٣٠ مارس . كما أثبتنا فى المتن . كما أن المرسوم المذكور خاص بتعيين لجنة التحقيق كما أثبتنا فى المتن وليس خاصا بتشكيل اللجنة كما فى الأصل . (انظر الدكرى الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ بتعيين أعضاء قوميون التحقيق ، وكذا الأمر الصادر فى ٢٧ يناير ١٨٧٨ بتشكيل قوميون التحقيق) (المترجم) .

مستشار حكومة صاحب الجلالة فى شئون المالية المصرية ، وقد أثر فيه برواياته عن الجوانب السيئة فى تصرفات اسماعيل ، وأقنعه بأن سلطة اسماعيل المطلقة هى العقبة الأولى فى وجه أى اصلاح ، وأن الحل يكمن فى اجباره على التنازل عن سلطته لحكومة دستورية يدخلها بعض الأوروبيين (٨٦) . وقد قدم نوبار لويلسون ، بصفة خاصة ، تفصيلات عن أساليب القهر التى حصل بها اسماعيل على أملاكه وعلى زراعتها ، ونبهه الى أن أطيحان الدائرة الخاصة والدائرة السننية ، التى رهنت ايراداتهما فى تسوية جوشن وجوير ، انما تمثل نحو نصف الأملاك الحديدية الاجمالية . كما نبهه الى أن النصف الآخر من الأملاك يمثل المصادر الوحيدة الباقية تقريبا التى يمكن رهنها ضمانا لأى قرض جديد لتسديد حملة سندات الدين السائر .

وقد نص مرسوم ٣٠ مارس على أن تجرى اللجنة البحث فى جميع عناصر الحالة المالية مع مراعاة ما للحكومة من الحقوق الحقة وعلى نظار ومستخدمى دواوين الحكومة تزويد اللجنة مباشرة بناء على طلبها وفى أقرب وقت بجميع المعلومات التى تطلب منهم » .

وقد أرسل فيفيان يقول ان « دى ميشيل ودى بلنير » قد تمكنت من رءوسهما فكرة أن الحديد يخادع دائنيه ، وهما متلهفان لاثبات أن البلاد تستطيع تسديد كل ما عليها من ديون ، ومن الصعب حملهما على النظر الى المسألة من زاوية أخرى . . وأبدى اعتقاده بأنهما « متحاملان بشكل مريع ضد الحديد لدرجة أنهما لا يستطيعان تحقيق العدل له » . ثم أدلى بوجهة نظره ووجهة نظر بيرنج « فى الموضوع فقال انه « على الرغم من أنهما لا يريدان أن يريا حملة السندات يتعرضون للغش والخداع ، الا أنهما أيضا لا يريدان أن يريا الفلاحين يتعرضون للقهر » . وأنه فى حالة قيام

أية تسوية جديدة ، فمن الضروري أن توضع رفاهية مصر في الاعتبار جنبا الى جنب مع مصلحة الدائنين الأجانب » (٨٧) .

وقد صح تقييم فيفان لوجهات النظر المتعارضة هذه عندما حان ميعاد سداد كوبون الدين الموحد « الاضافي » ، والذي كان يبلغ مليون جنيه انجليزى . وكان كوبون الدين الموحد نصف السنوى الذى يستحق فى أبريل ، قد قسم الى نصفين بالاتفاق مع صندوق الدين ، النصف الأول الذى تم دفعه ، وكان يستحق الدفع مقدما فى نوفمبر السابق ، والنصف الثانى ، ويستحق الدفع مؤخرا فى أول مايو . ففى ١٣ أبريل كتب فيفيان يقول ان « هناك تشعبا كبيرا فى الآراء بين زملائي فيما يختص بمعاملة مراتب الدين المختلفة . فىرى زميلى الفرنسى ضرورة دفع الكوبون (الموحد) التالى قبل أى شىء آخر . . . وتؤيده حكومته فى هذا الرأى . أما قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا فيرون أن الحاجة الى دفع الكوبون التالى لا يجب أن تتخذ ذريعة لعدم الدفع لأصحاب الأحكام من الدائنين . أما الحديو فسوف يماطل لأطول وقت ممكن حتى لا يدفع لأى من الفريقين ! وقد وصلت تعليمات الى القنصلين النمساوى والايطالى تخول اليهما تنفيذ أحكام المحاكم » . ثم أشار فيفيان أيضا الى المرتبات المتأخرة المستحقة لموظفى الحكومة ، وقال ان « الكثيرين منهم يتضورون جوعا بالمعنى الحرفى للكلمة » ، « وأن الموقف مليء بالصعوبات . . . فمن جانب فان عدم دفع الكوبون يعتبر خرقا للاتفاق ويتضمن معنى الافلاس ، ومن جانب آخر فان التأييد الرسمى القوي الذى يلقاه الدائنون المحكوم لهم ، وشدة حاجة موظفى الحكومة ربما تجبر الحديو على أن يفضل الاستجابة لهم على الدفع لأصحاب السندات » . ثم أبلغ حكومة صاحب الجلالة أن القنصل الفرنسى العام طلب اليه معاونته فى الاصرار على دفع كوبون أول مايو . وطلب التعليمات فى هذا

الشان (٨٨) • وبعد يومين أرسل فيفيان برقية يؤكد فيها أن دفع كوبون مايو « سوف يستنفد كل مورد متاح من موارد الحكومة ولن يترك وراءه شيئاً لدفع الجزية التي تلقينا التعليمات بالمطالبة بدفعها رسمياً (٨٩) ، أو لدفع المرتبات المتأخرة لموظفي الحكومة الذين يعيشون في محنة عظمى • وفي تفكيرى أن دفع الكوبون سوف تترتب عليه نتائج مليئة بالكوارث ، ولكنى أشك فيما اذا كان بوسعى أن أفعل شيئاً آخر أكثر من تحذير الحديو من العواقب الوخيمة للدفع ، تاركاً له كامل المسئولية في تقرير ما يفعل » (٩٠) • وقد رد اللورد ساليسبرى • Salisbury ، الذى حل محل اللورد « ديربى » فى وزارة الخارجية ، على ما كتبه فيفيان ، فأخبره أن الحكومة الفرنسية قد أبلغته أن « جميع الشواهد القائمة تدعو الى الاعتقاد بأن الحديو يستطيع دفع كوبون الدين الموحد الذى يستحق الدفع فى مايو اذا هو ارتأى ذلك » ، وأن « قيام لجنة التحقيق لا يجب أن يتخذ ذريعة لتأجيل دفع هذه الديون طالما أنه (الحديو) فى وضع يمكنه من ذلك » ومضى يقول : « ولقد أبدى م • وادنجتون M. Waddington رغبته فى أن تتعاون مع زميلك الفرنسى على حث الحديو على الدفع • ولذلك فقد أرسلت اليك هذا الصباح تلغرافاً يخول اليك القيام بهذا العمل ، وفى نفس الوقت فانى أشدد عليك بضرورة أن تضع فى ذهنك ، وأنت تنفذ هذه التعليمات ، أن حكومة صاحب الجلالة تعتبر دفع الجزية وفوائد أسهم شركة القناة المملوكة لبريطانيا ذات صفة الزامية أكثر من أى شئ آخر ، وأن لها مصلحة خاصة فى تحقيقها » (٩٠) • وطبقاً لما أورده اللورد كرومر ، الذى كان يشغل حينذاك ، بوصفه الماجور بيرنج ، وظيفة المندوب البريطانى فى صندوق الدين ، فان « المندوبين كانوا يرون أنه من الأفضل عدم دفع الكوبون • • لقد كنا ندرك أن المال لن يمكن دفعه الا عن طريق تحصيل الضرائب مقدماً ، وهى طريقة كنا نعارضها لما فيها من ارهاق للفلاحين ،

ولتعارضها مع المصالح الحقيقية لحملة السندات . وعلى ذلك فلم نمتنع فقط عن ممارسة أى ضغط على الحديو ليدفع الكوبون ، بل اننا حتى تناقشنا فى أنه يحسن بنا الاحتجاج على الدفع ، . وعلق على اصرار حكومة صاحب الجلالة على الدفع بقوله أنها « أصبحت مسئولة بدرجة ما عن القهر الذى لابد أن يصحب جباية الضرائب » . ثم ناقش الأسباب التى دعت حكومة صاحب الجلالة الى التخلي عن خط سياستها العام الذى يقضى بأن « الرعايا البريطانيين الذين يستثمرون أموالهم فى بلاد أجنبية يجب أن يفعلوا ذلك على مسئوليتهم الخاصة » ، فقال : انه « من الواضح أن هناك سببا خاصا لهذا التحول الشديد والمفاجئ عن المبادئ التى كانت متبعة . فان مؤتمر برلين فى ذلك الحين كان على وشك الانعقاد . . وكان على المصالح المصرية أن تتوارى جانبا أمام اعتبارات دبلوماسية أوسع نطاقا . لقد كان من الضرورى مصالحة الفرنسيين ، (٩١) .

وعلى كل حال فلم يملك « فيفيان » ، الذى صدمته التعليمات التى صدرت اليه ، الا الاذعان لها ، وكتب الى سالسبورى يقول : « طبقا لتعليماتكم ، قمت بحث الحديو على دفع كوبون مايو ، وطلبت اليه بذل أية توضحية شخصية فى هذا السبيل . وكان رده أنه اذا أصرت الحكومتان البريطانية والفرنسية على ذلك ، فسوف يحاول دفع الكوبون بأى ثمن . ولكن المسئولية عما يترتب على ذلك من العواقب تقع عليهما . وقال ان العجز الكبير * لن يمكن تعويضه الا بتضحيات مدمرة » . « ومهما يقول الفرنسيون . . فانى أعلم أن البلاد فى أعظم محنة ، وأن الكوبونات اذا دفعت ، فلن يكون ذلك الا عن طريق اعتصارها من دافع الضرائب التعس الحظ

* فى مبلغ الكوبون (المترجم) .

بتضحيات مهلكة ، وأنه قد قدمت مقترحات بجباية ضرائب العام كله مقدما . اننى لا أكاد أصدق أن حكومة صاحب الجلالة تستصوب مثل هذه الأساليب . وإذا كان الوالى يحتفظ ببعض الأموال حقيقة ، فانه لن يتقيأها الا عن طريق اجراءات أقوى مفعولا من أية اجراءات فرضتها عليه أية حكومة الى الآن ، وسيقع العبء كله على البلاد ، (٩٢) .

وقد رد سالسبورى قائلا : « لقد فعلت الآن ما فيه الكفاية لصالح حملة السندات . ولن يكون من الضروري فيما يتصل بك دفع الأمور الى أبعد من ذلك . ويجب أن تضع أمام ناظريك هدفين اثنين لن يكون من السهل التوفيق بينهما . فانه لمن الأهمية العظمى بالنسبة لنا أن تقتنع الحكومة الفرنسية بقدر الامكان بأننا نتعاون معها تعاونا قلبيا . ومن الناحية الأخرى ، فلا يجب أن تفقد نفوذك لدى الحديو بالالاحاح عليه دون وجه حق بمطالب يعتقد هو نفسه أن لا مبرر لها » (٩٣) . ثم أضاف قائلا انه « لا توجد اجراءات من جانبك لصالح حملة السندات يمكن أن يلتبس فيها دفاع عن أية قسوة أو ارهاق ينزل بالفقراء . . فمن المرغوب فيه أن يدفع الحديو ديونه اذا استطاع بدون مساس بأكثر واجباته الزاما ، وهى تحقيق العدل لرعاياه » (٩٣) . وبعد أسبوعين آخرين ، أى بعد دفع كوبون مايو ، كانت حكومة صاحب الجلالة تشير فى الاحاح مسألة دفع فائدة أسهمها فى شركة القناة التى كانت تستحق الدفع فى أول يونية (٩٤) .

وفى ٤ مايو كتب فيفيان يقول : ان الكوبون قد دفع بمعاونة بعض قروض مصرفية مستترة (وكانت الحكومة المصرية ممنوعة بمقتضى تسوية جوشن وجوير من عقد القروض علانية) . وقال : « العملية كلها عملية شائنة للغاية . فالبلاد قد امتصت الى آخر

قطرة ، ومرسوم ١٨ نوفمبر قد ضرب صفحا عنه ، ان لم يكن قد انتهك . والصعوبات المالية فى ازدياد » (٩٥) .

وفى ذلك الحين كانت لجنة التحقيق برئاسة وكيل الرئيس « ريفرز ويلسون » ، قد عقدت جلساتها فى ١٤ أبريل . ولم تلبث أن استدعت شريف باشا ، ناظر الخارجية والحقانية ، للدلاء بشهادته أمامها شخصيا ، حيث كانت مخولة فى ذلك بمقتضى المرسوم . ولكن شريف باشا قدم استقالته ليجنب نفسه هذا الموقف . وحل محله رياض باشا ، وهو عضو فى اللجنة .

وكان مقصرا أن تجتمع اللجنة حتى أغسطس ، ثم تؤجل جلساتها حتى أكتوبر ، على أن تقسم قبل تأجيل جلساتها ، تقريراً مبدئياً الغرض منه خلق الظروف التى تمكن من الحصول على قرض لمواجهة الديون الصادر بتنفيذها أحكام ، والديون السائرة غير المضمونة بصفة عامة . وقد كان بسبب وجود فكرة عقد هذا القرض فى أذهان مندوبى لجنة التحقيق ، أن كان تركيزهم على نقطتين : الأولى ، تنازل الخديو عن سلطته المطلقة لمجلس نظار يتكون بصورة يقبلها المصرفيون الأوروبيون ، والثانية تنازل الخديو عما بقى من أملاكه الى الدولة . وكانت هاتان النقطتان شرطين أساسيين للقرض . كذلك كان واضحا فى أذهانهم أن نوبار سوف يكون رئيس مجلس الوزراء الجديد .

ولقد كانت هذه هى « البرشامة » المرة التى كان على اسماعيل أن يتلعبها بعد ظروف طرد نوبار من الحكم فى سنة ١٨٧٦ . وقد ابتلعها بالفعل ، ربما لأنه كان يفكر فى امكان استخدام نوبار لتخليصه من الصعوبات التى تكبله ، ثم التخلص منه فى النهاية كما فعل من قبل . وعلى ذلك بدأت المفاوضات مع نوبار ، عن طريق البرنس حسين كامل ، وزير المالية ، ليعود الى مصر .

على أن اسماعيل كان أكثر عنادا فيما يختص بممتلكاته ، وهى التى طلب اليه اعطاء معلومات تفصيلية عنها . فقد لجأ الى الخداع

والروغان فى جميع الاتجاهات وماطل فى الاجابة على الأسئلة .
ثم عرض التنازل عن أملاك الدائرة الخاصة والدائرة السنية .
ولكن نظرا لأن هذه الأملاك كانت مرهونة بالفعل وبالكامل بمقتضى
تسوية جوشن وجوير ، فان التضحية التى عرضها كانت تضحية
شكلية أكثر منها حقيقية . ثم عرض التنازل عن مائتى فدان من
أراضى الدوائر الأخرى التى تبلغ ٤٥٠.٠٠٠ فدان . وفى النهاية
عرض التنازل عن ٢٨٨٧٦٢ فدان ، يقدر دخلها السنوى
بـ ١٦٦٩٨٦ جنيه انجليزيا ، محتفظا لنفسه بـ ١٥٣١٤٣ فدان ،
يقدر دخلها السنوى بـ ٢٢٣٦٤٥ جنيه انجليزيا . ولكن هذه
العروض المتتالية رفضتها لجنة التحقيق ، وأصرت على تنازله عن
جميع أملاكه سواء فى الريف أو فى المدن مقابل تقرير مخصصات
له . ولذلك فقد شكوا اسماعيل الى فيفيان من أن أعضاء اللجنة
يعادونه شخصا ، وأنهم بذلك قد فقدوا أهليتهم للحكم على أعماله .
ولكنه لم يتلق عطا من فيفيان الذى كان يرى أنه « ينبغى على
الخدو أن يرد ، على نطاق واسع ، الثروات التى اغتصبها من
الدولة ، لتسديد الديون التى تورطت فيها الدولة » . ثم طلب
تفويضا لممارسة الضغط على الخديو لى يقبل مطالب اللجنة (٩٦) .
على أن (سالسبورى) كان مترددا ، فقد كتب على رسالة فيفيان
يقول : « ان لدى انطبعا بأن تصرفات اللجنة تفتقر تماما الى الذوق .
فلو أنهم كانوا يريدون خلع الخديو ، فلربما أدت سياستهم الى هذا
الغرض . ولكنهم لا يريدون خلع الخديو ، فأى فائدة ترجى اذن من
دفعه الى اليأس ؟ ان ذلك لن يشدد من قبضتنا عليه ، كما أن هذه
المكاسب التى يتم الحصول عليها بمثل هذه الطريقة السيئة تعتبر
أداة لا قيمة لها للضغط ، لأنه بمجرد أن تتحقق هذه المكاسب تكون
أداة الضغط قد انتهت » . وكانت وجهة نظر سالسبورى أنه من
الضرورى ممارسة ضغط كاف على الخديو لجعله تابعاً للسياسة
الانجليزية الفرنسية ، ولكن ليس الى تحطيمه .

على أن وجهة النظر المالية ، وهى التى كان يمثلها « ريفرز ويلسون » ، كانت أكثر اهتماما بالجانب المالى المباشر . وفى ذلك كان يحظى بتأييد الحكومة الفرنسية . وقد انتصرت وجهة النظر المالية ، وأدت على المدى الطويل الى خلع اسماعيل . وفى ذلك الحين أبلغ « سالسبورى » ، الذى كان فى مؤتمر برلين ، فيفيان أنه اتفق مع « وادنجتون » Waddington ، وزير الخارجية الفرنسية ، على أن « تؤيد سويا وبشكل ودى لجنة التحقيق ، ولكن مع تحاشي الاجراءات المتطرفة والمقتضيات التى قد تدفع الى عزل اسماعيل عن العرش » (٩٧) .

وفى نهاية شهر يوليو ، وعندما كان نوبار فى طريقه الى مصر ، بعد أن تأكد من أن الحديو يستدعيه لتأليف الوزارة ، قام بزيارة لوزارة الخارجية البريطانية ، وأكد على ضرورة تنازل الحديو عن كل أطيانه ، وذكر أنه يتطلع الى تعيين « ويلسون » وزيرا للمالية . وقد أوضحت له وزارة الخارجية أنه اذا رغب ويلسون فى ذلك فيمكن اخلاء سبيله لهذا الغرض . ثم كررت تحذير سالسبورى بعدم الضغط على اسماعيل أكثر من اللازم وقالت ، انها فى الوقت الذى سوف لا توافق على تعيين فرنسى مع ويلسون فى منصب ناظر المالية ، فانها سوف لا تعترض على تعيين فرنسى فى أى منصب وزارى آخر .

وقد مضى « ريفرز ويلسون » ، الذى لم يكن يتراسل مع سالسبورى وانمسا مع وزير المالية البريطانية ونوبار ، قدما فى سياسته ، دون اعتبار كبير لرأى وزارة الخارجية البريطانية . وكانت تسوية الدين السائر قد أخذت تزداد الحافا ، واستطاعت اللجنة بصعوبة اقناع القناصل العموميين بعدم ممارسة ضغوط عاجلة لتسوية الديون التى صدرت فيها أحكام ، حتى يتم التوصل الى تسوية عامة ، حيث أن ذلك يعنى أن جميع حملة سندات الدين السائر سوف يلجأون الى المحاكم للحصول على أحكام ، مما يؤدى

بالبلاذ فى النهاية الى الافلاس . وفى ٢ أغسطس كتب فيفيان يقول ان اللجنة لا تزال مصرة على ضرورة تنازل اسماعيل عن جميع أطيانه . وفى ١٨ أغسطس ، وردا على تحذير سالسبورى بعدم الضغط على اسماعيل أكثر من اللازم ، أوضح أنه متفق مع اللجنة ، وأشار الى أن اسماعيل ليس لديه نية للتنازل عن العرش ، وأنه لو فعل ذلك فلن يكون للأمر أهمية . وقد أدى هذا التضامن بين اللجنة والقناصل العموميين (وكان دى ميشيل أكثر عداء لاسماعيل من فيفيان) الى تنازل اسماعيل عن أملاكه .

وفى ١٨ أغسطس قدم « ويلسون » الى اسماعيل تقرير اللجنة الأولى . وقد نددت فى القسم الأول منه بالادارة المالية فى مصر تنديدا قاسيا وجارحا ، ووصفت نظام جباية الضرائب فى مصر بأنه نظام تعسفى ، وأن كثيرا من الضرائب المفروضة لا مبرر لها وغير عادلة ، وقالت ان السخرة والتجنيد العسكرى يمثلان عبئا ثقيلا ، وقد تسببا فى تأخر عملية الانتاج ، وان اقطاعيات الخديو كانت تزرع جميعها بطريقة السخرة . واقترحت اللجنة اقتصار السخرة على « الأعمال الحكومية الملحة » ، واعادة تنظيم نظام الضرائب، واصلاح المحاكم الأهلية .

وعند مناقشة تنفيذ تسوية « جوشن وجوير » ، أوضحت اللجنة أنها تبينت أن المراقبين الماليين قد فشلوا فى كبح جماح المساوىء ، وأنه من الضرورى عدم جباية أية ضريبة الا بمقتضى قانون رسمى ، ويجب توفير الضمانات لممارسة السلطة التشريعية لتحقيق تطبيق القوانين المالية على جميع السكان فى مصر تطبيقا عمليا دون نظر الى جنسياتهم . وأوصت اللجنة بتخصيص رصيد احتياطى لمواجهة المصروفات غير العادية وانخفاض الضرائب فى أوقات انخفاض النيل . وأوصت بعدم جباية الضرائب مقدما ، واعادة النظر فى الميرى بعد مسح الأراضى لفرض ضرائب كافية على الأراضى العشورية ، واعادة النظر فى تعريف الرسوم الجمركية .

أما فى القسم الثانى من التقرير ، فقد قدرت اللجنة مقدار الديون غير المضمونة التى لم تسدد ، والتى تتطلب اتخاذ اجراءات لمواجهتها ، بمبلغ ٦٠٠٠ر٢٧٦ جنيه انجليزى ، منها مبلغ ١٠٠٠ر٣٦١ جنيه انجليزى يقال ان الخزانة مدينة به لدوائر الخديوى ، وترى وجوب حذفه . وقبلت اللجنة تقديرات النفقات الحكومية ب ٥٥٩ر٤٧٤ر٤ جنيهها انجليزيا عن سنة ١٨٧٨ ، ٥٥٩ر٥٢٩ر٥ جنيهها انجليزيا عن عام سنة ١٨٧٩ . وقدرت الدخل فى هذين العامين ب ٠٠٠ر٤٥٣ر٨ جنيه انجليزى و ٠٠٠ر٩٤٩ر٩ جنيه انجليزى على التوالى . وعلى هذا الأساس أعدت كشفا بالميزانية يظهر عجزا متراكما مقداره ٩٢٨ر٢٤٣ر٩ جنيهها انجليزيا فى نهاية عام ١٨٧٩ . وأوضحت أن الحسابات المضطربة ونظام الضرائب غير المنتظم مازالا يجعلان من المستحيل تقدير الدخل الحقيقى لمصر أو عمل شئ أكثر من الكشف عن وجود ديون ثقيلة يجب الوفاء بها ، وأن « السلطة المطلقة والهيمنة التى مازال يمارسها الخديو الى الآن تلقى على عاتقه مسئولية هذه الحالة » ، وأنه « لا يمكن اعفاؤه من هذه المسئولية حتى يأتى الوقت الذى يسمح فيه بإدخال نظام جديد من الادارة يقوم على مبدأ أساسى هو الحد من السلطة المطلقة للخديو التى أدت الى هذا الوضع الحالى » . ثم قررت اللجنة أنه « قبل فرض أية أعباء جديدة على دافع الضرائب ، أو مطالبة الدائنين بمزيد من التضحيات ، فإن أملاك الخديو الخاصة وأملاك أسرته يجب أن تقوم بالوفاء بهذا الدين » . ومضت اللجنة فأشارت الى المساوىء المترتبة على تراكم الملكية العقارية بهذه الدرجة العظيمة فى أيدي الأسرة المالكة ، وسجلت عرض الخديو التنازل عن جزء منها ، وانتهت بمطالبته بالتنازل عن جميع ما بقى من أملاكه سواء أكانت أراضى أم عقارات فى مقابل تحديد مخصصات له (٩٨) .

وبعد أن أتمت اللجنة تقريرها وقدمته ، أوقفت نشاطها حتى أكتوبر ، وقام نوبار ، الذى عاد الى مصر فى ١٥ أغسطس ، « بالالاحاح

المستمر على الخديو لقبول تقرير اللجنة فيما يختص بالحد من سلطاته ، واعادة أملاكه الى الدولة لتصفية الدين « (٩٩) ، وقبل نهاية أغسطس كان فيفيان قادرا على ابلاغ حكومته أن اسماعيل قد قبل تقرير اللجنة بغير شرط ، « وبدون ممارسة أى ضغط عليه من جانبى » (١٠٠) . وأضاف أن نوبار سوف يستدعى لتأليف الوزارة ، وسيستدعى « ريفرز ويلسون » لمنصب وزير المالية ، وسيعين أحد الفرنسيين فى أحد المناصب الوزارية .

وفى ٢٨ أغسطس أصدر اسماعيل أمره الى نوبار بتأليف النظارة ★ . وقد ورد فى أمره هذا ما يلى : « أريد عوضا عن الانفراد بالأمر سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح ، تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار . بمعنى أنى أروم القيام بالأمر باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه . وعلى هذا الترتيب . . يلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا » . وقد قبل نوبار الدعوة لتأليف الوزارة ، وقام بترشيح النظار المصريين الذين كان منهم رياض باشا فى نظارة الداخلية ، وطلب من الخديو « ابقاء منصب ناظر المالية الهام شاغرا بعض الوقت » .

وفى ٣٠ أغسطس غادر كل من « ويلسون » و « فيفيان » مصر الى أوروبا فى اجازة ، وسافر فرانك لاسل Frank Lascelles

* كان يطلق على الوزارة اسم « النظارة » ويطلق على « الوزير » اسم « الناظر » . على أن اسم « الوزارة » مع ذلك كان معروفا ومتداولاً فى ذلك الحين . ومن الواضح أن وظيفة « الوزير » أو « الناظر » كانت موجودة قبل انشاء وزارة نوبار ، وانما الجديد هو استقلال الوزارة الجديدة عن الخديو ، ومسئوليته ؛ وتضامن النظار فى المسئولية ؛ وصدر قرارات المجلس بالأغلبية ، وكون رئاسة المجلس لرئيسه وليس للخديو . مع ذلك فلم تكن الوزارة الجديدة مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، وانما كانت مسئولة أمام نفسها ! وبمعنى آخر ؛ كانت تعمل دكتاتورية تمارس الحكم نيابة عن حملة السندات والماليين الاوروبيين (المترجم) .

وهو من البعثة البريطانية فى أثينا الى مصر لتولى الوكالة
البريطانية .

ولم يلبث أن تلا ذلك بعض المشاورات المعقدة حول تعيين
« ويلسون » والوزير الفرنسى . نظرا لأن الحكومة الفرنسية ، التى
لم تكن تثق فى نوبار ، كانت تعقد الأمور . وأخيرا وبعد قدر كبير
من المساومات التى استمرت حتى نوفمبر ، عين ويلسون رسميا
ناظرا للمالية ودى بلنير - المندوب الفرنسى فى صندوق الدين -
ناظرا للأشغال العامة .

فى تلك الأثناء كان ويلسون ، بوصفه ناظر المالية المعين ،
يقوم فى لندن وباريس بالتفاوض لعقد قرض بضمان أطيان الخديو
الذى وعد بالتنازل عنها . ولم تكن المهمة سهلة . فقد أخذ الخديو
يماطل حتى يوم ٢٦ أكتوبر حين أصدر مرسوما يحول فيه الى الدولة
« من أجل اتاحة الفرصة لتنظيم الوضع المالى » كل أملاكه وأملاك
أسرته التى تتكون من ٧٢٩ر٤٢٥ فدان من الأراضى الزراعية
والعقارات ، وتدر دخلا قدره ٤٢٦ر٤٢٢ جنيهها انجليزيا سنويا ،
مقابل تقرير مخصصات له . ومع ذلك فقد اشترط بيت روتشيلد ،
الذى كان « ويلسون » يتفاوض معه من أجل القرض ، الحصول
على ضمان مشترك من الحكومة البريطانية والفرنسية . وأخيرا
وبعد مباحثات مستفيضة ، وبعد أن رفضت الحكومتان اعطاء أى
ضمان ، وافق بيت روتشيلد على أن تقوم لجنة دولية بإدارة أملاك
الخديو ، ووافقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على ترشيح
مندوبين ، بريطانى وفرنسى ، لهذا الغرض ، وأصبحت هذه الأملاك
تعرف بأراضى «دومين الدولة» . وقد ثارت عقبة أخرى عندما هددت
الحكومة الفرنسية بسد الطريق فى وجه القرض مالم تقبل طلباتها
بخصوص تعيين الوزير الفرنسى . وفى ٣١ أكتوبر ، عندما بدا أن
كل الأمور قد سويت ، أبرم عقد بقرض قيمته الاسمية ٨٠٠٠ر٥٠٠

جنيه انجليزى بين ويلسون ، نيابة عن الحكومة المصرية ، وبيت روتشيلد . ولم تكن شروط العقد شروطا مناسبة بصفة خاصة ، فقد كان سعر الفائدة الاسمية ٧ فى المائة ، وكان سعر الاصدار ٧٣ فى المائة ، وبلغ صافى القرض المدفوع ٩٩٢٠٠٠ ر ٥ ، وهو مبلغ كاف لمواجهة جميع الديون السائرة غير المضمونة . ولكن قبل أن يدفع بيت روتشيلد المبلغ كله ، قامت عقبة أخرى ، ففي ديسمبر ، تبين أن بعض الأراضى المرهونة لصالح الدين كانت عليها أحكام صادرة من المحاكم المختلطة ، ولذلك رفض بيت روتشيلد تقديم أى مزيد من المال ، بعد أن كان قد دفع مليون جنيه ، حتى يتم فك الحجز على هذه الأراضى . وفى خلال مدة هذا التأخير ، التى كانت الحكومة المصرية فيه عاجزة عن ابرام تسوية مع أصحاب الدين السائر ، كانت مضطرة لدفع أقساط القرض ، التى بلغت حوالى ٤٤٠٠ ر ٥ جنيه انجليزى سنويا ، والتى أصر بيت روتشيلد على تحويلها اليه طبقا للعقد .

وقد اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على أن تعيين الوزيرين البريطانى والفرنسى ينبغى أن يتبعه ايقاف « المراقبة الثنائية » التى نص عليها مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ الذى تضمن تسوية « جوشن وجوير » ، على أن يكون مفهوما عودة هذه المراقبة الثنائية فى حالة اقالة أحد الوزيرين من الوزارة دون موافقة حكومته . وقد صدر مرسوم بايقاف المراقبة الثنائية على هذه الشروط فى ١٢ ديسمبر ★ .

وقد عاد كل من « ويلسون » و « دى بلنير » الى مصر فى نهاية شهر نوفمبر ، وبدأت الحكومة الجديدة أعمالها بنشاط منذ

♦ فى الاصل الانجليزى ١٥ ديسمبر وصحته ١٢ ديسمبر كما أوردنا فى المتن (انظر الدكرى الصادر فى ١٢ ديسمبر ١٨٧٨ بإلغاء نصوص بند ٧ الى ١٧ مؤقتا من دكرى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦) (المترجم) .

ذلك التاريخ ، على أن الظروف التي عملت فيها كانت ظروفًا سيئة .
فلم تكن تتمتع بتأييد شعبي قليل أو كثير . وكان نوبار ، الأرمني
المسيحي ، مكروها من كل من الارستقراطية التركية والفلاحين
المصريين على السواء . ولم يتمتع بالوقت الكافي لإصلاح المساوئ
التي نددت بها لجنة التحقيق . كذلك فقد ورثت الحكومة وضعًا
ماليًا ميثوسًا منه ، زاده سوءًا فيضان النيل في خريف ١٨٧٨ ، الذي
أثبت أنه لا يقل عن انخفاض النيل في العام السابق له تخريبًا من
الناحية الاقتصادية . ولم تكن أموال قرض روتشيلد قد دفعت بعد
لتسديد الدين السائر . وقد اكتسبت الحكومة بعض الشعبية بدفع
مرتبات موظفي الحكومة المتأخرة (على أقساط) ، ولكنها خسرت
أكثر بسبب الاجراءات الاقتصادية العديدة التي أدخلتها ؛ فقد
خفضت عدد الجيش ، وقذفت بذلك بما يقدر بنحو ٢٥٠٠ ضابط
خارج الخدمة .

وسرعان ما أصبح واضحًا أن اسماعيل ما يزال هو المسيطر
الحقيقي على الموقف ، وأن الحكومة لا تستطيع البقاء والاستمرار
إلا إذا أيدها بنفوذ وسلطان ، وقد رأى فيفيان ذلك بوضوح ،
وأدرك أن هذا التأييد من الخديو لن يمكن الحصول عليه ، إن لم يكن
إطلاقًا ، إلا إذا حاد الوزراء عن طريقهم ليستشيروه ويسألوه
التعاون . كما تحقق « ويلسون » أيضًا من ذلك نظريًا . فبينما كان
في باريس يتفاوض مع بيت روتشيلد قال لسالسبوري ! « إذا
أتيحت لنا فقط فرصة عادلة للعب ، فلن أشك في النتيجة ، ولكن
إذا وقف الوالي ضدنا ، أو حتى وقف موقفًا فاترًا ، فإن مصاعبنا
سوف تكون عظيمة » (١٠١) . على أن الحكومة ، من الناحية
العملية ، أبدت إصرارها على استبعاد الوالي من أي مشاركة في
عملية الحكم .

وقد كان نتيجة ذلك ، وكما تنبأ سالسبورى ، أن « أداة الضغط كانت قد انتهت » ، ولم تعد هناك أية أداة أخرى يمكن بها دفع اسماعيل . ولم تلبث أن جاءت الأزمة المحتومة فى منتصف شهر فبراير ١٨٧٩ ، وكان « فيفيان » فى ذلك الحين يحذر حكومة صاحب الجلالة من المتاعب المحدقة ، فان الضرائب والايرادات التى كانت تأتى من أقسام الدخل المخصصة للدين كانت ترد ببطء ، وكان هناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن الخديو يشجع الموظفين المصريين المختصين على التباطؤ . وقد دعا اسماعيل مجلس شورى النواب ، ليعرض عليه ظاهريا مشروعا بزيادة الميرى ، ومن الناحية الفعلية ، وكما كان فيفيان يعتقد ، لاستغلال احتمالات زيادة الضرائب فى اثارة المعارضة ضد الحكومة . كما كتب فيفيان أيضا يقول ان « سخطا خطيرا ينتشر الآن بين ضباط الجيش نتيجة إحالة عدد كبير منهم الى الاستيداع بنصف مرتب كاجراء اقتصادى ، فى الوقت الذى كانت لهم متأخرات ثقيلة . وقد أبلغت هذه المعلومات بصفة خاصة الى علم الوزراء دون نتيجة . وقد تسلمت بالأمس خبرا أكيدا بأن السخط خطير وأنه موجه ضد نوبار ويفرز ويلسون » . ثم مضى يقول انه أبلغ ذلك للخديو ، فرد قائلا ان « افتقار نوبار الى النفوذ فى البلاد ، وجهل زملائه الأوروبيين بكل ما يتصل بشئون الادارة الداخلية » يؤدى بالحكومة الى الصعوبات . ثم شكك الخديو من أن نوبار « قد دبر بعناية الحط من سلطته دون أن تكون لديه سلطة أخرى يقيمها مكانها » . وقد أبلغ فيفيان ، الذى كان متعاطفا بوضوح مع الخديو وعلى خلاف مع ويلسون ونوبار ، سالسبورى ، أنه « من أجل نجاح النظام الجديد ، . . . من الضروري تماما تدعيم مداوالات مجلس الوزراء بنصائح الخديو وسلطته ، كما يجب أن يعد مسئولا بصفة مباشرة وشخصية عن النتيجة » (١٠٢) .

وفى يوم ١٨ فبراير ، وبينما كان نوبار فى طريقة الى مكتبه ، قطع عليه الطريق عدد من الضباط المحالين على الاستيداع وهاجموه وتجمهروا عليه . وقد قدم « ويلسون » لنجدته ، وكان يقود عربته وراءه ، واستطاع الوزير ان ، ببعض الصعوبة ، وبعد بعض الاشتباكات ، ادراك مكتبيهما دون اصابات خطيرة ، ولكن هناك حاصرتهما مجموعة من الضباط الغاضبين ، حتى أطلق سراحهما الخديو ، الذى استجاب لطلب فيفيان واستولى على زمام الموقف وفرق الضباط .

وقد كان عقب هذا الحادث أن دعا الخديو الى عقد اجتماع للقناصل ، وأخبرهم أن وضعه الحالى كمستول دون سلطة يجب أن يتغير ، وأن نوبار ملوم لما حدث . وقد وصف فيفيان الحادث بريقيا وأبلغ حكومة صاحب الجلالة أنه « يوجد على وجه التحقيق شعور كامن بالقلق والسخط والغيرة الشديدة من النفوذ الكبير والمرتبات العالية التى يحظى بها الوزراء والموظفون الأوروبيون ، منذ أن سحبت يد السلطة القوية . ان حادث أمس يظهر مدى ضعف الحكومة وقوة الخديو ، وانى لأقترح بكل قوة السماح له بالاشتراك بقسط من رأى فى مجلس وزرائه » (١٠٣) . وفى اجتماع ثان بين اسماعيل والوكيلين البريطانى والفرنسى ، قال اسماعيل ان استقالة نوبار تعتبر ضرورية للأمن العام ، وأنه سوف يرأس بنفسه مستقبلا اجتماع مجلس وزرائه . وعندما أبلغ نوبار بذلك ، قدم استقالته ، فقبلها الخديو . وكتب فيفيان يقول : « وبناء على ذلك حذرنا الخديو من أننا نعتبره الآن شخصا مسئولا عن الأمن العام ، نظرا لأن أحداث أمس قد أثبتت أن الوزارة كانت قد فقدت كل سلطة وأن الخديو وحده هو الذى يستطيع المحافظة على النظام ، وان الجنود لم يكونوا ليقاوموا الشغب لولا أن الخديو هو الذى أمرهم بذلك » . ثم أضاف أن الحكومة الفرنسية قد أمرت

« دى بلنير » بالبقاء فى منصبه ، وأنه قد نصح بدوره ويلسون بالبقاء أيضا ، « ولكن يبدو أنه يميل الى تقديم استقالته فورا . وفى هذه الأثناء فان الخديو يقترح أن يرأس مجلس الوزراء ، مع المحافظة على الوضع الراهن حتى يعرف رأى الحكومتين البريطانية والفرنسية » ثم مضى فيفيان فاقترح ارسال سفينة حربية الى الاسكندرية .

وفى اليوم التالى أظهر ويلسون لفيفيان تلغرافا أرسله الى بيت روتشيلد ينسب فيه سقوط نوبار الى تخلى حكومة صاحب الجلالة عنه . وقد أبلغ فيفيان سالسبورى أن هذا الاتهام « لا مبرر له اطلاقا ولا يمكن أن أعترف بأن سقوط نوبار يرجع الى افتقاره الى التأييد المناسب من جانبى أو من جانب زميلى الفرنسى » (١٠٤) . ثم أضاف أنه قد حذر نوبار وويلسون من المتاعب ، وأن الأخير كان يعتبره مثيرا للفتن . وقرر أنه لا يشارك نوبار وويلسون رأيهما فى أن حادث ١٨ فبراير كان مسرحية دبرها الخديو .

ويبدو أن حكومة صاحب الجلالة قد انزعجت للعداوة التى نمت بين ويلسون وفيفيان ، والتى كانت معروفة وشائعة فى القاهرة ولذلك فلم تكذ تسمع من فيفيان نبأ حادث ١٨ فبراير ، حتى أصدرت اليه تعليماتها « ببذل أقصى ما يمكن من التأييد الودى لسياسة ريفرز ويلسون » وان « كل نفوذ حكومة صاحب الجلالة يجب وضعه تحت تصرفه » (١٠٥) . وفى نفس اليوم أرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرة ذات صيغة واحدة الى كل من وكيلها فى مصر تنص على الآتى : « عليك أن تبلغ الخديو أن الحكومتين البريطانية والفرنسية مصممتان على الاشتراك معا فى العمل فى كل ما يتعلق بمصر . ولا يمكن أن تسمحا بأى تعديل من ناحية المبدأ فى السياسة أو التسويات المالية التى وافق عليها الخديو مؤخرا . وان استقالة نوبار باشا تعتبر فى نظرهما مسألة تغيير فى الأشخاص ولا تنطوى على أى تغيير فى النظام . أبلغ

ريفرز ويلسون أن الحكومة ترى أن استقالته في اللحظة الراهنة سوف تضر تماما مصر والصالح العام بصفة عامة ، وأن حكومة صاحب الجلالة سوف تمنحه كل ما في وسعها من تأييد اذا هو بقي في منصبه ، (١٠٦) .

وقد فهم « ويلسون » من عبارة منحه « كل ما في وسعها من تأييد » . أنها تتضمن اصراره على عودة نوبار ! ولكن حكومة صاحب الجلالة كانت راغبة في الموافقة على مسألة استقالته ، وربما يرجع ذلك الى الآراء التي عبر عنها فيفيان والى حقيقة أن الفرنسيين لم يكونوا متحمسين لنوبار . ولكن بعد بضعة أيام كانت الحكومة البريطانية تتخذ سياسة أشد ، تحت تأثير بيت روتشيلد غالبا الذي كان واقعا تحت تأثير ويلسون ، وبسبب انزعاجها كذلك من لهجة البرقيات التالية التي أرسلها فيفيان ، والتي سحب فيها اقتراحه بإرسال سفينة حربية ، ولم يوجه فيها اطلاقا أى لوم الى اسماعيل لما حدث ، كما أنه لم ينطق بكلمة عطف نحو ويلسون ونوبار . فقد أبلغت فيفيان أنه قد فات الأوان لالغاء أمر السفينة الحربية « حتى ولو كان ذلك أمرا مستحسنا » . ولم توافق على ما أبداه اسماعيل من نية في ترؤس مجلس الوزراء ، ورأت أن وضع ويلسون سوف يكون « صعبا ان لم يكن مستحيلا اذا لم يرجع نوبار الى الحكومة في شكل ما » (١٠٧) .

على أن الفرنسيين رفضوا تأييد البريطانيين في اصرارهم على رجوع نوبار . كما أوضح فيفيان أيضا أن « أى اقتراح بعودة نوبار الى الوزارة ... سوف يكون خطأ » . واقترح النصيح للخديو بتعيين شريف باشا بدلا منه . ولكن حكومة صاحب الجلالة رفضت ذلك على أساس أن فيفيان نفسه قد انتقد ، قبل أشهر قليلة ، شريف باشا بوصفه تابعا أكثر من اللازم للخديو . وفي النهاية ، وافقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على « قبول ما أعرب عنه الخديو من تأكيد رغبته في الانصياع الى آراء انجلترا وفرنسا » بشرط

(١) ألا يحضر الخديو اجتماعات مجلس الوزراء . (٢) وأن يتولى البرنس توفيق ، أكبر أبناء الخديو وولى عهده ، رئاسة مجلس الوزراء . (٣) وأن يكون للوزيرين البريطانى والفرنسى حق الفيتو المطلق فى المجلس . وفى مقابل ذلك فقد اتفق على عدم ممارسة أى ضغط من أجل عودة نوبار ، وتحذير الخديو من أن « أية متاعب أو اضطرابات فى المستقبل سوف ينظر اليها باعتبارها نتيجة لأعماله، وستكون العواقب وخيمة عليه » (١٠٨) . وبذلك استقرت الأمور فى ذلك الحين .

وقد تألفت الوزارة الجديدة وعلى رأسها توفيق . واحتفظ فيها كل من « ويلسون » و « دى بلنير » و « رياض » بمناصبهم السابقة فى المالية والأشغال والداخلية على التوالى . وبعد تأليفهما بقليل كتبت حكومة صاحب الجلالة الى فيفيان تقول انها وجدت « من الصعب فهم التباين المستمر فى السياسة التى تنصحون بها وتلك التى ينصح بها مستر ريفرز ويلسون » ، ولذلك فقد استدعت فيفيان الى لندن لاستشارته . ومرة أخرى أرسلت « لاسل » Lascelles من أثينا الى مصر ليشغل منصبه (١٠٩) .

وفى خلال الشهرين التاليين ، قام اسماعيل بمخاطرة أخرى محسوبة لاستعادة مركزه كحاكم على مصر ، ولكنها أدت هذه المرة الى القضاء عليه .

فحين تألفت وزارة نوبار ، كانت لجنة التحقيق ما تزال قائمة ، وبعد فض اجتماعاتها فى الحريف ، عادت الى استئناف عملها مرة أخرى . وفى بداية شهر أبريل ، كان تقريرها النهائى ، الذى أعده بصفة رئيسية « بيرنج » جاهزا فى شكل مسودة . ولا حاجة بنا هنا الآن الى ايراد مشروع التسوية المالية الذى تضمنه بالتفصيل نظرا لأنه لم يقدر له التطبيق المباشر ، ولكن التقرير انطلق من

فرضية أن مصر أصبحت مفلسة وأنها كانت فى حالة افلاس منذ ١٨٧٦ . واقتراح اجراء تسوية مع دائنى مصر تتضمن تخفيض الفائدة على الدين الثابت الى ٥ فى المائة ، وتسديد أصحاب الدين غير المضمون بسعر ١١ شلن تقريبا للجنيه الانجليزى (٥٥ فى المائة) والغاء المقابلة فعليا ، وأوصت اللجنة بالغاء عدد من الضرائب المجحفة التى فرضت خلال السنوات العشر السابقة . ولكنها اقترحت زيادة الميرى على الأراضى العشورية .

ولما كانت مصر لا تكتم فيها الأسرار الرسمية ، فلم تلبث معظم التوصيات التى وردت فى تقرير اللجنة أن عرفت على نطاق واسع قبل أن يحين موعد نشره . وقد أغضب ذلك الجزء من التوصيات الخاص بالغاء المقابلة وزيادة الضرائب على الأراضى ، كبار ملاك الأراضى ، الذين كانوا ممثلين بدرجة قوية فى مجلس شورى النواب الذى كان الخديو قد دعاه الى الانعقاد . وقد استفاد اسماعيل من ذلك استفادة تامة فى الانقلاب الذى كان يدبره .

ففى منتصف شهر مارس كتب فيفيان يقول ان الخديو يحاول التخلص من رياض من الوزارة . وقد أمرته حكومة صاحب الجلالة فى ردها بالاشتراك مع الوزيرين الأوروبيين فى الاصرار على بقاء رياض . وقد بقى رياض فى ذلك الحين ، ولكن اسماعيل لم يعر اهتماما للانذار الضمنى الذى نقل اليه .

وفى بداية أبريل ، وبعد أن ترك فيفيان مصر ، كتب «لاسلى» يقول ان العلماء والأعيان يحركون نار العداوة والبغضاء ضد رياض والوزيرين الأوروبيين ، وأن الخديو يتفاوض مع الأعيان للحصول على تأييدهم لمشروع مالى آخر يتجاهل توصيات لجنة التحقيق بالغاء المقابلة وزيادة الميرى على الأرض العشورية (١١٠) .

وفى يوم ٦ أبريل طلب كل من ويلسون ودى بلنير مقابلة الخديو ، وسلماه صورة من تقرير لجنة التحقيق . « وقد تقبل الخديو ملاحظتنا بمعاملة ظاهرية » (١١١) . ولكنه بعد قليل بعث الى كل منهم خطابا قصيرا يقيه فيه من منصبه . وفى نفس اليوم استدعى شريف باشا وطلب اليه تأليف الوزارة .

وفى يوم ٩ أبريل دعا الخديو الى عقد اجتماع للقناصل ، وأبلغهم ، فى حضور عدد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن « الأمة » قد طلبت تأليف نظارة مصرية خالصة مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، وبناء على ذلك ، فإن توفيق « انصياعا منه لارادة الأمة » قد قدم استقالته ، وحل محله شريف باشا الذى سيؤلف النظارة طبقا لمرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ الذى قرر مبدأ المسئولية الوزارية . وأضاف اسماعيل ان « الأمة » قد احتجت على اعلان الافلاس الذى تضمنه تقرير لجنة التحقيق وأن هناك مشروع تسوية مالية آخر « رفع اليه موقعا من جميع طبقات السكان » سوف يصدر ، وهو يتفق مع شروط تسوية جوشن وجوير . ثم وزعت بعد ذلك على القناصل ثلاثة وثائق . الوثيقة الأولى ، وهى كتاب من مجلس شورى النواب الى الخديو يحتج فيه على تصرفات النظارة السابقة . والوثيقة الثانية وهى عريضة الى الخديو من عدد من العلماء والأعيان يطالبونه فيها بحكومة دستورية ويحتجون على المقترحات التى تضمنها تقرير لجنة التحقيق الذى قدم الى أصحاب العريضة ، الذين أعدوا مشروع تسوية مالية مضاد لعرضه على مجلس شورى النواب . أما الوثيقة الثالثة ، فهى مشروع التسوية المالية المضاد نفسه .

وقد قدر مشروع التسوية المالية المضاد الدخل فى عام ١٨٧٩ بما يزيد على تقدير لجنة التحقيق بـ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه انجليزى . ونص فيه على تسديد جميع التزامات مصر تسديدا تاما (على أساس تخفيض فائدة الدين الموحد الى ٥ فى المائة « بصفة مؤقتة ») ،

واستمرار المقابلة . ولم تتضمن نصا عن تقرير مخصصات للخديو
أو عن اصلاح الادارة . وكان من الواضح أن تنفيذه أمر مستحيل ،
وأنه لا توجد أية نية لدى اسماعيل لتنفيذه ، وأنه كان حيلة مؤقتة
من الحيل التي كان اسماعيل يناور بها أثناء قتال المؤخرة الذي كان
يخوضه . وقد صدر به مرسوم فى ٢٢ أبريل وفيه عين شريف باشا
رئيسا لمجلس النظار وطلب اليه تأليف نظارة تشكل من أعضاء
مصريين ★ تكون مهمتها اعداد الدستور وتنفيذ المشروع المالى الذى
تم اعداده . .

وطبقا للمرسوم الذى يقضى بأنه فى حالة اقالة أحد الوزراء
الأوروبيين فان الرقابة الثنائية على المالية المصرية تعود من جديد ،
فقد دعا شريف باشا كلا من « بيليج دى بوغاص »
Bellaigues de Bughas ، الذى حل محل « دى بلنير » فى صندوق
الدين ، و « بيرنج » لتولى منصبى مراقبى المصروفات والايرادات ،
ولكنهما رفضا على أساس أنهما لا يستطيعان الارتباط بمشروع مالى
يعتبرانه مشروعاً غير عملي ، ولأن التغيير الذى حدث فى النظام
يتناقض مع التعهدات الأخيرة تجاه الحكومتين البريطانية والفرنسية .
وازاء ذلك طلب شريف باشا الى القنصلين البريطانى والفرنسى دعوة
حكومتيهما لترشيح مراقبين آخرين . وفى نفس الوقت استقال
عدد من الموظفين البريطانيين والفرنسيين من وزارة المالية . وفى
الشهر التالى استقال « بيرنج » من منصبه فى صندوق الدين وخلفه

♦ يلاحظ أن المؤلف قد خلط بين مرسوم ٢٢ ابريل ١٨٧٩ الذى تضمن
مشروع التسوية المالية المضاد لمشروع لجنة التحقيق ، وبين مرسوم ٧ ابريل
الصادر لشريف باشا بتشكيل النظارة الجديدة (انظر دكريتو ٢٢ ابريل ١٨٧٩
بخصوص تسوية ديون الحكومة ، ودكريتو ٧ ابريل لشريف باشا بتشكيل نظارة
جديدة) وقد نص الدكريتو الأخير لشريف باشا على أن « تكون النظارة مشكلة
من أعضاء أهليين مصريين » (المترجم) .

المستر (السير فيما بعد) أوكلند كولفن Auckland Colvin ،
الذى كان قد خدم فى الادارة المدنية فى الهند وكان قد استقال
قبيل ذلك من وزارة المالية .

ولم يحدث من جانب الحكومة البريطانية أو الحكومة الفرنسية
فى ذلك الحين ردود فعل عنيفة ضد الانقلاب الذى قام به اسماعيل .
ففى رسالة حكومة صاحب الجلالة الى « لاسل » ، وبعد أن شكت
مما اعتبرته « انتهاكا دوليا واضحا وخطيرا لقواعد المجاملة الدولية
ازاء دولتين صديقتين » من جانب الخديو ، هددت فقط بأنه اذا
استمر اسماعيل فى « تجاهله للالتزامات التى تفرضها عليه قراراته
السابقة » فسوف تحتفظ كل من الحكومتين لنفسها بمطلق الحرية
فى تقدير الموقف واتخاذ اللازم » (١١٢) .

« وفى ذلك الوقت كان نجاح المناورة التى حدثت يبدو
كاملا . . فلقد تحدى الخديو حكومتين قويتين ، كما تخلص من
المستشارين الأوروبيين ، وعين فى مكانهم عددا آخر من الرجال
يطيعون أوامره دون أدنى جدال . . ولربما تلقى عليه الحكومات
الأوروبية محاضرة طويلة ، ولكن التنافس الدولى كان من القوة
بحيث لم يكن ثم ما يدعو الى الخوف من اتخاذ عمل مشترك تكون له
صفة الخطورة . وفى الحق لقد اعتمد اعتمادا كبيرا على امكانية خداع
أوروبا . . ومع ذلك فان الخطة ربما كان من الممكن أن تنجح لو أن
التسوية المالية الذى تعهد الخديو بتنفيذها قد أرسيت على أساس
متين . فلو أنه تمكن من تسديد ديونه لما وجدت هناك ذريعة لمزيد
من التدخل الخارجى . ولكن لسوء حظ الخديو ، فان مشروعه
المالى كان مستحيل التنفيذ » (١١٣) .

ويبدو أن المحرك الاول فى القضاء على اسماعيل كان بيت
روتشيلد ، الذى كانت تهمة بصفة خاصة المالية المصرية نظرا

لتعاقده حديثا على قرض بمبلغ ٨ ١/٢ مليون بضمان أملاك الخديو .
فقد كان بيت روتشيلد على اتصال وثيق بويلسون الذى من الطبيعى
أنه كان يحس تماما بالمرارة للطريقة التى عومل بها . وسواء أكان
بيت روتشيلد مدفوعا بويلسون أم لا ، فقد حاول أن « يشد الخيوط
فى كل من داوونج ستريت Downing Street و « الكيه دورسيه » .
Quai d'Orsay دون جدوى » (١١٤) ، ولما فشل فى ذلك لجأ الى
سمارك ونجح فى اقناعه بتدخل الحكومة الألمانية .

ففى يوم ١٥ مايو أبلغ السفير الألمانى فى لندن وزارة الخارجية
أن القنصل الألمانى العام فى مصر قد صعدت اليه التعليمات
بالاحتجاج على المرسوم الجديد ★ الذى يعتبر « فى تقدير الحكومة
الألمانية منافيا للاصلاح القضائى » (١١٥) . وقد أثار ذلك بصورة
حادة جدا مسألة ما اذا كانت المحاكم المختلطة لها سلطة قضائية على
« أعمال الادارة التى تجحف بالحقوق المكتسبة للأجانب » ، أو أن
الأعمال التى لا يقصد بها الأجانب بصفة خاصة وانما تصيبهم عرضا
تعتبر من أعمال السيادة ولا يمكن الاعتراض عليها أمام المحاكم ؟
وكانت محكمة الاستئناف المختلطة قد أصدرت من قبل حكما يتمسك
بهذه السلطة القضائية ، وقد أيدته بصفة عامة الحكومات الأوروبية .
وكان واضحا أن اجراء الحكومة الألمانية سوف يشجع أصحاب الدين
السائر على الضغط من أجل تنفيذ الأحكام التى صدرت فى قضاياهم ،
أو المطالبة بصدور أحكام فيها اذا لم تكن قد صدرت بعد . وأن
الحكومة الألمانية ربما كانت مستعدة تماما فى ضوء احتجاجها ،
للتدخل لصالح الرعايا الألمان الذين صدرت لهم أحكام ، وربما
تتبعها فى ذلك حكومات أخرى ، وبذلك تتعرض مسألة انفراد انجلترا
وفرنسا بالسيطرة على مصر للخطر .

• هو مرسوم ٢٢ ابريل ١٨٧٩ بخصوص تسوية ديون الحكومة المشار
اليه (المرجع) .

وعلى ذلك ، ففي يوم ٣٠ مايو ، أرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرة مماثلة لوكيلها في مصر تعلنان فيها أن « مرسوم ٢٢ أبريل ١٨٧٩ ، الذي خولت به الحكومة المصرية لنفسها بمحض رغبتها تسوية الديون المصرية ، وألغت بذلك الحقوق القائمة المعترف بها » يعد « انتهاكا صريحا ومباشرا للعهود الدولية التي صدرت عند تأسيس القضاء المختلط » ، وأن الوالي « يعتبر مسئولا عن نتائج أعماله المخالفة للقوانين » . وأن حكومة صاحب الجلالة قد عرفت أن القنصل الألماني والنمساوي قد أصدرتا بيانات بهذا المعنى . . . وهي من نفس الرأي بأن انتحال صاحب السمو لنفسه حق تعديل التعهدات التي عقدها مع الأجانب بمحض رغبته المطلقة ، ووضع هذه التعديلات فوق سلطة المحاكم المختلطة لا يتفق مع المبادئ التي أقيمت على أساسها هذه المحاكم . وأن الأوامر قد صدرت لك للاشتراك في الاحتجاجات الألمانية والنمساوية على مرسوم ٢٢ أبريل ، (١١٦) . وما لاشك فيه أن حكومة صاحب الجلالة لم تكن سعيدة كل السعادة لأنها أجبرت على الوقوف هذا الموقف في تفسير سلطات المحاكم المختلطة ، وهو التفسير الذي لم يكن يتفق معها فيه نوابها القانونيون أو المستشار القانوني لوزارة الخارجية .

وقد اشتركت جميع دول أوروبا الكبرى فيما عدا إيطاليا في الاحتجاج على المرسوم ، مقتفية في ذلك أثر الحكومة الألمانية . وقد أ برق « لاسل » بعد تقديم احتجاجه يقول ان « الحكومة المصرية ستعرض الآن الترتيبات المالية التي تضمنها المرسوم على الدول الكبرى طلبا لموافقتها ، فإذا تمت هذه الموافقة فإن ذلك سوف يعطيها صفة الإلزام دوليا ، وعندئذ تصدر في مرسوم آخر . . . وسوف تسدد الحكومة المصرية الدائنين الذين صدرت لهم الأحكام بالكامل ، وكذا جميع دائني الدين السائر الأوروبيين » (١١٧) ثم فصل « لاسل » برقيته هذه في رسالة أخرى قال فيها : « لقد احتجاجنا على انتحال الخديو لنفسه حق تعديل الحقوق المكتسبة للأوروبيين في

مصر بطريقة تعسفية وبمحض سلطته وسحبها من اختصاص المحاكم المختلطة . وقد عرضت الحكومة المصرية تسديد أصحاب الدين السائر الأوروبيين بالكامل وعرض بقية المقترحات المالية على الدول الكبرى . . . وانه لمن الظلم كما هو واضح أن تعامل حكومة مفلسة أى فريق من دائئنها معاملة أفضل من الفريق الآخر ، بينما يعتبر استبعاد دائئنها الوطنيين أمرا مججفا . ولست بمستطيع أن أرى كيف يمكن أن توافق الدول الكبرى على مشروع مالى وتمنحه قوة القانون اذا لم تملك الفرصة لاختباره . ومن الناحية الأخرى ، فانها ملزمة بمساعدة الخديو على الوصول الى تسوية عادلة مع دائئنه ، والطريقة السليمة أمام الحكومة المصرية لاتباعها هي أن تطلب موافقة الدول الكبرى على تعيين لجنة تصفية ، (١١٨) .

على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية كان قد أصبح لديهما ما يكفى من اسماعيل . ففي ذلك الحين كانت المفاوضات تجري فى القسطنطينية لخلعه . ولم يكن السلطان عبد الحميد ليمنع عن استغلال هذه الفرصة لاستعادة السيطرة العثمانية على مصر ، التى كانت قد تهاوت حتى لم تعد شيئا مذكورا نتيجة لفرمان ١٨٧٣ الذى أصدره سلفه السلطان عبد العزيز . فقد أوضح أنه سوف يخلع اسماعيل ، وسيلغى الفرمانات التى منحها له السلطان عبد العزيز ، ويعود الى نصوص تسوية ١٨٤١ ، ويعطى الخديوية الى عم اسماعيل الأمير حليم الذى يعتبر ولى العهد بمقتضى تسوية ١٨٤١ (وكان مصطفى فاضل قد مات) . على أن ذلك لم يكن مما يوافق الحكومتين البريطانية والفرنسية ، اللتين اعتبرتا أن الغاء فرمان ١٨٧٣ واستعادة السيطرة العثمانية على مصر أمر يعوق السيطرة المالية والادارية الانجليزية الفرنسية عليها . وهى التى كانت الحكومتان عازمتان على توطيدهما . ويبدو أنهما أيضا قد فكرتا فى أن توفيق سوف يكون أداة أكثر خضوعا للسيطرة الانجليزية والفرنسية من الأمير حليم ، الذى كان واقعا تحت النفوذ العثماني

بدرجة كبيرة ، وكان أسرافه الشخصى وعجزه عن ادارة شئونه المالية الخاصة أمرا معروفا . وعلى ذلك فقد حاولتا اقناع اسماعيل بأن يسبق الخلع بالتنازل عن العرش لابنه توفيق . ووعدتاه بأنه اذا تنازل عن العرش فسوف يحصل على مخصصات كافية ، وسوف يكون انتقال العرش الى ابنه توفيق أمرا مضمونا . أما اذا رفض التنحي وأجبر السلطان على خلعه ، فان أية ميزة من هاتين الميزتين لن تصبح مضمونة . على أن اسماعيل ، وهو المقامر حتى الرمق الأخير ، لجأ الى المخادعة والمراوغة ، وأخذ يحيك الخطط فى القسطنطينية ويوزع الرشاوى عن طريق وكيله فيها ابراهيم بك ، الذى كان ينفق بالنيابة عنه فى سبىء فى الماضى . كما أخذ يتطلع حوله فى مصر طلبا للتأييد الشعبى ، الذى كان منذ أسابيع قليلة فقط يبدو متاحا له بدرجة كافية . على أن ذلك كله ذهب عبثا . وفى يوم ٢٦ يونية تلقى برقية من السلطان موجهة الى الخديو السابق يعلن فيها عزله . وفى نفس الوقت ، وصل تلغراف آخر الى توفيق بتعيينه خديويا . وفى يوم ٣٠ يونية غادر اسماعيل مصر على اليخت الملكى المحروسة ، وانتهى بذلك عهد زاخر بالأحداث .

حواشی الفصل الحادی عشر

- Derby-Cave, 6.12.75, FO 78/2538. (١)
- Stanton-Derby, 24.12.75, FO 78/2404. (٢)
- Cave-Derby, 25.12.75, FO 78/2538. (٣)
- Ibid., 20.12.75 and 1.1.76. (٤)
- Ibid. (٥)
- Ibid. (٦)
- Ibid., 15.1.76. (٧)
- Ibid., 21.1.76. (٨)
- Minute in FO 78/2539 A. (٩)
- Derby-Cave, 26.1.76, ibid. (١٠)
- Derby-Cave, 26.1.76, FO 78/2539. (١١)
- Cave-Derby, 25.12.75, FO 78/2538. (١٢)
- Ibid., 5.1.76, FO 78/2539 A. (١٣)
- Cave-Derby, 12.2.76, ibid. (١٤)
- Documents Diplomatiques Français, 1871-1914, 1ère série, (١٥)
T. II, D.
- Stanton-Derby, 6.2.76, FO 78/2500. (١٦)
- Derby-Stanton, 23.2.76, FO 78/2498. (١٧)
- Cave-Derby, 18.1.76, FO 78/2539 A. (١٨)
- Ibid., 1.2.76. (١٩)
- Ibid., 5.2.76. (٢٠)
- Derby-Stanton, 10.2.76, FO 78/2498. (٢١)

- Derby-Stanton, 14.3.76, *ibid.* (٢٢)
- Ibid.*, 13.3.76. (٢٣)
- Ibid.*, 10.3.76. (٢٤)
- Ibid.*, 6.3.76. (٢٥)
- Derby-Stanton, 27.3.76, FO 78/2498. (٢٧)
- Ibid.*, 20.3.76. (٢٨)
- Stanton-Derby, 22.3.76, FO 78/2500. (٢٩)
- وكان ريفرز ويلسون يرى أن اسماعيل كان محققا في اعتراضه • النظر مذكراته •
Chapters from my Official Life, p. 91.
- Hansard, PDC, vol. 22, p. 1418. (٣٠)
- Sabry, L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérence anglo-fran- (٣١)
çaise, p. 174.
- Derby-Stanton, 25.3.76, FO 78/2498. (٣٢)
- (٣٣) بعض الكتاب ، مثل صبرى ؛ يعتبرون أن تصريح دزرائيل في مجلس
العموم كان محاولة مدبرة منه لدفع مصر الى الافلاس ، وأنه كان خطوة جسدية
في السياسة البريطانية الكيافيلية للسيطرة على مصر • وفي الحقيقة أنه لا يبدو أن
أحدا قد أبلغ اسماعيل بوجود نية لنشر التقرير حتى اللحظة الأخيرة من النشر •
ولقد كان الأمر جديرا بأن يكون أفضل على وجه التحقيق ، لو أن تلغراف ٢٥
مارس ؛ المقتبس منه في المتن ، قد سبق ؛ ولم يعقب ، تصريح دزرائيل في مجلس
العموم • إذن ، فلربما كان دزرائيل قد تنبأ بالآثر الذي سوف يحدثه مثل
هذا التصريح •
- Stanton-Derby, 16.4.76, FO 78/2500. (٣٤)
- وقد نشر المرسوم يوم ٨ أبريل
- (٣٥) ويوجد نص تقرير كيف في :
Parliamentary Papers Commons, 1876 ; LXXXIII, 99, in FO 78/2539 A.
- (٣٦) مع عمل حساب الفرق بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترليني • وهذه
التقديرات خاصة بميزانية ١٨٧٥ - ٧٦ •
- (٣٧) وكان في محادثة له مع « كيف » قبل أسابيع قليلة قد قدره بـ ١٢
مليون جنيه انجليزى •

Stanton-Derby, 17.4.76, FO 78/2502. (٣٨)

Derby-Stanton, 21.4.76, FO 78/2498. (٣٩)

ويتكون « دخل أسهم شركة القناة » من فائدة الـ ٥ في المائة على الأسهم التي اشترتها حكومة صاحب الجلالة ، والتي كانت محرومة من كوبوناتها حتى عام ١٨٩٤ ، كنتيجة للتسوية بين ديليسيس واسماعيل عام ١٨٦٩ (انظر : Marlowe, The Making of the Suez Canal, pp. 253 and 303 London, 1964.

والتي وافقت الحكومة المصرية على أن تدفعها لحكومة صاحب الجلالة حتى ذلك التاريخ . (٤٠) ويتكون الدين السائر المقرر توقيده من سندات الخزنة وحدها التي كانت غالبيتها العظمى قد صدرت في مقابل قروض عاجلة . ولم يكن يشمل ديون الحسابات الجارية الخاصة بتوريد مهمات أو خدمات الى الحكومة المصرية أو الدوائر الملكية .

(٤١) لمعرفة التفاصيل انظر Stanton-Derby, 8.5.76, FO 78/2502. ويوجد نص المراسيم في نفس المجلد .

(٤٢) هذه فيما يبدو اشارة الى قرض الـ ٥ مليون جنيه انجليزي الذي كان قد قدمه الكريدي فرنسييه؛ والذي اضيفت اليه علاوة قدرها ٨٠٠ ر. ٧٤٠ ر. ٢ جنيه .

Derby-Stanton, 26.5.76, FO 78/2498. (٤٣)

Wilson-Northcote, 8.5.76 and 13.5.76, FO 78/2502 and 2503. (٤٤)

Northcote-Wilson, 18.5.76, FO 78/2499. (٤٥)

(٤٦) وكان ستانتون قد قام بأجازة قبل نقله ، وقام كوكسون بأعمال القنصل حتى وصول فيفيان ، الذي عمل قنصلا عاما لمدة ثلاث سنوات .

Cookson-Derby, 7.6.76, FO 78/2503. (٤٧)

(٤٨) نفس المصدر في ١٩/٦/١٨٧٦ . وقد حل محله في وزارة التجارة انجليزي آخر اسمه مالان Malan كان الحديو قد جنده في انجلترا لخدمته .

Cookson-Derby, 20.5.76, FO 78/2750. (٤٩)

Ibid., 3.7.76. (٥٠)

Ibid. (٥١)

(٥٢) انظر الرأي بنصه في FO 78/2750.

(٥٣) انظر نص النشرة المؤرخة ١٨٧٦/٨/٣٠ في نفس المصدر .

Vivian-Derby, 21.10.76, ibid,

(٥٤)

(٥٥) ومحتوى خطاب جوشن موجود في :

Vivian-Derby, 18.8.76, FO 78/2503.

Derby-Cookson, 7.8.76, FO 78/2499.

(٥٦)

Vivian-Derby, 23.9.76, FO 78/2503.

(٥٧)

(٥٨) وقد عدلت هذه التسوية فيما بعد لتتضمن اصدار سندات جديدة أخرى بمبلغ ٢ مليون جنيه انجليزي بغائدة ٥ في المائة ، بحيث يكون المبلغ الأجمالي ١٧ مليون ، وفي مقابل ذلك تؤول الى اسماعيل سندات قيمتها مليونان من الجنيهات من سندات الدين الموحد . الغرض من هذه المناورة إتاحة الفرصة لاسماعيل لبيع هذه السندات في السوق ليدفع الدين المطلوب لمقاولي ميناء الاسكندرية البريطانيين . على أن سعر هذه السندات كان أقل مما يكفي لتسوية هذا الدين . وأخيرا استخدمت هذه السندات من الدين الموحد البالغ قيمتها ٢ مليون جنيه ، مضافا اليها أسهم شركة القناة الممتازة (الـ ١٥ في المائة) كضمان لمبلغ الـ ٥ مليون جنيه انجليزي الذي قدمه الكريدي فونسييه ، أما مقاولو ميناء الاسكندرية ، جرينفيلد واليوت Greenfield and Elliot فقد احتفظوا لأنفسهم بحق الحجز على رسوم ميناء الاسكندرية المعطاة تأميناً لهم حسب العقد . ولما كانت هذه الرسوم جزءاً من ضمان سندات أخرى قد صدرت ، لذلك كان على اسماعيل أن يرد الى صندوق الدين مبلغ الـ ٢ مليون جنيه من سندات الدين الموحد الذي سبق أن آل اليه ، مع دفع فائدة ٧ في المائة عليه ، حتى يأتي الوقت الذي يمكنه فيه تسديد المقاولين . والمناورة كلها كانت حيلة لتسهيل الدفع لـ جرينفيلد واليوت « . واليوت هذا هو السير جورج اليوت الذي أشرنا اليه » .

Vivian-Derby, 11.11.76, FO 78/2503.

(٥٩)

Vivian-Derby, 20.11.76, ibid.

(٦٠) انظر أيضا في

« يسود بعض الهياج وشعور السخط بين الاهالي بسبب الضرائب الباهظة التي تفرض عليهم ، وبسبب عدم دفع الأجور والمرتبات وشدة البؤس وقسوة المعاناة » . وهذا الشعور من الطبيعي أنه موجه ضد الحديو » .

(٦١) لمعرفة الأسباب انظر تلاميذ مقتله في :

McCoan, Egypt under Ismail, pp. 191-204.

(٦٢) وقد أصبح حسين كامل بعد ذلك سلطانا على مصر تحت الحماية

البريطانية في سنة ١٩١٤ بعد خلع عباس الثاني .

(٦٣) انظر حاشية ٥٨ .

Derby-Vivian, 12.12.76, FO 78/2499. (٦٤)

Ibid., 13.12.76. (٦٥)

(٦٦) انظر تقرير بيرنج المرفق بخطاب :
Vivian-Derby, 22.12.77, FO 78/2634.

Ibid., 13.8.77. (٦٨)

Ibid., 24.8.77. (٦٩)

(٧٠) كانت قد حدثت ثورة في تركيا في سنة ١٨٧٦ ؛ أسفرت عن خلع السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد الخامس مكانه . وفي عهد مراد أعلن مدحت باشا ، الصدر الأعظم ، الدستور . وقد أعقب ذلك ثورة مضادة ؛ وتم خلع مراد ؛ وخلفه على العرش السلطان عبد الحميد الثاني ، وأجل الدستور ونفى مدحت باشا .

Vivian-Derby, 6.1.77, FO 78/2631. (٧١)
وقد كتب اللورد تنتردن ، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية يقول : « اننى أشك فيما اذا كانت نصيحة فيفيان نصيحة صائبة . فلن يكون من الحكمة من جانب الحديو أن يرفض . انه يعرف جيدا كما يعرف كل انسان كيف يتهرب من مثل هذا الالتزام ، ولكن رفضه له قد يعرضه للخطر شخصيا ؛ كما يعرض أيضا مصالحنا التي ترتبط باستتباب السلام في مصر . »

Derby-Vivian, 25.4.77, FO 78/2630. (٧٢)
وقد أقيم هذا الرد على أساس مذكرة كتبها تنتردن يقول فيها : « ان الحديو في ورطة . فاذا هو لم يقدم الجنود ، فقد يلغى السلطان فرمان الوراثة وقد يدبر ثورة ضد الحديو . ومن الجانب الآخر فان تهديد الوكيلين الفرنسي والروسي بفرض حصار يعتبر اجراء عنيفا . ومن المشكوك فيه أن يفرض الروس الحصار على القناة وعلى الاسكندرية في وجه الأسطول التركي . ولكن كلما تم الاسراع في الاشارة اليهم بعدم اللجوء الى هذه المحاولة كلما كان ذلك أفضل ؛ لأننا لن نتحمل اغلاق الطريق الى الهند ، وسيكون الصدام مع روسيا أمرا لا مناص منه . »
وانه لمن العبث الكلام عن ممارسة ضغط في القسطنطينية « (كان فيفيان قد اقترح ممارسة ضغط على السلطان لكيلا يطلب المساعدة من الحديو) » فان السلطان له الحق في طلب المساعدة ، وانه لمن غير المحتمل أن نتوصل الى شيء

بمطالبتنا له بغير ذلك » . وقد أرسل اسماعيل - فى النهاية - المساعدة الى تركيا ولم تتخذ روسيا أى اجراء عدائى ضد مصر ؛ على الرغم من وجود السفينة الحربية الروسية « بنرو فالوفسك » Petrovalovsk فى البحر المتوسط . فقد أبلغت حكومة صاحب الجلالة روسيا أن « أية محاولة لفرض الحصار على القناة أو مداخلها أو التدخل بأي شكل ، سوف تعتبره تهديدا للهند » .

Vivian-Derby, 30.3.77, FO 78/2631. (٧٣)

Ibid., 9.8.77. (٧٤)

Vivian-Derby, 27.10.76, FO 78/2503. (٧٥)

Ibid., 26.5.77, FO 78/2632 and 11.8.77, FO 78/2633. (٧٦)

وقد وصف ريفرز ويلسون رومين Romaine بأنه « سيد فاضل ، طيب الخلق ومحترم جدا ؛ ولكنه لا يملك الحزم اللازم لمنصبه » Wilson, op. cit., p. 121. « بينما كان بيرنج يراه « مجنونا خطيرا يجب حبسه » . Baring-Goshen, 28.12.77, FO 78/2633.

Derby-Vivian, 23.10.77, FO 78/2630. (٧٧)

Vivian-Derby, 7.7.77, FO 78/2633. (٧٨)

Ibid., 12.7.77. (٧٩)

(٨٠) وكان اللورد كرومر ، (كابتن بيرنج فى ذلك الحين) يسيطر فيفيان رايه . انظر Cromer, Modern Egypt, vol. I, pp. 20-7.

بينما كان بعض الانجليز الآخرين الذين هم اقل اتصالا بالموقف مثل : Edward Dicey, England and Egypt, p. 247.

يرون أن تسوية جوشن وجوير كانت ما تزال قابلة للتطبيق ، وأن تقدير الدخل بـ ١٠ مليون جنيه انجليزى ؛ وهو الذى أرسيت عليه التسوية كان تقديرا صحيحا . ويبدو أن « ديسى » يعتقد أن « كيف » و « جوشن وجوير » قد توصلوا الى تقدير مستقل للدخل ، ولكن الحقيقة أن كلا منهما قد استقى نفس الأرقام من الميزانية المصرية لعام ١٨٧٤ - ٧٥ دون أى استقصاء مستقل .

(٨١) وقد ورد فى تقرير أعده بيرنج فى الصيف التالى ، وأرسله الى حكومة صاحب الجلالة مع رسالته : Vivian-Derby, 30.3.78, FO 78/2854. الأرقام الآتية :

يبلغ الدين الموحد ٥٧٨ مليون جنيه انجليزى ؛ منه ٢٧٩ مليون جنيه انجليزى من انجلترا ، و ٢٣٩ مليون جنيه انجليزى من فرنسا ، ٦٣ مليون جنيه

الجليزى من مصر • ويبلغ الدين الممتاز ١٦٩ مليون جنيه انجليزى ؛ منه ٩٨ مليون جنيه من انجلترا ، ٦٥ مليون جنيه من فرنسا ، ٥٠ مليون جنيه من مصر • ويبلغ الدين الخاص ٥٤ مليون جنيه وجميعه من انجلترا • وفى تقرير سابق (انظر : (Vivian-Derby, 22.12.77)

قرر بيرنج أن معظم الدين غير الثابت المضمون وقدره ٧٢ مليون جنيه انجليزى قد تم الحصول عليه إما من الكريدى فونسييه أو من الكونتوار دى كونت •

(٨٢) وكانت هناك عقدة أخرى تتمثل فى أن حكومة صاحب الجلالة كانت مهتمة بدفع فائدة الأسهم التى تملكها بانتظام (انظر حاشية ٣٩) ، والتى تبلغ نحو ٢٠ مليون من الجنيهات سنويا ؛ وكانت كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية مهتمة بدفع الجزية العثمانية التى كانت مخصصة لدفع اقساط قروض قدمتها البنوك البريطانية والفرنسية الى تركيا •

(٨٣) لم يكن هذا الاتفاق مجعاً عليه تماماً • فإن كثيرين جداً من أصحاب الدين الثابت والمضمون ، والى حد ما أيضاً الحكومة الفرنسية ، كانوا يرون أن مصر قادرة على تسديد ديونها بالكامل ؛ وإن ازالة اسماعيل وفرض رقابة أوروبية فعالة هو كل المطلوب لضمان قيامها بذلك •

Vivian-Derby, 23.2.78, FO 78/2853. (٨٤)

Derby-Vivian, 8.3.78, FO 78/2851. (٨٥)

وتوضح ملاحظة مسجلة على المسودة أن البرقية قد وافق عليها كل من وزير المالية البريطانى ومستتر جوشن •

(٨٦) ولم يكن نوبار ممن يهتمون « بالحركة الدستورية » بالشكل الذى جرى فى تركيا وفشل • وإنما كل الذى كان يبغيه هو قيام حكومة قوية يدخلها الأوروبيون كبديل لحكم اسماعيل الاستبدادى ، ويكون هو على رأس هذه الحكومة •

Vivian-Derby, 30.3.78, FO 78/2854. (٨٧)

Ibid., 13.4.78. (٨٨)

(٨٩) أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليمات الى ليفيان للتأكد من دفع الجزية انظر : Derby-Vivian, 12.3.78, FO 78/2851.

Ibid., 15.4.78. (٩٠)

Salisbury-Vivian, 30.3.78, FO 78/2851. (٩١)

Cromer, Modern Egypt, vol. 1, p. 35. (٩٢)

Vivian-Salisbury, 18.4.78, FO 78/2854. •

- Salisbury-Vivian, 20.4.78, FO 78/2851. (٩٣)
- Ibid., 1.5.78. (٩٤)
- Vivian-Salisbury, 4.5.78, FO 78/2854. (٩٥)
- Ibid., 8.6.78. (٩٦)
- Salisbury-Vivian, 17.7.78, FO 78/1851. (٩٧)
- FO 78/2876. (٩٨) ونص التقرير موجود في
- Vivian-Salisbury, 22.8.78, FO 78/2856. (٩٩)
- Ibid., 23.8.78. (١٠٠)
- Wilson-Salisbury, undated, FO 78/2852. (١٠١)
- Vivian-Salisbury, 15.2.79, FO 141/125. (١٠٢)
- Ibid., 19.2.79. (١٠٣)
- Ibid., 20.2.79. (١٠٤)
- Salisbury-Vivian, 21.2.79, FO 141/123. (١٠٥)
- Ibid. (١٠٦)
- Ibid., 27.2.79. (١٠٧)
- Ibid., 18.3.79. (١٠٨)
- Ibid., 15.3.79. (١٠٩)
- Lascelles-Salisbury, 4.4.79, FO 141/125. (١١٠)
- Salisbury-Lascelles, 25.4.79, FO 141/123. (١١١)
- Wilson; op. cit., p. 191. (١١٢)
- Cromer, op. cit., vol. 1, pp. 108-9. (١١٣)
- Blunt, W.S., Secret History of the British Occupation : انظر (١١٤)
of Egypt, p. 65.

ويروي « بلنت » ، وهو ليس على الدوام مصدرا يعتمد عليه ؛ أن « ويلسون » قد أخبره بنفسه أنه عند عودته من مصر ، توجه فورا الى بيت روتشيلد في باريس ، وشرح له الخطر الذي سوف تتعرض له اموالهم من انقلاب الأحوال في القاهرة والاسكندرية ، وأن الحديو ينوى الامتناع عن دفع الدين كله ، ويحمي نفسه بما يقوم به من اعلان قيام حكومة دستورية في مصر .. وبذلك نجح

في بث الدرع في بيت روتشيلد وحملهم على استخدام نفوذهم السياسي الهائل
لمصلحة التدخل بشكل فعال » .

(١١٥) (السفير البريطاني في برلين) Salisbury-Lord Odo Russell
15.5.79, Copy in FO 141/123.

(١١٦) Salisbury-Vivian 30.5.79, FO 141/123 .

(١١٧) Lascelles-Salisbury, 15.6.79, FO 141/125.

وقد سلم فيفيان منصبه كقنصل عام إلى « لاسل » في منتصف يونيو ؛ بعد
عودته إلى مصر من مشاوراته في لندن في نهاية شهر أبريل .

(١١٨) Lascelles-Salisbury, 15.6.79, ibid

الضربة القاضية

كان عزل اسماعيل بناء على اشارة من الحكومتين البريطانية والفرنسية ، أول ثمرة من ثمرات التعاون السياسى بين بريطانيا وفرنسا ضد مصر فى تلك الفترة الوجيزة ، وهو التعاون الذى بدأ فقط منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وحل محل المنافسة السابقة المستوطنة تقريبا بين البلدين . والأمر الذى حدث ، باختصار ، هو أن الحكومة البريطانية التى كان رئيسها دزرائيل ووزير الخارجية فيها سالسبورى ، وكانت تتبع كالعادة السياسة البريطانية التقليدية فى المحافظة بقدر الامكان على وحدة الامبراطورية العثمانية ، اشتركت مع الدول الكبرى الأخرى فى التدخل لصالح تركيا لاعادة النظر فى شروط معاهدة سان ستيفانو ، التى فرضتها روسيا على تركيا بعد هزيمتها لها فى الحرب التى نشبت بينهما عام ١٨٧٧ . ونتيجة لهذا التدخل عقد مؤتمر من القوى الكبرى فى برلين دعا اليه بسمارك . وقد حدث أن استطاع سالسبورى فى محادثات تمهيدية أجراها فى القسطنطينة ، ابرام اتفاقية سرية مع تركيا تقضى بتأجير

جزيرة قبرص الى حكومة صاحب الجلالة ، واقامة قناصل عسكريين بريطانيين في آسيا الصغرى ، وذلك مقابل وعد من بريطانيا للباب العالي بمساعدته في المؤتمر . على أن تفاصيل هذه الاتفاقية السرية لم تلبث أن تسربت في لندن بسبب رغبة أحد موظفي وزارة الخارجية ، وكان ذلك أثناء انعقاد المؤتمر ، مما ترتب عليه أن ثارت ثائرة الحكومة الفرنسية ، التي كانت تشك دوما في المخططات البريطانية في الليفانت ، وأوشكت أن تقوض المؤتمر . على أن بسمارك سعى الى تهدئة ثائرة الفرنسيين لمساعدتهم على الانصراف بأذهانهم عن الالزاس واللورين ، فتوسط بينهم وبين البريطانيين ، ونجح بوساطته هذه في الوصول الى اتفاقية بين سالسبورى ووادنجتون (وزير الخارجية الفرنسية) تطلق حكومة صاحب الجلالة بمقتضاها من الناحية الفعلية ، يد فرنسا في تونس (التي كانت قد ضمتها قبل ثلاث سنوات) ، وفي مقابل ذلك تكون لبريطانيا « حقوق » متساوية مع فرنسا في مصر . ولم تلبث هذه « الحقوق » المتساوية أن فسرتها كل من الحكومتين - وقبلت هذا التفسير تقريبا الدول الأوروبية الأخرى - على أنها تخول لبريطانيا العظمى وفرنسا ما يشبه احتكار التدخل السياسى في مصر ، بشرط أن يمارس هذا التدخل دائما بالتشاور مع الدول الكبرى جميعها ، ويكون لخدمة مصالحها المشتركة . وبمعنى آخر أن الوصاية على الامبراطورية العثمانية التي أسبغتها الدول الكبرى على نفسها في معاهدة باريس ١٨٥٦ أصبحت ، في حالة مصر في يد بريطانيا العظمى وفرنسا بالتفويض !

ولقد كان رد فعل حكومة صاحب الجلالة لانقلاب اسماعيل ، كما وصفه سالسبورى في رسالة له الى نورثكوت Northcote وزير المالية يوم ١١ مايو ١٨٧٩ ، قبل أن يدفع التدخل الألمانى عجلة الأحداث ، على النحو الآتى : « ان المسألة المصرية مرضى معقد

يحتاج الى علاج طويل . فنحن نرغب في بلوغ أهداف عديدة تقتضى منا الوصول اليها ، ولكنها ليست متجانسة جميعا فيما بينها ، ونحن نرغب في البقاء بعيدا عن التورط - وهذا معناه تحاشي اقامة علاقات مع الخديو تجعل في امكانه اهانتنا كلما تلقى منا الوحي بذلك . ولكن لو كان هذا كل شيء ، لكان أبسط طريقة لتحقيق ذلك هي أن نقلل من تدخلنا في شئونه الداخلية كما نفعل بالنسبة لاطاليا . ولكننا نملك ماضيا لا يمكننا التخلص منه كلية . . فلقد ساعدنا على اقامة لجنة التحقيق ، وقد أبلغنا بمرسومه للاصلاح وبقرض روتشيلد . وفوق ذلك قلنا مصالح مالية تتمثل في دفع الجزية وفوائد أسهم شركة القناة ، كما أن أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين لهم مصالح في ميناء الاسكندرية لا نستطيع أن نتغاضى عنها . ولكن فوق هذا كله يوجد الخوف من أننا اذا وقفنا جانبا فان فرنسا سوف تكون لها السيطرة في مصر كما لها في تونس واذا لم يكن في امكاننا أن نقطع حبل السيطرة الفرنسية . . فينبغي أن نكون جنبا الى جنب مع فرنسا في أى عمل تشدد به قبضتها على ادارة البلاد . . ان الخديو في طريقة الى السقوط ، ولا يمكننا أن نبقى بعيدا عن الطريق عندما يصل الى أسماعنا صوت الارتطام ! « (١) .

ولم يتأخر صوت الارتطام طويلا ، وعندما جاء ، كانت حكومة صاحب الجلالة جنبا الى جنب مع فرنسا في المفاوضات في القسطنطينية التي أدت الى خلع اسماعيل . وقد كانت الحكومتان مصممتان على منع السلطان عبد الحميد من انتهاز الفرصة لالغاء « أقساط » الاستقلال التي انتزعتها اسماعيل من السلطان عبد العزيز . ذلك أنه لم تعد للحكومتين أية مصلحة في ذلك الحين في استعادة السيادة العثمانية بشكل فعال . لقد كانتا تريدان السيطرة على مصر بنفسيهما ، وكان الاستقلال عن القسطنطينية الذي أحرزه اسماعيل هو أداتهما لتحقيق هذه

السيطرة • وعلى ذلك فقد حصلتا على خلع اسماعيل ، وعلى تولية توفيق ، بشروطهما تقريبا • وقد أجبرت الخديو الجديد الذى كان من الواضح أنه أكثر انصياعا وخضوعا ، على تعيين مراقبين اثنين ، أحدهما بريطاني والآخر فرنسى ، ومنحهما من السلطات ماكانتا تأملان أن تكون كافية لاعادة بعض النظام الى المالية المصرية، وتحقيق مصالح حملة السندات ، ومراعاة ألا يهيب المصريون لاحداث قلاقل • على أن سالسبورى لم يكن مخدوعا فيما يتعلق بضعف هذه الرقابة • فقد قال للسفير البريطانى فى باريس : « بالنسبة للسلطة الفعلية فنحن لانستطيع ممارستها • فقد أثبت الضباط المسرحون ، فى وجود الوزيرين الأوروبيين ، أن زوجين من السواعد لاغنيان شيئا فى مواجهة ألفين • ان كل ما نملكه من سيطرة لا يعدو أن يكون نفوذا أدبيا • وهذا النفوذ الأدبى عند الممارسة لا يعدو أن يكون مزيجا من الهراء والتوبيخ والتهديد • ونحن ما زلنا متفوقين بهذا المزيج ، ولدينا أشكال عديدة لتطبيقه تتمثل فى : مذكرات دبلوماسية ، ومقابلات يقوم بها القناصل ، وكتب ملونه • وعلينا أن نكرس أنفسنا لتطوير هذا السلاح حتى يصل الى الكمال • ومن الضرورى لنا أن نعرف تماما كل ما يجرى ، (٢) •

على أن كل ذلك كان يعتمد على استمرار رضوخ حاكم مصر والشعب المصرى لشكل من الرقابة لم يكن تسنده قوة مسلحة ، ولانما هو عبارة — على حد تعبير سالسبورى — عن « مزيج من الهراء والتوبيخ والتهديد » •

وفى البداية كان يبدو أن هذا الرضوخ قريب الحدوث ، فقد حاول شريف باشا ، رئيس النظار اقناع الخديو باصدار الدستور ، ولكن توفيق ، ومن خلفه القنصلان البريطانى والفرنسى، رفض ذلك ، فاستقال شريف باشا وحل محله رياض باشا ، الذى كان عضوا فى لجنة التحقيق وفى الوزارة الأوروبية ، وكان

يعد رجلا قويا . وفى خلال العامين التاليين ، حكم رياض ومعه المراقبان الماليان ، « بيرنج » و « دى بلنير » ، مصر ؛ كحكومة ثلاثية ، بنفس الأسلوب الاستبدادى تقريبا الذى كان يحكم به اسماعيل ، ولكن مع مزيد من الفطنة ومع عناية أعظم بالشئون الاقتصادية والمالية ، لأن مصر كانت من الناحية الاصطلاحية مفلسة ، وكان المراقبان الماليان يعتبران نفسيهما ممثلين بالدرجة الأولى للدائنين فى إدارة ضيعة مفلسة ، وكانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد عينتهما لهذا الغرض .

ولقد كانت المهمة الأولى هى الوصول الى « تصفية » يتم الاتفاق عليها لديون مصر . وكانت لجنة التحقيق قد تقصت كل شئ ووضعت تقريرها . وكان كل عضو من أعضاء الحكومة الثلاثية عضوا فى لجنة التحقيق . وقد تأجل تنفيذ توصيات اللجنة بسبب انقلاب اسماعيل . والآن أصبح من الممكن استئناف السير فى هذه المهمة من النقطة التى انتهت إليها اللجنة . وقد أمكن ، بعد التغلب على عدد كبير من الصعوبات ، تعيين « لجنة للتصفية » بمرسوم صدر من الخديو ، للقيام بمهمة تسوية جميع المسائل المالية تسوية نهائية . على أن الوضع كان قد تغير عما كان عليه وقت قيام لجنة التحقيق ، من حيث أن كلا من الحكومتين البريطانية والفرنسية قد اعتبرت نفسها مسئولة عن مصر . وبالتالي أصبحت تقع على عاتقها مسئوليات تجاه شعب مصر كما هو الأمر تجاه حملة السندات . ولذلك فقد أصدرتا التعليمات الى قنصليهما بمنح « تأييدهما الحار » للحكومة الوطنية « أثناء مداوالات اللجنة التى يرأسها « ريفرز ويلسون » والذى منح وسام القديسين ميخائيل وجورج KCMG تعويضا عما تعرض له من مهانة . وقد أسفر هذا « التأييد الحار » من الناحية الفعلية عن اتفاق على تقدير للايرادات المتاحة أكثر واقعية من التقدير الذى اعتمدت عليه تسوية جوشن وجوير ، وعن

تخفيض فى نسبة فائدة الدين الثابت . على أنه فيما عدا الغاء
المقابلة الغاء فعليا (وكانت فى يد المصريين برمتها تقريبا) لم يحدث
تخفيض فى أصول المبالغ المدينة بها مصر .

وفى يوم ١٧ يوليو ١٨٨٠ صدر قانون التصفية الذى تضمن
أحكام اللجنة ، وقد قدر إيرادات مصر بمبلغ ٦٢٢ر٣٦١ر٨ جنيهها
مصريا فى العام ، يخصص منه مبلغ ٩٨٨ر٩٨٧ر٤ لمصروفات
الحكومة ، والباقى وقدره ٧٣٤ر٤٦٣ر٣ جنيهها مصريا لخدمة الدين
الذى خفضت فائدته الى ٤ فى المائة . وقد ألغيت المقابلة واتخذت
ترتيبات لدفع تعويض عنها لأولئك الذين اشتركوا فى دفعها . كما
تقرر تخصيص كل فائض فى الإيرادات المخصصة لخدمة الدين
لاستهلاك الدين ، وتخصيص كل فائض فى بقية الإيرادات ★ مع
أى زيادة فى الإيرادات المخصصة لهذا الدين لتكملة ما يساوى
¼ فى المائة من قيمة مجموع الدين الموحد ، فاذا حدثت زيادات
أخرى فى الإيرادات غير المخصصة للدين توضع تحت تصرف الحكومة
المصرية ★★ . وتعويض أى عجز فى الإيرادات المخصصة للدين
من الإيرادات غير المخصصة للدين ، سواء أكان هناك فائض فى هذه
الإيرادات أم لا .

* غير المخصصة للدين (المترجم)

*** نعتقد أن نص ما ورد فى البند ١٦ من « قانون التصفية العمومى » يوضح
مافى « المتن » بصورة أفضل وهو على النحو الآتى : « اذا كانت زيادة الإيرادات
المخصصة للدين لا تصل لنصف فى المائة من قيمة مجموع الدين الموحد ، أعنى
مبلغ ٢٨٣ر٠٠٠ جنيه مصرى ، فما يلزم لتكملة نصف فى المائة يصير دفعه
لصندوق الدين من فائض الزيادات فى الإيرادات الغير مخصصة للدين ؛ فاذا لم
يكن هناك احتياج لدفع شئ على سبيل التكملة ، فكامل الزيادات فى الإيرادات
الغير مخصصة للدين تبقى لصاريف الحكومة » (المترجم) .

لقد كانت تسوية قاسية ، فرضت على الحكومة المصرية ، أو بالأحرى على المراقبين الماليين ، اتباع نظام اقتصادى صارم ، ومنعتهما من تخصيص أية مبالغ كبيرة للاصلاحات فى البلاد . وفى مثل هذه الأحوال ، فإن نظام الحكم ، وهو الذى عرف باسم « المراقبة الثنائية » لا ينتظر منه أن يكون محبوبا ، وبقاؤه يعتمد على استمرار عادة الخضوع للحاكم التى تركها اسماعيل ميراثا للحكام الجدد . ولكن ثبت أن هذه العادة كانت قد أخذت فى التحلل . ذلك أن أحداث السنوات القليلة الأخيرة ، ورياح الحكم الدستورى التى كانت تهب على مصر من أوروبا ، وحتى من القسطنطينية ، ونشاط الصحافة التى كانت تتمتع بالحرية تقريبا ، وتزايد نفوذ الطبقة الوسطى الوطنية المصرية المكونة من ملاك الأراضى ، فى وجه الارستقراطية التركية الألبانية - الشركسية ، واستغلال اسماعيل لمجلس شورى النواب فى الأسابيع الأخيرة من حكمه ، وشعور الاستياء ضد الموظفين الأوروبيين من أصحاب المرتبات العالية الذين عينتهم المراقبة الثنائية - كل ذلك قد تحالف على تفتت عادة الخضوع للحكام وتعرية قاعدة السلطة التى تعمل منها المراقبة الثنائية .

ولم تلبث سلسلة من الفتن العسكرية أن قذفت برياض خارج الحكم ، وأتت بشريف باشا رئيسا للنظار . وقد استدعى شريف باشا ، بموافقة الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين كانتا تعملان من خلال قنصليهما ومراقبيها (٣) ، مجلس شورى النواب للانعقاد فى محاولة لتهدئة رأى العام عن طريق اقامة واجهة دستورية . ولكن الأعيان أثبتوا أنهم أقل خضوعا من سابقيهم فبينما اعترفوا بشرعية التسوية التى تضمنها قانون التصفية ، فقد أصروا على ضرورة اشراف المجلس على الجزء من الميزانية غير المخصص للدين . على أن هذا الطلب اعتبره البريطانيون والفرنسيون تهديدا

لأساس قانون التصفية ، من حيث أنه يؤدي الى احتمال حدوث سلسلة من العجز في الميزانية ، وخلق مقدار ضخم من الدين السائر من جديد ، ومن ثم فقد رفض هذا الطلب بغير لبس أو إبهام ، ليلقى بالأعيان وبقسم كبير من الرأي العام في أحضان الجيش المتمرد . ولم يلبث أن اتضح أنه لم يعد ممكنا السيطرة على مصر « بمزيج » سالسبورى الذى سبقته الإشارة إليه من « الهراء والتأنيب والتهديد » . وأخذت تثور هذه المسألة الكبيرة ، وهى ما إذا كان من الضروى لحماية وتدعيم المصالح الأوروبية الخاصة المعقدة التى نمت فى مصر خلال الستين عاما السابقة اللجوء الى القوة المسلحة الأوروبية ؟ . ولم يكن لدى ممثلى هذه المصالح أى شك فيما يختص بهذه المسألة ، وأخذت أعمدة الصحف تمتلئ ، وعقول السياسيين تتشرب ، بالمطالبة بالتدخل العسكرى . ولكن الحكومات الأوروبية كانت مترددة متخوفة ، وكل منها ممثلة غيرة من الأخرى . وكانت برلمانات أوروبا يحركها العامل الاقتصادى . وأحيانا يحركها شعور العطف على الشعب المصرى . ولمدة أسابيع قليلة خلال شتاء ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، بدا وكأن الحكومة الفرنسية وعلى رأسها جمبتا Gambetta ، مصممة على إجبار الحكومة البريطانية المحجومة ، على القيام باحتلال مشترك لمصر ، باعتباره البديل الوحيد لاحتلال فرنسى منفرد . ولكن جمبتا سقط عن منصبه وتألقت حكومة فرنسية جديدة برئاسة « دى فريسينييه » de Freycinet ، وأخذت ، تحت نفوذ « الجمعية » المصطبغة عقليتها بالصبغة الاقتصادية ، فى التفكير فى شروط تسوية ممكنة مع الثورة المصرية . ولكن الدول الكبرى الأخرى ، وبينها بريطانيا ، كانت تميل الى العودة الى الصيغة القديمة التى أثبتت نجاحها مع محمد على منذ أربعين عاما مضت ، صيغة استعادة السيطرة العثمانية بشكل فعال .

فى ذلك الحين كانت الثورة المصرية قد وصلت الى نقطة تهاوت معها سلطة المراقبة الثنائية الى الصفر . فعلى الرغم من بقاء الواجهة الخديوية ، الا أن « الجيش » ، الذى كانت تؤيده حركة شعبية جماهيرية تقريبا ، كان قد انتزع فى يده السلطة الحقيقية . وبذا بات واضحا أنه لابد من الالتجاء الى قوة عسكرية من الخارج « الجيش » . ولم يلبث أن ظهر أن الباب العالى ، الذى كان يسير على تقليد المصالحة مع الثورات الناجحة ، بدلا من محاولة قمعها واخضاعها ، سوف لا يرضى بالالتجاء الى القوة المسلحة لمصلحة دائنى مصر الأوروبيين . وعلى الرغم من أنه كان يظهر تأييده للسلطة الخديوية التى لم تعد قائمة تقريبا ، الا أنه أخذ يتفاوض سرا مع أحمد عرابى قائد الحركة المصرية الشعبية ، الذى تقلد منصب ناظر الحربية ولكنه كان فى الحقيقة رئيس الحكومة .

فى ذلك الحين كانت مخاوف حكومة صاحب الجلالة ، من الناحية الرسمية ، والى حد كبير من الناحية الواقعية ، مخاوف استراتيجية ، غير متأثرة بقلق كبير على مصالح دائنى مصر الانجليز . ذلك أن افتتاح قناة السويس منذ اثنى عشر عاما مضت كان قد زاد من أهمية مصر كحلقة حيوية فى نظام المواصلات الامبراطورية البريطانية . وكما أشار « ديلك » Dilke ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى مجلس العموم . لقد كانت لانجلترا « مصلحة مزدوجة فى قناة السويس : مصلحة تجارية ، نظرا لأن نسبة ٨٢ فى المائة من التجارة عبر القناة كانت انجليزية . ومصلحة سياسية ، نظرا لأن القناة تعد الطريق الرئيسى الى الهند ، وسيلان ، المضائق وبورما البريطانية ، حيث يعيش ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ من البشر تحت حكمنا ، والى الصين أيضا حيث لنا هناك مصالح ضخمة . . . كما أن القناة تعد أيضا واحدة من الطرق التى توصل الى مستعمراتنا الامبراطورية فى استراليا ونيوزيلاندا » (٤) . وعندما

تلقت حكومة صاحب الجلالة الأخبار من ماليت Malet القنصل العام، وكولفن Colvin ، المراقب المالي ، رأت أن الاحتمالين البديلين اللذين يواجهان مصر هما : فوضى التعصب ، أى السلب وبغض الأجانب من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، الدكتاتورية العسكرية المعادية لانجلترا والتي قد تلجأ الى عقد الصفقات مع تركيا والدول الكبرى ، أو مع بعضها ، من وراء ظهر حكومة صاحب الجلالة . وكلا البديلين يهددان القناة كطريق مفتوح للمواصلات . ويبدو أن الاحتمال الأول قد تأكد بمذبحة الأجانب الأوروبيين التي وقعت في الاسكندرية في منتصف شهر يونية . ومن ثم ، وازاء تباطؤ الباب العالي والدول الكبرى في مؤتمر دولي عقد في القسطنطينية ، والخوف من احتمال إبرام صفقة سرية مع عرابي يقوم بها الباب العالي ، أو تقوم بها فرنسا أو يقوم بها كلاهما ، والانزعاج بنفس الدرجة من تهديد الدهماء في مصر ومن التحركات المعادية من جانب الجيش المصري الذي أشيع أنه أخذ يقيم سلسلة من الطوابي في مواجهة الأسطول الانجليزي الذي كان موجودا منذ بضعة أسابيع في ميناء الاسكندرية - فان حكومة « جلادستون » Gladstone أخذت تتحرك مكرهة لاتخاذ قرار بغزو مصر . ووقف « جلادستون » في مجلس العموم يقول : « علينا أن نقيم حكم القانون في مصر مقام العنف العسكري ، سواء بالاشتراك مع الدول الكبرى الأخرى اذا أمكن ، أو بمفردنا اذا تطلب الأمر » . وراح يلطف الأمر على مؤيديه من الليبراليين والراديكاليين ، الذين أزعجهم منظر حكومة الأحرار وهي تتبع سياسة امبريالية ، في وقت كانت كلمة الامبريالية ما تزال مصطلحا بذيئا بين الليبراليين الحقيقيين ، فذكر أن التدخل البريطاني سوف يكون وسيلة يحقق بها للشعب المصري « الأمل » . في دساتير حرة . . . والحصول على مزايا تلك الحياة المتحضرة التي تحققت في أقطار عديدة في أوروبا ، (5) .

وفى يوم ١١ يوليو كان الغزو المسلح البريطانى لمصر قد أصبح أمرا مقضيا ، وأخذ الأدميرال سيمور Seymour ، قائد الأسطول البريطانى فى ميناء الاسكندرية ، بعد أن حصل على تفويض من حكومة صاحب الجلالة ، أعطته اياه بشئ من الاحجام ، فى ضرب الطوابى المصرية ، بعد أن تجاهلت الحكومة المصرية انذارا نهائيا كان قد قدمه اليها يطلب فيه ازالتها . وقد انسحب الأسطول الفرنسى الذى كان موجودا فى ميناء الاسكندرية بناء على تعليمات الحكومة الفرنسية بمجرد ارسال « سيمور » انذاره النهائى ، وبعد شهر آخر ، غزت قوة عسكرية بريطانية مصر بقيادة « سير جارنيت

ولزلى » Garnet Wolseley . وفى يوم ١٣ سبتمبر نزلت الهزيمة بالقوة الرئيسية للجيش المصرى فى التل الكبير ، على حافة الدلتا بين قناة السويس والقاهرة ، وبذلك بدأ الاحتلال البريطانى لمصر ، الذى استمر لمدة سبعين عاما . لقد أفضت سلسلة الأعمال الاستعمارية المالية والاقتصادية ، دون وعى وبيط ، ولكن بشكل ثابت ، الى الغزو المسلح !

وقد أصبح البريطانيون بهذا الاحتلال ، طوعا أو كرها ، الأوصياء والضامنين لكل المصالح الأوروبية المعقدة من الامتيازات والممتلكات التى نمت خلال الستين عاما السابقة فى مصر ، وبالنسبة للحكومة البريطانية ففى ذلك الحين لم تكن لهذه الامتيازات أهمية من الناحية النسبية . فان كل ما كان يهم الحكومة البريطانية حقيقة هو حرية المرور فى قناة السويس . وقد كان الاهتمام بذلك هو الذى دفع الى بداية الاحتلال البريطانى ، وهو الذى عجل بالنهاية . ولكن بالنسبة للشعب المصرى ، فان انشاء القناة لم يكن سوى حلقة فى سلسلة طويلة من الأحداث التى استدامت عبوديته وشدت من وطأتها . . هذه العبودية التى كان يبدو أن لا نهاية لها .

حواشی الفصل الثانی عشر

- (۱) Iddesleigh Papers, vol. VII, BM Add. MS 50019.
- (۲) Salisbury-Lyons, 15.7.79, Lady Gwendolen Cecil, Salisbury, vol. II, p. 355.
- (۳) وقد حل المستر (السير ارکلند فیما بعد) کولفن محل یرنج کمراقب مالی فی عام ۱۸۸۰ .
- (۴) Hansard PDC, 3rd series, CCLXXII, 1720, 25.7.82.
- (۵) Hansard PDC, 3rd series, CCLXXII, 1586-90, 24.7.82.

المصادر

مصادر غير منشورة

Public Record Office.

FO 78 series.

FO 141 series (From 1879).

FO 633 series (Cromer Papers), vol. II, 1877-1880.

Quai d'Orsay, Service des Archives.

Mémoire et Documents, vols. 1-18.

Correspondance Politique d'Egypte, vols. 1-46 (1828-1869).

Documents Diplomatiques. Affaires d'Egypte, vol. 1-20 (1870-1882).

British Museum, Department of Manuscripts.

Iddlesleigh Papers, BM Add. MS 50019.

مصادر منشورة

● أوراق رسمية

Parliamentary Papers (Blue Books), indexed in A Century Diplomatic Blue Books, edited by Harold Temperley and Lilian Penson, Cass., 1966.

British and Foreign State Papers, vols. 29-74, edited by Mr. Lewis Herslet (until 1870) and by Sir E. Herslet (1870-1896), published by Messrs. Ridgway and Co.

● كتب

- عبد الرحمن الرافعي : عهد اسماعيل ، جزءان ، القاهرة ١٩٤٨
Archaroui, Victor, Nubar Pasha (1825-1899), Cairo, undated.
- أمين سعيد : تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ الى انهيار الملكية ١٩٥٢ القاهرة : ١٩٥٩
- Baer, Gabriel, A History of Landownership in Modern Egypt (1800-1950), Oxford, 1962.
- Bell, Moberly, Khedives and Pashas, London, 1884.
- Bevan, Samuel, Sand and Canvas, London, 1849.
- Blunt, W.S., Secret History of the British Occupation of Egypt, London, 1906.
- Brinton, J.V., The Mixed Courts of Egypt, USA, 1930.
- Butler, A.J., Court Life in Egypt, London, 1887.
- Charles-Roux, F., La Production du Coton en Egypte, Paris, 1908.
- Charles-Roux, F., Bonaparte, Gouverneur d'Egypte, Paris, 1910.
- Claudy, Jean, Histoire Financière de l'Egypte depuis Saïd Pasha (1854-1876), Paris, 1878.
- Clot Bey, Aperçu Général sur l'Egypte, Bruxelles, 1840.
- Crabites, P., Ismail the Maligned Khedive, London, 1933.
- Cromer, Lord, Modern Egypt, 2 vols., vol. 1, London, 1908.
- Crouchley, A.E., The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938.
- De Leon, Edwin, The Khedive's Egypt, London, 1877.
- De Lesseps, F., Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, Paris, 1875-81.
- Denon, D.V., Travels in Upper and Lower Egypt, 1798-99 (tr.), London, 1803.

- Dicey, Edward, *England and Egypt*, London, 1881.
- Dicey, Edward, *The Story of the Khedivate*, London, 1900.
- Douin, G., *Règne du Khédive Ismail*, 4 vols., Cairo, 1933-38.
- Duff Gordon, Lucie, *Letters from Egypt, 1863-65*, London, 1875.
- Duff Gordon, Lucie, *Last Letters from Egypt*, London, 1902.
- Egypt Exploration Society, *Who Was Who in Egyptology*, London, 1951.
- Farman, E.E., *Egypt and its Betrayal*, USA, 1908.
- Gliddon, C.R., *A Memoir on the Cotton of Egypt*, London, 1841.
- Greener, Leslie, *The Discovery of Egypt*, London, 1966.
- Hamza, A.M., *The Public Debt of Egypt*, Cairo, 1944.
- Herold, J.C., *Bonapart in Egypt*, London, 1963.
- Hoskins, H.L., *British Routes to India*, London, 1928.
- Jerrold, B., *Egypt under Ismail Pasha*, London, 1879.
- Landes, D.S., *Bankers and Pashas*, London, 1958.
- Lane Poole, S., *The Life of R.H. Stratford Canning*, 2 vols., London, 1888.
- Lesage, Charles, *L'Achat des Actions de Suez*, Paris, 1906.
- McCoan, J.C., *Egypt under Ismail*, London, 1889.
- Malortie, Baron de, *Egypt, Native Rulers and Foreign Interference*, London, 1882.
- Marlowe, John, *The Making of the Suez Canal*, London, 1964.
- Mervan, Paul, *L'Egypte Contemporaine*, Paris, 1858.
- Muskau, Prince Puckler, *Egypt under Mehemet Ali*, 2 vols., London, 1845.
- Owen, E.R.J., *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1924*, Oxford, 1969.
- Paton, A.A., *A History of Egyptian Revolution*, 2 vols., London, 1863.
- Rifaat, M., *The Awakening of Modern Egypt*, London, 1863.
- Rivlin, Helen, A., *The Agricultural Policy of Mohamed Ali*, Oxford, 1953.
- Rothstein, Theodore, *Egypt's Ruin*, London, 1910.
- Sabry, M., *L'Empire Egyptien sous Ismaïl et l'ingérence anglo-française (1863-1879)*, Paris, 1933.

Scott, J.H., The Law Affecting Foreigners in Egypt as a result of the Capitulations, Edinburgh, 1908.

Temperley, H.W.V., England and the Near East, USA, 1964 (originally published, London, 1936).

Wilson, Sir C. Rivers, Chapters from my Official Life, London, 1926.

مقالات منشورة ونشرت وغيرها

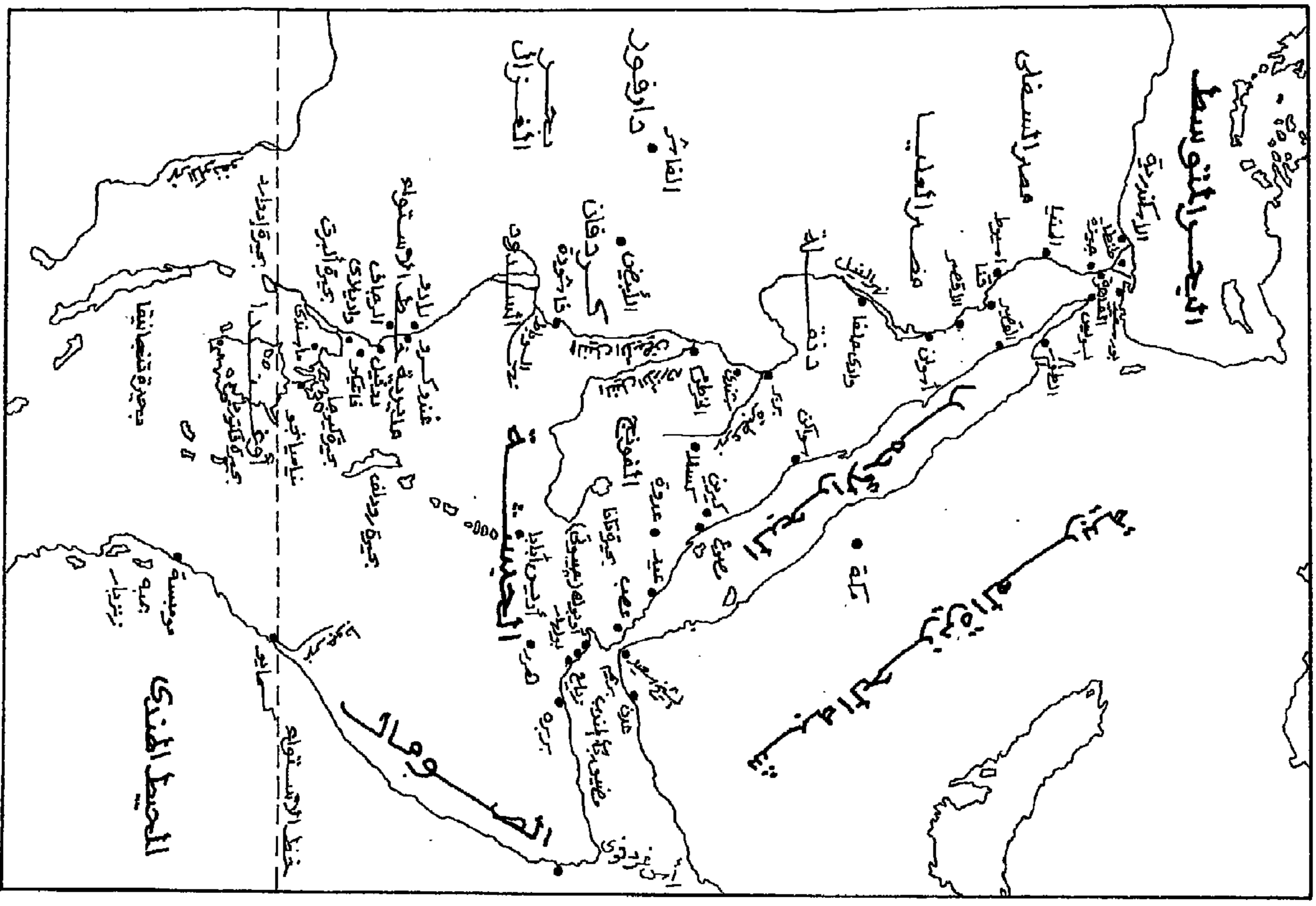
Baker, Sir Samuel, «The Reform of Egypt», Fortnightly Review, London, November, 1882.

Mulhall, M.G., «The Egyptian Finance», Contemporary Review, London, October, 1882.

Oppenheim, Henry, Notes sur le Budget Egyptien, pendant les années 1873-74, Paris, 1874.

Waghorn, T., Egypt 1837, London Library Pamphlet 106, 1837.

Waghorn, T., Egypt 1838, London Library Pamphlet 110 (1838).



البحر المتوسط

البحر المتوسط

مصر السفلى

مصر العليا

البحر الأحمر

الفاشر

السودان

الفيوم

الفيوم

البحيرة

البحيرة

البحيرة

البحيرة

البحيرة

البحر المتوسط

إمبراطورية أساطيل الإفراسية

كتب للمترجم

مؤلفات :

- تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦
(دار الكاتب العربى ١٩٦٨)
- تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ - ١٩٤٨
(دار الوطن العربى - بيروت ١٩٧٣)
- الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة ٢٣
يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤
(مكتبة مدبولى ١٩٧٥)
- عبد الناصر وأزمة مارس
(دار روز اليوسف ١٩٧٦)
- صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ (تحت الطبع)
(المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت)

كتب مترجمة :

- تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، تأليف
جون مارلو
(الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦)

فهرس

صفحة	
٥	مقدمة المترجم
١١	مقدمة المؤلف
١٤	الفصل الأول : أصول النفوذ الأوروبي
٣٤	الفصل الثاني : الطريق البرى وقناة السويس
٩٧	الفصل الثالث : الامتيازات الأجنبية
١١٠	الفصل الرابع : الغزو التجارى والمالى
١٤٩	الفصل الخامس : اسماعيل
١٧٠	الفصل السادس : اسماعيل المضارب
١٨٢	الفصل السابع : امبراطورية اسماعيل الافريقية
٢١٣	الفصل الثامن : مساعى اسماعيل للاستقلال
٢٢٨	الفصل التاسع : التقدم الى الخلف
٢٦٤	الفصل العاشر : المحاكم المختلطة
٢٩٢	الفصل الحادى عشر : يوم الحساب
٣٦٦	الفصل الثانى عشر : الضربة القاضية
٣٧٩	المصادر

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٦/٤٤٧٥

ISBN ٩٧٧ - ٢٠١ - ١٤٩ - ٢

كتاب الساعة



● هذا الكتاب

يكاد يكون أهم الكتب التاريخية الحديثة التي صدرت عن الفترة التي تناولها . وهي فترة تقع بين غزوين استعماريين : الأول هو الحملة الفرنسية ١٧٩٨ . والثاني هو الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ . وفيما بين الغزوين ، ينتبع المؤلف ، وله مؤلفات عديدة في تاريخ مصر ، العنكبوت الاستعماري وهو ينسج خيوطه حول مصر في دأب وصبر يكملها وينهبا نهبا منظما حتى تسقط في النهاية تحت الاحتلال العسكري البريطاني .

Bibliotheca Alexandrina



0209142

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٠٠ قرش